

١٩٩٨

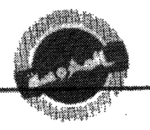
٣


بسم الله الرحمن الرحيم

الإرهاب والتطرف
١٩٩٨

(المجلد الثانى)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣



مجلد رقم ٢ الارهاب (١٩٩٨) (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
وجه بين الناس : ٢٥ يناير .. بين المجد والمسئولية			
سهير اسكندر	الوفد	٢٥١	٩٨-٠١-٢٩
.. و٤٠ دولة تشارك فى ندوة القاهرة الدولية لمكافحة الإرهاب			
	الاهرام المسائى	٢٥٢	٩٨-٠١-٣٠
دعم التعاون المصرى اليوناى فى مجال مكافحة الارهاب			
	الاهرام المسائى	٢٥٣	٩٧-٠١-٣٠
اصابع اسرائيل فى التخطيط والتنفيذ			
احمد شوقى الفنجرى	الوفد	٢٥٤	٩٨-٠١-٣٠
مصر : نحو تحول استراتيجى فى نشاط "الجماعة الاسلامية"			
محمد صلاح	الحياة	٢٥٦	٩٨-٠١-٣١
صراع الفيل والناموسة			
محمد حامد عمارة	الوفد	٢٥٨	٩٨-٠١-٣١
اقالة حسن الالفى تاخرت كثيرا			
محمد حمدى	الأهرام العربى	٢٦٠	٩٨-٠١-٣١
هدية للتطرف والارهاب !			
شريف جاب اللة	الأهرام العربى	٢٦٦	٩٨-٠١-٣١
مصريات : ثمانية عشر عاما			
عزت صقر	الوفد	٢٦٧	٩٨-٠٢-٠١
المحكمة العسكرية المصرية تصدر الاحكام فى قضيوة المحامين اليوم			
محمد صلاح	الحياة	٢٦٨	٩٨-٠٢-٠١
حسين كامل بهاء الدين وتجفيف منابع الارهاب فى الصعيد			
	العربى	٢٦٩	٩٨-٠٢-٠٢
توقع عودة العمليات الارهابية بتوجيهات حمزة ورفاعى !			
عبد الفتاح عبد المنعم	العربى	٢٧٠	٩٨-٠٢-٠٢
احالة ارهابى ومدير سجل مدنى و٥ ارخين لمحكمة امن الدولة			
احمد موسى	الاهرام	٢٧١	٩٨-٠٢-٠٢

مجلد رقم ٢ الارهاب (١٩٩٨) (المجلد الثانى)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اعتزال الزيات محامى الجماعات المتأسلمة .. اعتراف بالفشل			
	مايو	٢٧٢	٩٨-٠٢-٠٢
فريد عبد الخالق : رفضت العودة الى "الاخوان" لان القيادة السرية اقوى من العلنية "			
عادل الجوجرى	شئون فلسطينية	٢٧٤	٩٨-٠٢-٠٢
مطلوب معاهدة دولية لمكافحة الارهاب			
	الاخبار	٢٧٩	٩٨-٠٢-٠٢
المحكمة: لافكر لاعضاء الجماعة الا الجريمة ولا عقيدة الا القتل والترويع			
اسامة هيكل	الوفد	٢٨٠	٩٨-٠٢-٠٢
مصر : الاعدام لاثنين والمؤبد لواحد والاشغال الشاقة والسجن لـ٣٠ بينهم محام			
محمد صلاح	الحياة	٢٨٥	٩٨-٠٢-٠٢
الاقصر : مؤتمر متوسطى الخميس المقبل وارجاء مؤتمر اسلامى للتضامن من ضد الارهاب			
محمد علام	الحياة	٢٨٦	٩٨-٠٢-٠٢
"الاخوان" فى مصر يخشون حملة حكومية جديدة عليهم			
	الحياة	٢٨٧	٩٨-٠٢-٠٢
مصر : احالة عضو فى "الجماعة" على المحكمة بتهمة التزوير			
	الحياة	٢٨٨	٩٨-٠٢-٠٢
المحامون الاسلاميون ارهابيون ام حمام سلام ؟			
محمد صلاح	الحياة	٢٨٩	٩٨-٠٢-٠٢
تعاون مصرى = يونانى لمواجهة الارهاب والجريمة			
	الاهرام المسائى	٢٩٣	٩٨-٠٢-٠٣
كيف نهدم الحضانات التى يتربى فيها الارهاب			
حسن دوح	الوفد	٢٩٤	٩٨-٠٢-٠٣
ابو عمار يسعى لقلب نظام الحكم فى مصر			
	الوطن العربى	٢٩٦	٩٨-٠٢-٠٣
مبادىء اساسية يجب مراعاتها لمواجهة الارهاب			
سعد المغربى	الاهرام	٢٩٧	٩٨-٠٢-٠٣
مصر : قرار باعتقال قياديين فى "الاخوان"			
	الحياة	٢٩٨	٩٨-٠٢-٠٣
اعمدة الارهاب السبعة			
	الاهالى	٢٩٩	٩٨-٠٢-٠٤
حول ازمة السلوك			
	الاهرام	٣٠١	٩٨-٠٢-٠٤

مجلد رقم ٢ الارهاب (١٩٩٨) (المجلد الثانى)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
من بين كل ١٠ شبان مصريين هناك ٢ على استعداد للارهاب	محمد حسن	الدستور	٣٠٢	٩٨-٠٢-٠٤
المواجهة الفكرية لمدرسة الارهاب	هشام صادق	الاهرام	٣٠٣	٩٨-٠٢-٠٤
ضرورة تصدى الاعلاميين لظاهرة العنف والارهاب	هشام العجمى	الاخبار	٣٠٤	٩٨-٠٢-٠٤
غيبة الديمقراطية وراء استشراء ظاهرة الارهاب فى مصر	عماد خيرة	الوفد	٣٠٥	٩٨-٠٢-٠٤
التسول باسم المتطرفين التائبين !	عبد الجواد أبو كب	صباح الخير	٣٠٧	٩٨-٠٢-٠٥
"الجماعة الاسلامية" من مشروع "سياسى" الى ... عصابة	حازم صاغية	الحياة	٣١٠	٩٨-٠٢-٠٥
"العصابة" اذ تهدد بان تعم "اهليا" وتشيع	حازم صاغية	الحياة	٣١٢	٩٨-٠٢-٠٦
مصر : محامون اسلاميون يطلبون وقف المحاكم العسكرية	محمد صلاح	الحياة	٣١٦	٩٨-٠٢-٠٦
مطلوب اجراء "جراحة عاجلة" لافكار شبابنا المتطرفة !	صلاح زلط	الاهرام المسائى	٣١٧	٩٨-٠٢-٠٦
المنظمة المصرية لحقوق الانسان تناشد مبارك الافراج عن معتقلين من الاخوان المسلمين		الاحرار	٣١٩	٩٨-٠٢-٠٦
الامن المركزى .. الوان واشكال !	محمد عبد القدوس	الحقيقة	٣٢٠	٩٨-٠٢-٠٧
مصر : توقع قرار باعتقال ثلاثة محامين برئوا فى قضية لـ"الجماعة الاسلامية	محمد صلاح	الحياة	٣٢١	٩٨-٠٢-٠٧
توضيح		الاهرام	٣٢٢	٩٨-٠٢-٠٧
الندوة الدولية لمكافحة الارهاب تبدأ اعمالها اليوم بالقاهرة		الاهرام	٣٢٣	٩٨-٠٢-٠٧
المسالة السياسة وانسداد الابواب عل نحو مقلق	حازم صاغية	الحياة	٣٢٤	٩٨-٠٢-٠٧
هل كلنا متطرفون ؟!	محمد شبل	اكتوبر	٣٢٦	٩٨-٠٢-٠٨

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حين يسطع الحق !			
محمد سعيد العشماوى	اكتوبر	٢٢٨	٩٨-٠٢-٠٨
دعوة عالمية !			
محمد خالد	اكتوبر	٢٣٢	٩٨-٠٢-٠٨
قضية الارهاب بين الذاتية والموضوعية			
	الاهرام	٢٣٣	٩٨-٠٢-٠٨
مصر : محكمون من "الجماعة الاسلامية "			
محمد صلاح	الحياة	٢٣٤	٩٨-٠٢-٠٨
وفود ٤٦ دولة تؤيد جهود مبارك لمكافحة الارهاب			
	الاهرام	٢٣٥	٩٨-٠٢-٠٨
تجديد حبس ١٣ متهما من الجماعات الارهابية ١٥ يوميا			
	الاهرام	٢٣٦	٩٨-٠٢-٠٨
المنظومة الاستراتيجية الداخلية والخارجية لمكافحة الارهاب			
طة المجدوب	الاهرام	٢٣٧	٩٨-٠٢-٠٨
صراع الفيل والاموسة			
محمد حامد عمارة	الوفد	٢٤٠	٩٨-٠٢-٠٩
مصر : تصاعد العنف الدينى والجنائى فى ١٩٩٧			
	الوسط	٢٤٢	٩٨-٠٢-٠٩
تقدير لمبارك وجهود مصر فى مواجهة الارهاب			
	الاهرام	٢٤٥	٩٨-٠٢-٠٩
القبض على اثنين من شباب حزب العمل			
	الشعب	٢٤٦	٩٨-٠٢-١٠
شباب بلادى : اذرات بالجملة لطلاب رابطة العمل الاسلامى			
	الشعب	٢٤٧	٩٨-٠٢-١٠
المواجهة الامنية بلغت قمة نجاحها ولكنها لا تكفى			
خالد داود	الاهالى	٢٤٨	٩٨-٠٢-١١
تفتت قوى "الارهاب" ليس بهذا اليسر والتبسيط			
	الحياة	٢٥١	٩٨-٠٢-١١
العادلى : الحوار مع الارهابيين غير مقبول			
حسام كمال	الحياة	٢٥٤	٩٨-٠٢-١١
النواب يطالبون بالغاء قانون الطوارىء			
صالح شلبى	الاحرار	٢٥٦	٩٨-٠٢-١٣

مجلد رقم ٢ الارهاب (١٩٩٨) (المجلد الثانى)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الامن بين مخافتين			
	الشعب	٢٥٧	٩٨-٠٢-١٣
انه عار .. يلطخ تقدمنا الانسانى			
	الاهرام	٢٥٩	٩٨-٠٢-١٣
التفرقة بين الارهاب والكفاح المسلح المشروع			
	الاهرام	٣٦١	٩٨-٠٢-١٣
الانتماء والتطرف وحوار حول النقيضين			
	الوفد	٣٦٣	٩٨-٠٢-١٣
العالم يلتقى فى القاهرة ليدين الارهاب ويشيد بالجهود المصرية			
محمود مراد	الاهرام	٣٦٥	٩٨-٠٢-١٣
ممثلو ٤٥ دولة ومنظمتين دولتين يقدمون توصياتهم للامم المتحدة والحكومات والراى العام ...			
	الاهرام	٣٦٦	٩٨-٠٢-١٣
مؤتمر شعبى فى مصر يطالب باطلاق المعتقلين			
	الحياة	٣٦٨	٩٨-٠٢-١٣
مؤشرات فى القاهرة لتصعيد جديد مع "الاخوان"			
	المجلة	٣٦٩	٩٨-٠٢-١٥
مين السبب ؟!			
مصطفى بكرى	الاسبوع	٣٧٠	٩٨-٠٢-١٦
٩٠ حادثا ارهابيا تمت بسلاح مرخص !			
سعيد الشحات	العربى	٣٧٤	٩٨-٠٢-١٦
..و"العادلى" يصف الحوار مع المتطرفين بانه "محاولات صبيانية للتضليل "			
مصطفى عبد العزيز	الوفد	٣٧٥	٩٨-٠٢-١٦
"هدنة" من الجماعات المتطرفة مقابل "مبادرة حسن نيه" من الحكومة			
	الوفد	٣٧٦	٩٨-٠٢-١٦
الارهاب الازهر			
حسنين كروم	الاسبوع	٣٧٧	٩٨-٠٢-١٦
لا تهاون فى مواجهة الارهاب			
	الاهرام	٣٧٨	٩٨-٠٢-١٦
محاولات للكشف عن جثة الارهابى السادس فى حادث الاقصر !			
عصام عبد الجواد	روزاليوسف	٣٧٩	٩٨-٠٢-١٦
العالدى : لا مجال لحوار مع القتلة والمجرمين			
حسام كمال	الحياة	٣٨٠	٩٨-٠٢-١٦

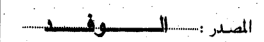
العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
محام اسلامى يلتقى من قادة الجماعة فى سجن طرة			
محمد صلاح	الحياة	٢٨١	٩٨-٠٢-١٧
وزير الداخلية المصرى يتهم "الاخوان بالتنسيق مع الجماعات الارهابية			
حازم شريف	الحياة	٢٨٢	٩٨-٠٢-١٧
بتشكيل لجنة وزارية لادارة مواجهة شاملة ضد الارهاب			
حازم منير	الاهالى	٢٨٣	٩٨-٠٢-١٨
تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى اربعة ارهابيين شاركوا فى اغتيال اللواء رءوف خيرت وحوادث تفجيرات ال			
احمد موسى	الاهرام	٢٨٤	٩٨-٠٢-١٨
مصر : اعدام اربعة من "الجماعة الاسلامية"			
محمد صلاح	الحياة	٢٨٥	٩٨-٠٢-١٨
مصر : المصادفة على اعدام ١١ من "الجماعة" "والجهاد"			
محمد صلاح	الحياة	٢٨٦	٩٨-٠٢-١٩
قدر الوفد ان يظل رائدا ومعلما			
مدحت الهرميل	الوفد	٢٨٧	٩٨-٠٢-١٩
"حريم" الارهابيين اكثر خطرا			
	الاحرار	٢٨٩	٩٨-٠٢-٢٠
تنفيذ الاعدام ثلاثة ارهابيين فى قضية تنظيم اسيوط الارهابى			
	الاهرام	٢٩١	٩٨-٠٢-٢٠
اللواء حبيب العالدى : قيادات الارهاب تستهدف الان تجنيد الطلبة			
سيد زكى	المصور	٢٩٢	٩٨-٠٢-٢٠
المشاركة الدولية الجادة فى مواجهة الارهاب والمخدرات			
مها سمير	الاهرام	٢٩٣	٩٨-٠٢-٢٣
متطرف يقتحم مركزا للرسات اليابانية بكوبرى القبة !			
	روزاليوسف	٢٩٤	٩٨-٠٢-٢٣
تنظيم لتفجير السفارة الاسلائيلية فى القاهرة !			
توحيد مجدى	روزاليوسف	٢٩٥	٩٨-٠٢-٢٣
القبض على اعضاء تنظيم جديد خططوا التفجير سفارات			
احمد عبد الرحمن	الحياة	٢٩٨	٩٨-٠٢-٢٤
الارهابيون يحملون بالاقامة فى جنة السجن			
	الدستور	٢٩٩	٩٨-٠٢-٢٥
الاسلام السياسى .. ماذا يعنى .. ومن اين اتى ؟			
محمد سعد	اكتوبر	٤٠٠	٩٨-٠٢-٢٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجماعات الارهابية تهدد باغتيال اشهرو اهم ثلاثة رجال اعمال اقباط فى مصر			
محمد الضبع	الدستور	٤٠٤	٩٨-٠٢-٢٥
تكفير المنشقين فى كتب سرى للاخوان			
محمد منير	الاهالى	٤١٢	٩٨-٠٢-٢٥
الالفى يقدم كشف الحساب ؟!			
سعيد السنى	الاحرار	٤١٥	٩٨-٠٢-٢٥
مختار نوح يتوقع توقف عمليات العنف			
حازم شريف	الحياة	٤٢١	٩٨-٠٢-٢٧
ضبط ارهابى خطير و٩ من اعوانه بالمنيا			
احمد موسى	الاهرام	٤٢٢	٩٨-٠٢-٢٨
مواجهة الارهاب هدف العمال العرب ومنظماتهم النقابية			
محمد العجرودى	الاهرام	٤٢٣	٩٨-٠٢-٢٨
الدفاع عن العائدون من افغانستان والسودان			
محمد صلاح	الحياة	٤٢٤	٩٨-٠٣-٠٣
كتاب ابيض غربى عن الامن بمصر			
عصام الدين الجمال	العالم اليوم	٤٢٥	٩٨-٠٣-٠٣
الاخوان المسلمون : فينا كل الخير ومن ليس منا فلا خير فيه !			
محمد سعد	اكتوبر	٤٣٦	٩٨-٠٣-٠٣
لجنة امريكية اوروبية تشيد باجراءات الامن فى مصر			
عصام الدين الجمال	العالم اليوم	٤٣٠	٩٨-٠٣-٠٣
الارهابيون التائبون يتوافدون على وزارة الداخلية ... الفترة القادمة			
خالد جبر	الجمهورية	٤٣٣	٩٨-٠٣-٠٤
القبض على اهابى واصابة اخر بالمنيا			
مصطفى عبد العزيز	الوفد	٤٣٤	٩٨-٠٣-٠٥
سفاح بنى مزار ارتكب ٣٢ جريمة قتل			
	الاهرام	٤٣٥	٩٨-٠٣-٠٦
العنف السياسى فى مصر .. بين التفسخ الاجتماعى واهتزاز الهوية وعجز الدولة			
خليل فاضل	الشعب	٤٣٦	٩٨-٠٣-٠٦
بيان تهديد مليونيرات الاقباط مدسوس والهدوء يسود الموقف الامنى			
سيد زكى	المصور	٤٤٣	٩٨-٠٣-٠٦
محامون يرفضون الترافع فى قضية العائدين من افغانستان والسودان			
	الحياة	٤٥٦	٩٨-٠٣-٠٦

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مصر وقعت مع ٧٥ دولة اتفاقات لتبادل المجرمين	الحياة	٤٥٧	٩٨-٠٣-٠٦
الظواهرى يبدا نشاطا عنيا قريبا / محمد صلاح	الحياة	٤٥٨	٩٨-٠٣-٠٧
امام الحرم المكى: الارهابيون خونة .... شوهو صورة الاسلام / محمد الطحلاوى	اكتوبر	٤٥٩	٩٨-٠٣-٠٨
اشكاليات تواجه حكوماتنا / احمد عبد الرحمن	الوسط	٤٦٣	٩٨-٠٣-٠٨
ضبط تنظيم ارهابى لاثارة الفتنة الطائفية بالاسكندرية	روزاليوسف	٤٦٦	٩٨-٠٣-٠٩
خط التسعينيات يسقط فى بنى مزار !	روزاليوسف	٤٦٧	٩٨-٠٣-٠٩
القاهرة : طلب الاعدام لـ ٣٧ من الجماعة / محمد صلاح	الحياة	٤٧٠	٩٨-٠٣-٠٩
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الارهابيون الاربعة القتلى بالمنيا ارتكبوا ٤٢ جريمة فى ٤سنوات	الاهرام	٤٧٢	٩٨-٠٣-١١
اخوان ضد الاخوان .. / رفعت السعيد	الاهالى	٤٧٣	٩٨-٠٣-١١
"الاخوان المسلمون" يقاطعون انتخابات مجلس السورى المصرى / محمد صلاح	الحياة	٤٧٤	٩٨-٠٣-١٢
ديبلوماسى اميركى التقى منتصر الزيات / محمد صلاح	الحياة	٤٧٥	٩٨-٠٣-١٣
الاقباط والانتماء العربى / جمال أسعد	الاسبوع	٤٧٦	٩٨-٠٣-١٦
انتبهوا ايها السادة مصر فى خطر ! / لبيب حليم لبيب	الاسبوع	٤٧٨	٩٨-٠٣-١٦
الخلطة السرية لصناعة قنبلة بتسعين قرشا فقط !	العربى	٤٨٥	٩٨-٠٣-١٦
ارهابيون تحت ١٦ سنة ! / عبد الفتاح عبد المنعم	العربى	٤٨٦	٩٨-٠٣-١٦

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
لتصالات السفارة الامريكية مع المتطرفين الاصوليين			
وائل الابراشى	روزاليوسف	٤٩٢	٩٨-٠٣-١٦
القبض على تنظيم "الوايلى"			
	الوسط	٤٩٦	٩٨-٠٣-١٦
تاجيل محاكمة ضباط الاقصر لجلسة ٢٦ ابريل القادم			
	الاهرام	٤٩٧	٩٨-٠٣-١٧
مصرع اربعة ارهابيين فى اشتباك مع الشرطة بالمنيا			
حجاج الحسينى	الاهرام	٤٩٨	٩٨-٠٣-١٧
مصرع اربعة ارهابيين فى اشتباك مع الشرطة بالمنيا			
	الاهرام	٤٩٩	٩٨-٠٣-١٧
مصر : مقتل شرطى واربعة من "الجماعة"			
محمد صلاح	الحياة	٥٠٠	٩٨-٠٣-١٨
الارها ونقيضه .. بين الفعل ورد الفعل			
	الاهالى	٥٠١	٩٨-٠٣-١٨



المصدر : 
الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/١/١٩٩٨

وجه بين الناس

في ٢٥ يناير ١٩٥٢ اتخذ فؤاد سراج الدين وزير الداخلية في حكومة الوفد اصعب قرار في حياته. اصدر امره الى جنود بلوكات النظام في الاسماعيلية بمقاومة الانجليز حتى آخر طلقة.

يعد هذا اليوم حدثا خالدا في تاريخ الوطنية المصرية ممثلا في كفاح اعز الابناء من جنود وضباط الشرطة.

٢٥ يناير.. بين المجد والمسئولية

بقلم :
د. سهير أسكندر

نتذكر هذا اليوم الذى اعتبر عيدا للشرطة ونتذكر بفخره من المواقف القدوة لفؤاد سراج الدين حيث حمى المقاومة الشعبية حماية كاملة وسط ظروف احتلال عسكرى يمتلك تفوق القوة والسلاح ويسيطر على الأيام. يكتسب دور الشرطة ابعادا جديدة وخطيرة في الوقت الحاضر. الى جانب المهام التقليدية للشرطة يقع عليها عبء مكافحة جرائم الارهاب وهى مهمة حديثة لم تكن موجودة من قبل.

مكافحة الارهاب اشبه بحرب العصابات تعد اخطر واصعب انواع الحروب.

اثارت مجزرة الاقصر قضايا الامن الوطنى بشكل لم يسبق له نظير.

اصبح شعورنا اننا جميعا مسئولون عن تكريس الفهم العلمى السليم، والدعوة الى التعامل مع الاخطاء بسرعة وحسم.

جسد هذا الحادث اخفاقا شديدا فى الامن وعبر بشكل خاص عن قصور الادارة الامنية فى اختيار القيادات، الى جانب ما تستوجبه مواجهة الارهاب من تحديث وتدريب وتفهم لكافة جوانب القضية، فإن حسن اختيار القيادات يعد حجر الزاوية فى اى سياسة امنية.

جدير بالذكر انه فى ظل القوانين الاستثنائية يمنح رجل الشرطة سلطة سياسية كبرى لذا لابد من تسييس هذا الجهاز على مستوى كامل حتى يتمكن من المواجهة الصحيحة للمواقف.

ان اللجوء الى العنف وسهولة استخدامه ليست ميزة على الاطلاق كما رأينا من التجارب. انها سياسة قصيرة النظر تسهم فى تفاقم الخطر. لا يولد العنف الا عنفا واول من يدفع ثمنه هم الابناء من الجنود والضباط فى جهاز الشرطة الى جانب كل قطاعات الحياة فى مصر.

ان التغييرات الجذرية التى تقع على عاتق القيادة الجديدة فى وزارة الداخلية جد كبيرة. تتجسد هذه التغييرات المنتظرة فى الاخذ بما استقر عليه القضاء الادارى من احترام الاقدمية، والكفاءة الممتازة.

لقد ادى تسلل الوساطة والمحسوبية فى عملية الاختيار فى الفترة الماضية، ادى الى عدم توفر الكوادر المتفوقة او النزيهة القادرة على مواجهة الازمات.

ذهب رئيس الجمهورية الى الاقصر فور الحدث الجلل لكن بعض القيادات الامنية لم تتواجد فى مواقعها اصلا، ولم تهتم بالذهاب حتى بعد ان حدثت الفاجعة!

لكى تكون النظرة واقعية وصادقة فلابد ان نقرر ان كل ما هو منوط بالشرطة فى هذه المرحلة لابد ان يمر اولا بتطوير ضباط وجنود الشرطة انفسهم وتوفير اكبر قدر من الحماية لهم نفسيا وماليا ومعنويا.

الضابط او المجند الذى يواجه الارهاب الغاشم وقد يفقد حياته يجب ان تتوفر له قبل كل شىء عوامل الامن والاستقرار والعدالة العادلة والمستوى الكريم فى الحياة.

قرأنا فى الفترة الاخيرة عن التفاوت الضخم بين مستويات العاملين.. القلق يحاصر العقول من ناحية، وتجاهل الظروف القاسية العريضة من الضباط والجنود من ناحية اخرى. ثمة تفاوت كبير فى كل شىء الرتبات والحوافز والكفالات وينعكس على امور النقل والاحالة الى المعاش.

نعلم ان اكبر معاش للقيادات الشرطية القيادية، مساعد اول وزير الداخلية مثلا، لا يزيد على ٧٧٠ جنيها مما يجعل اى ضابط غير آمن على يومه وغده. بقاء الوضع على ما هو عليه خاصة فى هذه المرحلة الدقيقة بخطر يسهل وقد يحرض على عمليات الكسب والاثارة واستغلال النفوذ خلال فترة العمل.

بالرغم من وجود نماذج مشرقة تعد قدوة ومثالا اعلى فى التضحية والتجرد الا ان القواعد لا توضع فقط للافذاذ والزهاد. ان وجود سلبيات ضخمة فى الحقوق تنعكس على الشرطة فى ادائها وتعاملها مع المواطنين لان فاقد الشىء لا يعطيه.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٨/١/٣١

..و٤٠ دولة تشارك فى ندوة القاهرة الدولية لمكافحة الإرهاب

تعقد فى السابع من شهر فبراير المقبل بالقاهرة أعمال الندوة الدولية الثانية عن «الإرهاب وطرق مكافحته» ويتحدث فيها وزراء الاعلام والخارجية والداخلية والتعليم العالى وتستمر لمدة يومين بمشاركة وفود حكومية وغير حكومية من اربعين دولة من مختلف انحاء العالم.

وتناقش الندوة موضوعا واحدا هو الإرهاب والمسئولية الدولية تجاهه باعتباره الموضوع الذى طفا على سطح الاحداث فى الفترة الاخيرة.

وكان المشاركون فى الندوة الدولية الأولى للإرهاب التى عقدت بالقاهرة فى فبراير من العام الماضى قد اسسوا المركز الدولى لمقاومة الإرهاب الذى اقترحته مؤسسة الأهرام التى قامت بتنظيم الندوة والاعداد لها على ان تكون القاهرة مقرا له. ويكون هذا المركز بمثابة منظمة دولية غير حكومية تعنى بالابحاث والدراسات الخاصة بالظاهرة الإرهابية فى كل دول العالم.

كما اكدت الندوة فى دورتها الأولى انه مهما بلغت كفاءة اى دولة فى مواجهة ظاهرة الإرهاب تظل كفاءتها اجراء محدود التاثير بالنظر إلى الطابع الدولى للظاهرة ولان الاسلوب الفعال فى هذا الخصوص ينبغى ان يتخذ طابعا اقليميا ودوليا بجانب الطابع الوطنى.

يذكر ان جامعة الدول العربية ستشهد فى الثانى والعشرين من إبريل القادم اجتماع وزراء العدل والداخلية العرب للتوقيع بالاحرف الأولى على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتى اقرها الوزراء فى العاصمة التونسية فى الخامس من يناير الحالى وسيكون لذلك ابلغ الاثر فى تفعيل التعاون العربى لمكافحة الإرهاب والتاكيد على المضى فى مسيرة التنمية وتحقيق الأمن والاستقرار للمواطن العربى.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ١ / ١٩٩٨

وزراء يونانيون فى مصر الشهر القادم:

دعم التعاون المصرى ـ اليونانى فى مجال مكافحة الإرهاب

يقوم عدد من الوزراء اليونانيين من بينهم وزير الامن العام جورج روميوس، ووزير الدفاع القومى اكيس تسوخادزوبولس، ووزير الخارجية اليونانى ثيودوروس بانجالوس بزيارة لمصر خلال الشهر المقبل، بهدف دعم وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين فى مجالات الامن العام ومحاربة الارهاب والمجالات العسكرية والدبلوماسية بالاضافة الى مجال العمل .

وتبدأ اولى هذه الزيارت بزيارة رسمية لوزير الامن العام اليونانى فى الثامن من فبراير القادم والذى من المنتظر ان يقوم خلالها بتسليم الرئيس حسنى مبارك رسالة من رئيس وزراء اليونان كوستيس استيفانو بولوس حول علاقات الصداقة الطيبة التى تربط بينهما وسبل استثمارها فى دفع وتطوير التعاون بين البلدين .

كما يلتقى السيد جورج روميوس بوزير الداخلية السيد حبيب العادلى حيث من المنتظر ان يوقعا اتفاقا امنيا مشتركا فى مجال مكافحة الارهاب وتسليم المجرمين والمجالات الامنية المختلفة.

كما يصل الى القاهرة فى السادس عشر من فبراير المقبل وزير الدفاع القومى اليونانى فى زيارة لمصر يبحث خلالها تعزيز التعاون المشترك فى المجالات العسكرية المختلفة فى ضوء بروتوكول التعاون العسكرى الذى وقعته مصر واليونان فى العام الماضى.

وكذلك يقوم وزير الخارجية اليونانى ثيودوروس بانجالوس فى الثانى والعشرين من فبراير القادم بزيارة لمصر يرافقه خلالها وفد من كبار المسئولين فى الخارجية اليونانية لاجراء مباحثات مع وزير الخارجية السيد عمرو موسى وقيادات وزارة الخارجية المصرية.

وقد صرحت مصادر اعلامية يونانية بان مباحثات بانجالوس مع السيد عمرو موسى سوف تتركز على الاوضاع فى منطقة الشرق الاوسط ومنطقة شرق اوروبا خاصة عملية السلام فى الشرق الاوسط والعلاقات اليونانية التركية والمسالة القبرصية بالاضافة الى تدعيم التعاون بين دول حوض البحر المتوسط والاتحاد الاوروبى.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٨/١/٣

مذبحة الأقصر والدروس المستفادة منها

أصابع إسرائيل فى التخطيط والتنفيذ

لا يمكن ابدا ان يتصور إنسان عاقل عنده رؤية وبصيرة ويعرف طبيعة الشعب المصرى المسالم، ان مذبحة الأقصر البشعة قد نجمت عن فكر وتدبير مصرى خالص.

حقيقة ان الأيدى المجرمة والملوثة التى نفذت العملية وظهرت فى الصورة مصرية ومن الصعيد.. ولكن كل مصرى وكل صعيدى يعرف جيدا انهم جماعات من الشباب الجاهل الساذج الضلل المليء بالأحقاد والمشحون بالكراهية العمياء والذين يمكن استغلالهم وتوجيههم فى اى وجهة.. دون أن يعرفوا أو يقدروا نتيجة عملهم، وهنا يأتى الدور الإسرائيلى فى استغلال هذا الجهل والانحراف وتوجيههم الوجهة التى تخدم أهداف إسرائيل وتضرب مسيرة النهضة المصرية الواعدة التى يقودها الرئيس حسنى مبارك وهم قطعا لا يدرون مدى ما فى عملهم من خيانة للوطن وقطع لأرزاقهم وأرزاق مواطنيهم وأهلهم وبنى عمومتهم من اهل الصعيد، وتشويه لسمعة الشعب المصرى وإلصاق تهمة الوحشية والبربرية والتخلف به بينما هو من أكثر شعوب العالم مسالمة وسماحة وكرما مع الضيف. وبحكم أننى قمت بعدد من الدراسات حول كل من الإرهاب وإسرائيل وألفت كتبا فى كل قضية منهما فسوف أتناول هنا كيف تسربت إسرائيل الى قلب الجماعات الإرهابية والمتطرفة فى كل من مصر والجزائر.. وأصبحت الممول الرئيسى والموجه عن بعد بحيث أصبحنا نشاهد نوعا جديدا من المجازر الوحشية البشعة البعيدة عن فكرة أى إنسان مصرى أو عربى أو مسلم. وبديهى أن هذا الاختراق كان خافيا جدا.. وكان يتم بكل حذر وحيطة الى حد يجعل الكثيرين من المفكرين فى العالم العربى يستبعدون فكرة أن إسرائيل لها صلة بحادث الأقصر.

وعندما أشرت فى أحد كتبى لأول مرة الى هذه العلاقة الآثمة استغرب بعض القراء واعتبروا أن هذا الكلام للاستهلاك المحلى أو نوع من التشهير للنيل من إسرائيل بسبب العذاب الذى عانيته منها عندما كنت أسير حرب سنة ١٩٥٦، وقد بلغ الأمر أن أحد الكتاب العرب اسمه «حازم صاغية» قد كتب فى مجلة «العربى» التى تصدر فى الكويت مقالا فى عدد أكتوبر سنة ١٩٩٥ يهاجمنى فيه بعنف ويهاجم الكتاب والفكرة جاء فيه:

(فى مطلع عام ١٩٩٤ صدر فى القاهرة عن «الهيئة المصرية للكتاب» كتاب بعنوان «التطرف والإرهاب» لصاحبه أحمد شوقى الفنجرى الذى وجد من يسميه إسلاميا معتدلا ومعاديا للإرهاب بدل أن يعالج جذور الإرهاب فى التكوينات المجتمعية القائمة وبدل أن يحدد المسئوليات فى الداخل ادعى أن هناك دلائل قوية ووقائع لا يمكن إنكارها عن الدور الإسرائيلى فى عمليات التطرف والإرهاب التى وقعت أخيرا فى القاهرة ومما عزز به الكاتب حجته أنه حين كان يعمل طبيبا للاجئين فى غزة سنة ١٩٥٦ حيث وقع أسيرا فى أيدى الإسرائيليين أدرك مدى سوء نية الإسرائيليين وتربصهم بمصر وبالإسلام) أخذ الكاتب يسخر بألفاظ جارحة اننى لم أورد فى الكتاب أى دليل ملموس وقاطع والحق اننى لا أرى حتى اليوم عن أى الجانبين يدافع بمثل هذا الانفعال عن الموساد أم الإرهاب والواقع اننا فى العالم العربى قليلا ما نتعمق فى الأحداث أو نكشف ما وراء الظاهرة.. فالتصور العام أن هذه الجماعات الإسلامية كما يعلنون عن أنفسهم تنادى بالحكم بالإسلام بينما إسرائيل تعمل على هدم الإسلام فكيف يجتمع الضدان ولكن السر الذى لا يعلمه إلا القليل أن إسرائيل وجدت فى هؤلاء الجهلة والسفاحين والقتلة الذين يسيئون فهم الإسلام ويريدون تطبيق ضلالاتهم تحت شعار الدين فهؤلاء يمثلون خير وسيلة لتحقيق الأهداف الإسرائيلية فى هدم الإسلام من الداخل وتمزيق الأمة الإسلامية كما تفعل هذه الجماعات فى الجزائر هذه الأيام.

وحتى لا يدعى أحد اننا نعلق مصائبنا على شماعة إسرائيل أو أن هذا الاتهام مبنى على الظن والتخمين فإليه هذه الحقائق التى نشرت فى كتاب «إسرائيل كما عرفتها» وتحت عنوان «الموساد الإسرائيلى يمول الجماعات الإرهابية فى مصر والجزائر» وهى حقائق منقولة عن الصحافة الإسرائيلية نفسها وعن بعض ما صدر من ضباط الموساد من اعترافات من باب التباهى بتفوقهم وأيضا ما جاء فى الصحافة العالمية فى أمريكا وانجلترا..

وتبدأ القصة بما يرويه ضابط المخابرات الإسرائيلى «فكتور استروفسكى» الذى انشق عن الموساد ولما علم انهم يدبرون لاغتياله هرب الى كندا واختفى هناك وبدأ يصدر مجموعة من الكتب التى تفضح جرائم الموساد وكان أخطرها كتاب «الجانب الآخر من الخداع» وفيه يذكر أن ضباطا من الموساد كانوا يكلفون بالذهاب الى مصر والجزائر تحت أى اسم مستعار وأى جواز مزور وبعضهم كان يقيم شركات وهمية ويقيم بصفة دائمة فى القاهرة ومنهم الجاسوس «ليتز» الذى كان يدعى انه تاجر خيول ألمانى وانه ضد الصهيونية وكانت مهمته قتل الخبراء الألمان الذين يساعدون مصر فى التقدم العلمى وخاصة فى مجال الذرة والصواريخ. وبعد معاهدة السلام مع إسرائيل تحولت الموساد الى اتجاه آخر هو تدمير مصر من الداخل وتدمير اقتصادها وكانت التعليمات هذه المرة ألا يقوم أى إسرائيلى بهذا العمل أو يظهر فى الصورة.. بل عليهم تجنيد مواطنين من الداخل من الساخطين على الأوضاع فكانت تلك بداية العمل مع زعماء الجماعات المتطرفة وأمرائهم فى مصر.

وقد أكدت هذه الأخبار جريدة «النيويورك تايمز» الأمريكية التى نشرت تحقيقا صحفيا موسعا سنة ١٩٩١ حول تعاون المخابرات الأمريكية «C.I.A» ضباطها من اليهود الأمريكيين، مع المخابرات الإسرائيلية فى كافة قضايا الشرق الأوسط وأن اجتماعات قد عقدت بينهم فى القاهرة والتقى بعضهم فى السر بأفراد مختارين من قادة الجماعات الدينية المتطرفة فى مصر وأن أحد هذه اللقاءات قد أسفر عن منح الزعيم الإرهابى عمر عبدالرحمن وبعض رفاقه حق اللجوء السياسى فى أمريكا حيث كانوا يعتقدون أنهم يستطيعون عن طريقه السيطرة على كافة الجماعات الإرهابية لضرب مصر من الداخل، ولكن لأن هذا الرجل المختل لا يعرف عدوه من صديقه فقد كان أول عمل إرهابى يقوم به داخل أمريكا نفسها تفجير مبنى السوق التجارى فى نيويورك ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله. ولابد هنا أن يدور سؤال هام: هو كيف وأين كانت تتم هذه اللقاءات بين مخابرات إسرائيل وزعماء الإرهاب ولم يكن الأمر صعبا ففى بعض الأحيان كان ضباط الموساد يلبسون ملابس المجاهدين الإسلاميين وربما يطلقون لحاهم على أنهم دعاة إسلاميون أو أفغان ثم يستغلون فكرة تكفير الحكومة والجيش والشعب ويطلبون من هؤلاء الجهلة السذج أن ينصروا الإسلام بقتل هؤلاء الكفار من المسئولين والشرطة والكتاب والمفكرين وألا تأخذهم الرحمة فى قتل السياح الأجانب الذين يشربون الخمر وطبعا يغدقوا تلك الإغداق عليهم بالأموال لمواصلة الجهاد المزعوم..

وكلما ظن الناس فى مصر والجزائر أن هذه الحركات الهدامة قد أوشكت على الانتهاء والزوال بعد الضربات الموجعة وأحكام الإعدام والسجن والاعتقال.. اذا بهذه الحركات تبعث من جديد وكأن هناك من يوقد النار من تحت الرماد وفى يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٩٥ طالعتنا وكالات الأنباء العالمية بالقصة التالية:

كان البوليس المصرى قد قبض على بعض أفراد عصابة إرهابية خطيرة بعد عملية قتل للسياح وعلى رأس هذه الشبكة الإرهابى السفاح طلعت قاسم فؤاد وقدمت الشبكة الى القضاء الذى أصدر حكمه على هذا الإرهابى غيابيا بالإعدام لأنه كان هاربا مع بعض أعوانه، وهنا تحرك الموساد الإسرائيلى وتوصلوا اليهم فى مخابئهم بطرقهم الخاصة وسلموهم جوازات سفر مزورة وساعدوهم على الهرب من مصر وفعلا تمكنوا من الوصول الى بلجيكا كلاجئين سياسيين وطبعا اشترطت عليهم إسرائيل مواصلة نشاطهم التخريبى من الخارج، وهكذا أصبح الإرهابى طلعت قاسم الناطق الرسمى لما يسمى «الجماعة الإسلامية» والممول والمنظم لنشاطها لفترة طويلة، وابتدأت مصر من خلال القنوات الدبلوماسية اتصالها بهذه الدول التى تأويهم وعندما علمت إسرائيل أن بلجيكا



على وشك تسليمهم قرر الموساد أن يلعب بهذه الورقة المحروقة لعبة أخيرة لصالحه.

فأقنعوا طلعت قاسم وجماعته بأنهم يستطيعون ترحيلهم الى البوسنة قبل أن تصل اليهم أيدى البوليس الدولى ليبدأوا صفحة جديدة من الجهاد، ووصلت المجموعة فعلا الى مطار كرواتيا وفى نفس الوقت اتفقت إسرائيل مع الحكومة الكرواتية على أن يسمحوا للموساد الإسرائيلى باختطاف طلعت قاسم وجماعته بمجرد وصولهم فى مطار زغرب. وفى مقابل ذلك تهدى إسرائيل الجيش الكرواتى أجهزة انذار متطورة من صنع إسرائيل وتمت الصفقة ونقل المختطفون تحت سمع تلك الحكومة الى مكان مجهول، وابتدأت إسرائيل تستخدمهم كورقة ضغط ومساومته على الحكومة المصرية مقابل تسليمها بعض جواسيس إسرائيل فى السجون المصرية!! كانت هذه تفاصيل ما نشرته وكالات الأنباء العالمية ونقلته عنها معظم الصحف فى العالم العربى والصحافة المصرية وللحديث بقية..

د . أحمد شوقى الفنجرى



تقارب في المواقف بين قادة الخارج وأصحاب مبادرة وقف العنف

مصر: نحو تحول استراتيجي في نشاط "الجماعة الإسلامية"

□ القاهرة - محمد صلاح

■ يبدو ان العام الميلادي الجديد سيشهد تحولاً استراتيجياً مهماً في نشاط تنظيم «الجماعة الإسلامية» المصري. ففي تطور جديد وجه قادة في التنظيم مقيمون في الخارج تحية إلى «القادة التاريخيين» لـ «الجماعة» الذين يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات. وكانت خلافات تفجرت بين الفريقين اثر اعلان القادة التاريخيين في تموز (يوليو) الماضي مبادرة لوقف العنف من جانب واحد اعترض عليها قادة الخارج.

واصدرت «الجماعة» نشرتها الشهرية التي تحمل اسم «المرابطون» حوت رسالة وجهت الى «القادة التاريخيين» وصفتهم بانهم «شيوخ افاضل». وجاء هذا التطور بعد يوم واحد من بيان اصدرته «الجماعة» بعنوان «في ختام الصيام فلنرتفع فوق الجراحات والآلام» اكد ان «الجماعة قوية متماسكة تقف صفاً واحداً في مواجهة اعدائها». وشدد على ان ما حدث أخيراً من اختلاف في وجهات النظر حول حادثة الاقصر «لم ولن يؤثر في وحدة صف الجماعة». ولفت الى ان «الجماعة لا تقبل اي تجاوزات شرعية يمكن ان تكون حدثت في عملية الاقصر او غيرها». واعلن ان مجلس شورى «الجماعة» في الخارج انه «بعد ان تاكد من مصادره من صحة نداء وقف العنف الى القادة التاريخيين والذي دعوا فيه الى وقف العمليات العسكرية يدرس بجدية التجاوب مع هذا النداء» مشيراً إلى انه «سيتم اعلان ذلك في الوقت المناسب». لكن البيان سجل «الاعتراض على الطريقة التي خرج بها النداء في وسائل الاعلام».

وكانت حادثة الاقصر التي وقعت في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وأسفرت عن مقتل ٥٨ سائحاً واربعة مصريين إضافة الى منفذي العملية الستة تسببت في بلوغ الخلافات بين قادة «الجماعة» ذروتها حينما اصدر القيادي البارز في التنظيم اسامة رشدي المقيم في هولندا بياناً اعتذر فيه باسم «الجماعة» عن عملية الاقصر وتعهد عدم شن هجمات مستقبلاً ضد صناعة السياحة او السياح في مصر. وانضم رشدي الى دعوة القادة التاريخيين لوقف العمليات. لكن الأمير الفعلي للتنظيم رفاعي أحمد طه الذي يعتقد انه يعيش في افغانستان، رد على رشدي واصدر بياناً نفى فيه ان تكون «الجماعة» اوقفت العمليات ضد السياحة، وحمل على رشدي بعنف، واكد عدم مسؤولية «الجماعة» عن اي بيانات اصدرها الاخير.

وكان القادة التاريخيون وجهوا نداءات متكررة الى طه طالبوه فيه اصدار بيان بوقف شامل للعمليات العسكرية.

وبدا من صياغة العدد الاخير من نشرة «المرابطون» ان طه اشرف على تحريرها. وعلى رغم ان الرسالة التي تضمنتها النشرة والتي وجهت الى «القادة التاريخيين» لم تتناول موضوع الخلاف حول وقف العمليات، إلا انها عكست تحولاً استراتيجياً تنوي «الجماعة» تنفيذه في المستقبل. وخصت الرسالة بالذكر خمسة من ابرز مؤسسي «الجماعة» كانوا وراء مبادرة وقف العنف وهم كرم زهدي وعبود الزمر وناجح ابراهيم وعصام الدين دربالة وعاصم عبدالماجد. واقتصرت الرسالة على توجيه التهنئة بعيد الفطر «للشيوخ الافاضل والقادة التاريخيين الموجودين في ليمان طرة» والدعاء الى الله بان «يحفظهم ويفرج كربهم ويفك اسرهم».

ولاحظ ان رشدي لزم الصمت بعد ان عارض علناً طه واتهمه بالانحراف عن خط «الجماعة». وبدا ان الأمر حسم داخل «الجماعة» لصالح طه الذي تولى اصدار البيانات التي تحمل اسم «الجماعة» وكذلك اعداد نشرات «المرابطون» التي كان رشدي يتولى صياغتها. وكان بيان التنظيم الذي صدر أول من امس اعلن ان «الجماعة قبلت الاعتذار المقدم من الاخ اسامة رشدي (ابو مصعب) عن مخالفته للقواعد التنظيمية المعبرة في التعبير عن الراي واتخاذ القرار وعن اساءته لاخيه رفاعي طه (ابو ياسر)».

ورفض المحامي البارز منتصر الزيات التعليق على التطورات الاخيرة داخل «الجماعة الاسلامية» علماً انه كان اعلن في بداية الشهر الجاري اعتزاله العمل العام والدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني بسبب «عدم تجاوب» قادة «الجماعة» في الخارج مع نداء وقف العنف.

ترحيب

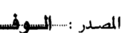
ورحب احد مؤسسي «الجماعة» المهندس صلاح



هاشم المقيم في محافظة سوهاج بالتطورات الاخيرة، وطالب قادة الخارج بـ «الاستجابة بسرعة لنداء وقف العنف واصدار بيان بوقف شامل للعنف». وقال هاشم لـ «الحياة»: «كنت شاهداً مع المحامي الزيات على صدق نيات القادة التاريخيين للتنظيم ومن صحة بيانهم الذي اعلنوا فيه مبادرة وقف العنف ومن تاكدهم من ان استمرار العمليات العسكرية لا يحقق مصلحة الوطن او الاسلام او الجماعة نفسها».

ومعروف ان هاشم شارك مع قيادي في «الجماعة» هو اسامة حافظ في تاسيس الجماعة الاسلامية في منتصف السبعينات، واعتقل مرات عدة منذ وقوع عملية اغتيال السادات. وفي حين ان هاشم مفرج عنه حالياً، فإن حافظ يقضي عقوبة بالسجن عشر سنوات بعد ادانته في قضية السادات. وكان اعتقل مرات عدة ايضاً كان اخرها العام ١٩٩٤ ولم يطلق حتى الآن.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣١/١/١٩٩٨

صراع الفيل والناموسة

تعرضنا في المقال السابق لسقوط العقل التحليلي السياسي المصرى فى الخطأ فى تحليل حادث الاقصر الارهابى وتحديد من خلفه على نحو واقعى، ولعجز اجهزة الامن ووجود التشويش والتعمية فى خطوط اتصالها بقمة السلطة الحاكمة، وضرورة الالتزام بالقصاص بالاسلوب الشرعي والقانوني فى مقاومة الارهاب وخطأ وعدم جدوى «الزفة الجنائزية» بالاقصر كرد فعل للحادث واليوم نواصل استكمال الموضوع:

واذا عدنا الي الدروس المستفادة من هذه المذبحة فاننا يجب ان نفهم عند وضع وتنفيذ الخطط الأمنية الجديدة لمواجهة الارهاب في مصر، ان تامين الاماكن السياحية وحدها لن يمنع العدوان الارهابي مستقبلا بل انه سوف يكون ذلك على حساب تأمين المرافق والاهداف الاخرى فى طول البلاد وعرضها لان عداء المجتمع والرغبة فى ارهابه مطلق وشامل، ولذلك فانه سوف يترك مخططو الارهاب بكل بساطة السياحة لفترة حتى يتم الاسترخاء المعتاد فى حراستها وسوف يتوجهون الى الاهداف الاخرى التى تحقق اغراضهم الارهابية، فمن البديهى ان تغطية جزء من جسد الفيل لن يمنع الناموس من مص دمه من الاجزاء العارية الاخري من جثته الضخمة!! ولذلك فان الخطط الأمنية يجب ان تغطي كل الاهداف التى يمكن ان تشكل غرضا ارهابيا على امتداد الوطن من اسوان الي الاسكندرية!! كذلك فان التأمين الشرطي يجب ان يعتمد على كمائن ثابتة من قوات خاصة حسنة التدريب وقوية التسليح، فى مواقع الاهداف الارهابية المتوقعة وايضا بكمائن متحركة بين المواقع المذكورة وغيرها فضلا عن تخصيص قوة استراتيجية موزعة على المحافظات المختلفة بحيث يسهل حشدها ونقلها الى مواقع الاحداث فى اى مكان عند الحاجة اليها مع توفير وسائل الاتصال والانتقال الحديثة لقوات الامن والمرشدين لها فى جميع المواقع ولابد ان تشمل الخطط الأمنية خطة لاختراق العقل التخطيطى للارهاب فى الداخل والخارج ويجب ان يتعاون على تحقيق هذا الاختراق اجهزة الامن الداخلي والامن الخارجي اى يجب ان يشترك مع مباحث امن الدولة جهاز المخابرات العامة ولابد من تحديد فترة زمنية لتحقيق هذا الاختراق ووضع قاعدة للمعلومات الصحيحة، وخريطة دقيقة لهذا العقل التخطيطي مع رصد وسائل واساليب تمويله وحركته وقراراته الارهابية فى الداخل والخارج لكى يتسنى توقيها واجهاضها قبل وقوعها.

كذلك فانه لم يكن سليما ان تزال زراعات القصب في الصعيد بمعرفة الشرطة لامكان مطاردة الارهابيين الهاربين داخلها، وقد بلغت مساحات زراعات القصب التى تم اتلافها «١٣» الف فدان سددت الدولة منها «٢٧» مليون جنيه تعويضات!! وتعنى هذه السياسة الخاطئة اتباع تكتيك «الاراضى المحروقة» بمعنى ازالة اى زراعة يختفى فيها الارهاب ويقتضى اتباع هذه الخطة ازالة زراعات الذرة او اشجار حدائق الفواكه لو اختفت فيها بعض عناصر الارهاب!! بل ويمكن ان ينزلق هذا التفكير السقيم الى تدمير المبانى العامة او الخاصة التى يلجأ الى الاختفاء فيها او التحصن داخلها الارهابيون ومعنى ذلك ان تدمر الدولة الانتاج الزراعى والاقتصاد القومي فى بحثها الاعمى عن عناصر الارهاب!!! وهذا بحيث قد ثبت عدم جدواه لحرية العناصر الارهابية فى الحركة والاختفاء، بعيدا عن اماكن المطاردة فى الصعيد وامكانية انتقالها للاختفاء بين السكان فى الوجه البحرى وعلى امتداد الجمهورية، والاسلوب السليم ان يتم التوصل الى المعلومات عن الخلايا الارهابية، ومطاردتها فى اى مكان بالوسائل المجدية، وبينها الطائرات المروحية في الحقول والجبال والمغارات وتمكين للشرطة ان تستعير الطائرات بالطيارين من القوات المسلحة، وذلك حتى يتم انشاء سلاح متكامل بالشرطة لهذه الطائرات التى اصبح واجبا ان تستخدم - فضلا عن مقاومة الارهاب - فى اعمال تنظيم المرور والانقاذ للمصابين فى الطرق والاماكن المعزولة وخلال النكبات والكوارث العامة.

ولقد اتضح من صراع الفيل والناموسة المستمر منذ عام ١٩٨٠ حتى الآن وسقوط الاف الضحايا من رجال الشرطة والمواطنين والسياح، ان الدراسة بكلية الشرطة فى حاجة الى اعادة النظر فيها فليس سليما ان يبدد وقت طالب الشرطة فى دراسة مواد القانون تماما مثل طالب كلية الحقوق،



المصدر : الــوفــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ١ / ١٩٩٦

وذلك بالاضافة الى دراسة المواد الشرطية لان عمل الشرطة طبقا للدستور والقانون يهدف اساسا الى وقاية المجتمع من الجريمة او الخروج على الشرعية، فضلاً عن اعمال الانقاذ والدفاع المدني.. الخ، وبالتالي فالعمل الاساسي للشرطة ضد اجهاض اعمال العنف غير الشرعي سواء كانت غايته الارهاب السياسي، او الديني، او اغتصاب المال والاعراض وملاحقة المجرمين وضبطهم وتقديمهم الى الحاكم، وتقتضي هذه الرسالة تأهيل ضباط الشرطة بالتدريب بصفة اساسية على مواجهة ومقاومة العنف الاجرامي ويجب ان يشتمل هذا التدريب على حرب العصابات ووسائل واساليب البحث الجنائي، وفنون المطاردة والقتال للجماعات المسلحة، وشل حركة افرادها والقبض عليهم، ويجب ان تقوم عناصر الشرطة بالعمل وفقا لعقيدة قتالية واضحة ومحددة فى مقاومتها للارهاب والجريمة المنظمة او الفردية، ويكفي بالنسبة لتأهيل هؤلاء الضباط الدراسة للمبادئ العامة للنظام القانوني المصري، وبصفة خاصة قانونا الاجراءات الجنائية والعقوبات،

وذلك على النحو الذى كان مقررا قبل تحويل كلية الشرطة الى كلية للحقوق والامن العام فى ذات الوقت، كذلك فانه يجب ان يراعى فى اختيار طلبة الشرطة بالدرجة الاولى اللياقة البدنية العالية، والوضع الحالى كما كشف عن سلبياته صراع الارهاب والشرطة يتطلب ـ على خلاف المنطق السليم ـ من ضباط الشرطة ذوى العقلية القانونية المدنية التى لقنت بعض المواد الشرطية ان تواجه العقلية الارهابية العقائدية التى تعتمد اساسا على غسل المخ العقائدى وعلى العنف والقتال العسكرى فى حرب العصابات، وهذه الوضعية غير المنطقية من اهم الاسباب التى حققت للارهابيين المبادأة على الشرطة كما حققت لهم التغيير لوزراء الداخلية والارهاب والزعزعة لجهاز الشرطة وافراده كرد فعل لجرائم الارهاب، وادت الى عجز جنرالات الشرطة عن التوصل الى المعرفية الكاملة للتنظيمات الارهابية السرية، وعدم القدرة على الاختراق الكامل لها وكشف مخططاتها او مواجهتها بالعنف الشرعى القاهر لارادتها عند تحركها!!

او تحصين رجال الشرطة من التأثر بالطرح العقائدى الارهابى، يضاف الى ما سبق ان الحركة الارهابية تتخفى فى رداء اسلامى وتبنى دعايتها وحركتها فى وجدان الجماهير وعقول الشباب الذى يتم تجنيده على اساس استغلال سلبيات المجتمع المصرى وابرزها الاستبداد وتزييف الديموقراطية وعزل الشعب عن النشاط والقرار السياسى، وسطوة ازمات البطالة والاسكان والزواج، والغلاء، وانتشار الفساد وسوء الادارة وتدنى خدمات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ويطرح الارهاب بإلحاح مشروع الدولة الاسلامية السلفية كبديل للنظام الحاكم بسلبياته وازماته الحالية ويروج بان اقامتهاعودة الى حكم الله وشرعه بديلا لكفر الحكومة والمجتمع، وان ذلك هو الحل الامثل لكل مشاكل الحياة!!!

ولايمكن لاجهزة الامن المصرى بحالتها الراهنة وحدها مواجهة هذه الحركة الارهابية فليس لدى افراد الشرطة العقيدة الصحيحة التى تحرك وجدانهم للذود عن النظام الحاكم والدفاع بحياتهم عن السلام الاجتماعي.

المستشار محمد حامد الجمل
رئيس مجلس الدولة السابق



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١/ ١/ ١٩٩٨

بعد ١٧ عاما.. ح



...ن الألفى تأخرت كثيراً

مدير أمن الدولة قال للنبوى إسماعيل: كله تمام.. لا توجد تنظيمات سرية! عبدالناصر ترك «ذيول» الإخوان.. والسادات شجع «رءوس» الإرهاب

نعم المسألة أصبحت ثأراً بين الشرطة والجماعات

لم أمزق المصحف.. ولم أعذب أو أقتل إرهابيا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام العربي

التاريخ : ٣١ / ١ / ١٩٩٨

كل الجروح يدركها الشفاء، إلا جرح حسن أبوباشا! استعصى على طب الجراحين، برغم إنقاذهم لحياته. وأعجز طب العرافين، بسبب حقنة الثعابين.. جرحه فى النفس غائر، والمتهم رصاصة غير متوقعة.. صوته بالبوح ثائر، لكنه يؤثر المشاهدة «عاش» مع الموت شهرا، وذاكر أفكار الإرهابيين دهرا

وحين هبط من برج مراقبته، قرر أن يكشف المستور.. أبوباشا تسلم الراية «دامية» من النبوى، فكاد يموت فى عصر «زكى» رفع شعار المواجهة الفكرية، فخاف الإرهابيون انكشاف خوائهم.. دعا إلى حقن الدماء، فأسالوا دماءه أمام بيته.. داسوا على المصاحف ومزقوها، وألصقوا التهمة بردائه.. افتعلوا الإصابات بأجسادهم، وزعموا أنه معذبهم، كشف جذور الإخوان، وفضح ألاعيب «الجهاد» حذر السادات من «التوازنات»، فلم ينصت المسئولون لتحذيره، قرأ لهم المستقبل، وهم المستغرقون فى قراءة التاريخ وضع نظرية أمنية ناجحة، لكنهم استهلوا حصد الرءوس وظل الإرهاب مرضا متفشيا وبقى أبوباشا يكتب روشتة العلاج فهل بقى من ينصت لكلمات هذا الحوار:

أجرى الحوار ـ محمد حمدى　　تصوير ـ عماد عبدالهادى



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ١ / ١٩٩٨

رغم مرور السنوات لاتزال محاولة اغتيالك صدمة لمجتمع يكره الإرهاب كراهية التحريم، ولاتزال تجربة عودتك إلى الحياة من ثقب إبرة تجعل تلك الجريمة وكأنها حدثت بالأمس، ألا تتفق معى فى ذلك؟

بابتسامة الحامد الشاكر يجيب اللواء حسن أبو باشا: أحمد الله واهب الحياة قبل كل شيء، لكن تعبير العودة إلى الحياة من ثقب إبرة هو وصف أطلقه الجراح الألماني الذى غامر.. أو بمعنى أدق، قامر بحياتي ونجح، لأنه كان فى العمر بقية، كان أمامه كجراح وهو يرى عظام الساق قد تفتَّتت إلى ٢٤ قطعة أن يلجأ إلى الحل الأسلم لى وله، وهو بتر الساق بأكملها، لكنه لم يشأ أن يكون تقليديا، وقرر خوض المغامرة عن طريق تثبيت عظام الساق بمسمار طوله ٣٠ سنتيمتراً، ووجه الخطورة هنا ليس فى المسمار. لكن فيما تبع ذلك من تعرضي لعدد غير قليل من الجلطات أدت إلى قفل الرئتين وانخفاض ضغط الدم، وتأثر القلب وتوقف الكبد والكليتين، وبلغت الأمور ذروتها حين فقدت النظر لأروح بعدها فى غيبوبة لمدة شهر، كانت كافية لكى يكتب الأطباء شهادة وفاتي، ولم يكن هناك سوى بصيص من الأمل مقداره ١٪، وتمثل فى حقنة مستخلصة من ترياق الثعبان، أعطوها لى على أساس أنها آخر ما توصل إليه العلم، وبالفعل تحققت المعجزة وبدأت رحلة العودة من الموت إلى الحياة عبر ثقب الإبرة.

تعاطف شعبى

من المؤكد أن هناك موضوعاً ما شغلك بمجرد أن أنعم الله عليك بالحياة.. فهل تتذكره؟

وكيف لى أن أنساه وهو سبب تلك المرحلة.. إنه الإرهاب الذى قضيت فترة النقاهة وحتى الآن أفكر فيه من الألف إلى الياء، ومن أول لحظة أيقنت أن هذا الإرهاب لا منطق له، وما الدين إلا ستار يتوارى خلفه تارة، ويتمسح به تارة أخرى لخلق نوع من التعاطف الشعبى.

عفوا.. على أى أساس بنيت هذا الاستنتاج؟

لو كان الدين هو باعثهم الحقيقى، ما أقدموا على محاولة التخلص منى وأنا أول وزير داخلية فى تاريخ مصر يدعو إلى مواجهة التطرف الحجة بالحجة، والسند بالسند، لتنقية الدين الإسلامى من أى شائبة مدسوسة عليه، لم ألجأ إلى العنف، ولم ألوح بالهراوات، فكانت النتيجة محاولة قتلى، فلو كان هؤلاء الناس يستندون إلى منطق دينى يؤمنون به، لأعلنوا عن استعدادهم للمقارعة الفكرية من أجل توصيل مصر إلى بر الأمان، انتظرت أن يطرحوا وجهات نظرهم أمام وجهات النظر المضادة، ليكون الحكم فى النهاية للشعب دونما حاجة لقانون طوارئ واعتقالات وإجراءات استثنائية، لكنهم ضربوا بدعوتى عرض الحائط، وكنت آخر من يتوقع أن يحاولوا قتلى، لكنهم فعلوها ليؤكدوا وجهة نظرى، وليعيدوا الحياة للعمليات الإرهابية، بعد أن توقفت فى أكتوبر ١٩٨١.. يوم أن اغتالوا الرئيس السادات.

اتهام باطل

هل معنى ذلك أن اتهامهم لك بتعذيب المعتقلين باطل؟

يجب أن تعلم أن تاجر المخدرات ليس أمامه وسيلة للدفاع عن نفسه سوى اختلاق .



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣/ ١ / ١٩٩٨

تهمة للشرطة بأنها هى التى دست له المخدرات، كل تجار المخدرات يفعلون ذلك، فهل نصدقهم؟ ومثل تجار المخدرات يأتى الإرهابيون - جميعا - ويتهمون الشرطة بأنها عذبتهم، هذه التهم أصبحت «كلاشيهات» يحيطها الباطل من كل جوانبها، أما الحقيقة التى لا تخفى على أحد، فهى أنه بعد اغتيال السادات وما تبعها من أحداث أسيوط التى قتل خلالها ١٥٠ من رجال الشرطة، ومع المخاطر التى كانت تحدق بمصر بسبب البؤر الإرهابية المزودة بجميع أنواع الأسلحة، لم يقتل إرهابى واحد فى أثناء عمليات الضبط، مثلما لم يقتل رجل شرطة، ذلك لأننى راعيت أن تكون خطط الضبط محفوفة بالسلامة للطرفين، ولى الفخر فى ذلك، أما مسألة قيام وزير الداخلية بتعذيب المعتقلين فهذا قول مغلوط فما الداعى إلى ذلك، أنا لم أكن بحاجة للتحقيق معهم، ثم أن المحكمة التى نظرت القضية أثبتت وجود افتعال للإصابات، بالإضافة إلى إصابات بسيطة نتيجة لعمليات مقاومة رجال الشرطة أثناء القبض عليهم.

وماذا عن اتهامك بأنك وطأت المصحف بقدميك ومزقته؟

حاشاى أن أفعل ذلك، وأنا المسلم الذى يعرف دينه.. دينه الذى لا يعرفه أصحاب الاتهام، الذين لا دين ولا أخلاق لهم.. وأعتقد أن هذا الاتهام يرد على نفسه بنفسه، فلماذا أفعل ذلك وأى نتيجة أرجوها أمام شاب ليس له دين وليس له أهمية، إنه اتهام بقدر تفاهته، بقدر ما أوجعنى، وماكنت أحب ترديده.

أهداف أخرى

سيادة الوزير.. بعد هذه الجولات الطويلة مع التيارات الدينية، نريد أن نعرف وجهة نظركم فى تقسيم الإسلاميين إلى تيار معتدل وآخر راديكالى؟

قبل أن أقول وجهة نظرى، هناك أشياء أخرى ينبغى أن تقال أولا، فهذه الجماعات المنتشرة فى مصر جاءت فى نهاية العشرينيات بجماعة «الإخوان المسلمين»، فى البداية كانت الدعوة هى سبيلهم، ثم سرعان ما اتضح أن لهم أهدافاً سياسية أخرى بدأوها بدخول لعبة التوازنات السياسية، بأن أطلقوا على الملك فؤاد الأول لقب خليفة المسلمين، بعد هذه المحصلة بدأوا تشكيل جهازهم السرى بدعوى الجهاد فى فلسطين، وهذا مجرد ادعاء، فقد كان هدفهم هو تحقيق ثقل سياسى على الساحة الداخلية، بدليل أن هذا الجهاز السرى تحول إلى أداة للتخلص من الأعضاء المنشقين عن الجماعة، أو الذين يخالفونهم الرأى، واستمر هذا الجهاز حتى قيام ثورة يوليو التى تصورت فيه سندا لها، فأبقته رغم حل جميع الأحزاب، ولا يخفى على أحد أن الإخوان أيدوا الثورة فى محاولة لابتلاعها وبلوغ الحكم عن طريقها، حتى نشب الخلاف وحاولوا اغتيال عبدالناصر، وبدأت الثورة بعدها فى تصفيتهم، ونجحت بالفعل فى تصفية وجودهم المادى على الساحة السياسية، لكنها فشلت فى تصفية كيانهم الأيديولوجى.

ويواصل أبوباشا عرض الخلفية التاريخية: وفى عام ١٩٦٥ حاولوا بعث التنظيم السرى بفكر سيد قطب الأكثر تطرفا، وبدأت أفكار مثل جاهلية المجتمع وتكفيره، والحاكمية لله، وغيرها فى الظهور خلال السبعينيات، وبدأت تظهر المجموعات المتشددة مثل مجموعات صالح سرِّيَّة وشكرى مصطفى، والجهاد، وعندما جاء السادات، وقع فى خطأ أكبر عندما سمح بنمو التيار الدينى لإحداث التوازن مع الشيوعيين والناصريين، فلم يتعظ بلعبة التوازن السياسى الأول الذى حاولت الثورة إحداثه مع الإخوان عام ١٩٥٢، ونتيجة لذلك بدأت الأفكار الأكثر تطرفا هى التى تسود، لاسيما النهج المتطرف الذى خرج من عباءة الإخوان ومن أفكار سيد قطب، والآن حين يقال إن الإخوان يمثلون الجناح المعتدل، لابد أن أرد على ذلك بسؤال: وماذا يريد الإخوان؟ يريدون حزبا دينيا ويصبحون أصحاب الطاعة والحكم بالشريعة؟

علمانى وكافر

وما وجه الاعتراض على ذلك فى ظل تعدد الأحزاب؟

ليس وجها واحدا، بل قضية أساسها أن ٩٩.٩٪ من قوانين مصر مستمدة - أصلا - من الشريعة الإسلامية ولا تتناقض معها، ومعنى احتكار فريق للدعوة بالحكم بالشريعة أن من يخالفهم الرأى يصبح علمانيا وكافرا، دعك من ذلك.. كيف تضمن عدم ظهور أحزاب دينية أخرى أكثر تطرفا تقود البلاد إلى صراعات حزبية دينية لا نهاية لها، فالأقباط سيقولون إن من حقنا إقامة حزب فى مواجهة الحزب الإسلامى، صدقنى حرام أن تدخل مصر فى هذا الصراع.

أنت تلقى باللائمة على السادات كونه أسهم فى نشأة الجماعات الإسلامية.. فما قولك أن جهاز أمن الدولة الذى كنت نائبا لمديره فى وقت ما لعب دورا كبيرا فى نمو هذه الجماعات؟

مطلقا، فالاتحاد الاشتراكى هو الذى نظم ومول هذه الجماعات، أما نحن فلم نكف عن المعارضة والتحذير من اللعب بالتوازنات السياسية، وإقحام الدين فيها حتى لا نفتح الباب أمام فكر متطرف أدى إلى ما نحن فيه الآن.

دراسة الظاهرة

لكننا لم نعرف أنكم حذرتم الرئيس السادات من ذلك التوجه؟

بل حذرنا كثيرا، وأتذكر أننى قلت فى حديث صحفى قبل اغتيال الشيخ الذهبى إن استشراء التيار الدينى بين الشباب ظاهرة فى منتهى الخطورة تؤثر على الاستقرار، ودعوت السياسيين ورجال الدين والاقتصاد والاجتماع لدراسة هذه الظاهرة، لكن يبدو أن المسألة كانت قد أصبح من الصعب السيطرة عليها.



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١/١/١٩٩٧

قال لى أحد أفراد الجماعات الإسلامية إن اغتيال السادات كان أمرا معروفا لكل قيادات الجماعة فى جميع المحافظات، فأين كان جهاز أمن الدولة؟

حدث نوع من الانهيار الأمنى مع نهاية السبعينيات، وحتى عام ١٩٧٧ لم تقع سوى حادثتى الفنية العسكرية، واغتيال الشيخ الذهبى، وانتهت القضيتين فى أيام قلائل بضرب تنظيم التكفير والهجرة من أدنى مستوى إلى أعلى مستوى، وبعدها بدأ تنظيم الجهاد يظهر على الساحة، لكن ظلت الصورة غامضة على جهات الأمن، رغم تكرار العمليات الإرهابية فى الزاوية الحمراء والهجوم على الكنائس ومحلات الذهب، وأحداث أخرى فى المحافظات، وللأسف لم يتم الربط بين هذه الحوادث بعضها ببعض لاستخلاص صورة مؤداها أن هناك تنظيماً خطيراً موجوداً على الساحة، ولك أن تعجب أنه فى أعقاب قرارات سبتمبر ١٩٨١ عقد وزير الداخلية اجتماعا فى مكتبه لمساعديه وطرح سؤالا عما إذا كان فى البلد تنظيمات سرية تنهج أسلوب العنف، فنفى مدير أمن الدولة ذلك!

وخلال ذات الشهر ذهب شخص إلى مدير مصلحة الأمن العام وأخبره باتصال بعض الأشخاص به لكى يمدهم بالسلاح، وتم تصوير المقابلة بالصوت والصورة، حيث قام ذلك الشخص بتسليم مدفعين إلى رجل الجماعة الذى جربهما وقال له: «أول رصاصة ستوجه إلى صدر السادات»، لكن للأسف كل هذه الأحداث لم تعط مؤشرات واضحة لجهاز الأمن الذى فوجىء بأحداث ٦ أكتوبر ١٩٨١.

هذا هو الخطأ

هناك سؤال يطرح نفسه عقب كل عملية ضبط للإرهابيين: لماذا لم تستمر سياسة الحوار؟ ولماذا لا تحاول وزارة الداخلية القبض عليهم أحياء؟ وهى ذات السياسة التى كنت تتبعها؟

نحن فى مصر نفتقد إلى السياسات الثابتة، مشكلة المرور على سبيل المثال نحاول حلها منذ عام ١٩٨٣، وشكلنا مجلساً أعلى للمرور لم يجتمع سوى مرتين، وعدنا الآن للحديث عن ذات المشكلة! التطرف - أيضا - موجود فى مصر منذ نصف قرن، ولم يكن هناك حل لمحاصرته إلا بمواجهة الفكر، لكن دون جدوى.

هل هذا يعنى أن سياسات وزارة الداخلية تتغير بتغير الوزراء؟

وهذا هو الخطأ، فالسياسات فى خطوطها الاستراتيجية يجب ألا تتغير، فهناك ما يسمى بـ «أمهات أمور عريضة» لا تحتمل التغيير من وقت لآخر، ولا حتى بتغيير الوزير، ومن هنا يمكن لمجلس أمن قومى أن يضع السياسات العريضة التى تضمن الاستمرارية فى بعض الأمور المهمة الحساسة.

هذا يجرنا للتساؤل: أيهما أفضل لوزير الداخلية.. أن يكون رجل أمن أم رجل سياسة؟

إذا لم يكن وزير الداخلية رجل سياسة، فلابد أن يفشل، لأن السياسة معناها خدمة قضايا المجتمع، والوزير مسئول عن تحقيق استقرار المجتمع، لذلك لابد أن يكون لديه بعد سياسى يسمح له بتقدير المؤشرات الداخلية والخارجية التى يمكن أن تؤثر فى استقرار المجتمع، وإذا فقد هذه الرؤية تحول إلى عسكرى درك.

فى خدمة القانون

اسمح لى أن أسألك كوزير داخلية سابق.. لماذا هذه الثقة المفقودة بين الشرطة والشعب، وهل من سبيل لاستعادتها؟

فى وقت سابق طرحت فكرة إنشاء مكاتب للعلاقات العامة بأقسام الشرطة تكون مسئولة عن حسن استقبال المواطن وإرشاده للتعامل مع القسم، لكن هذه الفكرة ألغيت رغم أننا نريد الوصول إلى التعاون بين الشعب والشرطة حتى يصل المواطن إلى قناعة بأن الشرطة تخدمه وتهيء له الاستقرار، وأن القانون يسود الجميع.

وما رأيك فى تغيير شعار الشرطة إلى «الشرطة والشعب فى خدمة القانون»؟

إنه تحوير فلسفى بلا مضمون، لأن الشرطة يجب أن تبقى فى خدمة الشعب، فمعنى الشعار أن الشرطة تفرض هيبة القانون لخدمة الشعب الذى فرض - بدوره - القانون وارتضاه، فالقانون إذن فى خدمة الشعب وليس العكس.

هناك مقولة سائدة فى الشارع بأن أحمد رشدى هو أحسن وزير داخلية فى مصر.. ما رأيك فيها؟

أحمد رشدى اهتم بالمرور ونزل إلى الشارع بنفسه لتنظيمه، لكن الغريب أنه هو الذى ألغى المجلس الأعلى للمرور، علما بأن مشكلة المرور لن تحل بمجرد نزول الوزير إلى الشارع، إنما تحل بسياسة ثابتة، عموما أحمد رشدى رجل نزيه لديه مفهوم سياسى، ولم يمهله الوقت لتنفيذ سياسة واضحة المعالم، حيث تعرض لأحداث الأمن المركزى، وهى المرة الأولى التى يقوم فيها البوليس بثورة.

قيل فى ذلك إن تجار المخدرات كانوا وراء تلك الثورة؟

لا أميل إلى هذا التفسير.. فلم يكن لهم أية علاقة.

غلطة بدر

وقيل أيضا إن زكى بدر كان أسوأ وزير داخلية.. فما رأيك؟

زكى بدر وقع فى خطأين.. الأول تصفية جهاز أمن الدولة، مع أنه من أهم أجهزة الوزارة، وانكماشه خطر لا يمكن تداركه، والثانى السماح لمن قضوا فترة العقوبة بالسفر إلى باكستان وأفغانستان، حيث نظموا أمورهم وعادوا إلى مصر وشكلوا خلايا جديدة، وبدأ الأمن يفقد الاتصال بالعمل السرى، وأصبحت نظرة الأمن نظرة جزئية ضيقة، وهذا دليل على الانهيار الذى اتضحت معالمه فى محاولة اغتيالى ومحاولة اغتيال النبوى إسماعيل ومكرم محمد أحمد، للأسف ربطوا هذه المحاولات بأربعة أشخاص ولم تمتد نظرتهم أمام أو خلف هؤلاء الأربعة، واحتمال أن وراءهم عمل منظم ينبىء ببداية عمل إرهابى جديد، ذات غلطة السبعينيات وقع فيها زكى بدر، وبدأ

كدت أطلب الهجرة خارج مصر بسبب سياسة عبدالحليم موسى

أحمد رشدى لم يأخذ فرصته.. وزكى بدر كان «وزير فتوة»

العمل الإرهابى يتصاعد وواجهته الشرطة بالعنف وقتل الإرهابيين، فتقطعت الخيوط وبدأ العمل الإرهابى يسبق الأمن، وتحولت المواجهة إلى ثأر بين الجماعات والزمن من نهاية الثمانينيات وحتى حادث الأقصر، لكن المهم أن زكى بدر سار فى عمله بمنطق الوزير الفتوة.

وما رأيك فى سياسة عبدالحليم موسى؟

موسى ورث تركة ضخمة من العمل الإرهابى، لكن الخطأ الذى نسب له، هو بدء التفاوض مع الجماعات الإرهابية، وقد تكلمت مع مدير أمن الدولة وقتها وقلت له إننى سأهاجر خارج مصر، لأن التفاوض معناه أن الدولة رفعت الراية البيضاء واعترفت بهذا الكيان، وأنه مساو لكيان الدولة فى القوة والنفوذ والمنطق، وإذا كانت الشرطة قد استطاعت استرجاع بعض قواها فى عهد موسى، فإن العمل الإرهابى كان قد وصل إلى درجة خطيرة تمثلت فى قتل رئيس مجلس الشعب، فضلا عن عمليات إرهابية أخرى.

حالة من التراضى

هل تعتقد أن قرار إقالة حسن الألفى تأخر كثيرا؟

القرار تأخر لعدة أسباب، أهمها: أن القضاء على الإرهاب أصبح سائدا بمنطق إعلامى ساذج، ولم تجود الشرطة فى المواجهة، واعتمدت على القوة، إضافة إلى أن تقديرها للأحداث كان جزئيا، إضافة إلى افتقاد التنسيق بين أجهزة الأمن، وهو ما اتضح من حوادث فندق أوروبا والمتحف المصرى وحادث الأقصر، وخدع الأمن بتراجع العمل الإرهابى من القاهرة، فأصيب بحالة من التراخى.

أخيرا.. ما الروشتة التى ترونها ناجحة للقضاء على الإرهاب؟

دعنا نتفق أولا أن القضاء على الإرهاب لن يتم بين عشية وضحاها، وإنما بسياسات تنويرية تسود الخطاب الدينى، وأن تكون الأحزاب أكثر فاعلية، وتجديد أمل شباب مصر عن طريق سياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة تؤدى إلى معدل تنمية مرتفع يصحبه استقرار يشجع على الاستثمار، ولابد من النهوض بالمجتمع فى الصعيد وتوفير فرص تشغيل الشباب خاصة أن معدل النمو السكانى إلى ١.٥٪ سنويا على أقصى تقدير.. إضافة إلى أهمية التوقف عن سياسة الاشتباه العشوائى لأنها تخرط الكثيرين فى العمل المتطرف وتحدث خصومة بين الشرطة والعائلات. ■



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ١ / ١٩٩٨

هدية للتطرف والإرهاب !

تعرض العراق لضربة أمريكية جديدة يعد جريمة بكل المقاييس يدفع ثمنها شعب عربي.. تعرض لكل صنوف الاضطهاد والعقاب على أيدى نظامه الداخلي، وبواسطة النظام العالمى الذى تديره الولايات المتحدة.

والذى يحقق المنافع والمكاسب السريعة من هذه الضربة المرتقبة، هو القوات الأمريكية التى أصبحت توظف لتحقيق مكاسب اقتصادية سريعة او لتغطية أخطاء سياسية وفضائح للرئيس الأمريكي، وللحصول على التفاف شعبى حول القيادة.. أما المكسب الحقيقى فهو عائد بشكل مباشر للنظام العراقى وقائده الرئيس صدام حسين.. الذى بلاشك سوف يكتسب شعبية وتعاطفا عالميا وعربيا وإسلاميا، قد يؤدى إلى أن ينسى البعض أخطاءه وجرائمه فى حق شعبه و مستقبل بلاده والمنطقة العربية.. لكن المكسب الأخطر الذى سيحققه هو داخلى أساسا.. لأنه سيتمكن من إحكام قبضته على السلطة .

ولعل أهم الذين سيحققون مكسبا ضخما نتيجة العدوان المرتقب على العراق.. هم المتطرفون.. وعناصر الإرهاب السياسى التى تسود الشرق الأوسط والمنطقة العربية، والتيارات السياسية المتطرفة التى تستخدم الإسلام ستارا للسياسة بصراحة ووضوح إن الولايات المتحدة والغرب سوف يقدمان للتطرف والإرهاب أقوى الوجبات والمبررات، والخاسر الحقيقى هو مستقبل التعايش والاستقرار الذى هو ضرورى للعرب وللغرب معا.. وستعود المسألة العراقية لكى تتحكم فى وجداننا وسياستنا.. وسيقع الضمير العربى فى ورطة حقيقية بين عقله ووجدانه، فبالرغم من قناعاته بجرائم وأخطاء نظام صدام حسين، فإن حبه للعراق وشعبها وتضامنه مع أطفاله وأشقائه من الوضع الاقتصادى، بل والغذائى ومستوى الشعب العراقى اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، وأهمية عودة الدور العراقى لمستقبل المنطقة والعرب، يجعله يقف ضد العدوان وضرب العراق وشعبه..

وسنعود إلى دوامة حرب الخليج الثانية.. فمنذ احتلال الكويت بواسطة العراق ثم تحريرها، ونحن جميعا نعيش أسرى هذه الحرب المجنونة بكل تبعاتها.. «والعربى» فى كل مكان يعانى وطأة الأزمة التى انقسم فيها عرب الخليج والمغرب، واختلف عرب المشرق بينهما.. وطالت المسألة الكويتية الجميع، وأدت إلى انقسام العرب، وضياع وتبدد حلم الاتفاق أو التعاون بين شعوبهم أو أنظمتهم قبل نهاية هذا القرن الصعب والدخول فى الألفية الثالثة.

ولا يمكن أن يظل النظام العربى رهينا بين المسألة الكويتية ثم المسألة العراقية.. حتى إن البعض الآن يهمس بأن العرب أو الفلسطينيين قد يحصلون على رشوة من النظام العالمى بانسحاب جزئى قدره ١٢٪ من أرض الضفة الغربية.. كمقابل لسكوتهم على ضرب العراق.. إن الأمريكان بلجوئهم لهذه الضربة، سوف يخسرون كثيرا، وسيكونون مطالبين، إما بتعويض حقيقى للشعب العراقى وإنقاذه بالفعل من براثن هذا النظام، و تقديم معونات عاجلة غذائية وصحية ومشروعات حقيقية تعليمية وخدمات مختلفة.. أو ترك العراق لنظامه! والعرب أصبحوا قادرين الآن على إدارة تعاملاتهم معه بدون تدخل خارجى..

وأصبح من الضرورى على النظام العالمى أن يكبح جماح شهوته للتدخل فى شئون البلدان العربية، وتوقيع عقوبات مستمرة على شعوبها مستغلا أخطاء الحكام .. فالعقوبات لم تؤثر على الحكام، بل زادتهم قوة، والتأثير الحقيقى وقع على الشعوب، فزادوا ضعفا أمام سلطات ديكتاتورية، ووقعوا ضحايا لعقوبات تفرضها أنظمتهم، والعقوبات القادمة من السلطات الخارجية فالشعوب العربية وسط هذا المناخ أصبحت فى حالة من الضعف السياسى والاقتصادى، أوقفت النمو الداخلى وحدت من طموحات أبنائها، وزادت من قبضة سلطة غاشمة.. ودفعت تيارات كثيرة من شعوبها لتبنى أفكار التطرف والهوس السياسى والدينى..

أسامة سرايا



المصدر : الـوفـد
التاريخ : ١ / ٢ / ١٩٩٨م
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصريات

ثمانية عشر عاما

عيد بأية حال عدت ياعيد
بما مضي أم لأمر فيك تجديد؟!

هكذا تساءل المتنبي أملاً في تجدد الحال مع جديد العيد. إنه الأمل في غد يشرق بجديد. فحينما يضيع الأمل يضيع المستقبل ويصبح الغد فناء وعدما. يستوي في ذلك كل انسان. فرداً كان أو أمة كاملة. فالأمل هو ديناميو الشعوب ومحركها لغد افضل. الأمل هو وقود العمل والانتاج والتقدم. الأمل هو الدافع للبحث عن الدواء والعلاج لمحاربة المرض والفقر والجهل.. والأمل لا يكون إلا مع التغيير، سنة الحياة الدنيا. فالدوام لله وحده وعدم التغيير يسبب الركود والعفن والفساد.

خمسة وأربعون عاماً ومصر ترزح تحت حكم الفرد الواحد الشمولي. فرد واحد يتحكم في مصير كل المصريين. يقرر لهم ما ينفعهم وما يضرهم. يعلن الحرب أو السلام. يختار العنف أو الحوار. الديمقراطية والحرية أو الرقابة والحديد والنار. كلها رهن بمزاج سيادته. وحسابات سيادته وتوجيهات سيادته.

شخص واحد يختار معاونيه وصانعي نسيج حكمه وشبكة سيطرته علي الشعب. يعين من الوزير الي الخفير. كبيرهم وصغيرهم. مارا بعمدة القرية وعميد الكلية ورئيس الجامعة مخترقا الاتحادات والنقابات. مكتفا ومقيدا للحركة السياسية الشعبية وللأحزاب ان وجدت. شخص يحكم. لم يات به الشعب حتي يندم علي ما فعل. لم يختره بنفسه ولم ينتخبه، بل لم يعرف عنه شيئا قبل ظهوره علي القمة ولكن قدر مصر منذ منتصف هذا القرن. لا يختاره الشعب ولا يشاركه سلطة ولا فرحة عيد بل يشرب وحده مرارة الهزيمة ويترك للحاكم النصر السياسي والاستمرار في الواقع.

ذاق شعب مصر مرار العيش وعض الفقر ولسع العراء. حرمت عليه فرحة العيد وفرحة التغيير والجديد حتي فقد الأمل أو كاد.. وفوض أمره الي الله وهو العزيز الوكيل. خمسون عاما آخرها ثمانية عشر كؤود.

● ثمانية عشر عاماً يحكم مصر قانون الارهاب المسمي بالطوارئ. طوارئ تدوم عشرات السنين بل هو أنطق بالعامية لقانون الطوارق. الطوارق علي الرؤوس لتخضع من تشاء وترهب من تشاء وتضع الخطوط الحمراء للألسنة والأقلام. والنيابة والاعتقال لمن يخرج عن المسموح.

● ثمانية عشر عاماً تحكم مصر بالتزوير والحصانة لصاحبي الحاجة اليها. يساندهم بطل جديد اسم سيد قراره.

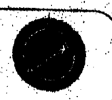
● ثمانية عشر عاما من الارهاب المتبادل بين المتطرفين والدولة والشعب فيها متفرج مهموم.

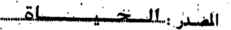
● ثمانية عشر عاماً من ديون لا تنتهي وبذخ حكومي لا يغتفر وفساد لا ينحسر.

● ثمانية عشر عاماً ولا اصلاح سياسي بدعوي أولوية اصلاح اقتصادي لم يحدث هو الآخر بل تم تركيزه في فئة من خواص السلطة. لتكون النتيجة، اتساع الهوة بين الغني والفقير والنزول بمصر الي واحدة من أفقر عشر دول في العالم.

● ثمانية عشر عاماً وشعب مصر يردد يأسا؛ عيد بأية حال عدت ياعيد..

د . عزت صقر



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٨

المحكمة العسكرية المصرية تصدر الاحكام في قضية المحامين اليوم

□ القاهرة - محمد صلاح:

■ تصدر المحكمة العسكرية العليا في القاهرة اليوم الاحكام في قضية متهم فيها ٦٥ من اعضاء تنظيم «الجماعة الاسلامية» تتعلق وقائعها بمخطط للتنظيم لاغتيال عدد من المسؤولين بينهم وزير التعليم العالي الدكتور مفيد شهاب ورجال امن ورئيس محكمة امن الدولة العليا المستشار احمد صلاح الدين بدور. واتخذت اجهزة الامن اجراءات مشددة لتامين جلسة المحكمة التي ستعقد في ثكنة عسكرية في منطقة الهايكستب شرق العاصمة. ويذكر ان النيابة العسكرية طالبت بتوقيع اقصى العقوبة التي تصل الى حد الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة لجميع المتهمين.

وكانت اجهزة الامن القت في منتصف العام الماضي القبض على المتهمين في القضية وبينهم اربعة محامين من اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني وهم: الشاذلي الصغير عبيد ومصطفى سيد ورضوان التوني وخلف عبدالرؤوف.

وشملت لائحة الاتهام الاستاذ المساعد في جامعة اسيوط الدكتور سامي الجيزاوي الذي القي القبض عليه عقب عودته من الخارج واتهمته السلطات بنقل تكليفات واموال من قادة التنظيم الموجودين في الخارج الى الاعضاء في الداخل بهدف تنفيذ هجمات ضد اهداف اميركية واسرائيلية ووضع خطط لاغتيال مسؤولين ورجال امن ورئيس محكمة امن الدولة.

ومن بين المتهمين في القضية القيادي البارز في التنظيم احمد عبدالوهاب خليل الذي صدر ضده قبل نحو سنتين حكم غيابي بالاعدام وفي قضية احداث قنا وتمكنت الشرطة من القبض عليه في آب (اغسطس) من العام الماضي. المعروف ان المحامين سيد والتوني اتهما من قبل في قضية «ضرب السياحة» التي نظرت فيها محكمة عسكرية في العام ١٩٩٣ لكنهما حصلا على البراءة.

واتهمت النيابة العسكرية المحامين الاربعة في القضية الاخيرة باستغلال مهنتهم في التردد على السجون ونقل التكليفات من قادة في التنظيم يقضون فترات العقوبة في قضايا مختلفة الى عناصر الجناح العسكري وكذلك التردد على اسر المعتقلين وتسليمهم اموالاً من قادة الخارج والتردد على جامعة القاهرة بهدف رصد تحركات الدكتور شهاب اثناء عمله رئيساً لجامعة القاهرة لتمكين اعضاء الجناح العسكري من تنفيذ خطة لاغتياله.

المعروف ان الاحكام الصادرة عن محاكم عسكرية في مصر غير قابلة للطعن والاستئناف امام اي هيئة قضائية اخرى، ويحق للمتهمين فيها فقط التقدم بالتماسات الى رئيس الجمهورية خلال ١٥ يوما من تاريخ المصادقة على الاحكام وفي حال رفض الالتماسات تصبح الاحكام واجبة التنفيذ على الفور.

من جهة اخرى، تعاود محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار احمد صلاح الدين بدور وعضوية المستشارين سيد عويس ورضا رشدي اليوم نظر قضية «العائدون من افغانستان والسودان» المتهم فيها ٢٢ من اعضاء «الجماعة الاسلامية» على راسهم القائد العام للاجنحة العسكرية في التنظيم مصطفى حمزة المتهم الرئيسي في عملية محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك التي وقعت في اديس ابابا في حزيران (يونيو) العام ١٩٩٥.

وكان المتهمون في القضية لجأوا الى محكمة الاستئناف وطلبوا رد المستشار بدور وتعيين قاض غيره لمباشرة القضية على اساس ان المستشار بدور له آراء مسبقة في اعضاء «الجماعة الاسلامية» قام بنشرها في الصحف حوت هجوما على الاسلاميين عموما واعضاء «الجماعة» خصوصاً غير ان محكمة الاستئناف رفضت الطلب وقررت استمرار بدور في تراس هيئة محكمة امن الدولة التي تنظر في القضية.

ويواجه المتهمون في القضية تهماً تتعلق بقيام حمزة بتدريب عدد من المتهمين في القضية في معسكرات للتنظيم اقيمت في افغانستان والسودان على استخدام الاسلحة والمتفجرات وكلفهم اغتيال عدد من المسؤولين وكبار رجال الامن ودفع بهم الى الاراضي المصرية عبر الحدود الجنوبية.

٠٠٠٠٠٤٦٨



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٢/١٩٩٨

حسين كامل بهاء الدين وتجفيف منابع الإرهاب فى الصعيد

الدكتور حسين كامل بهاء الدين يعتبر من ابرز وأهم من تولوا وزارة التربية والتعليم خلال الثلاثين عاما الماضية، وذلك لاعتبارات عديدة وانجازات شهد بها الجميع - المعارض قبل المؤيد - فإذا نظرنا إلى الاف المدارس الحديثة فى قرى الصعيد، وما تقوم به هيئة الأبنية التعليمية من انشاءات وصيانة مستمرة، وما قام به حسين كامل بهاء الدين من تحسين الوضع المادى للمعلمين، وما حدث من تطوير للمناهج الدراسية لتواكب العلوم الحديثة.

والأهم من ذلك معركة حسين كامل بهاء الدين مع المتطرفين الذى خرج منها منتصرا، وما اداه من دور شجاع فى التصدى لهم فى وقت توارى فيه الآخرون خشية التصدى لهؤلاء.

ويبقى دور هام وحيوى لوزير التربية والتعليم للقضاء على منابع الإرهاب وهى «معلم المدرسة الابتدائية» وتأهيله وتثقيفه، وذلك حتى الآن مازال هناك معلمون فى المدارس الابتدائية فى حاجة إلى ثورة ثقافية فى المعلومات العامة والمفهوم الصحيح للدين، والتخلص من الخرافات والافكار المتطرفة.. التى تنقل إلى تلاميذ المرحلة الابتدائية.

كما ان الوزير حسين كامل بهاء الدين بدأ عملية إحلال واسعة لخريجى كليات التربية بدلا من المعلمين الحاصلين على المؤهلات المتوسطة، ولكن الأهم هو تثقيف معلمى المراحل الابتدائية فى دورات تثقيفية جادة ومنضبطة وتخضع للتقييم المستمر والدائم لأن الفكر المتطرف يثبت فى المدرسة الابتدائية اولا، والوزير مطالب بالنظر إلى ما يسمى «مشرفى النشاط» فى جميع المدارس وهم خريجو المدارس الثانوية الفنية وتدنى مستواهم الثقافى والعلمى وهو ما يساعد على بذور التطرف مرة أخرى.

عصمت سليم



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/ ٢/ ١٩٩٨

حرب الفاكسات اشتعلت..

توقع عودة العمليات الإرهابية بتوجيهات حمزة ورفاعى!

كتب: عبد الفتاح عبد المنعم

توقعت مصادر أمنية استئناف فلول الجماعات الإرهابية لعمليات العنف المسلح خلال الأيام القليلة القادمة بعد فترة هدوء نسبية خلال شهر رمضان وارجعت المصادر السبب فى ذلك لاستمرار التأييد المادى لهذه العناصر من القيادات الإرهابية الهاربة بالخارج وبصفة خاصة الإرهابيين مصطفى حمزة ورفاعى طه.. وأضافت المصادر سببا آخر هو محاولة هذه القيادات المستمرة التأكيد على ان ما يعرف باسم مبادرة وقف العنف لم يعد لها وجود نهائيا..

على الصعيد نفسه بدات حرب من نوع اخر بين قيادات الخارج عرفت باسم «حرب الفاكسات» حيث فتح الإرهابى ياسر السرى المقيم بالعاصمة البريطانية «لندن» النار على القيادى رفاعى طه أحد ابرز القيادات التى تعيش فى افغانستان الآن - وذلك بعد نفى الأخير إجراءه اية محادثات مع «السرى» حول موافقته على بيان وقف العنف.. فى الوقت نفسه فإن عددا من قيادات الجماعات المتشددين بالخارج وصفوا «السرى» بأنه لا يمثل سوى نفسه واعتبر البعض أنه مجاهد بالفاكس وأنه ليس سوى عنصر من عناصر الجماعة وليس عضوا بما يسمى بمجلس الشورى الخاص بها..



احالة ارهابى ومدير سجل مدنى و ٥ آخرين لمحكمة أمن الدولة شاركوا فى استخراج بطاقة مزورة للارهابى لاستخدامها فى تحركاته

كتب ـ أحمد موسى:

احال المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا، عضوا فى جماعة إرهابية ومدير السجل المدنى فى الاسماعيلية وثلاثة موظفين اخرين ومزارعين، إلى محكمة أمن الدولة، لاتهامهم بتزوير بطاقة شخصية للمتهم الاول لاستخدامها فى تحركاته لتكرار اعتقاله من جانب أجهزة الأمن.

وكشفت التحقيقات التى أجراها هشام بدوى رئيس نيابة امن الدولة العليا، مع المتهمين قيام المدعو حازم فتحى حماد رجل اعمال وعضو فى تنظيم مايسمى بالجماعة الاسلامية بالشرقية، بالاتفاق مع فتحى محمد عطية مدير سجل مدنى الاسماعيلى وثلاثة موظفين بالسجل المدنى وهم: احمد رشاد ابراهيم، والسيد بدرى خليل، وحميدة حسن مبروك، والمزارعون أحمد محمود سلمان، وعبدالهادى محمد على استخراج بطاقة مزورة باسم شخص آخر ليستخدمها فى تحركاته بعد خروجه من السجن، وامكن استخراج البطاقة مقابل مبلغ ٢٥٠٠ جنيه، وقدم المتهم الأخير شهادة ميلاد مزورة باسم شخص آخر، وتحمل بيانات المتهم الأول، وتم استخراج بطاقة بموجب هذه المستندات المزورة، والقى القبض على المتهمين السبعة وادلوا باعترافاتهم فى التحقيقات التى اجرتها النيابة، واحيلوا محبوسين إلى المحكمة.



د. رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع وعضو مجلس الشورى

اعتزال الزيات محامى الجماعات المتأسلمة.. اعتراف بالفشل
محامى الريان هرب.. بعد كشف «اللعبة»

أكد د. رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع وعضو مجلس الشورى ان اعلان منتصر الزيات محامى الجماعات الإسلامية اعتزاله الدفاع عن تلك الجماعات او التحدث باسمها يعني اعترافه بالفشل.

أكرر: الدول الغربية ألتى تأوى قادة الارهابيين سوف تدفع الثمن

اضاف ان الاخ منتصر راهن على ان يمتلك الارهابيون المتاسلمون بعضا من العقل والضمير وعلق مستقبله على هذه المراهنة واستمر يحاول ان يعزف علينا ذات المعزوفة الثقيلة عن رغبة المتاسلمين فى إيقاف العنف والآن انكشفت اللعبة ولم يعد امامه سوى ان ينسحب من الملعب والا تحمل عبء المسئولية الثقيلة عمن يبدرون الارهاب ويبدرون حسن نوايا المتاسلمون.

محامي الريان

قال ان الأخ منتصر يذكرني بأحد المحامين الذى كان يدافع عن الريان ومصيره معروف وان كان الزيات اثبت انه اذكى من محامي الريان.

اضاف اننى لن ادخل فى النوايا فعلمها عند الله وسواء كان اعتزاله حقيقة أو مناورة فانه اعترف بالفشل بعد أن راهن بكل شيء وبكل رصيده على ان الارهابيين المتاسلمين راغبى التوقف عن العنف وقد جادلته مباشرة وعلى صفحات جريدة «مايو» وقلت له ان ماتسميه مبادرة هو فى الحقيقة مناورة خبيثة هدفها دفع الأمن للاسترخاء وهو ماحدث.. لقد استمر منتصر الزيات فى تحذيرنا وحذرت من هذا التحذير حتى جاء حادث الاقصر وهنا لم يكن امامه إلا دفع الثمن حتى يتجنب موقفا اخطر فقام بهذا الموقف الاخير الذى أعلن فيه الانسحاب فى الدفاع عن المتاسلمين.

اوضح انه لايعتبر منتصر الزيات مجرد محام وقال لو كان محاميا فقط لهان الأمر بل كان الممثل الشرعى والوحيد المدافع عن المتاسلمين والمروج لافكارهم وباعتزاله هذا العمل اراد ان يتنصل من المسئولية السياسية والجنائية ازاء حادث الاقصر.

رسالة للدول الغربية

وجدد الدكتور رفعت السعيد رسالته للدول الغربية التى تاوى قادة الارهابيين وتساءل اذا كانت هذه الدول تزعم ان هؤلاء لا يقومون باعمال ارهابية وانها تستضيفهم بحجة حماية حقوق الانسان فكيف تسمح لاحد هؤلاء بعقد مؤتمر صحفى واصدار بيان يعلن فيه ان الجماعة ستتوقف عن قتل السياح..معنى هذا ان الجماعة مسئولة عن قتل السياح وانها كانت تفعل وأن إعلانها التوقف عن قتل السياح فقط يعنى استمرارها فى قتل المواطنين المصريين؟!!

وقال إن هذا يذكرنى بمجموعة من البشر الذين ذهبوا الى عبد الله بن عمر وقالوا له:«ما قولك فى ان يقتل محرم فى الحج حشرة الفراش؟!فسالهم من أين انتم؟!قالوا من الكوفة..قال لعنكم الله تقتلون الحسين وتسالون عن حشرة الفراش؟!!..إن الدول الغربية مسئولة عن رؤوس الافاعى المخططين والمدربين والمولين للارهابيين الذين يرتكبون جرائمهم فى مصر..واعود لاكرر من يأوى الافاعى السامة لابد أن تقتله..وربما كان الانتقام الالهى وراء أن اغلب من قتل فى حادث الاقصر كانوا من السويسريين حيث تأوى سويسرا أيمن الظواهرى احد قادة الجماعات الارهابية ولم يخل الأمر من قتلى انجليز حيث يعيش فى لندن العديد من رؤوس الارهاب.

اضاف أن هذه الدول تلعب لعبة غير شريفة لأن هذه الدول فى اعتقادى لا تريد لمصر أن تستقر وان تتقدم وأن تندفع للأمام ولعل بعض الدول تخضع للابتزاز او تلعب لعبة مزدوجة!

كلينتون عاجز

وفى تعليقه على الأوضاع الحالية بالشرق الأوسط فى ضوء فشل مباحثات واشنطن بين كلينتون وعرفات ونتنياهو قال إن كلينتون أثبت انه غير قادر على الضغط على إسرائيل ومن راهن على ذلك لا اعتقد انه كان على صواب.

أضاف ربما كان تفجر الفضائح الجنسية لكلينتون أحدى أدوات اللوبي الصهيوني ليربك الادارة الأمريكية والرئيس الأمريكى إلا انه لم يبق امام فلسطين وكل الدول العربية سوى ممارسة اكبر قدر ممكن من الضغط على إسرائيل سواء بالانتفاضة او بايقاف التطبيع واعتقد بل ومن الضرورى ان يكون هذا موقف العرب والفلسطينيين لانهم لا يعتدون على أحد ولا يمارسون عنفا بل هو موقف طبيعى يقبله العالم ويقتنع به بعدما فشلت جميع الوسائل السلمية فى إجبار إسرائيل على الانصياع لصوت العقل والضمير العالمى بإقرار السلام العادل والشامل والانسحاب من الأراضى العربية المحتلة وتنفيذ الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن الامم المتحدة ومجلس الأمن.

لا دور لروسيا!!

وحول ما إذا كان يعتقد انه بإمكان روسيا أن تلعب دورا هاما ومؤثرا فى الشرق الاوسط خلال الفترة القادمة قال لا اعتقد ذلك فدور روسيا اصبح محدودا بسبب محدودية الامكانيات الاقتصادية والعسكرية والمعروف أن الدول تلعب الادوار حسب ثقلها فى هذين المجالين وثقل روسيا الآن خفيف بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وتفتت القوة العسكرية وضعف الاحوال الاقتصادية ولكن من الممكن أن نستفيد من دور روسى اوربى صينى يضغطون على امريكا الى حد ما إذا تحالفنا معهم ولكن يبقى الدور الرئيسى والاساسى على العرب.



المصدر : الوسط
التاريخ : ٢/٢/١٩٩٨

مصر

قيادي اخواني سابق يفتح لـ «الوسط» دفاتر الجماعة ماضياً وحاضراً

فريد عبد الخالق: رفضت العودة الى «الاخوان» لأن القيادة السرية أقوى من العلنية البنا والتلمساني اشتكيا من سيطرة التنظيم الخ



المصدر : الوسـط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٨

القاهرة – طلعت رميح

«قال لي البنا عن الجهاز الخاص، «انا ابني وهم يخربون»... وقد رايته وهو مذهوب العقل يشد شعر راسه يوم حادث الخازندار. والاستاذ عمر التلمساني (مرشد الإخوان في السبعينات) اشتكى لي من أنهم يغيرون قراراته، وعندما استفسر عن السبب، أخذه أحد الاخوة إلى غرفة مجاورة واستدعى أحد الشباب وساله: «إذا امرتك امراً، وأمرك المرشد امراً، اي امر تنفذه، فقال امرك يا افندي». ان تصرف قيادة «الإخوان» مع مجموعة حزب الوسط مُدان إسلامياً. ذلك بعض ما رواه وقاله المفكر الإسلامي المعروف فريد عبدالخالق في حواره مع «الوسط». وعبد الخالق كان عضوا في مكتب الارشاد للجماعة عندما كان حسن البنا مرشداً عاماً، ثم سكرتيراً لمكتب الارشاد، وقد حل اليوم محل الراحل الشيخ محمد الغزالي في القاء خطبة العيد في أهم ساحة (ميدان مصطفى محمود) تشهد اكبر تجمعات في مصر في هذا اليوم.

في هذا الحديث يروي عبدالخالق قصة رفضه الانضمام مجدداً للجماعة بعد الخروج من السجون في السبعينات، ويذكر كيف كان عمر التلمساني «واجهة مقبولة» وضعتها قيادات الجماعة، من دون أن تكون له الصلاحيات الكاملة، وان تنظيم «الإخوان» كان حصاناً براسين، واحدة خفية. ويشرح فكر البنا كما عايشه، وكما اختلف معه.

● يمر سبعون عاماً على تأسيس جماعة «الإخوان المسلمين» كيف تقيّم حصاد السنين للحركة الإسلامية، وكيف تراها مستقبلاً؟

– على رغم ان مفكرين آخرين سبق لهم ان تكلموا كلاماً لا يختلف عن ما قاله البنا، إلا ان الأخير حوّله إلى واقع عملي وقام بتربية أجيال تؤمن بهذا وتصبح قضية الدعوة قضية شخصية حياتية (...) الجديد الذي قدمه البنا، وكان ذلك السبب في عدم تركه كتابات كثيرة بقلمه، لكنها كانت كبيرة قدمت رؤية جديدة للإسلام تطالب المسلمين بان يتسلموا اسباب الحضارة وان يكون لهم دور.

الجديد هو ان البنا اكد ان باستطاعتنا ان نقيم صروح العلم، وان ندفع بالمؤسسات التي تتولى تنمية الحياة من واقع متردٍ إلى واقع حسن من دون ان يعني هذا اقامة دولة دينية بالمفهوم الغربي، فقد كان البنا يدعو لإقامة دولة مدنية، لكن الدين اساسي فيها، فالاسلام لا يعرف الدولة الدينية حسب المفهوم الغربي، والمرجعية العليا في الاسلام هي لله وحده، ومن ثم فإن الحاكم والمحكوم سواسية(...). هذا أهم ما نجح في تثبيته حسن البنا، بدراسته وتقديمه كفكر.

حالياً لا يوجد مكان في العالم ليس فيه أحد من «الإخوان المسلمون»، ليس بالمفهوم التنظيمي او السياسي، ولكن في إطار الفكرة التي تجد مقتنعين بها يعملون من اجلها، والنجاح الذي تحقق للحركة الإسلامية في حياة حسن البنا، اعتبره رصيداً سيظل ممتداً، فقد تربى على هذا الفكر جيل كامل، كما امتد اثره إلى الأزهر، فتربى عليه علماء كبار من امثال يوسف القرضاوي، ومحمد الغزالي وخالد محمد خالد (رحمهم الله)، وكثيرون من الأزهريين النابهين الذين نجحوا في تحقيق ما لم يحققه الازهر كمؤسسة دينية مع احترامنا لها (...) وانا اقول إن الحالة الإسلامية اليوم هي نتاج البذور التي بذرها (...)

● هذا عن الماضي، لكن كيف تقيّم أوضاع الحركة الآن، وكيف تنظر الى مستقبلها؟

– السؤال منطقي، لقد بلغت فترة جهاد البنا عشرين عاماً، واعقبه الهضيبي رحمة الله عليه، الذي تولى امر الدعوة باقتدار ويشهد له عمله، لأنه عاصر الدعوة في المحنة، حيث تولى مع الثورة في عام ١٩٥٢، وسرعان ما دخلنا في قصة المحن منذ العام ١٩٥٤، والتي عاش هو اكثرها، اي انه جاء في ظل ظروف صعبة. لقد بنى البنا هذا البناء العالي حتى اقام هضبة، أما مهمة الهضيبي فكانت الصلابة والوقوف ضد هذا التيار، ولذلك جاءت صلابته في وقت كانت الحركة في حاجة إليها، وكانت الدعوة في حاجة إلى هذا الرجل الصلب، حتى ان الثورة لم تستطع معه حيلة، حتى اصبح هو العدو اللدود لجمال عبدالناصر، وهنا جاءت السجون والمحاكم المعروفة والشهداء المعروفون (...) وكلهم عناصر مؤمنة صلبة، نصبت لهم المحاكم وعلقت لهم المشانق.

بعد ذلك جاء عمر التلمساني رحمه الله، وكان وجهاً مقبولاً لدى شرائح كثيرة من المفكرين ومن الشعب، فهو صاحب فكر مستنير، ثم جاءت ظروف لم يكن فيها من السهل الاحتفاظ بمثل هذه المستويات، ربما كان ذلك لظروف داخلية، او بسبب الضغوط من هنا او هناك.

نحن الآن نعيش حالة جديدة اكبر من التيار الإسلامي المحترف ومن الإطار التنظيمي. اليوم هناك ظاهرة تديُن عامة. فنحن نعيش حالة مد او صحوة إسلامية تنمو نمواً ذاتياً وليس «الإخوان»



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ / ٢ / ١٩٩٨

هم الذين يوجدونها، مع عدم انكارنا لوجودهم ونشاطهم ومبرر وجود حركة اسلامية منظمة اليوم هو الترشيد والتوجيه والتربية.

الوضع العام الآن مختلف كثيراً عن الماضي، هناك دور يجب أن تؤديه الحركة الإسلامية لكنه دور مختلف عن الماضي، فدورها هو التوعية للقضاء على الأمية الدينية وتقويم الإسلام بفهم مستنير منفتح على العالم الخارجي بغير انغلاق، يتعامل مع الآخر ولا يذوب، ولذلك قال حسن البنا كلمتين مهمتين قبل ان يلقى ربه، اعتقد بأنهما يجب أن نكونا محل مراجعة من المشتغلين بالعمل الإسلامي والمهتمين بالحالة الإسلامية بحثاً عن طرق ترشيدها. هاتان الكلمتان قالهما علناً ولم تنقصه الشجاعة، قال لو عاد الزمن فساعود إلى دعوة الناس وتربيتهم على الإسلام، واما السياسة والاشتغال بها، فقد وجدت ان المجهود فيها لا ياتي بحصيلته، الأهم هو إعداد الإنسان وتوعيته وتربيته بحيث يصبح رجل دعوة وصاحب فكرة مستعداً لأن يدفع الثمن من ماله ونفسه لإقامة هذا الاصلاح. وهذا لا يعني أن اقول إن السياسة صفر، لكن انا اعطيها حجمها اي أن القضية هي ترتيب اولويات ويمكن في مرحلة لاحقة تغيير الأولويات.

اما المقولة الثانية، فهي انه دان اي عمل له طابع سري وقال ذلك علناً. صحيح ان البنا هو الذي انشا النظام الخاص في أواخر الثلاثينات واوائل الاربعينات، لكن الدواعي التي جعلته يقيم النظام الخاص كانت واضحة، وانا اقول هذا كشهادة امام الله، فهي لمواجهة قوات الاحتلال الانكليزي وايضا لمواجهة العصابات الصهيونية في فلسطين، ولهذا انشئ، ولكن هذا النظام الخاص خرج عن طاعته بعد ذلك. فبعدما وجد السلاح في يديه، بدأ يتصرف كما يرى من دون أخذ رأيه.

● **كيف؟**

– كما حدث في واقعة الخازندار والنقراشي وغيرها من التصرفات التي اساءت للدعوة ولا زلنا حتى الآن ندفع ثمنها.

● **ألم يكن البنا على علم بأي من هذه الأحداث قبل القيام بها؟**

– إطلاقاً، وانا اقطع بهذا كواحد قريب من الأحداث ومسؤول واعلم ان الله سيسائلني. الرجل لم يكن يعلم بكل هذا، وإلا لما وجد الشجاعة ليقول عن مرتكبي هذه الافعال إنهم ليسوا اخواناً وليسوا مسلمين. البنا عارض كل هذه التصرفات التي تعتبر اليوم اخلالاً بالأمن وتؤدي إلى إهدار دماء.

● **وهل قرر حل النظام الخاص؟**

– نعم هو قرر حل النظام الخاص، وترك لنا حقيقتين في الدعوة، انه لا عمل إلا العمل العام وانه لا يصح أن يكون هناك اي وجه سري للعمل على الإطلاق، مهما كانت المبررات ومهما كان البلاء، والحقيقة الثانية هي التربية وتوضيح حقائق الدين كدين حضاري وإقامة دولة لها مرجعية عليا في الحلال والحرام والتزام امر الله.

● **لقد كان لك دور كبير في هذه الجماعة ودخلت السجون لهذا السبب، لكنك لم تنضم إليها في السبعينات على رغم إنك فوتحت في هذا الأمر، فلماذا رفضت؟**

– بعد حركة الافراج العام من المعتقلات في أيام السادات، حدثت انفراجة، وانا لا ادخل هنا في تفسيراتها وما إذا كانت لضرب الشيوعيين. لكن الظروف لم تكن مواتية تماما للعمل حيث لم تكن هناك حرية كاملة للعمل، فالجماعة كانت لا تزال محظورة بصفة رسمية، المهم انه في هذا الظرف كانت أنشط العناصر من الناحية التنظيمية العناصر التي عملت في التنظيم والنظام الخاص القديم، فتم تجميع العناصر بعد غيبة، ولا باس في ذلك، بطريقة او باخرى، لكن عندما بدات الممارسة المؤسسية للإخوان في العمل والنشاط وتوزيع الأدوار لم تكن الحرية أو الشورى مكفولة بالقدر اللازم داخل الجماعة، وقيل عمن كانوا في المسؤولية أن المناخ لا يسمح، وانهم يعملون بقدر ما هو ممكن، ولما كنت احد الذين لا يفرطون في الشورى ولا أعرف فيها ممكناً وغير ممكن، ولا بد أن تتوافر الشورى والحرية في اختيار الاشخاص بنسبة ١٠٠ في المئة، حتى لو قيل إن الوضع الرسمي لا يتيح عقد اجتماعات موسعة تسمح بالتداول العام. لم اكن اقبل اي مبررات من هذا النوع. وقد اعتنقت الجماعة في فترة عمر التلمساني وما قبلها فكرة مؤداها اننا نستطيع التغلب على هذه الحالة بوضع شخصية ما كواجهة مقبولة، ويكون للذين اقاموا هذا النشاط دور قيادي، وكنت انا احد الذين راوا أنه لا يستطيع ان يؤدي الحصان دوره في الحلبة وله راسان.

● **وماذا تقصد بفكرة الرأسين؟**

– قلت لهم، انا لا استطيع أن أتعامل مع هذا الوضع، قالوا إننا لو اتينا بواحد تتوافر فيه الصلاحية الكاملة، فلن يُسمح له وقد يلقى مصير حسن البنا، فقلت إذا اضطررنا ان يكون منّا في كل يوم مَن يلقى مصير البنا، فلا يمكن التخلي عن إعمال الحرية والشورى، وان يكون هناك شخص واحد مسؤول علانية داخل الجماعة وخارجها، واحد فقط وليس هناك أحد غيره، هو القائد في السر والعلن، واضح وظاهر، وإلا تكون هناك



واجهة، ولا يوجد في الاسلام شخص يعتبر واجهة، واما ان يكون هذا الشخص قادرا على تحمل المسؤولية حتى لو قتل في اليوم الثاني، وحتى لو قدمت الجماعة شهيدا في كل يوم، اي ٣٦٥ شهيدا في السنة فإنني لا اقبل إلا حصاناً براس واحدة.

● ماذا تقصد بحصان برأس واحدة؟

- المعنى واضح.

● قيل إن عمر التلمساني دعاك للعودة إلى الجماعة، وكان اللقاء في مقر الجماعة في التوفيقية، وإنك للتدليل على صحة رأيك بالرفض، سألت احد الموجودين، إذا اعطاك التلمساني تكليفاً، وكان وقتها المرشد العام، واعطاك كمال السنانيري تكليفاً آخر، فأي التكليفين سينفذ؟ فأجاب بأنه سينفذ تكليف السنانيري؟

- القصة بهذه الطريقة تنقصها الدقة، فمن سمع القصة غير الذي رآها. اثناء الانتخابات البرلمانية الأولى في عهد السادات اتجه «الإخوان»، بسبب عدم وجود متنفس شرعي، إلى دخول البرلمان للإطلال على الناس والدعوة إلى الحزب. وقتها طلبني الاستاذ التلمساني ونحن اصحاب معرفة وثيقة، حيث كنا اعضاء في مكتب الارشاد مع الاستاذ البنا، وقال لي: «انا افهم ما تعنيه في شأن ترشيد العمل في الإخوان. وانا معك في هذا، فتعال نتعاون في الداخل بدلاً من وجودك في الخارج، فلنقم بعملية الترشيد، ونحن لسنا اعداء لأحد منهم وكلهم اخوة واعزاء علينا، وانا حتى الآن ليست لي خصومة مع احد منهم».

● وهل كان التلمساني على خلاف معهم؟

- نعم كان على خلاف معهم، وقال لي هذا، وكان يرى اشياء لا يرضاها مما رايتها انا وابتعدت، وكان يتميز عني بهذا، وقد اشتكى لي قائلا، «انت شديد عليهم شويه... طوّل بالك عليهم شويه، انت اكبر تجربة وسناً». قال لي اصبر عليهم، قلت له اصبر في ما يتعلق بشخصي، لكن إذا كان هناك افتئات على مبادئ الدعوة او مبادئ الإسلام، يعني عدالة لا تتحقق او شورى لا تقوم او مساواة لا أجدها، فلماذا اعمل انا، انا لا ابحث عن مصلحة، وهذه جماعة لا تسعى للوصول الى الحكم، والعمل الإسلامي يجب ان يكون بعيداً عن السعي للوصول الى الحكم كهدف، وهذا لا يجب ان يكون كلاماً يقال، بل يجب ان يكون حقيقة تؤيدها كل الأعمال والتصرفات، وقلت له جزاك الله خيراً، وانت لك طبيعة تمكنك من الصبر. فقال لي تعبيراً عامياً، «لازم تبلع»، فقلت له انا طوال عمري لا أبلع لأحد، وعندما كنت مع البنا، لم افعل هذا.

● هل اختلفت مع البنا؟

- نعم اختلفت معه، عندما كنت عضوا في مكتب الارشاد، بل هاجمته في احد الاجتماعات. كنت اميناً للسر وسكرتيراً لمكتب الارشاد، ومسؤولاً عن وضع جدول أعمال المكتب، وكانت هناك قضية معروضة للحوار، فقال، «اطرحها يا فريد». وكان ذلك في حوالي عام ١٩٤٦ فقلت إن المرشد وضع نقطة على جدول الأعمال تتعلق ببحثه عن منفذ للعمل السياسي كآلية للدعوة. وكانت تلك النقطة الأولى في جدول الأعمال، وهي البحث في امكانية التعاون مع الحزب الوطني (حافظ رمضان وفتحي رضوان)، وكان حاضراً الاجتماع الاستاذ عمر التلمساني، وبدأت المناقشة، فطلبت الكلمة، فقال الاستاذ البنا، «اعط الفرصة للآخرين يا فريد فانت معي طوال الوقت». فقلت انا ساتحدث في الشكل ووجهت له سؤالاً قائلا: هل السؤال المطروح هو سؤال من ناحية المبدأ، ام انك قمت بالاتصال مع الآخرين من خارج الجماعة في هذا الشأن. وانا كنت اعلم انه سبق وأجرى اتصالاً سياسيا بهذا الشأن. فما كان منه إلا أن قال، «اشطب هذا الاقتراح»، وشطبته فعلا، وقال: «لقد تجاوزت مسؤولياتي كمرشد. لقد كانت المبادئ هي التي تسودنا».

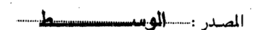
● تصدر تلميحات بطريقة أو بأخرى، بأن الجهاز الخاص لـ «الإخوان» مسؤول عن ظاهرة العنف الحالية؟

- لا شك انه إذا لم تكن ذات اثر عضوي، فهي امر يستغل من الخصوم، اي انها إذا لم تكن بطبيعتها مؤدية إلى ما آلت إليه من المآلات التي حدثت، فقد اتخذت كسلاح فعلا، ومع هذا اقول إن الذين اتخذوها سلاحاً ضد التيار الإسلامي، كانوا سيتخذون اسلحة اخرى، لانه عندما يوغل شخص في علمانيته - والإيغال هو المعيب - سيفتش عن الأسلحة التي سيستخدمها.

● ماذا تقصد بالغلو؟

- الله سبحانه وتعالى نهى عن الغلو في الاسلام، والغلو من اي جهة يمنع فرص بناء الجسور، ونحن في زمن الالتقاء، الغلو هو السيئ في العلمانية كما في الإسلام، انا مثلاً ارحب بالحوار مع العلماني إذا كان معتدلاً، اي إذا كانت لديه فكرة بان طريقه يوصل بطريقة افضل على المستوى السياسي، لكنه في الوقت نفسه مسلم يحترم دينه، فانا هنا ارى انه يمكن التفاهم معه والاستفادة من بعضنا البعض، وفي تصوري للأوضاع الراهنة في الحركة الإسلامية، ارى ان هناك عنصراً لم يأخذ حقه بعد، وهو ان المناخ السائد الآن لا يمكّن الإسلامي من التعبير عن نفسه بحرية، ودائما إذا سلبت من الإنسان حرية التعبير عن الرأي من خلال الأبواب الشرعية يتجه



المصدر : 

البنا عارض كل هذه التصرفات التي تعتبر اليوم اخلالاً بالأمن وتؤدي الى هدر الدماء

إلى النوافذ، فلا يقبل الإنسان ان يموت، والفكرة لا تموت، وهذا ما يميز الغرب عنا، انه ادرك قيمة الحرية واهميتها.

● **هل توافق على فكرة التعددية الحزبية؟**

– الإسلام، الدين الخاتم، وقد قضت حكمة الله ان الناس يختلفون ولو شاء الله لجعلهم امة واحدة. هذا يوجب التعددية، فهي ليست منّة نمن بها على الناس، والاعتراف بها ليس تغييراً في الإسلام للتواؤم مع العصر. الإسلام يؤمن بالتعددية وبحرية الفكر، ويرفض مصادرة الراي، ويقرر ان الحقيقة الكاملة لا يمتلكها احد، وهذا هو اساس الشورى، فالشورى في فلسفتها الاساسية هي البحث عن الحقيقة، وكيف ابحث عن الحقيقة إذا لم تكن الآراء متعددة؟

● **بما في ذلك الآراء الماركسية؟**

– اي راي يقال انا استمع له كمسلم، ولا يحق لي أن اصدر عليه حكماً من دون سند شرعي، وإذا لم اجد نصاً واضحاً فبإمكاني من خلال الكليات وفهم روح الإسلام ان اوجد حكماً يتلاءم مع الحالة، ويحقق المصلحة، والشريعة كلها، مبنية على تحقيق المصلحة ودرء المفسدة. اي شخص ينتمي لأي فكر اسمعه، فما كان منه لا يصادم اصلاً من أصول ديني فاهلاً وسهلاً. والشرط الوحيد ان لا احل حراماً ولا احرم حلالاً.

● **لماذا لم يقدم «الإخوان المسلمون» برنامجاً سياسياً؟**

– اين هو البرنامج السياسي، سؤال سمعته ايام حسن البنا، انه سؤال قديم، و«الاخوان» كان لهم خطوط عريضة وردت في رسائل حسن البنا، فيها من الناحية السياسية العناصر الاساسية للحكم في الإسلام، مثل الشورى وعدم الاستبداد في الإسلام، وعدم امتلاك الحكم بطريقة ابدية، فإذا وُجدت الشورى والعدالة والحرية الكاملة غير المنقوصة لأي سبب من الأسباب وانتفى الاستبداد، فما ياتي بعد ذلك هو قضية الآليات، مجلس شعب واحد، او برلمان، مجلس شعب ومجلس شورى سمه ما شئت، فالآليات ليست الامر المهم. البنا كان يرسخ مبادئ الإصلاح، اما الآليات فهي يمكن الكتابة عنها بسهولة، الشعب هو الذي يملك السلطة وليس الحاكم، والأمة هي مصدر السلطات وهي التي تسال الحاكم ويسمع لها ويستجيب بلا حرج، تلك هي المبادئ.

والأمر نفسه في الاقتصاد، فاموال الاغنياء ترد على الفقراء، ولدينا القرآن والاحاديث عن الإنفاق، وهناك فلسفة الزكاة، ونحن لدينا دخول بالمليارات ولو اخذنا منها العشور فلن يكون هناك من هو غير قادر على الزواج، او لا يجد مسكناً او عملاً.

● **تحدثت عن التعددية، هناك مجموعة من شباب «الإخوان» حاولت إنشاء «حزب الوسط» فشن بعض قياديي «الإخوان» حرباً ضدهم، كيف تقيم الأمر؟**

– هم يُسالون عن هذا التصرف، وانا لست مشاركاً في قرارهم، وإلمامي بالأمر ياتي من خلال الرؤية العامة للإسلام، فانا لست مطلعاً على التفاصيل، انا ادين تصرفهم ولا اقبله، وأرى ضرورة إعطاء الفرص للشباب لكي يتحرك، ولا اتصور ضرراً في ما اقدم عليه هؤلاء الشباب. كانت تعجبني مدرسة البنا السياسية في فهم الاسلام، ومما سمعته منه بصوت عال هو اعتراف، وكان ذلك في أواخر الاربعينات، إذ كان يقول لي، «يا فريد احنا تنقصنا الكوادر السياسية». لقد حاول ضم اعضاء الحزب الوطني، نظراً الى ما يتمتعون به. وكان يقول لي: «هم ساسة بلا شعب، ونحن لدينا شعب بلا ساسة، ماذا يحدث لو جاؤوا معنا؟».

وكان البنا معجباً بفكر الفابيين في تربية الكوادر وتركها للعمل بحرية من دون ارتباطات تنظيمية، فهؤلاء ليس لديهم توفيقية (يشير المتحدث إلى مقر الجماعة السابق) البنا لقي ربه وهو يفكر في كيفية ممارسة العمل السياسي من خلال دعوة «الاخوان» لكنه رزا بالاخلال بالامن على يد النظام الخاص، كما لم يرزا احد غيره. ولقد شاهدته يوم مقتل الخازندار في حالة لم اره فيها من قبل، لدرجة انه شد شعره وقال: الذي ابنيه يهدمونه، انا ابني وهم يخربون، لماذا يُقتل قاض مهما كان حكمه؟ لقد حاول وقف هذه الاعمال وابلغهم بتعليمات انا اعلمها، لكنهم للاسف لم ينفذوا تعليماته وخرجوا عن طاعته، ومن خلال تجربتي انه ما من حركة سياسية ذات شق عسكري، إلا واصبح الشق العسكري مؤسسة مستقلة واصبحت الحركة حصاناً براسين ■



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٢/١٩٩٨

مطلوب معاهدة دولية لمكافحة الارهاب

زلزلت المجزرة البشعة التى ارتكبها الارهابيون فى مدينة الاقصر اركان العالم قاطبة.. أثارت الرغبة الملحة فى اتخاذ التدابير الوقائية وتقنين القواعد على المستوى الدولى لاقتلاع جذور الارهاب الذى تشجعه وترعاه قوى خارجية..

وهذا يعيد الى الأذهان الجهود الدولية فى هذا المجال. وخاصة مؤتمر باريس ١٩٩١ الذى اكد على [illegible] الدولى لتفكيك اخر حلقات الارهاب الدولى فى بؤره الأساسية وتبنى الخطط اللازمة لمواجهة جادة ضد ارهاب الدول التى تقف وراء العمليات الارهابية، من خلال الوسائل الملائمة فى القانون الدولى حيث أن التعاون السياسى بين الدول لا يكفى لدرء العمليات الارهابية، يساند هذا الاهتمام بحل المشكلات التى تساعد على نمو الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية التى تزرع بذور الارهاب.

وفى تصورنا ان القضاء على الارهاب بواسطة القواعد القانونية الدولية ممكن بالوسائل الآتية:

أولا: تحديد معنى «الارهاب»، فعدم وجود تعريف موضوعى ومحدد للارهاب يفسح المجال امام التطبيق بطريقة انتقائية تتحكم فيه الاعتبارات السياسية والمصلحية لا سيما الدول ذات التأثير العالمى.

ثانيا: وضع تشريع دولى لمكافحة الارهاب يعالج موضوع تسليم الارهابيين بما يحقق نوعا من المرونة عند تفسير قواعد التسليم لتحقيق التعاون الدولى فى مكافحة الجرائم الارهابية التى تتعدى حدود اقليم الدولة، والمواءمة بين تمسك الدول بحقها فى وضع شروط التسليم كمظهر من مظاهر سيادتها، وبين مصلحة المجتمع الدولى فى قمع الارهاب باعتباره جريمة من نوع خاص تهدد السلم وتتصل بانتهاك حقوق الانسان، فارتباط التسليم باعتبارات سياسية حساسة ادى الى فشل الاتفاقيات الاقليمية او الدولية التى تتناول قمع الارهاب نظرا لأن احكام تسليم المجرمين مازالت تخضع للتشريع الداخلى لكل دولة، بالاضافة الى صعوبة تحديد القانون الواجب تطبيقه وهو قانون دولة القاضى بحسب الأصل.

وكان البعض قد اقترح فى مؤتمرات دولية، وآخرها كاراكاس (١٩٨٠) فكرة لتحقيق نوع من التوازن بين القانونين الوطنى والدولى يتم بمقتضاه تشكيل محاكم مختلطة تتكون من قضاة وطنيين وآخرين اجانب مع وجود ملاحظين دوليين لمتابعة اجراءات المحاكمة امام القضاء الوطنى.

ثالثا: ابرام معاهدة دولية شاملة لمكافحة الارهاب تلزم أطرافها وتتحمل بمقتضاها التزامات بمنع الارهاب وقمعه وعدم تشجيعه او مساندته أو التحريض عليه واتخاذ اجراءات صارمة لمعاقبة الارهابيين وتحديد مسئولية الدولة فى هذا الشأن عن طريق جهاز عالمى فعال حتى لا تلجأ حكومة الدولة المتضررة من الارهاب الى وسائل ارهابية لمكافحته وتقع الشعوب ضحايا لهذه الأفعال لا سيما ان جهاز الأمم المتحدة يعجز فى ظل تنامى الأعمال الارهابية عن مكافحتها، وخاصة اذا كان احد أطراف الدول عضوا دائما فى مجلس الأمن.

●●●

لذلك فمن الأوفق تشكيل لجنة دولية دائمة تلحق بأجهزة هيئة الأمم المتحدة ويكون من اختصاصها تنسيق الجهود بين هيئات المنظمة للقضاء على ظاهرة الارهاب بطريقة سريعة وفعالة، كما يدخل فى صلاحياتها التوفيق والتقريب بين وجهات النظر المتعارضة لأعضاء مجلس الأمن.

وخارج نطاق الأمم المتحدة، واذا لم يتسن تعديل ميثاقها بما يسمح بتكوين قوة دولية دائمة لمكافحة الارهاب على المستوى الدولى، يمكن للدول والمنظمات الاقليمية أن تكون قوات خاصة للتدخل السريع لمساعدة الدول اعضاء هذه المنظمات على مواجهة عمليات أخذ الرهائن وخطف الطائرات وغيرها من عمليات الارهاب وابلاغها عن اعمال الارهاب المتوقعة..

وهذا اتجاه محمود ينظر الى الارهاب باعتباره جريمة دولية من حق أى دولة التدخل لسحقها.

نبيل بشر
دكتوراه فى القانون الدولى
والمنظمات الدولية



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/٢/١٩٩٨

فى قضية «الجماعة الاسلامية» :

المحكمة: لافكر لاعضاء الجماعة إلا الجريمة ولاعقيدة إلا القتل والترويع

أسدل امس الستار على احدى قضايا الارهاب الخاصة بتنظيم ما يسمى بالجماعة الاسلامية، والذى كان يخطط لضرب بعض المرافق الحيوية لهز حالة الاستقرار فى البلاد. كما خططوا لاغتيال بعض القيادات السياسية والشرطية.
أعلنت المحكمة ان اسلامية مصر ليست محلا للمزايدة وان مصر الاسلامية ستظل الى الأبد رافعة رايتها وقادرة على قهر الباطل وسحق مروجيه. وأكدت المحكمة انها تفحصت أوراق تلك الدعوى ولم تجد فيما حوته بين طياتها شيئا من فكر او ظلا لعقيدة راودت هؤلاء اللهم الا فكر الجريمة وعقيدة الارهاب والقتل.

قضت المحكمة بمعاقبة ٢ من المتهمين، الـ ٦٥ الذين شملهم قرار الاحالة بالاعدام وهما جمال محمد مصطفى ابورواش (المتهم الاول) وطه عبدالرازق عبدالمقصود (المتهم ٢٢). وهما اللذان اتهما بقيادة وادارة التنظيم الذى يدعو الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة أعمالها والاضرار بالسلام الاجتماعى وتستخدم الارهاب لتحقيق اغراضه كما يدعو الى التمرد على نظام الحكم القائم وقوانين البلاد واباحة الخروج عليه وقتاله عن طريق تكوين مجموعات تتولى القيادة بعمليات رصد واغتيال رجال الامن والشخصيات العامة وتفجير وتخريب بعض مؤسسات الدولة الاقتصادية والاستثمارية.

جمال ابورواش كان متهما بمحاولة اغتيال زكى بدر وزير الداخلية الاسبق. وطه عبدالرازق كان مسئولا عن قيادة التنظيم بالاسكندرية.. واعد لعمليات ارهابية ضد بعض المصالح الامريكية والاسرائيلية واغتيال بعض الشخصيات العامة هناك.

كما قضت المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة على المتهم السادس محمد محمود ايوب يونس وبالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة على ٤ من المتهمين وهم ياسر حجازى سليمان وأحمد عبدالوهاب خليل وعبدالخالق محمد حسين ورزق سالم رزق الجبالى. وبالاشغال الشاقة ١٠ سنوات على ٨ متهمين وهم عبدالشكور حسن عبدالشكور وأشرف يوسف على خليل والسيد عبدالغنى محمد الحداد ومحمد حسن محمد حسن ومحمد عبدالكريم عبدالظاهر محمود وابراهيم احمد حسن سليمان واحمد احمد السيد الطويل وطه ابوالعباس محمد سليم وبالسجن لمدة ١٠ سنوات على المتهم رزق حامد جاد الكريم نظير التهمتين الثانية والثالثة بقرار الاحالة وهى حيازة واحراز

تابع الجلسة:
فاروق الشاذلى

ذخائر مما تستعمل فى الاسلحة النارية المشخشنة، وبالاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات على مرتضى عبدالله عثمان فرج وبالاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات على مرتضى عبدالله عثمان فرج وبالأشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات على خالد محمد عبدالمنعم قنديل ووليد عثمان ابراهيم دعبس وسامى محمود على الجيزاوى وخلف عبدالرءوف علام الجالس وناجح ميرتى محمود عبدالرحيم ومحمود اسماعيل عبدالنعيم نور وجعفر مصطفى عبدالغنى سعد وصلاح عزمى محمود احمد ومحمد كمال مجاهد احمد وعصام حسنين مرسى شحاته واحمد زكى سيد سليمان ابوحليم.

كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة ٣ سنوات على المتهمين عبدالوهاب حسن حامد واحمد اسماعيل احمد مبارك. وبالسجن ١٠ سنوات وغرامة ٥٠٠ جنيه على المتهم عبدالله محمد عبدالظاهر عبدالحميد وبالحبس لمدة ٣ سنوات على عمرو على نصر احمد وبالحبس سنة واحدة للمتهم أحمد محمد عبدالواحد سرس.. وبراءة ٣٢ متهما.

وقبل النطق بالحكم القى رئيس المحكمة كلمة حول اسباب الحكم.. قال فيها.

ان القضية التى نحن بصدد الفصل فيها اليوم تمثل واحدا من تلك الفصول المأساوية التى تكتوى بنارها ارض الكنانة على يد نفر ضال من ابنائها، تبارى فى التخطيط والتدبير لترويع الأمنين من بنى وطنهم مستهدفين إغتيال حاضر أمة ومستقبل اجيالها.. رافعين راية الاسلام ظلما ومتسترين تحت عباءته عدوانا وغدرا.

والمحكمة فى ذلك الاطار لتؤكد ما سبق لها ترديده من ان القضية ليست قضية فكر او راى.. فحرية العقيدة وممارسة شعائرها مكفولة للجميع على اوسع نطاق، وإختلاف الآراء وحرية التعبير عنها من خلال الصحافة القومية والحزبية قائم ولا مجال لنكرانه، أما إتخاذ الاسلام ستارا لدعاوى ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب، فذلك ما لم يعد جائزا او ممكنا ان ينطلى على احد فإسلامية مصر ليست محلا للمزايدة، فمصر الاسلامية ستظل الى الأبد رافعة راياتها قادرة على قهر الباطل وسحق مروجيه - وتؤكد المحكمة فى هذا الشان انها وقد تفحصت اوراق تلك الدعوى فلم تجد فيما حوته بين طياتها شيئا من فكر او ظلا لعقيدة راودت هؤلاء اللهم إلا فكر الجريمة، وعقيدة الارهاب والقتل.

واضافت المحكمة.. فاى عقيدة تلك التى انطلق منها هؤلاء سعيا لرصيد بعض من رموز هذه الامة لاستهدافهم بأعمال عدوانية بدءا من د. مفيد شهاب «رئيس جامعة القاهرة فى ذلك الوقت»، د. اسامة الباز والدكتور حسن حفنى، وانتهاء برصد احدى الصيدليات بالاسكندرية لاستهداف صاحبها بأعمال عدائية واستحلال امواله.

واين ذلك «الفكر الاسلامى» الذى دفع قيادات تلك الفئة الضالة الباغية لاصطياد فريستها من شباب تلك الامة حديثى السن لاغوائهم وافساد عقولهم ليسيروا فى ركابهم حتى بلغ الأمر بهم أن تسخيرهم لهؤلاء الاحداث لسرقة والديهم وذويهم تحت مظلة استحلال اموالهم - فضلا عن توريطهم فى حيازة الأسلحة وجلب ذخائرها...

وقالت أن اللافت للنظر أن التضليل والخداع قد بلغ مداه فى مسلك هؤلاء بحيث اصبح إرتكابهم لجرائمهم له سنده فى فتاواهم المضللة التى نسبوها لشرع الله الحنيف فى جراة على الله لامثيل لها فهذا مرتد فدمه حلال - د. حسن حفنى - وذاك كافر فيجوز قتله واستحلال امواله - اصحاب الصيدلية - بل بلغ الأمر مداه لينال من شعارات تلك الأمة المتمثل فى [أن ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة] ذلك الشعار الذى رفع عقب نكسة ١٩٦٧ اصبح بمنهج التزييف والخداع برنامجا لاستعادة الخلافة الاسلامية التى سقطت بالقوة فلا تسترد بغيرها...

وقالت وحيث أن الدفاع مقدم بدفوع موضوعية واجرائية وقد قررت المحكمة ضم تلك الدفوع الاجرائية لموضوع الدعوى والاستمرار فى نظرها كما أعملت المحكمة صلاحياتها فى شان الدفوع الموضوعية بعدم الرد عليها صراحة اكتفاء بان ذلك الرد مستفاد من الحكم بالادانة استنادا لأدلة الثبوت التى اخذت بها.

ولما كانت المحكمة وان كانت غير ملزمة بتتبع الدفاع فى كافة: مناحى دفاعه للرد على كل شبهة يثيرها على الاستقلال الا ان المحكمة وهى بصدد تمحيص الدعوى فقد تناولت بالرد والتفنيد العديد من الدفوع والطلبات التى اثارها الدفاع وذلك من سرد الأدلة وبيان مؤداها ووجه الاستدلال بكل دليل منها - واضعة فى اعتبارها أن الشرعية الاجرائية كانت السياج المقدس الذى دارت فى فلكه كافة اجراءات تلك الدعوى.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٢/١٩٩٨

عيون داخل الجلسة

● قبل بدء الجلسة ظل المتهمون يرددون بعض الاناشيد الدينية والادعية فى محاولة للتماسك. ولكن بعد الجلسة ورغم صدور احكام ادانة لعدد من المتهمين الا أن صيحات الفرح بالاحكام كانت هى الغالبة ويتبادل العديد من المتهمين العناق. وسمحت المحكمة عقب جلسة النطق بالحكم للمتهمين بالبقاء فى قفص الاتهام حتى تسلموا احتياجاتهم من اهليهم، وكانت فى معظمها من كعك العيد.

● بعد نظر القضية التى تحمل رقم ٥٩ لسنة ٩٧ جنايات عسكرية من ١٧ نوفمبر الماضى واستغرقت ٢٥ جلسة ترافع خلالها ١٢٢ محاميا فى ١٥ جلسة خصصت باكملها للدفاع. كما خصصت المحكمة ٨ جلسات للاستماع لشهود الاثبات والنفى.

● عاقبت المحكمة اصغر المتهمين سنا بالحبس ٣ سنوات وهو عمر على نصر احمد (١٦ سنة) وأصدرت حكما بادانة المحامى خلف عبدالرؤوف الجالس ومعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات.

● المحامون الذين صدرت احكام براءتهم هم الشاذلى الصغير عبيد ومصطفى سيد حسنين ورضوان تونى ابراهيم.

● طالب الجامعة الامريكية وبطل التايكوندو وعمر طارق مصطفى عاشور والذى وجهت له النيابة تهمة سرقة مواد سامة من معمل الجامعة.



التحقيق مع طبيبين تسببا فى وفاة سيدة

تحقق النيابة العامة مع طبيبين بمستشفى الساحل بتهمة الخطأ المهنى الجسيم الذى تسبب فى وفاة سيدة عقب اجراء عملية جراحية لاستئصال المرارة.. اكد تقرير الطبيب الشرعى مسئولية الطبيبين عن الوفاة حيث قام الأول (اخصائى جراحة) باحداث ثقبين فى القناتين المراريتين اثناء استئصال المرارة وفشل الثانى (استشارى جراحة) فى سد الثقبين مما نتج عنه تسرب السائل المرارى فى احشاء السيدة واصابتها بالتسمم والوفاة.. يباشر التحقيق مؤمن حسانين واحمد فاضل وكيلا اول نيابة الساحل باشراف احمد فريد رئيس النيابة والمستشار عادل السعيد المحامى العام لنيابات شمال القاهرة.

اليوم استئناف صرف مستحقات ضحايا شركات توظيف الأموال

كتبت ايمان راشد:

أعلن المستشار جابر ريحان المدعى العام الاشتراكى ان صرف مستحقات ضحايا شركات توظيف الأموال يستأنف من اليوم من مجمع الصرف بروكسى ويشرف عليه المستشاران صلاح مجاهد ومجدى الضرغامى ومحمود قناوى.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ / ٣ / ٧ / ١٩٩٩

المحكمة العسكرية أصدرت احكامها في قضية تنظيم الجماعة الإسلامية

٢ إعدام - ١ مؤبد - ٢٦ اشغال - ٤ سجن - ٣٢ براءة

رئيس المحكمة: القضية ضمن مسلسل الحوادث الإجرامية.. ولادخل لها برأي أو فكر

اصدرت امس المحكمة العسكرية العليا احكامها فى قضية تنظيم الجماعة الاسلامية والمتهم فيها ٦٥ متهما، قضت المحكمة باعدام المتهمين جمال مصطفى ابو رواش وطه عبد الرازق رمضان ابو السعود. كما قضت بالاشغال الشاقة المؤبدة على المتهم محمد محمود ايوب يونس، وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما على المتهمين ياسر حجازى تمام سليمان واحمد عبد الوهاب احمد خليل وعبد الخالق محمد حسين «وشهرته خالد التلاوى» ورزق سالم رزق الحيالى. كما قضت المحكمة العسكرية بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات على كل من عبد الشكور حسن عبد الشكور واشرف يوسف خليل والسيد عبدالغنى الحداد ومحمد حسن محمد حسن ومحمد عبد الكريم عبد الظاهر وابراهيم احمد حسن سليمان واحمد احمد السيد الطويل وطه ابو العباس محمد سليم.

وحكمت المحكمة العسكرية بالسجن ١٠ سنوات على المتهم رزق حامد جاد الكريم وبالاشغال الشاقة ٧ سنوات على المتهم مرتضى عبداللاه عثمان فرج وقضت المحكمة ايضا بالاشغال الشاقة ٥ سنوات على المتهمين خالد محمد عبد المنعم قنديل ووليد عثمان ابراهيم دعبس وسامى محمود الجيزاوى وخلف عبد الرؤوف علام، وناجح محمود عبد الرحيم ومحمود اسماعيل عبد النعيم نور، وجعفر مصطفى عبد الغنى سعد وصلاح عزمى محمود احمد ومحمد كمال مجاهد وعصام حسنين مرسى شحاته وشهرته «عصام المصرى» واحمد زكى سيد سليمان وقضت المحكمة بالاشغال الشاقة ٣ سنوات على المتهمين احمد اسماعيل احمد مبارك وعبد الوهاب حميد حسن حامد، وبالسجن ١٠ سنوات وغرامة ٥٠٠ جنيه على المتهم عبدالله محمد عبد الظاهر عبد الحميد، وبالحبس ٣ سنوات على المتهم عمرو على نصر احمد، وبالحبس لمدة سنة على المتهم احمد محمد عبد الواحد مرسى.

وقضت المحكمة ببراءة ٣٢ متهما هم سالم سعد ابو الرضا محمد وعمر طارق مصطفى عاشور واحمد محمد السعيد بدوى ومحسن محمد ابو النصر طنطاوى ورضوان تونى ابراهيم محمد ومصطفى سيد حسانين وشاذلى الصغير عبيد على وعلى حميد حسن احمد واحمد عبد الرحمن غانم ومحمود عبيد مصطفى واشرف ابو الحسن ابراهيم ومنصور بردويلى امين

تابع القضية:
أسامة هيكل



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ / ٢ / ١٩٩٨

محمود واسامة حسن ابراهيم حسين واحمد محمد حسين حسن ومحمد حسنين موسي شحاته الدويني وعلى حسن عبد العال سليمان وعلى محمود عثمان عبد الوهاب ومحمد سيد احمد يوسف ابراهيم وحمادة صلاح محمد فارس وهلال صابر محمد احمد ومحمود شحاته احمد حسن وسيد خلاف عثمان عبد الوهاب وجعفر علام يوسف موسى وجمال سليمان حسن عرابى وبدر عزمى محمد اسماعيل وممدوح بشير عوض الله وناصر سعد محمد الحاج وحمدى احمد الضوى على ومحمد عبدالله مرعى واحمد عبدالراضى سيد غانم وعبد الكريم مهدى رفاعى ابو طالب ومحمد محمدى حسين عبد العال. وكانت المحكمة قد عقدت جلستها فى الثانية عشرة و١٥ دقيقة ظهر امس واكد رئيس المحكمة ان هذه القضية تمثل واحدة من الفصول المأساوية التى تكتوى بنارها مصر على ايدى بعض الضالين من ابنائها، واكد ان القضية ليست قضية فكر ولكنها قضية جنائية.

وكانت المحكمة قد بدأت نظر القضية فى ١٧ نوفمبر الماضى - وهو نفس يوم وقوع حادث الاقصر البشع - واستمر نظر القضية نحو شهرين ونصف شهر وكانت النيابة العسكرية قد وجهت للمتهمين اتهامات الانضمام لجماعة اسست على خلاف احكام الدستور والقانون والتخطيط لاغتيال بعض كبار الشخصيات ورجال الامن وحيازة واحراز اسلحة ومفرقعات بدون ترخيص بغرض استخدامها فى نشاط يخل بالامن العام.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٢ / ١٩٩٨

المحكمة العسكرية تصدر الاحكام في قضية "الجماعة الاسلامية"

مصر : الاعدام لإثنين والمؤبد لواحد والاشغال الشاقة والسجن لـ ٣٠ بينهم محامٍ

□ القاهرة - محمد صلاح

■ اصدرت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة امس الاحكام في قضية اتهم فيها ٦٥ من اعضاء تنظيم «الجماعة الاسلامية» بينهم اربعة محامين. وقضت المحكمة باعدام اثنين من المتهمين والاشغال الشاقة المؤبدة لمتهم واحد، والاشغال الشاقة مع السجن لمدد متفاوتة لـ ٣٠ متهماً وبرات ٣٢ متهماً.

وكانت المحكمة عقدت الجلسة وسط اجراءات امنية مشددة في ثكنة عسكرية في ضاحية الهايكستب شرق العاصمة للنطق بالاحكام في القضية التي تتعلق وقائعها بمخطط للتنظيم لاغتيال مسؤولين من بينهم وزير التعليم العالي الدكتور مفيد شهاب ورجال امن ورئيس محكمة امن الدولة العليا المستشار احمد صلاح الدين بدور وشن هجمات ضد اهداف اميركية واسرائيلية داخل مصر.

ولم تستغرق الجلسة سوى دقائق قليلة تلا خلالها رئيس المحكمة الاحكام على النحو التالي: الإعدام للمتهمين جمال ابو رواش وطه عبدالرازق، والاشغال الشاقة المؤبدة للمتهم محمد محمود ايوب يونس والاشغال الشاقة ١٧ سنة لاربعة متهمين هم: ياسر حجازي واحمد عبدالوهاب وعبدالخالق حسين ورزق سالم رزق والاشغال الشاقة ١٠ سنوات لثمانية متهمين هم: عبدالشكور حسن واشرف يوسف علي والسيد عبدالغني محمد ومحمد حسن محمد ومحمد عبدالكريم عبدالظاهر وابراهيم احمد حسين واحمد السيد عبدالمجيد وطه ابو العباس محمد. والاشغال الشاقة ٧ سنوات للمتهم مرتضي عبدالله والاشغال الشاقة خمس سنوات لـ ١١ متهما هم: خالد عبد المنعم ووليد عثمان ابراهيم والدكتور سامي الجيزاوي والمحامي خلف عبدالرؤوف وناجح محمود ومحمود اسماعيل وجعفر مصطفى عبدالغني وصلاح محمود ومحمد كمال مجاهد وعصام حسين موسى واحمد ذكري سليمان. والاشغال الشاقة ثلاث سنوات للمتهمين عبد الوهاب حميد حامد واحمد اسماعيل مبارك والسجن ١٠ سنوات للمتهمين رزق حامد جاد الكريم وعبدالله عبدالظاهر عبدالمحسن. والحبس ثلاث سنوات للمتهم عمرو علي ناصر والحبس سنة واحدة للمتهم احمد محمد عبدالواحد.

وقضت المحكمة ببراءة ٣٢ متهما بينهم ثلاثة محامين هم الشاذلي عبيد الصغير ومصطفى سيد ورضوان التوني. واعتبرت مصادر في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني ان الاحكام مشددة. واشارت الى ان اوراق القضية لم تشمل اي حوادث لإطلاق النار بين المتهمين والشرطة ومن جانب المتهمين ضد اي هدف. وكانت النيابة العسكرية طالبت بتطبيق اقصى العقوبة التي تصل الى حد الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة ضد جميع المتهمين.

"تنظيم السويس"

من جهة اخرى، تصدر محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار احمد صلاح الدين بدور وعضوية المستشارين سيد عويس ورضا رشدي الحكم في قضية «تنظيم السويس» المتهم فيها اثنان من اعضاء «الجماعة الاسلامية» هما غريب الشحات وعطية عبدالسميع. وكانت المحكمة قررت في جلسة عقدتها في ٥ كانون الثاني (يناير) الماضي احالة اوراق المتهم الشحات على المفتي للحصول على موافقته على اعدامه ويواجه المتهمان تهما تتعلق بقتل ضابط شرطة ومواطن مسيحي والمشاركة في الاعتداء على رجال الأمن اثناء اقتحامهم مسجد الرحمة في السويس.

وكانت دائرة قضائية أخرى اصدرت قبل نحو سنتين حكما غيابيا على الشحات وعبد السميع بالاشغال الشاقة المؤبدة وتم اعادة محاكمتهما عقب القبض عليهما وفقا لاحكام القانون الذي ينص على اعادة محاكمة المتهمين الذين تصدر في حقهم احكام غيابية من محاكم امن الدولة عقب القبض عليهم او تسليم انفسهم.

الى ذلك، قررت محكمة امن الدولة العليا طوارئ تاجيل قضية «العائدون من افغانستان والسودان» المتهم فيها ١٢٢ من اعضاء «الجماعة الاسلامية» على راسهم القيادي البارز مصطفى حمزة الذي يحاكم غيابياً الى جلسة تعقد اليوم للاستماع لمرافعة الدفاع. وكانت المحكمة عقدت جلسة امس وسط اجراءات امنية مشددة في مقر محكمة شمال القاهرة وتبين عدم حضور اي من اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين لاعتراضهم على عدم قبول محكمة الاستئناف طلبا قدموه لرد المستشار بدور. فقرر رئيس المحكمة تغريم كل واحد منهم ٥٠ جنيها، وردد المتهمون خلال الجلسة هتافات معادية لرئيس المحكمة.



المصدر: الحيـــــاة

التاريخ: ٢/٢/١٩٩٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القاهرة تؤجل النظر في دعوة إيرانية الى عقد حوار بين الحضارات

الأقصر: مؤتمر متوسطي الخميس المقبل وإرجاء مؤتمر اسلامي للتضامن ضد الارهاب

□ القاهرة - محمد علام

■ بينما تستضيف مدينة الاقصر الخميس المقبل اجتماعاً للدول المتوسطية، خيم الغموض على عقد اجتماع للدول الاسلامية في نفس المدينة - التي شهدت مذبحة السياح في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي - للبحث في التعاون في مكافحة الارهاب بسبب خلافات بين عدد من الدول الاسلامية وايران التي تراس القمة حالياً، في الوقت الذي اجلت فيه القاهرة النظر في اقتراح ايراني لعقد مؤتمر «الحوار بين الحضارات» في اثينا.

وفي إطار اهتمام مصري بعقد مؤتمرات عربية وإقليمية في الاقصر كإشارة إلى اهمية التضامن ضد الارهاب، تستضيف الاقصر الخميس المقبل اجتماعات اللجنة الثقافية والاجتماعية في منتدى دول البحر المتوسط على مستوى كبار المسؤولين في وزارات الخارجية في الدول الاعضاء والمسؤولين عن قطاعات التعاون الثقافي والاجتماعي بين الدول الاعضاء الـ ١١، وهي مصر وتونس والجزائر والمغرب وتركيا ومالطا واليونان وإيطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال.

وقال مساعد وزير الخارجية للتعاون الاوروبي السفير فتحي الشاذلي إن الاجتماعات ستتناول البحث في مشاريع متعددة للتعاون، منها مشروع اصدار الف كتاب وإعداد مترجمين فوريين من وإلى لغات المتوسط الى جانب بحث الخطوات العملية لتنفيذ مشروع انقاذ الكنوز الاثرية والتعاون الاكاديمي، وتنفيذ المشاريع في إطار خطة «ميد ١» المنبثقة عن عملية برشلونة لتمويل الانشطة الثقافية والاجتماعية والانسانية برأس مال قدره ٤،٦ بليون وحدة نقدية اوروبية.

واعتبر عقد الاجتماع في الاقصر رسالة للعالم ضد الارهاب للتشديد على استمرار الدور الثقافي المنبعث من هذه المدينة. وكان الاتحاد البرلماني العربي عقد اجتماعاً الشهر الماضي في الاقصر التي ستستضيف ايضاً اجتماعاً لمنظمة العمل العربية مطلع آذار (مارس) المقبل. ويأتي اجتماع لجنة المنتدى في إطار استعدادات دولها لاجتماعات وزراء الخارجية الذي ستستضيفه مدينة بلما دي مايوركا الاسبانية في نيسان (ابريل) المقبل، وسيرأس وفد مصر فيه وزير الخارجية السيد عمرو موسى.

في المقابل، خيم الغموض على عقد اجتماع للدول الاسلامية الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي على مستوى كبار المسؤولين والخبراء في الاقصر الشهر المقبل لبحث التعاون في مكافحة الارهاب تنفيذاً لقرار قمة طهران في كانون الاول (ديسمبر) الماضي، الذي دعا الى بحث التضامن بين هذه الدول ضد الارهاب والتوصل الى اتفاقية جماعية في هذا الاتجاه وكلف كبار المسؤولين والخبراء اعدادها. وكانت الدول الاسلامية اتفقت بناء على اقتراح مصر عقد الاجتماع في الاقصر في شباط (فبراير)، إلا أن الاتصالات الجارية في هذا الصدد لم تسفر عن تحديد موعد نهائي بعد، بسبب تحفظات دول اسلامية على مواقف طهران من المذابح التي شهدتها الجزائر واتهام رئيس البرلمان ناطق نوري الجيش الجزائري بالتورط في هذه المذابح، واتهام الجزائر ايران بدعم وتمويل وايواء الارهاب.

من ناحية اخرى، علم أن وزير الخارجية الايراني كمال خرازي عرض على نظيره المصري فكرة عقد مؤتمر للحوار بين الحضارات الاسلامية (وحضارات دولها القديمة الفرعونية والفارسية) والحضارات الاوروبية بناء على اقتراح اليونان استضافة المؤتمر. وأجلت القاهرة النظر في تنفيذ هذه الفكرة.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ ٢/ ١٩٩٨

"الاخوان" في مصر يخشون حملة حكومية جديدة عليهم

■ القاهرة - «الحياة» - ابدت مصادر في جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة في مصر مخاوف من تجدد الحملات الحكومية ضد «الجماعة» خلال الفترة المقبلة، وافادت الى ان عدداً من شباب «الجماعة» اعتقلوا الاسبوع الماضي بينهم المهندس طارق صبحي.

واوضحت المصادر ان المعتقلين لم يعرضوا على النيابة حتى الآن وأنهم يخضعون لتحقيقات في مقر الشرطة. وذكرت المصادر ان السلطات نقلت اثنين من قادة «الجماعة» هما الامين العام لنقابة الاطباء في الاسكندرية الدكتور ابراهيم الزعفراني والاستاذ في جامعة قناة السويس الدكتور محمود طه وهدان الى سجن مزرعة طرة بعد ان امضيا اياماً عدة في احد مقرات الشرطة. واشارت المصادر الى ان محامين من اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا «الاخوان» بذلوا خلال الايام الماضية جهوداً للوقوف على الاسباب التي دعت الى إعادة القبض على الزعفراني ووهدان لكنهم لم يتوصلوا الى نتيجة.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢/٢/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر: إحالة عضو في "الجماعة" على المحكمة بتهمة التزوير

□ القاهرة - «الحياة»

■ اصدر المحامي العام لنيابة امن الدولة العليا في مصر المستشار هشام سرايا قراراً امس بإحالة عضو في تنظيم «الجماعة الاسلامية» مع ستة اشخاص على محكمة امن الدولة لاشتراكهم في استخراج بطاقة مزورة.

وكانت اجهزة الامن المصرية القت القبض على المتهم حازم فتحي حمادي الذي سبق اعتقاله مرات عدة منذ العام ١٩٩٤ لاتفاقه مع مدير السجل المدني في مدينة الاسماعيلية فتحي محمد عطية وخمسة آخرين بينهم ثلاثة موظفين على استخراج بطاقة شخصية مقابل مبلغ مالي ليستخدمها في تنقلاته وتهربه من المطاردات الامنية.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٨

تكتلوا لمواجهة نشاط الإخوان ثم اتهموا في قضايا الإرهاب:

المحامون الإسلاميون إرهابيون أم حمام سلام؟

□ القاهرة - محمد صلاح

■ يكاد لا يمر شهر من دون ان تعلن السلطات المصرية عن تورط احد المحامين الإسلاميين في انشطة غير قانونية تتعلق غالباً بمخططات «الجماعات الإسلامية»، وفي السجن حالياً محام بارز هو بدري مخلوف يقضي عقوبة السجن المؤبد بعد إدانته العام ١٩٩٤ من محكمة عسكرية بالتورط في قضية «ضرب السياحة»، وينتظر اربعة محامين إسلاميين بارزين الحكم في قضية اخرى نظرت امام دائرة عسكرية اخرى تتعلق بمخطط للجماعة الإسلامية لاغتيال عدد من الشخصيات العامة، بينهم المستشار السياسي للرئيس أسامة الباز ورئيس ديوان رئيس الجمهورية زكريا عزمي ووزير التعليم العالي مفيد شهاب، والاربعة هم: الشاذلي عبيد الصغير ومصطفى سيد ورضوان التوني وخلف عبدالرؤوف، والاول ذكرت اوراق القضية انه قام برصد تحركات بعض المسؤولين بهدف اغتيالهم كما ان كلاً من سيد والتوني اتهما من قبل في قضية ضرب السياحة لكنهما برئا.

وفي السجون المصرية هناك نحو ٥٠ محامياً رهن الاعتقال بقرارات إدارية «بسبب خطورتهم على الامن» وفقاً لما اعلنته السلطات، وقبل ايام أعلن المحامي الشهير منتصر الزيات اعتزاله العمل العام والتوقف عن الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني. وأحدث قرار الزيات ردود فعل واسعة النطاق سواء بين أعضاء الجماعات الإسلامية الموجودين في السجون او قادتهم المقيمين خارج البلاد. والزيات الذي اتهم من قبل في قضايا عدة تتعلق بنشاط الجماعات الدينية ظل خلال السنوات الخمس الماضية في مقدم من يتبنون مبادرات اطلقت لوقف العنف، وحينما فشل في تحقيق الوئام بين الجماعات والحكومة من خلال المبادرة التي اطلقها قادة الجماعات الإسلامية الذين يقضون عقوبة السجن في قضية إغتيال الرئيس الراحل انور السادات أعلن الاعتزال وأشترط كي يعود عن قراره أن يحل قادة «الجماعة» خلافاتهم وأن يصدروا قراراً بوقف شامل للعنف يكون ملزماً لجميع عناصر التنظيم.

وأياً كان المغزى من قرار الزيات وأياً كانت الاتهامات التي توجه إلى المحامين الإسلاميين بانهم يروجون لافكار الجماعات المتطرفة او ينقلون التكليفات ما بين عناصرها، او يستغلون مهنتهم في تسلم الاموال المرسلة من الخارج وتوزيعها على عناصر الاجنحة العسكرية لتدبير نفقات العمليات الإرهابية، إن اللافت انهم كونوا جماعة تحمل اسماً خاصاً لهم هو «المحامون الإسلاميون» قبل ان تتفجر حوادث العنف ويشتد الصراع بين الجماعات والحكومة في ربيع العام ١٩٩٢.

فالجماعة تكونت في الثمانينات، والغريب انها انشئت لمواجهة نفوذ المحامين المنتمين الى جماعة الإخوان المسلمين الذين سيطروا لفترة طويلة على مقدرات الامور في نقابة المحامين، بل إن الطرفين دخلا في صراع وواجها بعضهما بعضاً في الانتخابات النقابية التي جرت العام ١٩٩٢. وعمد محامو الإخوان إلى إسقاط مرشحي جماعة المحامين الإسلاميين وهو ما تحقق. ووفقاً لمصادر جماعة المحامين الإسلاميين فإن عدداً منهم ممن كانوا ينتمون في فترة سابقة إلى تنظيمات دينية غير مشروعة وعلى راسها «الجماعة الإسلامية» وتنظيم «الجهاد» اتفقوا على ضرورة ممارسة العمل العام بعيداً عن العمل التنظيمي. كان هؤلاء في البداية يعملون ضمن «لجنة الشريعة الإسلامية» التابعة لنقابة المحامين، لكنهم شعروا ان مقرر اللجنة الذي كان ينتمي إلى «الإخوان» يعرقل نشاطهم ويرفض الموافقة على ما يقترحونه من انشطة من خلال اللجنة.

ضمت نواة جماعة المحامين الإسلاميين ستة محامين هم: منتصر الزيات، وسعد حسب الله، وقمر موسى، وثروت صلاح، شحاتة، وعادل عبدالمجيد، ويوسف صقر، وتسببت التناقضات بينهم وبين لجنة الشريعة الإسلامية ذات الولاء للإخوان في، انضمام



اخرين ممن كانت افكارهم تقترب من افكار «الجماعة الإسلامية» و«الجهاد» إليهم. وكان العام ١٩٨٧ موعداً لإعلان قيام «الجماعة». ففي ذلك العام وقعت حادثة محاولة اغتيال وزير الداخلية السابق اللواء حسن ابو باشا، وفي شهر ايار (مايو) القت السلطات القبض على خمسة محامين هم: منتصر الزيات، ويوسف صقر، ومحمود رياض، ومحمود عبدالشافي، وثروت صلاح شحاتة، وكانوا يحسبون على الجماعات المتطرفة. الغريب ان المحامين المنتمين الى الاخوان ممن كانوا اعضاء في مجلس النقابة لم يصدر عنهم ردود فعل تساوي الحدث وربما كان العداء بينهم وبين المحامين المحسوبين على «الجماعة الإسلامية» و«الجهاد» سبباً في تجاهلهم الأمر. وفي المقابل كان لأصحاب الإتجاه القومي من الناصريين واليساريين، إضافة إلى أصحاب الاتجاه الليبرالي من الوفديين علاوة على نقيب المحامين في ذلك الوقت احمد الخواجة موقف حازم تجاه القبض على المحامين الخمسة، حين قاد هؤلاء حركة احتجاج قوية من خلال النقابة واعلنوا عن تنظيم اعتصام داخل مقر النقابة. وإزاء ذلك اطلقت السلطات المحامين الخمسة الذين اعلنوا بعد ايام عن تشكيل «جماعة المحامين الإسلامية» لتكون واجهة لنشاطهم. وساروا في إجراءات قانونية لإشهارها وساعدهم قانون المحاماة على تفادي الخوض في إجراءات قد تمكن الحكومة من رفض إشهار الجماعة إذا قاموا بإشهارها باعتبارها إحدى الجماعات التابعة لنقابة المحامين وليس وزارة الشؤون الاجتماعية.

وفي مقر نقابة المحامين تجمع عشرات من المحامين الإسلاميين في منتصف العام ١٩٨٧ ليعلنوا تشكيل «جماعة المحامين الإسلامية» واتفقوا على وثيقة تتضمن اهداف الجماعة ونشاطها واساليب تحقيق تلك الاهداف وتنفيذ تلك الانشطة.

تضمنت الوثيقة اهداف «الجماعة» وهي «الدفاع عن المعتقلين والسجناء في القضايا السياسية عموماً والمتعلقة بالإسلاميين خصوصاً. وعقد الندوات لنشر الوعي الديني والفكر القانوني الإسلامي والحديث إلى وسائل الإعلام للتصدي للشبهات التي تثار ضد الإسلاميين. ومساعدة اسر المعتقلين اجتماعياً وتذليل العقبات التي تعترضهم». وحددت الوثيقة الأساليب والآليات في «التنسيق مع لجنة الحريات التابعة لنقابة المحامين وكذلك النقابات المهنية الاخرى والتعامل مع الاحزاب السياسية القائمة والتحرر من النظرة الحزبية الطبقية والتركيز على النظرة الوطنية الشاملة». اما الهيكل التنظيمي للجماعة فكان يتكون من الجمعية العمومية التي تضم كل الاعضاء بمن فيهم المؤسسون، ويشترط ان يكون من بين الاعضاء المؤسسين. وقضى في المهنة اكثر من عشر سنوات وهما الشرطان اللذان يجب ان يتوافرا في الأمين العام الذي يمثل الجماعة، امام الهيئات والمؤسسات الأخرى.

ويؤكد احد اعضاء المؤسسين في اللجنة ان خمسة من المؤسسين التقوا عقب إشهارها مع القيادي البارز في «الجماعة الإسلامية» رفاعي احمد طه الذي كان موجوداً في مصر انذاك قبل ان يغادرها إلى افغانستان، واصبح في وقت لاحق الأمير الفعلي للتنظيم. وخلال اللقاء طلب طه منهم ان تتبنى الجماعة التيار الجهادي في مواجهة تيار الإخوان داخل نقابة المحامين. وبعد اول اجتماع تشكل اول مجلس للجماعة من المحامين منتصر الزيات، ومحمود عبدالشافي، وسعد حسب الله، وابراهيم علام. والاخير محكوم غيابيا بالسجن لمدة خمس سنوات بعد إدانته من محكمة أمن الدولة في قضية محاولة اغتيال رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور رفعت المحجوب، وكان غادر مصر عقب قوع العملية ولجأ إلى المانيا وقدم طلباً للحصول على حق اللجوء السياسي وتم الموافقة على طلبه قبل نحو ثلاث سنوات.

ويبدو ان قلة عدد القضايا التي اتهم فيها اعضاء في الجماعات الدينية الراديكالية خلال فترة الثمانينات اتاح للجماعة التفرغ لممارسة انشطة سياسية وخصوصاً من خلال نقابة المحامين. وعلى رغم ان العلاقات مع رموز الإخوان في النقابة كانت دائما متوترة لجات اللجنة الى النقيب الخواجة ليسهل لها مسالة تنظيم مؤتمرات باسمها داخل النقابة. ولان الخواجة كان من ابرز دعاة الحرية ويرفض الحجر على الراي كان يستجيب للطلبات التي تقدم له حتى وإن كان هو شخصيا يعارض ما يطرح في تلك المؤتمرات من آراء.

ولان العلاقات كانت قديمة ووطيدة بين اعضاء لجنة المحامين الإسلاميين وبين الجماعات الإسلامية الراديكالية فإن أول مؤتمر تنظمه اللجنة داخل نقابة المحامين، كان في مقدم الحضور فيه زعيم الجماعة الإسلامية عمر عبدالرحمن والناطق بلسان التنظيم الدكتور علاء محيي الدين (قتل العام ١٩٩٠ في شارع الهرم بالجيزة) والشيخ حافظ سلامة الذي تقترب افكاره من افكار الجماعات الراديكالية اضافة الى عضو مجلس الشعب عن التيار الإسلامي الشيخ صلاح ابو اسماعيل. وقبل مرور اشهر قليلة كان المؤتمر الثاني في المكان نفسه غاب عنه عبدالرحمن لظروف صحية وحضره الشيخ صلاح ابو اسماعيل وشهد خلافا بينه وبين رموز الجماعة الإسلامية ممن حضروا المؤتمر وغالبيتهم الآن إما داخل السجون او خارج



مصر.

اعلن اسماعيل خلال المؤتمر انه حصل على موافقة عبدالرحمن على ان تغير الجماعة الإسلامية من استراتيجيتها وتقبل المشاركة في النظام الديموقراطي من خلال العمل الحزبي لكن صفوت عبدالغني (يقضي عقوبة السجن حالياً في قضية اغتيال المحجوب)، اعترض على كلام اسماعيل علناً، واكد ان ما يقوله غير صحيح ونفى ان يكون عبدالرحمن وافق على تحويل الجماعات الاسلامية إلى حزب سياسي. واحتج الشيخ إسماعيل وانسحب من المؤتمر لكن قيادياً بارزاً آخر في الجماعات الاسلامية هو اسامة رشدي (المسؤول الإعلامي حالياً في الجماعة ومقيم في هولندا) امسك بالميكروفون واعتذر لإسماعيل واكد في كلمة قصيرة إحترام الجماعة له.

وقبل ان تنتهي الثمانينات احالت السلطات قضية الرقم ٤٠١ على محكمة امن الدولة تحت اسم محاولة إحياء تنظيم «الجهاد» وكان بين المتهمين فيها عدد من المحامين وفي الوقت نفسه دشنت «جماعة المحامين الاسلاميين» نشاطها القضائي من خلال القضية وبدات تطرح اسئلة في الاوساط المصرية حول الوسائل التي تستخدمها اللجنة للانفاق على نشاطها خصوصاً ان المتهمين في قضايا العنف الديني يكونون غالباً من اوساط اجتماعية فقيرة ويعجز غالبيتهم عن دفع اتعاب المحامين.

ويكشف احد اعضاء اللجنة ان الانشطة التي مارستها اللجنة في السنوات الاولى من خلال نقابة المحامين كانت تمول من اموال النقابة وان المطبوعات التي كانت اللجنة تتولى طبعها كانت تحسب نفقاتها ضمن موازنة النقابة. اما الانشطة الأخرى ومن بينها مصاريف النقابة واتعاب المحامين فكان لها اسلوب اخر للتمويل حين تم الاتفاق بين اللجنة وبين قادة الجماعات الإسلامية بمختلف مسمياتها على ان يتبرع كل شخص يتم اعتقاله بمبلغ عشرين جنيها شهرياً سواء كان متهما في قضية بعينها ام كان إعتقاله بقرار إداري ويتم تجميع الحصيلة وتسليمها إلى اللجنة. ولا يخفى ذلك العضو ان المبالغ كانت كبيرة جداً، ويشير إلى ان عدد المعتقلين حتى في نهاية الثمانينات كان لا يقل عن ثلاثة الاف. وبمرور السنوات زاد العدد وبالتالي زادت الأموال التي تحصل عليها اللجنة ويتم تقسيمها على المحامين الاسلاميين الذين يتولون الدفاع عن قضايا العنف الديني، كما يتم استقطاع اجزاء منها لدفع اتعاب محامين بارزين من غيرالإسلاميين يتم الاستعانة بهم امام المحاكم في بعض القضايا.

غير ان الانقسامات والخلافات بين الجماعات الدينية انعكست على العلاقات بين اعضاء اللجنة. وتكشف مصادر من داخل الجماعة ان الجماعات الإسلامية حاولت بسط هيمنتها على نشاط الجماعة وكان ذلك في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة الخلافات بين التنظيم وبين جماعة «الجهاد» ودخول اقطاب التنظيمين في معارك كلامية وصلت إلى حد تبادل الاتهامات عبر وسائل الإعلام.

وتشير المعلومات إلى ان مشاجرة وقعت بين المحامي منتصر الزيات من جهة وبين الناطق بلسان الجماعات الإسلامية الدكتور علاء محيي الدين قبل ايام من مقتل الاخير، حينما اعترض الزيات على محاولات «الجماعة الاسلامية» بسط سيطرتها على «جماعة المحامين» واكد الزيات على ان «الجماعة» نشات من اجل خدمة اعضاء الجماعات الإسلامية بمختلف مسمياتها ولتعبر عن التيار الجهادي كله وان الجماعة الاسلامية على رغم كونها صاحبة العدد الاكبر من الاعضاء بالمقارنة مع التنظيمات الاخرى إلا ان ذلك لا يعطيها الحق في التدخل في عمل اللجنة. ويبدو ان ذلك التوجه لم يرض مسؤولي الجماعة الإسلامية فبداوا في مرحلة لاحقة عقد اتفاقات بشكل فردي مع محامين آخرين سواء من داخل اعضاء لجنة المحامين الإسلامية او من خارجها للترافع في قضايا متهم فيها اعضاء في التنظيم. وبمرور الوقت فقدت اللجنة فاعليتها وتم تجميد نشاطها وربما كان تفجر الصراع بين الحكومة والإسلاميين منذ ربيع العام ١٩٩٢ سبباً في ذلك بعد انشغال المحامين في الجري وراء المعتقلين والمتهمين في قضايا العنف الديني وتشتتهم ما بين مخافر الشرطة ومقار النيابات وقاعات المحاكم. إلا ان الملاحظ انهم كانوا يتحركون كانهم وحدة واحدة ويترافعون في القضايا وكانهم اعضاء في فريق واحد على رغم ان الجماعة التي كانت تضمهم تم تجميدها. لكن واقعة القبض على المحامي الزيات العام ١٩٩٤ اعاد للجنة نشاطها فعادت لتصدر البيانات وتكون في مقدم الجهات التي تبنت قضية الزيات وبذلت جهودا لإطلاقه.

لكن الاداء ظل حتى اليوم ضعيفاً وصارت العلاقة بين كل محام من اعضاء الجماعة وبين موكليه مباشرة ومن دون ان تمر عبر الجماعة.

الادعاء

لا يحتاج الامر الى كثير من الامثلة للدلالة على وجهة نظر الحكومة في المحامين الإسلاميين ويكفي ان نذكر المحامي منتصر الزيات كنموذج لواحد من هؤلاء. فالزيات اتهم في قضية اغتيال السادات لكنه حصل على البراءة، كما اتهم مع الشيخ عمر عبدالرحمن

العام ١٩٨٦ في قضية تتعلق بمقاومة السلطات في محافظة اسوان، واعتقل عقب محاولة اغتيال حسن ابو باشا في ايار (مايو) العام ١٩٨٧ ثم اتهم في ايار (مايو) ١٩٩٤مع ٤٥ محامياً آخرين بينهم تسعة من اعضاء النقابة بتنظيم مسيرة للاحتجاج على وفاة المحامي عبدالحارث مدني بعد يوم من قبض السلطات عليه بتهمة العمل مع تنظيم الجماعة الإسلامية. واطلقت السلطات الجميع بعد نحو ٤٠ يوماً من تاريخ الاعتقال ما عدا الزيات الذي أحيل على نيابة امن الدولة متهماً بإجراء اتصالات مع قادة الجماعات الموجودين في الخارج. واطلق الزيات بعد نحو ٧ شهور قضاها وهو في الحبس الاحتياطي. وفي آذار (مارس) من العام الماضي اتهمته السلطات بتلقي مساعدات مالية من سيدة جزائرية (معالي الفلكي) لتسليمها إلى متطرفين وخضع للتحقيقات مع محامين آخرين هما سعد حسب الله ومحمود عبدالشافي لكن النيابة اطلقتهم.

لا يتوقف عند الزيات وحده، فمكتبه يعد اكثر الأماكن التي تخرج منها عدد كبير ممن تعتبرهم الحكومة إرهابيين، ومن بين هؤلاء أثنان من زملاء الزيات محكوم عليهما غيابياً بالإعدام الاول يدعى صلاح شحاتة الذي دين في قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء السابق الدكتور عاطف صدقي، والثاني عادل عبدالمجيد عبدالباري المقيم في لندن وادين في قضية خان الخليلي.

«هناك ايضا المحاميان حسين جابر وابراهيم نصر الدين عملا في مكتب الزيات، والقت السلطات القبض عليهما في العام ١٩٩٤ بتهمة إجراء اتصالات مع إرهابيين مقيمين في الخارج. واخيراً هناك المحامي محمد نصر الذي تخرج من مدرسة الزيات والقت السلطات القبض عليه واحالته على محكمة عسكرية في قضية خان الخليلي، ويقضي حالياً عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة لمدة ١٥ سنة.

وبتكرار تلك القضايا المتهم فيها محامون، وفي الغالب تكون الاتهامات واحدة، ويعد الصدام الذي وقع العام ١٩٩٤ بين المحامين الاسلاميين والحكومة حينما حاول المحامون الخروج في مسيرة من مقر النقابة الى قصر عابدين للاحتجاج على وفاة المحامي عبدالحارث مدني أثناء اعتقاله محطة مهمة في سلسلة الصدامات المستمرة بين الطرفين.

الدفاع

ليس غريباً ان ينفي اعضاء لجنة المحامين الإسلاميين ان يكون أياً منهم على علاقة باعمال العنف التي تمارسها الجماعات الدينية الراديكالية لكن الغريب انهم تضاربوا في شان ما إذا كان لهم علاقة بالجماعات نفسها ام لا؟. فالمحامي سعد حسب الله وهو واحد من مؤسسي الجماعة، يؤكد «ليس لنا علاقة بالجماعات ونحن ندافع عن القضايا باختلاف انواعها وليس شرطاً ان يكون المحامي الإسلامي ممن ينضمون الى لجنة المحامين الإسلاميين عضواً في جماعة دينية او سبق أن كان عضواً في اي منها» ويدلل حسب الله على كلامه بالقول: «غالبية الذين اعتقلوا من المحامين الإسلاميين خرجوا من دون ان يحالوا على المحكمة، والمعتقلون منهم حاليا موقوفون بقرارات إدارية وليس بحكم محكمة والهدف من الحملة على المحامين الإسلاميين هو تعطيل مصالح المحامين وإبعادهم عن الحضور في قضايا العنف الديني حتى تتمكن اجهزة الامن من انتزاع الاعترافات من المتهمين من دون ان يتمكنوا من الاستعانة بمحامين يمكنهم تحريك الدعاوى الجنائية في قضايا التعذيب» ويخلص حسب الله الى ان «المحامين الإسلاميين مستائين، من وجهة نظر الحكومة وان المطلوب إيقافهم عند حدهم».

ويسخر حسب الله من اتهام المحامين الإسلاميين بانهم ينقلون التكليفات ما بين عناصر الجماعات. ويعتبر ان الاتهام لإرضاء موضة قديمة، ويتساءل لماذا يضيع المحامي نفسه وهو يعلم أن اللقاءات مع الموقوفين تتم تحت الرقابة. ويوضح، غالبية السجون مغلقة ولا تتم فيها زيارات حتى السجون المسموح فيها بالزيارات فإنها تتم عبر الاسلاك وتحت اعين رجال الامن». وحول اتهام المحامين بانهم يتلقون اموالاً من الخارج للإنفاق على العمليات الإرهابية، يرد حسب الله «لم يثبت ابداً في اي قضية ان دين محام بتلقي اموال من الخارج. واتعاب المحامين الاسلاميين تكون عادة رمزية، وهناك نظام للتكافل الإجتماعي بين الاسلاميين ومن يستطيع يدفع ومن لا يستطيع نحن نترافع عنه بالمجان».

لكن المحامي ممدوح اسماعيل له راي آخر، اذ يقول إن جماعة المحامين الإسلاميين نبتت من الجماعات التي كانت موجودة على الساحة في النصف الثاني من الثمانينات باستثناء الإخوان المسلمين، لكنه يستطرد «الجماعة لا تدافع عن تنظيم معين ويتفق اعضاؤها مع المبادئ والأدبيات التي تقوم عليها تنظيمات بعينها»، ويضيف «هناك اهداف متفق عليها بين كل الاسلاميين سواء في الجماعات او من المحامين الإسلاميين مثل تطبيق الشريعة الإسلامية لكن الطرح الفكري والسبيل لتحقيق ذلك امر تختلف عليه في الجماعات الراديكالية»، وشدد «نحن نرفض العنف تماما ومبادرة وقف العنف التي اطلقت العام الماضي ويتبناها منتصر الزيات كانت نابعة من المحامين الإسلاميين الذين لعبوا دائما ادواراً في اي جهد يبذل لنزع فتيل العنف من المجتمع».



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/ ٢/ ١٩٩٨

□ فى اتفاقية يوقعها وزيرا الداخلية بالبلدين:

تعاون مصرى - يونانى لمواجهة الإرهاب والجريمة

بعد ان اصبح الإرهاب ظاهرة عالمية تتأثر به مختلف البلدان فى العالم.. تحرك الجميع من اجل مواجهته والحد من خطورته.

ومن المقرر ان يوقع السيد حبيب العادلى وزير الداخلية مع جورج روميوس وزير الأمن العام اليونانى خلال زيارته للقاهرة التى ستبدأ الخميس القادم اتفاقية للتعاون بين البلدين فى مختلف المجالات الأمنية خاصة فى مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة فى المنطقة.

وتتضمن الاتفاقية تبادل المعلومات والخبرات بين البلدين بجانب تقديم جميع التسهيلات لأعضاء الجالية المصرية المقيمة فى



اللواء حبيب العادلى

اليونان، لتوفيق اوضاعهم فى ظل القوانين الجديدة لإقامة الاجانب وتنظيم فرص العمل التى تعتزم اليونان اصدارها قريبا.

وكان السيد حبيب العادلى قد قام فى وقت سابق بوصفه مديرا لقطاع مباحث امن الدولة انذاك على راس وفد امنى قبل توليه مقاليد وزارة الداخلية بزيارة لليونان بحث خلالها مع المسئولين هناك توقيع اول اتفاقية للتعاون بين البلدين فى مختلف المجالات الامنية.

ويذكر ان المشاورات الامنية للتمهيد لتوقيع اول اتفاقية امنية بين مصر واليونان قد بدات على هامش مشاركة اليونان بوفد راسه وزير الامن العام فى الندوة الدولية لمكافحة الإرهاب التى عقدت بالقاهرة خلال شهر فبراير العام الماضى.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٢/١٩٩٨

كيف نهدم الحضانات التي يتربي فيها الإرهاب

يقينا أن هذا الشباب تربى فى حضانات خاصة ويقينا أن هذه الحضانات سوف تفرخ لنا أمثال هذا الشباب او تفرخ انواعا اخرى لا تقل عنهم شراسة وضراوة.

والمطلوب منا ان نعمل على هدم هذه الحضانات ونعمل علي وضع اساس جديد لدور تربية ودور علم تنتج لنا اجيالا جديدة تقدر حجم المسئولية الملقاة على كاهلها.

دعني اتحدث اولا عن الحضانات التى افرخت امثال هذا الشباب.. وكيف نشات وكيف افرخت شبابا يعشق الموت ويتمناه، يعشقه لغيره ويتمناه لنفسه.. فهو قاتل ومقتول..

وقبل أن اتحدث عن هذه الحضانات، أرجو ان او ضح مفهومي ووصفي لهذه الحضانات.

الحضانات هى الجيوب السرية، أو هى الخلايا السرية او الاجهزة السرية.. وهى التجمع فى الظلام نظرا لحرمانها من النور.. فهذا هو تعريفها..

فهذا الشباب تربي وتعلم في الظلمات ولانه تربي فى الظلمات فإنه قد عمي عليه شخص او ذات المربي والمعلم.. فكانت ايحاءات هذا المعلم والمربي هى مصدره الوحيد الذى يتلقى عنه وقد حرص معلمه ومربيه على ربط عصابة قوية على عينيه حين يفكر فى الخروج إلى النور.. فهو فى ظلام دائم فرضته عليه السرية..

قد يعترض على القارئ بان السرية كانت ضرورة سواء السرية التى اخذت طابعا دينيا او وطنيا او اصلاحيا.. والمثل المعروف لدينا لجوء رسول الله صلى الله عليه وسلم للسرية فى اول الطريق إلى دعوته.. ولم يخرج من السرية الا بأمر صريح من ربه.. ومن الامثال الاخري لجوء الشعوب المستعمرة للسرية في جهادها والتى شهدت مصر الكثير منها.. ثم هى الآن تعمل بنشاط فى فلسطين.. فالسرية بمفهومها الديني والوطنى لاشك انها كانت ولا تزال مطلوبة.. واحددها فى مجالين، المجال الاول والذى اخذ به رسول الله فقد كانت السرية ضرورة لحماية الدعوة من اعدائها فهى لم تكن تتآمر ضد اعدائها ولكنها كانت تخاف من بطش اعدائها، فلما كثر نصيرها اعلنت عن نفسها وتحملت الكثير من جراء هذا الاعلان..

أما الخلايا السرية التى نشطت ولا تزال تنشط فى الشعوب المستعمرة فإنها لم تلجأ إلى السرية الا لحرمانها من حقوقها وحريتها المشروعة فالشعب الفلسطيني ليس امامه الا ان يلجأ للسرية للاعداد والاستعداد لمواجهة عدوه فهى سرية مشروعة مشروعة دينيا ووطنيا وعدالة.

أما السرية التى تفرخ امثال هذا الشباب الذى يروعنا فى مصر وفى الجزائر والاردن وغيرها فانها سرية لا تعرف دينا ولا وطنية ولا انسانية والدليل على هذا نوع الاجرام الذى تقترفه والذى أعلنته بصراحة فى مذبحة الاقصر فى البيان الذى صدر عن جماعة المجرمين واسمت نفسها «جماعة التخريب والتدمير» ثم نفذت جريمتها.. ومن خلال البيان ومن واقع المذبحة فإن الجريمة دبر لها فى سرية وتلقت المجموعة التي نفذتها اوامرها من اجهزة سرية فى الداخل أو فى الخارج.. وهذا هو مكمن الخطر والذى لا نجد علاجا له إلا ان نواجه السرية بالعلنية ونبدد الظلام بانوار النهار، فكيف نخرج الخفافيش من اوكارها المظلمة.

ان القول بانه اذا اجتمع مسلمان فى مكان كان المسدس ثالثهما.. مثل هذا القول احسب انه لم يعد مقبولا لا شرعا ولا واقعا.. فالشريعة التى تحكم تصرفات المسلمين تحرم استخدام المسدس الا فى ميادين القتال وليس غير.. وشواهدنا ما أكثرها: «قاتلوا الذين يقاتلونكم من الكفار».. «لا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين».. أما الواقع فيقول ان عدد الجرائم التى ارتكبت من جماعات إسلامية او من مسلمين تعد بالعشرات وليس بالآلاف.

فلنستبعد هؤلاء من حساباتنا.. لأن ادخالهم فى حساباتنا سيفسد كل شئ.. ويفسد اى منطق..

بقى ان اتحدث عن القطاع الاكبر من المسلمين الذين يتطلعون إلى تطبيق الإسلام كسلوك وتطبيقه كشريعة.. ولو نجحنا فى ايجاد اوعية سياسية او اجتماعية لهؤلاء المسلمين فان المجتمع سيعيش فى مأمن من تفريخ الجماعات الاجرامية التى تدعى حرصها على الاسلام!!

ولانى اعلم ان الحكومة ترفض اى تجمع تحت راية الاسلام مخافة ان يشكل خطرا على نظام الحكم ولا ترضى إلا بالتجمعات الرسمية برموزها المعروفة وأزيائها التقليدية.. فانني ارجو ان تستمع الحكومة إلى نصيحة من ذاقوا حلاوة ومرارة مثل هذه التجمعات..

ليكن لنا هدف قريب وهدف بعيد، الهدف القريب أن ننقذ الشباب من مصائد الشياطين ونحمي انفسنا من طيشهم ولن يتحقق هذا الا بحشد شباب مؤمن يجفوا الاجرام اما كيف تجمع هذا الشباب وعلام نجمعهم.. ليكن تجمع هذا الشباب فى جمعيات وليس فى احزاب ولنجمعهم على السلوك القويم.

ولنستبعد الحزبية والطائفية من تجمعهم.. ولنستبعد كل الخلافات من منهجهم.

ثم لنستبعد الحكومة وبالذات اجهزتها الامنية من التدخل فى شئون هذه الجمعيات إلا اذا صدر عنها أو عن أحد من اعضائها ما يخالف القوانين ثم لنستبعد الجمعيات وقياداتها التى سبق لها ان تعاركت مع الحكومات.

ليكن شعار هذه الجمعيات «وإنك لعلى خلق عظيم» اما عن منهاجها فإني ارشح لها نخبة من رجال العلم ورجال الفكر ليضعوا لها منهاجها.. وحتى تطمئن الحكومة إلى ان هذه الجماعات لن تكون الخطوة الاولى او التمهيدية لقيام جماعات اسلامية تتخوف الحكومة من نشاطها فإنني اوثر ان تستبعد المركزية من هذه الجمعيات فلتكن كل جمعية مستقلة بنفسها وبمنهاجها.

ولكن الخلاف بين الحكومات وبين الجماعات الاسلامية بل والخلاف بين هذه الجماعات يدور حول الفهم الصحيح للشريعة ثم كيفية تطبيقها.. ولاشك ان هذه القضية تحتاج إلى حوارات كثيرة.. فليكن الحوار هو الخطوة الاولى، ثم يأتى بعد ذلك البحث عن التربة الصالحة لتطبيق الشريعة لانها اذا طبقت فى تربة فاسدة فقد تأتى بعكس المطلوب من تطبيقها..



بقى أو بقيت قضية مزعجة قضية الاعتقال والمعتقلين وبالذات ممن ينتمون للجماعات الاسلامية.. والمطلوب من الدولة ان تحسم هذه القضية بأن تجعل القضاء هو الحكم بينها وبين المعتقلين. فمن ثبت عليه ارتكاب جريمة فليحكم عليه بالعقوبة المقررة. أما من تثبت براءته فان بقاءه فى المعتقل ولو ليوم واحد يعنى اننا سنربى جيلا غاضبا لا من المعتقلين وحدهم ولكن من ذويهم واصدقائهم.. ومن ثم سنمنح دعاة الارهاب الحجج التى تستثير الشباب لمعاداة من يعتقل اخوانهم وأهلهم بغير ذنب فلنودع المعتقلات ولنمح مبدأ الاعتقال من قاموسنا الوطنى.

هذا هو ما اشير به وما ارجوه من الحكومة.. ندعو الله أن يهديها لما فيه الخير والصلاح لمصرنا الحبيبة.

حسن دوح



المصدر : الوطـــن العربـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ / ٢ / ١٩٩٨

أبو عمار يسعي لقلب نظام الحكم فى مصر

لندن : خاص للوطن العربى

صـــرح الارهابى المصـــرى المقـيم فى لندن والذى يدعى ياسر السرى ويكنى «بابى عمـار» بانه اعد العده للاستيلاء على السلطه وقلب نظام الحكم فى مصر وادعى السرى فى حديث صحفى نشر فى لندن مؤخرا ان اتباعه ومؤيديه اكثر من ٥ ملايين مـواطن فى مـصـر وانهم فى انتظار اشـاره منه للتحرك وقلب نظام الحكم واقامة ما اسماه بالخلافه الاسلاميه ودولة العدل فى مصر .

يذكر ان ياسـر السـرى مـتـهم بالتـخطيط لاغـتـيال الدكـتـور عـاطف صـدقى رئيس الوزراء السـابق ومحكوم عليه بالاعدام وافادت المعلومات ان ياسر السـرى وصل منذ سنوات الى لندن بجـواز سـفـر مزور وطلب اللجوء السياسى الذى لم يحصل عليه حتى الآن ويعتبر سرى زعيما لتنظيم ما يسمى «بطلائع الفتح» وقد تمكن فى وقت قليل من تاسيس مركز اعلامى اسماه «المرصد الاعلامى الاسلامى» وهو الذى تمر من خلاله معظم البيانات المتطرفه التى تصدرها الجماعات الاسلاميه فى الخارج .

كما يصدر المرصد ايضا مجله «صوت الفتح» ويحاضر السرى فى عده مساجد لا سيما تلك التى تعتبر مراكز لتجمع الافغان العرب فى لندن ويعتبر السرى همزة الوصل بين مختلف الفصائل الارهابيه والتى تتخذ من لندن مقرا لها وتستهدف زعزعة الحكم فى بلادها العربيه والاسلاميه .



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ / ٢ / ١٩٩٨

مبادىء أساسية يجب مراعاتها لمواجهة الارهاب

د . سعد المغربى

ذكرنا فى مقالنا السابق ان مشكلة الارهاب مشكلة متعددة الجوانب والابعاد وقلنا بانها ليست مسئولية جهاز الامن وحده.. وانما هى مسئولية كافة المواطنين وعلى راسهم كل مؤسسات الدولة على اختلاف وظائفها. وفيما يلى نعرض لاهم المبادىء التى يجب مراعاتها اذا اردنا الدراسة التكاملية للمشكلة:

اولا: تحقيق العدالة وتفادى الشعور بالظلم: ونعنى بذلك:

● توزيع الدخول والمكاسب والتضحيات والمسئوليات على نحو لا يظهر فيه هذا التفاوت الرهيب المستفز بين الناس.

● وينشا الشعور بالظلم عندما يسهم محدود الدخل فى الواجبات الوطنية وفى تكاليف الخدمات العامة وتحمل مسئولياتها... بينما المستفيد الاكبر من هذه الخدمات إما يكون متهربا من هذه المسئولية او من ذوى الثروة والشهرة والسلطة والجاه... كما يشعر الناس بالظلم والاستفزاز عندما يرون القليل يتحدثون فى التليفون المحمول داخل سيارة يفوق ثمنها مئات الالوف من الجنيهات بينما هو وامثاله من عامة الشعب لا يجد مكانا لقدم واحد فى سيارة عامة:

● كل ذلك وغيره من عوامل الاحباط والحرمان الشاق يؤدى الى فقدان الشعور بالأمن والذى يعنى فقدان القدرة على اشباع الحاجات الضرورية المادية كالحاجة الى المأكل والمسكن.. والمعنوية كالحاجة الى الحب والتقدير.

● واذا انسدت امام الانسان المسالك السوية والمشروعة لدرء هذا الخطر المهدد لبقائه ووجوده وتاكيد ذاته... اشتدت لديه نزعات عدوانية يصبها على مصادر الاحباط والحرمان. كما يظنها او يتوهمها سببا فى شقائه ومعاناته.. كما يحدث فى محاولات الارهابيين من تخريب للمجتمع او توجيه عدوانهم على السلطة ممثلة فى رموزها من رجال الامن وكبار المسئولين..

● وبالرغم من البطالة او معاناة الحرمان لكثير من الناس.. فإن احدا لا يستطيع ان ينكر ان عهد مبارك هو عهد الانجازات الكبرى.. كما ان احدا لا يستطيع ان ينكر انه القائد الذى يعمل ليل نهار منحازا الى الفقراء ومحدودى الدخل.. وانه وجد برؤيته العميقة ان اصلاح الاحوال لا يمكن ان يتم بغير تكوين بنية اساسية لا يمكن بغيرها ان يقوم اقتصاد سليم وحياة اجتماعية معقولة، غير ان هذه الانجازات الضخمة والاف المشروعات احتاجت بطبيعتها الى اموال طائلة وسنوات طويلة حتى يشعر الناس بمرورها فى حياتهم اليومية .

● ان القناعة والصبر الجميل على مشقات الحياة سمات تميز المصرى عن غيره بالاضافة الى ايمانه بان الله فضل البعض عن البعض الاخر فى الرزق.. ذلك لانه انسان متدين، تمثل ذلك من خلال تنشئته الدينية القائمة على الحب والسلام سواء فى المسيحية او الاسلام.. لذلك استنكر المصريون جميعا هذا السلوك الارهابى، الاجرامى لانه ابعد ما يكون عن طبيعة المصرى السمحة وخلقه الكريم.

ثانيا: ضرب الفساد ضرورة ملحة لضرب الارهاب:

● نتفق جميعا على ان موضوع الفساد فى صوره المختلفة يكاد لا يخلو منه حديث بين الناس..

● ولعل اخطر صور الفساد ما نراه شائعا فى اهمال الموظف العام فى اداء واجبه، واهدار وقت المواطنين، وفرض الاتاوات لاداء الواجب، بحيث كانت الرشوة تصبح هى القاعدة والاستثناء ان يتم العمل دون اى مقابل.. هذا فضلا عن اهدار المال العام واختلاسه.. وللاسف الشديد تعاون فى هذا السلوك الفاسد عدد من موظفى الدولة الى الحد الذى اصبح له ثقافة خاصة ومصطلحات معينة تؤدى الى ترويج هذا السلوك وتدعيمه بين الناس.

● وقد ظهر هذا الفساد مواكبا للنظام الانفتاحى العشوائى الذى انطوى على تبعية اقتصادية وثقافية للغرب مع توجه راسمالى غير منضبط يقوم على تحقيق اكبر قدر من الربح فى اقل وقت ممكن وباقل جهد مبذول فكان عدم الانتماء والربح والخطف والفساد بكل اشكاله وهذا امر غير معروف فى اعتى واوضح الدول الراسمالية حيث يخضع النظام الراسمالى هناك الى ضوابط مختلفة من حيث الثقة والامانة والالتزام بكل المسئوليات المطلوبة لنجاح العمل ونجاح المجتمع.. ولا يهم بعد ذلك ان تكسب ما تشاء..

● ومع هذا ينبغى لنا ان نتفاءل فى عهد الرئيس مبارك الذى لا يكف عن تعديلات وتوجيهات مختلفة لضبط هذا الانفتاح.. تعديلات تتصل بتصحيح المسار الاقتصادى وضرورة اتجاهه نحو خدمة الاغلبية الساحقة من المواطنين، وهى الهم الاول للرئيس مبارك ودعوته الملحة فى تصحيح الاقتصاد.

● بعد ذلك نريد تطبيق القوانين على نحو عادل وفورى وصارم بالنسبة لحقوق المواطنين وواجباتهم وجرائمهم.. مع الاصرار الحازم المستمر على تعقب المنحرفين والمغتصبين والفاسدين جميعا وبلا استثناء ومهما علت مناصبهم.. وبذلك نغرس الثقة بين السلطة والشعب، ونبنى شعورا حقيقيا بالمواطنة يقوم على حماية الدولة للمواطن وحماية المواطن للوطن والدولة.

ثالثا: الدعوة الى صحيح الدين بالفكر الدينى العقلانى المستنير: يصدر التاثير الايجابى من رجل دين موسوعى الثقافة وعلى علم واسع بصحيح الدين ومن امثاله فضيلة الامام العظيم الشيخ سيد طنطاوى والدكتور زقزوق، والمستشار سعيد العشماوى... هؤلاء يقابلون الفكر الدينى المخالف بالتسامح، وبالرد عليه وتفنيد اقواله بالتى هى احسن وبالحكمة والموعظة الحسنة كما يدعو الى ذلك الاسلام.. هذا بعكس تجار الدين الذى يتعرضون لمخالفيهم فى العقيدة والراى بفتاوى الردة والتكفير والتحريض على تصفيتهم جسديا، وكلنا يعلم قصة المفكر الاسلامى الشهيد فرج فودة، ومحاولة اغتيال الاديب نجيب محفوظ، وقصة استاذ الجامعة حامد ابوزيد.. وقد كان من الافضل الدخول مع هؤلاء المفكرين فى حوار بناء يثرى فهمنا للدين بدلا من الاتجاه السلبى فى الرد العدوانى العنيف الذى ادى ويؤدى الى تخريب المجتمع، وإرهاب وقتل الابرياء .. فضلا عن تشويه صورة الاسلام.. وهو منها ومن كل ما يرتكبونه برئ....

رابعا: الحاجة الى وجود سلطة ضابطة تقوم على العدالة والثواب والعقاب معا:

● ان طبيعة الوجود الانسانى تقتضى قيام علاقة بالموضوع... ونظرا لاختلاف حاجات الناس ورغباتهم تحتم تنظيم هذه العلاقة تحت منظومات معينة من القيم وضوابط السلوك تسمى قواعد الثواب والعقاب.

● والثواب والعقاب قد يكون سلطة ذاتية داخلية تسمى الضمير .. الذى يثيب ويعاقب صاحبه على الفعل المادى كما يعاقب على النية.. لذلك كان عقابه قاسيا ولايمكن الافلات منه.

● هذا الضمير الذى ينشأ وينمو من خلال عملية تنشئة اجتماعية سليمة هو مطلب الدول المتحضرة حيث يمتنع الانسان عن الوقوع فى الخطا خوفا من ضميره وعقابه القاسى بدلا عن خوفه من عقاب القانون.

● وقد يكون الثواب والعقاب صادرا عن سلطة خارجية موضوعية فى شكل سلطة المربى أو العرف والتقاليد واخيرا فى شكل سلطة القانون...

● وايا كان مصدر السلطة ينبغى ان تهتم بالثواب قبل العقاب، بمعنى التركيز على الجانب الايجابى فى سلوك الناس، حيث بينت الدراسات ان الثواب والتقدير المادى والمعنوى، ولاعتراف والتشجيع يدفع الى السلوك الطيب والانجاز فى العمل طمعا فى المزيد من الثواب والتقدير. والعكس صحيح حيث بالعقاب فقط او الذم او التانيب ينكسر عند المخطئ حاجز الخوف وبالتالى يمعن فى الخطا.

● كما ينبغى ان يتم الثواب والعقاب باسلوب مفهوم يوضح للمعاقب او المثاب وللناس جميعا لماذا يعاقب المخطئ ولماذا يثاب المصيب.. كذلك ينبغى ان يكون الثواب والعقاب فوريا وعادلا وانسانيا ورادعا فى نفس الوقت..

● وفى حالة غياب السلطة الضابطة او ضعفها فى الحالتين الذاتية او الموضوعية تضطرب الشخصية وتعم الفوضى لعجز القانون عن تنظيم العلاقات بين الناس وتحقيق الأمن لهم.. كما تفشل عملية التربية والتنشئة فى تكوين شخصية المواطن الذى يحمل ضميرا سويا ناضجا قادرا على ضبط السلوك وتوجيهه نحو الخير والحب والسلام ومن ثم تحدث الجريمة بشتى صورها ومنها العدوان والارهاب...



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/ ٢/ ١٩٩٨

بعدان أكملا عقوبة السجن في قضية العريان

مصر: قرار باعتقال قياديين في "الاخوان"

□ القاهرة - «الحياة»

■ اكدت مصادر في جماعة «الاخوان المسلمين» في مصر ان السلطات اصدرت قراراً باعتقال اثنين من قادة «الجماعة» بعد ان امضيا عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات في قضية نظرت امام محكمة عسكرية العام ١٩٩٥ كان على راس المتهمين فيها القيادي البارز في الجماعة الدكتور عصام العريان. وذكرت المصادر ان الامين العام لمجلس نقابة الاطباء في الاسكندرية الدكتور ابراهيم الزعفراني والاستاذ في جامعة قناة السويس الدكتور محمود طه وهدان ابلغا افراداً في اسرتيهما قاموا بزيارتهما في سجن طرة امس انهما تسلما صورة من قرار اداري صدر باعتقالهما بدعوى انهما من الخطرين على الأمن.

وكانت السلطات اطلقت الاثنين ضمن ستة من قادة «الإخوان» الاسبوع الماضي بعد ان امضوا جميعاً فترة العقوبة، لكنها اعادت القبض على الزعفراني ووهدان واحتجزتهما في احد مقار الشرطة ثم نقلتهما في وقت لاحق الى سجن مزرعة طرة.

واستغربت مصادر «الإخوان» ذلك الاجراء ولفتت الى أن الساعات التي قضاها الاثنان عقب اطلاقهما لا يمكن ان يكونا استغلاها في ممارسة انشطة مخالفة للقانون.

وافادت مصادر في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا «الاخوان» ان محامين سيقدمون تظلما الى النائب العام ضد قرار الاعتقال بعد الحصول على نسخة منه من مكتب شؤون المعتقلين.

واعتبرت ان قرار الاعتقال لا يتوافق حتى مع مواد قانون الطوارئ التي تتيح للسلطات اعتقال الخطرين على الأمن بشرط ان تكون اسباب ذلك مقنعة وحقيقية.

يذكر ان اجهزة الأمن القت القبض على الزعفراني ووهدان والعريان يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ ضمن حملة شملت ٢٨ من قادة «الإخوان» واتهمتهم بعقد اجتماع تنظيمي لانتخاب مجلس شورى لـ «الجماعة» ثم اعتقلت في وقت لاحق ٢١ آخرين واحالت الجميع على محكمة عسكرية اصدرت في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه احكاماً بالسجن لمدد تراوح ما بين ٣ الى ٥ سنوات ضد ٣٤ وبرأت المحكمة ١٥ متهماً.

ووفقاً للقانون المصري فإن فترة العقوبة تحسب من تاريخ القبض على المتهمين وليس من تاريخ صدور الاحكام ضدهم.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ / ٢ / ١٩٩٧

هذه الصفحة مفتوحة لكل الآراء الموضوعية وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي حزب التجمع

أعمدة الإرهاب السبعة

جريمة الأقصر لن تكون الأخيرة، فقبل هذه الجريمة وحتى بعد مذبحة المتحف، كان الشعور العام أن الإرهاب يلفظ أنفاسه، بل نشرت بعض الصحف القومية أن هناك دولا اتصلت بمصر لتعطيها خبرتها فى كيفية نجاحها فى القضاء على الإرهاب!! إن رصاصات الإرهاب هى تجسيد لفكر الإرهاب الفاشى. كما أن مأساوية الواقع المصرى الراهن تعتبر الحضانة الأساسية للإرهاب. ويمكن أن نشير هنا إلى الأعمدة الأساسية التى يرتكز إليها.

١ـ النظام الحاكم

ليس هناك تناقض رئيسى بين الإسلام السياسى والنظام الحاكم، بل هو احد روافده ونشأ تحت رعايته. وكلنا نعرف قصة «السادات» مع هؤلاء الفاشيين وكيف أطلقهم فى الجامعات بالسيوف والخناجر يلاحقون الطلاب اليساريين، وعندما استضعفوه وهيئ لهم أن الحكم أصبح فى متناول أيديهم قتلوه. ولكن العجيب فى الأمر انه بعد مقتل «السادات» ازداد الإسلام السياسى ازدهارا وتحولوا ليبنوا اقتصادهم الإسلامى فى العديد من شركات المقاولات والصناعات الاستهلاكية والبنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال التى قامت الحكومة بمحاربتها بعد عشر سنوات من وجودها تحت بصر الحكومة نفسها. كما قاموا باختراق العديد من أجهزة الدولة وبالذات فى التعليم والإعلام.

وعلى الجانب الآخر نجد أن النظام الحاكم شمر عن ساعديه وقام بحصار الأحزاب المعارضة فى مقراتها وجرائدها ومنعها من الاتصال الحقيقى بالجماهير. وقام بإصدار القوانين التى تقنن التزوير واقتراف التزوير فى الانتخابات التشريعية، والتدخل السافر فى انتخابات النقابات العمالية لصالح العمالة الصفراء، وضرب التحركات السلمية للعمال المطالبين بحقوقهم الاقتصادية، بالإضافة إلى قانون الطوارئ وغيره من القوانين المشبوهة. وفى النهاية قرر بيع مصر لمن يشاء من المغامرين الأجانب واليهود. أى أن النظام الحاكم قام بدور المدفعية الثقيلة التى مهدت الأرض للإسلام السياسى ليجد نفسه على الساحة وحده يجول ويصول ويهدد ويقتل.

ولما كانت حكومات الحزب الوطنى تملك موهبة التفكير الثاقب فقد رأت أن تدخل بكل قوتها اللعبة وأن تلاعبهم على أرضهم. وهكذا دخلت حكوماتنا المزاد وأعلنت فى كل وسائل الإعلام وبكل وسائل الإعلان أنها هى الأكثر إسلاما والأعمق إيمانا، وأن الجنة تحت أقدام رجالها أهل الورع والتقوى.

وهكذا ولن ينتهى الإرهاب طالما أن الوضع الراهن كما هو وحكومات الحزب الوطنى تحتكر السلطة وتراهن على مقدرات الوطن ومستقبله. ولن ينتهى الإرهاب عندما يصرخون فى أعقاب كل جريمة أننا أصحاب حضارة سبعة آلاف سنة، إن سياسات حكومات الحزب الوطنى تصنع التربة الخصبة لكى يترعرع الارهاب

٢ـ الإعلام

إن أى «أحول» عندما يشاهد التليفزيون المصرى حيث عملية تسطيح الفكر قائمة على قدم وساق، سيجد أن الأفلام مكررة، وأن البرامج ليست لها صلة ما بعقول الناس، ومشايخ يعيدون ويزيدون فى أمور سمعناها وسمعها أجدادنا منذ عشرات السنين، ثم هذا الشيخ الذى كان مستشارا لإحدى شركات توظيف الأموال قد أصبح مقررا علينا. وسوف يتساءل هذا «الأبله» لماذا لا يتعامل التليفزيون مع سعيد العشماوى أو سيد القمنى أو حسن حنفى أو خليل عبد الكريم على سبيل المثال؟ لماذا لا نشاهد فى التليفزيون بعض رجال المعارضة فى غير المناسبات الانتخابية؟

إن التليفزيون المصرى يقترف كل يوم عددا لا بأس به من الآثام فى حق المواطن المصرى والتاريخ المصرى والعقل المصرى. إن هذا التليفزيون شريك أصيل فى انتشار الأفكار السلفية والهدامة، وهو فى مجموعه أداة إرهاب.

٣ـ التعليم

فى حديث لوزير التعليم نشر أخيرا فى «الأهرام» قال إنه لا يمكن أن يصلح التعليم بمفرده. وهذا صحيح، فالتعليم مخترق تماما من الإسلام السياسى والشواهد كثيرة، خاصة فى المدارس الخاصة التى تفرض الحجاب على الطالبات الصغيرات وتتحول فيها حصص اللغة العربية إلى مهزلة تغرس فى نفوس الصغار قيما فاسدة وخرافات لا أساس لها. فإذا أضفنا إلى ذلك فلسفة التعليم القائمة على التلقين والحفظ والمناهج الطويلة والفارغة، والكتب التى يتهافت على تأليفها المغامرون بشكل جماعى بقصد الربح على حساب عقول الصغار، لوجدنا أننا نبعث بأطفالنا إلى بؤر التعصب الأسود والتخلف والعبث بالعقول البريئة حتى تصبح عقولا مبرمجة تماما. وهكذا نجد أن التعليم فى مصر قد أصبح أداة فى أيدى المتعصبين والرجعيين وفاقدى الضمائر، وأن التعليم قد تحول إلى تجارة كما تحول الدين من قبل.

٤ـ الفساد

لم يعد الفساد فى مصر مجرد ظاهرة وإنما أصبح واقعا له مملكته ورجاله وقوانينه. وعندما يصبح الاستثناء قاعدة يتحول الأمر إلى كارثة قومية لا يدرك أحد مداها. إن الوباء كالكوليرا أو الطاعون يمكن حصاره والقضاء عليه، لكن عندما يستشرى السرطان فى الجسد فهو الذى يقضى على هذا الجسد. والفساد فى مصر لم يقم بين يوم وليلة، لكنه ولد يوم أن حكمت مصر السجون وانتهكت الحرية وابسط حقوق الإنسان. ثم جاء انفتاح «السادات» ليتحول تجار المخدرات وأصحاب السوابق إلى رجال أعمال، وتتحول مصر إلى غابة، ويتحول شعب مصر إلى فريسة للسماسرة والقوانين وتجار المخدرات والنصابين الأجانب. إن هناك أسماء قد وقعت وحوكمت لكنها ليست سوى نماذج قد تكون صغيرة بالنسبة للواقع المأساوى الذى وصلت إليه مملكة الفساد.

٥ـ العمالة البترولية



المصدر : الأهـــالــى

التاريخ : ٤ / ٩ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نتيجة للازمة الاقتصادية وتدهور الأحوال المعيشية لكثير من فئات الشعب خاصة سقوط الطبقة الوسطي، سافر الملايين إلى دول البترول، ولم تكن هذه الملايين مسيسة بالمعنى الصحيح، فقد كانت تحكمها في مصر سياسات القهر ولم تكن تتمتع بادنى قدر من حرية الراى أو الفكر. لذلك بدلا من ان تؤثر في مجمعات البترول المتخلفة اصلا والتي تحكمها قوانين القبيلة في الغالب، تاثرت هي بعادات وتقاليد هذه المجتمعات. ولما كانت السمة السائدة فيها هي أن تضع قناعا إسلاميا ثم في السر وفي الظلام تفعل ما تشاء، لذلك عندما عادت هذه الطيور المهاجرة إلى أرض الوطن عادت ومعها كل ما تاثرت به هناك، فانتشر الحجاب بانواعه المختلفة وانتشرت العباءة و الجلباب وزاد الإقبال على اقتناء الكتب التي تتحدث عن الجان والسحر وعذاب القبر، وانتشر في الوقت نفسه

جابر المعايرجى



الطلاق وتعدد الزوجات والرشوة والمخدرات. لقد رجعت مصر عشرات السنين إلى الوراء وأصبحنا في حاجة إلى رواد جدد، إلى طه حسين وقاسم امين ومحمد عبده. لم نعد مجتمعا واحدا، بل لم تعد الأسرة أسرة واحدة، فنجد الابنة المدرسة او الممرضة خليجية، والابن سعوديا. لقد عادوا لينشروا مناخا متخلفا ساعد على قبول وانتشار فكر الإرهاب دون شك.

٦ـ تشرذم القوى الديمقراطية

إن القوى الديمقراطية وفي القلب منها اليسار المصرى، لو تجمعت تحت أى شكل من الأشكال التنظيمية المتعددة والمتنوعة، فسوف تشكل جيشا تقدميا قادراً على مواجهة كل قوى الشر التي تعبث بمقدرات الوطن ومستقبل ابنائه. لاسيما ان هذه القوى تحمل تراثا نضاليا وإبداعيا عريقا قاد مصر واعطاها اكثر من فجر عبر ليلها الطويل.

ولاشك ان ضمير هذه القوى يثقلها الآن وهي تعيش هذا العصر القبيح. إنها تتحرك لكنه ليس التحرك المنشود، فكلها تحركات شبه فردية ما أن تهب حتى تخمد. وهي مسئولة مسئولية كاملة امام التاريخ وأمام ام طفلة مثل «شيماء» قتلها الإرهاب الأسود. فالطوفان قادم إن لم تقف القوى الديمقراطية المؤهلة تاريخيا للتصدى لهذا الطوفان الأسود. إنها القوى التي دافعت وقادت شعبنا عبر التاريخ وناضلت في نبل وشجاعة وصدق وقدمت العديد من التضحيات. وتشرذمها ولا اقول لا مبالاتها أحد الأسباب في انتشار قوى الشر والظلام والجريمة.

٧ـ الديمقراطية الغائبة.

الحكم في مصر يفخر بانه حكم ديمقراطي، وأن مصر تعيش ازهى عصور الديمقراطية ومن البديهيات ان جوهر الديمقراطية هو تداول السلطة عبر صندوق الانتخاب. وأعتقد ان أى «ابله» في مصر يعرف تماما استحالة تبادل السلطة عبر صندوق الانتخاب. إنهم جالمون فوق صدورنا والإرهاب الأسود جاثم فوق رءوسنا، فعن اية ديمقراطية يتحدثون؟!

إن الديمقراطية في نظر النظام الحاكم ان يتركك تقول ما تريد وهو يفعل ما يريد، وكل ما يفعله عكس ما تريد!! والنظام الحاكم يسير فوق أكثر من حبل في وقت واحد، فهو يحاصر احزاب المعارضة، لكنه يترك صحفها تكتب ما تشاء، وهو يضرب قوى الإرهاب بالأمن وفي الوقت ذاته يترك المشايخ يكفرون المثقفين وكل من يخالفهم، وهو لا يفعل شيئا ذا بال حيال مملكة الفساد، لكنه يتنكر لمن يسقط منهم.

نحن نعيش اكذوبة كبرى سميناها في مصر «الديمقراطية». إن غياب الديمقراطية هو احد الأسباب الرئيسية، بل أهم الأسباب الرئيسية في تفشي ظاهرة الإرهاب في مصر. ولما كانت الديمقراطية ليست منحة من احد، بل هي حق اصيل من حقوقنا، فعلينا ان نتحرك لانتزاع هذا الحق حتى نحمى اطفالنا ونساءنا من مافيا الإرهاب، وحتى نعيش كما يجب ان تعيش الشعوب، حرة كريمة لا تاكل خبزها بالهوان.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ / ٢ / ١٩٩٨

حول أزمة السلوك

سفير

عمرو عبداللطيف هاشم

بالرغم من أن مستوى سلوك شعب ما يعد من أهم العوامل الدافعة إلى نهضة هذا الشعب وبالرغم من اننا مقبلون على مرحلة تحد كبرى فى تاريخ البشرية الا وهى مرحلة تحدى عصر العولمة، فإن كثيرا من المسئولين فى مصر .. لشديد الأسف والغرابة فى الوقت نفسه مازالوا على موقفهم السلبى من محاولة التصدى للقدر الكبير من سلوكياتنا المعيبة ومن أهمها التسيب وعدم اتقان العمل والسطحية والبلطجة والتفنن فى خرق القوانين وفى إهدار المال العام وما يرتبط بذلك من انتشار الرشوة والوساطة والمحسوبية إلى الحد الذى تضيع معه حقوق مئات الآلاف من المواطنين البسطاء الذين لا حول ولا قوة لهم، هذا بالإضافة إلى المظهر غير الحضارى وغير اللائق للشارع المصرى سواء من ناحية سلوك الماشيين أو قائدى السيارات أو انتشار القمامة والقاذورات إلى آخر ذلك من المظاهر المخجلة والتى لا تتناسب اطلاقا مع شعب من المفروض، أنه شعب حضارى والسؤال الذى يفرض نفسه بشدة الآن هو هل يدرك المسئولون ذلك أم لا؟ فإذا كانوا يدركون الأهمية القصوى لاعتبار السلوك بالنسبة لقضية التنمية ولا يتحركون فتلك مصيبة وإذا كانوا لا يدركون ذلك فالمصيبة أعظم.

إن التذرع الدائم بقلة الامكانيات هو عذر اقبح من ذنب وهو الشماعة التى يعلق عليها الكثير من كبار المسئولين حجة عجزهم عن التصدى بقوة وشجاعة وجدية وحزم لكثير من التجاوزات والخروج على القانون والدليل على ذلك أن الثقة فى قدرة الأمن على التصدى للإرهاب قد زادت عشرات المرات بعد تغيير قيادات وزارة الداخلية، حيث أعلنت القيادات الجديدة أن أساس توفير الأمن يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى ثقافة ومصابرة وتدريب مسئول الأمن وشعوره بالمسئولية، وليس فقط على الأجهزة والامكانيات.

إنه من قبيل تكرار القول إن استمرار الكثير من كبار المسئولين فى هذا التجاهل الغريب للتصدى لأزمة السلوك المعيب لقطاع عريض من الشعب المصرى لا شك سوف ينعكس بالسلب على الجهود المشكورة التى تقوم بها حكومة الدكتور الجنزورى للنهوض بالاقتصاد المصرى ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين.

إننى أهيب بأجهزة الإعلام خاصة التليفزيون ذلك الجهاز الخطير الذى يدخل كل بيت فى مصر أن يحاول بأسلوب علمى التنبيه إلى خطورة استمرار تجاوزات الكثير من المواطنين على مستقبل أبنائهم وعشيرتهم ووطنهم إذ أن ذلك أدعى من عرض العشرات من الأغانى التى تمجد هذا الشعب، والذى يبدو أنه قد صدق فعلا ما تردده هذه الأغانى من قدراته والتى تؤكد الشواهد أن الكثيرين لا يزالون بعيدين عن القدرات التى تصورها هذه الأغانى، وفى ذلك تحذير للناس ودعوة غير مباشرة لاستمرار هذه التجاوزات علما بأنه من غير المتصور أن ينهض شعب نام لا يتقن عمله ولا يحترم قوانين بلاده عن طريق الأغانى والرقص، والدليل على ذلك أن جميع الشعوب المتقدمة بلا استثناء تعمل فى صمت ودون الإعلان عن انجازاتها بالأغانى والرقص لسبب بسيط هو أن الانجاز فى حد ذاته يعلن عن نفسه دون ما أى وسائل سمعية أن هذه الظاهرة المضحكة يحضرنى، معها مثل انجليزى تضمنه أحد كتب اللغة الانجليزية الذى درسناه فى أوائل الخمسينات ، حيث يقول المثل Much cry is little wool ويعنى أن الخراف دائمة الصياح يكون إنتاجها من الصوف قليلا.

لقد آن الأوان بعد أن بلغ التسيب مداه فى مجالات كثيرة ونحن على أعتاب مرحلة مصيرية فى تاريخ الإنسانية أن يكون لنا وقفة أمينة مع النفس ينتفض من خلالها كبار المسئولين للتصدى بجدية وحزم وشجاعة للتجاوزات الكثيرة التى نعايشها يوميا ونعانى منها جميعا.

وختاما أتوجه إلى المسئول الكبير الذى يسمح بالتسيب والتهريج فى دائرة اختصاصه قائلا: اتق الله فى الوطن.



تقرير من المباحث الأمريكية في القاهرة الى المخابرات والخارجية:

من بين كل ١٠ شبان مصريين هناك ٣ على استعداد للإرهاب

كشفت مصادر امنية رفيعة المستوى عن أن مكتب التحقيقات الفيدرالي بالسفارة الأمريكية بالقاهرة أرسل الى الخارجية والمخابرات الأمريكية تقريراً خاصاً حول المناطق العشوائية في القاهرة والمحافظات لضرورة الاهتمام بها من خلال خطط التنمية التي تنفذها هيئة المعونة الأمريكية، وتشديد الخطط الأمنية نظراً لوجود عناصر خطرة من الشباب والمستعدين للتحول من الهدوء الى الإجرام، واحتمالية أن يعملوا ضد المجتمع المصري. قال التقرير أنه من بين كل عشرة شبان يوجد ثلاثة لديهم استعداد تلقائي للعمل ضد المجتمع، وبأجور زهيدة وأن بينهم من لديه الاستعداد لارتكاب جرائم القتل والاغتصاب والسرقة بسبب الحالة المادية والاجتماعية السيئة التي يعيشها شباب العشوائيات.

ووصفت التقرير المناطق العشوائية بأنها معمل لتفريخ العناصر الارهابية النشطة والتي تستطيع الجهات الأجنبية استخدامها بسهولة في عملياتها العسكرية داخل مصر وأنها تعد أخطر الأماكن لتمركز وإيواء عناصر الإرهاب الفارين من محافظات الصعيد وأنها - أي المناطق العشوائية - مازالت المعقل الأساسي للإرهاب رغم جهود الحكومة المصرية في تنمية هذه المناطق التي تزيد على ٦٨ منطقة في القاهرة بمفردها. بالإضافة الى وجود مثلها في المحافظات الأخرى، وأكد التقرير أن انتشار جرائم السرقة وخاصة السيارات والدراجات البخارية والسلاح وتهريبها الى المناطق العشوائية، يؤدي الى تكدس رهيب في المنطقة بالسلاح وجعلها بؤرا لانفجار أحداث الإرهاب منها.. كما أكد التقرير الأمريكي أن الشرطة المصرية لا تستطيع الدخول الى هذه المناطق إلا من خلال قوات ضخمة من الأمن المركزي والفرق الخاصة، وهي تعتبر مثل المناطق الخطرة والممنوعة على الشرطة في دول أمريكا الجنوبية واللاتينية وطالب التقرير الباحث الفيدرالية وإدارة مصر بوزارة الخارجية الأمريكية بضرورة الاهتمام بهذه المنطقة في المستقبل.

محمد حسن



المواجهة الفكرية لمدرسة الإرهاب

د. هشام صادق
العميد الأسبق لكلية حقوق الإسكندرية
ورئيس الجمعية المصرية للثقافة والتنوير

تعرضت مصر خلال ربع القرن الماضي لهجمة ارهابية شرسة بدءا بحادث الفنية العسكرية الشهير وانتهاء بجريمة الأقصر البشعة. ويحلو للبعض ان يرد ظاهرة الارهاب على هذا النحو الى اسباب سياسية، بينما يميل البعض الآخر الى القول بإن العوامل الاقتصادية هي السبب المباشر في نشأة هذه الظاهرة. ولهذا يطالب الفريق الاول بمزيد من الخطوات نحو الديمقراطية السياسية التي ادى غيابها منذ قيام ثورة يوليو الى تجاهل الرأى الآخر الذى لم يجد سبيلا امامه إلا اتخاذ طريق العنف. أما الفريق الثاني فهو يرى ان ارتفاع معدلات البطالة وازدياد الفوارق بين الطبقات هو السبب الدافع الى الارهاب، مما يقتضي مزيدا من العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية للخروج من هذا المازق. ورغم ان للعوامل المتقدمة دورها لاشك في خلق مناخ اكثر ملاءمة لظاهرة العنف والتطرف إلا انني لااعتقد مع ذلك انها السبب المباشر لهذه الظاهرة، فالديمقراطية السياسية كانت اكثر غيابا في مرحلة عنفوان ثورة يوليو خلال الستينيات من هذا القرن لأسباب تاريخية تتعلق بطبيعة الثورات الاجتماعية، ومع ذلك فلم يجد الفكر الديني المتطرف في ذلك الوقت سبيلا للتخلخل في المجتمع المصرى الذى كان منشغلا بمشروعه القومي القائم على التنمية الاجتماعية والوحدة العربية والتحرر الوطني. ومن جهة اخرى فإن غياب العدالة الاجتماعية في الفترة السابقة على قيام ثورة يوليو لم يؤد مع ذلك الى انتشار الفكر الديني المتطرف ومايصاحبه من عنف على النحو الذى رأيناه في العشرين عاما الماضية، وهو مايؤكد في النهاية ان العوامل السياسية والاقتصادية سالفة البيان، وعلى اهميتها غير المنكورة، ليست السبب المباشر في نشأة الظاهرة محل الدراسة. الأمر الذى يقتضي مزيدا من البحث والاهتمام. فالتشخيص الصحيح لهذا المرض الاجتماعي هو السبيل الوحيد للكشف عن طرق العلاج الشافية منه.

ورغم انني لست من أنصار نظرية المؤامرة التي يحاول أصحابها التنصل من مسئوليتهم عما حدث خلال ربع قرن من الزمان، اكتفاء بالقول باننا ضحية مؤامرات خارجية، إلا انه يجب الاعتراف مع ذلك بانه وبالاضافة الى الأسباب المحلية التي اسهمت في نشأة ظاهرة الإرهاب فلاشك ان هناك أيضا أسبابا اقليمية واخرى عالمية لتهميش دور مصر القومي، الذى فرضته عليها اعتبارات تاريخية وجغرافية. ولم تكن هناك من وسيلة لادراك هذا الهدف افضل من شغل مصر بمشاكل الفتنة الطائفية لمحاولة تعطيل مسيرتها في التنمية الاقتصادية.

على انه لايجوز لنا ان نقف عند هذه الأسباب العالمية والاقليمية في محاولة للتهرب من مسئوليتنا عن بعض الاسباب المحلية التي أسهمت على نحو مباشر في نشر الفكر المتطرف في مصر. فهناك أولا اهمالنا للتعليم الأولي، الذى نجح المتطرفون في التغلغل الى دروبه من خلال مجموعة من المدرسين استطاعوا ان يبثوا فكرهم المتطرف بين أولادنا، وهو مااعترف به وزير التعليم المصرى الذى صرح في أكثر من مناسبة بأن التعليم المصرى قد خضع لفترة طويلة لتأثير المتطرفين، وهي تصريحات على خطورتها تبشر بالأمل، لأن التشخيص الصحيح للداء هو أهم شروط العلاج، كما ان الاعتراف بالخطأ هو موقف شجاع يستحق التقدير ويكشف عن رغبة مؤكدة في الاصلاح.

وهناك ثانيا إهمالنا في الرقابة على دور العبادة مما خول للمتطرفين فرصة ثمينة للسيطرة على جانب كبير من المساجد التي تصدى فيها غير المؤهلين لمهمة الوعظ والارشاد. ومن حسن الطالع ان وزير الأوقاف الحالي يدرك هذا الوضع ويعمل جاهدا على اعادة الامور الى نصابها الصحيح. وما اصاب قطاع التعليم ودور العبادة أصاب أيضا بعض اجهزة الاعلام المقروءة والمرئية والتي نجح بعض أصحاب الفكر المتطرف خلال العشرين عاما الماضية في التسلل اليها، مما أسهم في انتشار الكثير من الافكار البعيدة تماما عن صحيح الاسلام وسماحته، وهي افكار ساعد على ترويجها أيضا نفر من المصريين العائدين الى الوطن بعد ان دفعتهم الظروف الى العمل في بعض الدول المجاورة التي اتخذها أصحاب الفكر المتطرف محلا لاقامتهم.

وقد اكتفى البعض في البداية بالنظر الى مرتكبي جرائم العنف في الفترة الأخيرة على انهم مجرد مجموعة من المجرمين المأجورين الخارجين عن القانون. وقد ادى هذا التشخيص للظاهرة الارهابية الى الاعتقاد بكفاية المواجهة الامنية التي تتولاها الدولة عملاً بوظيفتها الاساسية في حماية الأمن الاجتماعي، وقد اكدت الأيام عدم سلامة هذا الاعتقاد القائم على تشخيص خاطيء للمشكلة المطروحة. فمرتكبو هذه الاحداث يعتقدون في سلامة مايفعلونه ظنا منهم انهم يجاهدون بهذه المثابة في حرب مقدسة ضد مجتمع كافر. وهذا بالتحديد هو وجه الخطورة في المشكلة، فنحن إذن بصدد أصحاب فكر متطرف من خريجي مدرسة للارهاب استطاعت، في غفلة من المجتمع، ان تسيطر على عقول بعض شبابنا ممن لم يدركوا الاطماع السياسية لدى قادة هذا الفكر والتي اخفوها تحت شعار الدين. ومن هنا كانت عدم كفاية المواجهة الامنية التي تعجز بطبيعتها عن ملاحقة اجيال متعاقبة من المتأثرين بهذه المدرسة. مما يطرح بقوة اهمية المواجهة الفكرية التي تنير الطريق امام الشباب وتفتح عقولهم لصحيح الدين قبل ان يقعوا فريسة للفكر المتطرف.

ولعل الفرصة مازالت سانحة للدعوة الى حملة قومية لمواجهة الفكر المتطرف، وهي مواجهة يتعين ان يتصدى لها المثقفون في كل موقع، سواء كانوا من المدرسين او اساتذة الجامعات او المسئولين عن الوعظ والارشاد في المساجد. ويمكن للجمعيات الاهلية ايضا ان تلعب في هذا الاطار دورا محمودا لنشر الثقافة المستنيرة التي تقوم على صحيح الدين الذى يأبى العبث بوحدتنا الوطنية ويرفض القتل والعنف والاعتداء على السياح. ولاتسعى الحملة القومية المقترحة بطبيعة الحال الى مجرد مواجهة العشرات من خريجي مدرسة الارهاب سواء ممن تورطوا في ارتكاب جرائم العنف أو من هم بسبيل محاولة ارتكابها، وانما تستهدف هذه الحملة اساسا الآلاف من الشباب الذين تم استدراجهم الى السنوات الأولى من هذه المدرسة. فالارهاب المسلح الذى عرفناه في السنوات الماضية قد بدأ دائما بفكر متطرف يبث في عقول الشباب قبل ان يتم تجنيدهم لمهام محددة. وقد حرصت مدرسة الارهاب على ان تصور فكرها على انه نابع من الفهم الصحيح للدين.

إن الحملة القومية لمواجهة الفكر المتطرف، أيها السادة، هي السبيل الذى لاغنى عنه ان اردنا حقا تقويض مدرسة الارهاب في مصر. ولنسارع باتخاذ خطوات جادة وفورية على هذا الطريق الشاق والطويل دون انتظار لشافعي آخر ينقذنا مما نحن فيه. فقد مات الامام الكبير بعد ان ترك لنا درسا لعلنا ننتفع به قبل ان يفوت الأوان.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ / [illegible] / ١٩٩٨

في افتتاح ندوة الاعلام الاسلامي :

ضرورة تصدى الاعلاميين لظاهرة العنف والارهاب

الالتزام بالخبر الصادق أساس بناء الحضارات

كتب هشام العجمي :



محمد سيد طنطاوى التصدى للارهاب

اناب فضيلة الامام الاكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر الشريف مساء أمس الأول الدكتور احمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر لافتتاح ندوة المجلس الاسلامى العالمى للدعوة والإغاثة حول دور الاعلام الاسلامى فى التنمية وإحداث التقدم داخل الدول العربية والاسلامية ونشر الفضائل بين الناس. صرح بهذا امس توفيق الشريف مدير عام المجلس وقال ان الدكتور عمر هاشم اكد فى كلمته التى القاها نيابة عن شيخ الازهر على اهمية دور الاعلام فى معالجة القضايا الاسلامية والتصدي للحركات الارهابية التى تسيء للاسلام. كما طالب بان يبذل رجال الاعلام فى كل قطاعاته جهودهم المكثفة لمكافحة التطرف والتعصب والتزمت ونشر الصورة المضيئة عن الاسلام لاعادة وجهه الشرق مشيرا الى ان الدول الاسلامية تملك كتائب إعلامية قادرة على ذلك. كما صرح توفيق الشريف انه تحدث فى الندوة فأكد على اهمية مراعاة امانة الكلمة ومسئولية نشر الحقائق بين الناس وقال ان الاسلام اهتم بالخبر الصادق وحث على الالتزام به لبناء الحضارات القوية. كما اشار الى دور الشباب المسلم فى التصدى لكل محاولات تشويه الاسلام وطالب بالحد من بعض الظواهر السلبية والمنحطة التى تبث اعلاميا لاثارة الغرائز واحداث الفتن بين شباب الأمة يشارك فى الندوة ٦٠ دارسا وباحثا اعلاميا يمثلون ٥٠ دولة عربية واسلامية وتستمر الدورة ١٥ يوما ويحاضر فيها كبار اساتذة الاعلام والصحافة فى مصر والدول العربية والاسلامية.



في ندوة معهد الدراسات السياسية بالوفد:

غيبة الديمقراطية وراء استشراء ظاهرة الإرهاب فى مصر

تداول السلطة واختيار رئيس الجمهورية هو الحل

نظم معهد الدراسات السياسية بالوفد ندوة سياسية هامة حول قضية الإرهاب والديمقراطية في مصر، تحدث فى الندوة الدكتور عاطف البنا رئيس لجنة الشئون الدستورية بالوفد والدكتور عارف الدسوقى استاذ علم الإحصاء والسفير محمود قاسم رئيس لجنة الشئون الخارجية بالوفد. كما حضرها لفيف من المهتمين من بينهم أحمد عبدالنبى رئيس لجنة الشئون الدينية وعزت شعلان رئيس لجنة القوى العاملة بالوفد، وحسن حافظ عضو مجلس الشعب السابق وعدد من أعضاء اللجان النوعية بالوفد.. أدار الندوة الدكتور إبراهيم دسوقى أباظة سكرتير عام مساعد الوفد الذى بدأ اللقاء قائلا: للأسف الشديد النظرية المطروحة على الساحة حاليا هى نظرية السلطة.. نظرية الحكومة وخبرائها الذين يدعون ان الإرهاب ظاهرة إجرامية وانها موجودة في كل المجتمعات الخارجية وانها تصدر إلينا من الخارج، وظاهرة الإرهاب مركبة يفسرها البعض بسوء التعليم والبعض بتدنى الخدمات وفريق ثالث يفسرها باهتراء وتدنى مستويات المعيشة وقمع الحريات والافتئات على الدستور وقانون الطوارئ والاعتداء على الحريات والبعض يفسرها بالمهاجرين الذين هاجروا الى بعض الدول وعادوا الينا يحملون مفاهيم جديدة وأنا أرى أن كل هذه العوامل مجتمعة هى أهم أسباب الإرهاب فالنظام السياسى القائم فردى وأعود فأقول ان غيبة الديمقراطية هي السبب الأول لاستشراء الإرهاب وأن الخلاص من الإرهاب لن يكون إلا بالديمقراطية.

دراسة المسألة

وتحدث الدكتور عاطف البنا أستاذ القانون الدستورى ورئيس لجنة الشئون الدستورية بالوفد فقال: أى مسألة لكى نناقشها تكون فى حاجة لدراسة أسبابها وعلاجها لأن مشكلة الإرهاب تلقى خلافا على أسبابها والتصور - وهذا ليس في المسائل الاجتماعية والسياسية فقط - انها ليست نتيجة سبب واحد ولكنها أسباب عديدة.

وعن علاقة الإرهاب بالديمقراطية أكد الدكتور البنا ان هناك علاقة وثيقة بين الإرهاب والديمقراطية، إذن نحن نريد أن نوضح الأسباب السياسية والعلاج السياسى أيضا لظاهرة الإرهاب وعدم وجود عدالة اجتماعية وكثير من الأزمات مثل البطالة والمخدرات ولكن ماذا يفعل الشباب؟ إن الحكومة لا تعترف بالأسباب التى تقول انها وراء الإرهاب والفساد أما من الناحية السياسية وعلاقاتها بالديمقراطية فطبيعة نظامنا السياسى ومفاهيمه تفرض علينا طريق اختيار رئيس الدولة والمفروض أن تكون عن طريق الاستفتاء حيث أصبحت السلطة مفروضة علينا بصورة تكاد تكون وراثية بخلاف السلطات الواسعة التى أعطاها النظام لرئيس الدولة إذ له أن يفعل ما شاء وهذه صورة لا يمكن أن تحكم بها بلد. وأهم شئ أن يكون هناك تداول للسلطة عن طريق انتخابات حرة. كما أن هناك قوانين قذرة السمعة وأسلوب قوانين المناسبات ونظامنا لا يعرف الحكم إلا بهذه الطرق السيئة ومن الأسباب المباشرة تزوير الانتخابات ثم نظام انتخابات التفصيل ثم تزوير ما سمى



المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ / ٢ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تابع الندوة ـ عماد خيرة
تصوير ـ طارق الحلبى

بمجلس الشعب فى نوفمبر ٩٥ وهى جريمة لا يمكن تصورها فى أى بلد فى العالم وأى نظام حكم يحترم الحد الأدنى لشعبه لا يحدث فيه هذا ثم تأتى تقارير محكمة النقض فتقول بالبطلان فلا يستجيبون لها ويضربون بأحكامها عرض الحائط ثم نأتى ونتهم الشباب فإما أن نقول إن هناك إرهابيين ممولين من الخارج فهذا ممكن ولكن ذلك ليس السبب الأول فمسألة أنهم يريدون الوصول للحكم هناك حلول وهى حرية تداول السلطة فالأسباب الحقيقية المباشرة راجعة لما حدث فى انتخابات سنة ١٩٩٥ وصدور قانون للإهاب والإحالة للمحاكم العسكرية فالبعض يعتقد أنهم إما قاتلون أو مقتولون وهنا نشطت ظاهرة الإرهاب ومن الشعارات التى وضعتها جماعات الإرهاب «وسوف ترون من سيكون أسرع إعداما» ومن الأسباب أيضا ممارسات التعذيب التى يتعرض لها المواطنون المشتبه فيهم.

الإرهاب والديمقراطية

وفى كلمته قال السفير محمود قاسم رئيس لجنة الشئون الخارجية بالوفد: عندما نتحدث عن الإرهاب والديمقراطية وننظر الى كيفية ظهور هذه العناصر على المستوى العالمى نجد أن هناك ثلاثة عناصر مرتبطة ببعضها هى الديمقراطية والتنمية والسلام اذا اختفى أحد هذه العناصر تنهار باقى العناصر فعندما تختفي الديمقراطية لا توجد فرص أمام التنمية الحالية لسبب بسيط هو اختفاء العنصر الفردى فى عملية التنمية فقد أصبح دور الفرد غير موجود وبالتالى تنهار التنمية وعندما نطبق هذا المثال فإن هناك علاقة سببية بين كل هذه العناصر الثلاثة داخل دولة مثل مصر فنجد انه لا توجد ديمقراطية ترتب عليها وجود انهيار اقتصادى محكوم بقرارات سياسية وانهيار صرح الاقتصاد الحقيقى داخل مصر فلا نتوقع أن يكون المجتمع فى حالة سلام أو انسجام داخلى ومن مظاهر هذه الاضطرابات الإرهاب وهو نوع من أنواع العنف فوجود الإرهاب بمعنى الإرهاب لا يدل على اختفاء الديمقراطية ولكن العكس صحيح فاختفاء الديمقراطية يؤدى الى الإرهاب والعلاقة سببية بين هذه العناصر الثلاثة، ففي مصر لا توجد ديمقراطية تضمن حرية وكرامة الفرد.

أما الدكتور عارف الدسوقى الأستاذ بجامعة القاهرة فأكد خلال كلمته أن الإرهاب أو العنف فى العلاقات والتعامل له مجموعة من الأسباب وأيضا العلاج لابد أن يكون مجموعة العلاجات وعندما نتطرق للعلاج لابد أن نعرض الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلا اننى دائما استبعد الغطاء الدينى الذى يغلفه البعض على أعمال الإرهاب، وهناك أيضا أقلية تشعر بأنها لا تحصل على حقوقها وأيضا قد يكون هناك عنف من السلطة ونظام الحكم الذى يصدر ما تراه من قوانين وأحكام وفى الدول الديمقراطية يكون هدف الإرهاب تدمير مبنى ثم يأتى إزهاق الأرواح تابعا أما فى الدول الديكتاتورية المتخلفة ديمقراطيا فيكون العكس لأن ازهاق الأرواح يكون هدفا فى حد ذاته، وهناك نماذج ترتبط بالإرهاب وتأخذ الغطاء الدينى ولو أخذنا أيضا العنف فى الدول الاشتراكية فقد كان موجودا وقائما فى المجر ويوجوسلافيا وعنف العرقيات طبعا يؤدى الى طبيعة من طبائع العنف.



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ٢ / ١٩٩٦

□ فضيحة أكاديمية : التسول باسم المتطرفين التائبين!

منذ حادث الاقصر وحتى الاسبوع الماضي تلقت مراكز حقوق الإنسان العالمية في عدد من الدول الاوروبية مكالمات من مركز « ابن خلدون » تطالبهم بدعم المركز مادياً ليتمكن من القضاء على ظاهرة الإرهاب في مصر من خلال مشروع وهمى انشاه المركز للحصول على دعم الدول الاجنبية تحت دعوى مساعدة المتطرفين التائبين وإيجاد فرص عمل

يقوم المشروع الذى يروج له مركز ابن خلدون على التسول بدعوى القضاء على ظاهرة التطرف في مصر من مختلف المراكز والهيئات التى تعنى بحقوق الإنسان والمنتشرة في معظم الدول المتقدمة بطلب قروض مالية للمتطرفين الذين أعلنوا توبتهم وخرجوا من السجن وتتراوح هذه القروض ما بين ٥٠٠ : ٢٠٠٠ جنيه بفائدة ١٣٪ يسميها المركز « مصروفات إدارية » وهدف القروض المعلن القيام بمشروعات إنتاجية صغيرة على أن يكون السداد على مدى سنة يمنح بعدها المتطرف التائب فترة سماح قدرها أربعة شهور .

وقد بدأ المركز في المشروع منذ ثلاث سنوات وبالتحديد بعد أن قدم الدكتور سعد الدين إبراهيم في إحدى حلقات برنامجه « بعيداً عن الأضواء » الذى كان يذاع على القناة الأولى عام ٩٤ أحد المتطرفين التائبين وهو حسن سلطان (الشهير بحسن كاراتيه) قائد الجناح المسلح في تنظيم إمبابة وطالب وقتها بأن يساعده أحد وهو ما دعا الدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ القاهرة الذى كان وقتها محافظاً للجيزة للاتصال بالدكتور « سعد الدين » (وفق روايته) وسأله عن كيفية المساعدة فطلب منه إعطاءه كشكا ، وعلى الفور تم تخصيص كشك « لحسن كاراتيه » ثم منحه المركز ألف جنيه ليبدأ بها

وكان البرنامج فاتحة للتبرعات التى بدأت تنهال للمشاركة في المشروع القومى للقضاء على التطرف

ولأن المشروع غامض ويثير تساؤلات عديدة ، حاولت أن أجد لها إجابة لدى الدكتور سعد الدين إبراهيم المسئول الأول عن مركز ابن خلدون وعن المشروع الذى كان أول ما سألته عنه فأجاب قائلاً :

ــ هذا البرنامج الذى نقوم به برنامج تنموى وليس برنامجا إعلاميا فنحن لا نطالب أحدا أن يتخلى عن معتقداته ، ولكن أن يكف عن العنف ويفيد نفسه والآخرين ، ونساعد هؤلاء الأشخاص إما بالتدريب أو بالعمل أو بإقامة مشروع صغير وكل الحالات التى ساندناها حتى الآن ويتراوح عددها ما بين ٢٠ و ٢٥ حالة ناجحة تماماً بمعنى أنهم يقومون بتسديد أقساط القروض بانتظام كما يرشحون لنا أفراداً آخرين للاستفادة من المشروع إما مسلمون قرروا التخلى عن العنف أو أقباط كانوا ضحايا لهذا العنف في فترة من الفترات .

● وما هى مصادر التمويل ؟!

بدأنا بتمويل ذاتى من المركز ورجال الأعمال وفى مقدمتهم « هانى رزق » رجل الأعمال القبطى وأخيراً وصلتنا منحة متواضعة من هيئة المعونة الفنلندية قدرها عشرة آلاف دولار ، ومجموع رأس المال الذى نعمل به لا يتجاوز ٦٠ ألف جنيه مصرى .

● ما هو الهدف من تنفيذ المشروع مع التائبين ؟

أنا أسميهم إسلاميين نشطين أو متطرفين ، ونحن ننفذ معهم البرنامج لإعادة تأهيلهم وتوجيههم للطريق الصحيح وهو ما لن يفعله إلا المجتمع المدنى لأن الحكومات لا تبادر ولا تتبرع ،

● لماذا اخترتم إمبابة بالذات ؟

بدأنا في إمبابة باعتبارها أسخن بؤر العنف في مصر ، ولأنها الأقرب والأسهل بالنسبة لنا .

● هل تعتقد انها تجربة ناجحة ؟



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥/٢/١٩٩٨

بالتأكيد أعتبرها ناجحة وكنت أتمنى أن تفعل الدولة التى ستخسر ٣ مليارات من السياحة هذا العام مثلنا أو تعطينا موارد لتعمم التجربة على مستوى مصر كلها .

وفى النهاية سألت الدكتور عن الكلام الكثير الذى يثير الشبهات حول مصادر التمويل فأكد أن المصدر لا يهمه مادام يحصل على التمويل ويوجهه هو للخدمة العامة وتنمية المجتمع وفق خططه وبرامجه .

● **حقائق !!**

وإذا كان الدكتور سعد الدين إبراهيم أحد أساتذة علم الاجتماع البارزين إلا أن هذا لا يعطيه الحق فى أن يتسول باسم مصر بمناسبة وبدون مناسبة !!

وهذه بعض الحقائق حول هذا المشروع نعرضها بكل موضوعية .

● يقوم المركز بتحصيل فائدة قدرها ١٣٪ على القرض الذى يمنحه للتائب وهى تقريباً نفس الفائدة التى يحصلها أى بنك على قروضه أى أن المركز لا يقدم شيئاً متميزاً بل إنها خدمة يستطيع الفرد الحصول عليها من أى بنك وخاصة أن المبلغ ليس كبيرا .

● على مدى ثلاث سنوات هى عمر التجربة داخل «ابن خلدون» لم تكن هناك تجربة واحدة تستحق التعليق وهذا ما نلاحظه فى أحاديث الدكتور سعد الدين الذى يركز على تجربة «حسن كاراتيه» فقط معتمداً على اسم صاحبها وليس على التجربة ذاتها وهذا يدلل على فشل المشروع ووهميته .

● ذهبت خصيصاً إلى إمبابة لأشاهد مشروع «كاراتيه» على الطبيعة فوجدته كشكا أقل من العادى أمامه «فترينة» لبيع سندوتشات «الكبدة» و«السجق» ولا يوجد هناك توريد للكبدة أو مظاهر افتتاح مصنع لإنتاج اللحوم كما يزعم الدكتور فى أحاديثه للصحفيين الأجانب الذين يرسلهم دائماً إلى هناك تمهيداً للحصول على معونات دعم من المنظمات الموجودة فى بلادهم وآخرهم صحفى ألمانى كان هناك يوم الأربعاء الماضى !!

● **العنف والمكافأة !!**

الدكتورة هالة مصطفى الباحثة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية تقول عن رأيها فى المشروع :

مبدئياً لابد من التفرقة بين المشاكل المتعلقة بإعادة التكيف بالنسبة لمرتكبى الجرائم العادية وبين المتخرطين فى ممارسة عنف باسم حركة سياسية معينة ففى الأولى تتطلب إعادة التكيف مع المجتمع توفير فرص عمل أو تحسينا للظروف المادية ، أما فى الحالة الثانية فالمسألة أكثر تعقيداً فبعض المتخرطين فى العنف السياسى من خريجى الجامعات ولديهم أعمالهم والبعض الآخر مازالوا طلبة ، وبالتالى فقضية الوظيفة أو المسألة الاقتصادية ليست أساسية

وتضيف الدكتورة هالة قائلة : فى بعض الحالات يتم استقطاب بعض الأفراد ذوى الظروف الفقيرة وهؤلاء فئة تكون موجودة فى جميع الحركات التى يكون ضمن هيكلها جناح عسكرى كالجزائر وأفغانستان ولكنهم يشكلون بعض العناصر وليس جميعها ، وأود أن أقول أن القضية ضاربة بجذورها فى المجتمع المصرى ومن الصعب حلها بمعونة ما أو برنامج تشرف عليه جهة أجنبية مهما كان نبل المقصد من وراء ذلك !

اتفقت معى الدكتورة هالة على خطورة اختيار التائبين ودعمهم حتى لا تكرس فكرة ارتباط العمل العنيف بمكافأة مباشرة (!!) .

أما الدكتور أحمد جلال عز الدين خبير شئون الإرهاب وعضو لجنة الأمن القومى بمجلس الشعب فيقول عن رأيه فى المشروع :

إذا كانت الدراسات والإحصاءات الدولية تؤكد أن ٨٦٪ من العمليات التى يقوم بها الإرهابيون على مستوى العالم مدبرة بأصابع مخابرات خارجية فإن أى حديث عن مشكلة اقتصادية كلام فارغ

ويفجر د. أحمد جلال عز الدين مفاجأة مؤكداً أن بعض الألمان اتصلوا به مؤخراً وأخبروه أن مركز ابن خلدون طلب منهم مساهمات مادية للمشاركة فى المشروع فأخبرهم أن الهدف هو جمع الأموال فقط من الجهات الأجنبية وليس حل المشكلة لأن خمسة أو عشرة لن يغيروا المشكلة ، وأضاف الدكتور عز الدين قائلاً :

للأسف هناك من يتكسبون من المصائب ويروجون للمسألة ليحصلوا على معونات وهذا غير معقول ، والمسألة ليست إعطاء كشك لواحد لأن المشكلة لا ترجع للعامل الاقتصادى وحده ، وإنما هناك التوعية الدينية والناحية التعليمية بالإضافة إلى الجانب الثقافى ، وأحب أن أسأل الدكتور



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ / ٢ / ١٩٩٧

سعد الدين هل تم إجراء دراسات واسعة عن الأشخاص المحتمل أن ينحرفوا أم لا ؟ ومن الذى قام بهذه الدراسات إن وجدت ؟ وهل هذه فرصة لكى يذهب للمراكز الأجنبية ويطلب منها مساعدات ؟

وفى النهاية يرى الدكتور عز الدين أن المراكز المصرية أصبحت تطلب معونات من المراكز الدولية صاحبة النشاط فى حقوق الإنسان وللأسف معظمها لمنافع خاصة !!

عبد الجواد أبو كب



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٢ / ١٩٩٨

ما بعد مذبحة الاقصر وما قبلها (١)

«الجماعة الاسلامية» من مشروع «سياسي» الى... عصابة

□ القاهرة - حازم صاغية

■ بدت كلمة «عصابة» الكلمة المفتاح في الاشارة الى مرتكبي مجزرة الاقصر. فسائق التاكسي يستخدمها في وصفهم، وكذلك يفعل عامل الفندق. اما المثقفون والسياسيون وصانعو الرأي فيضيفون اليها نعوتاً اخرى من نوع «مجرمين» و«قتلة».

وهذا اقل ما تستحقه المذبحة التي اودت، يوم ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، بـ ٥٨ سائحاً و٤ مصريين تم التمثيل بجثثهم على نحو مقزز. فما ان انتهت حتى اكتشف قطاع واسع من المصريين انعكاسها على لقمة عيشه.

فإذا علمنا ان عدد العاملين في السياحة على اختلاف مراتبهم، يرقى الى مليون، وان المعدل الوسطي للاسرة ما بين ستة افراد وسبعة، ادركنا اثر العملية على عيش المصريين، فضلاً عن امنهم.

لكن «الجماعة الاسلامية» لم تصبح عصابة لمجرد انفضاض الناس عنها، واستيائهم من رعونة افعالها. فهي غدت كذلك لتحررها من الرقابات كافة بما فيها الرقابة التنظيمية نفسها.

وقد ظهر هذا الانفكاك على اوضح الصور بُعيد تموز (يوليو) الماضي.

انذاك اصدرت قيادات السجن من «المشائخ» الاكبر سناً دعوة الى وقف اعمال العنف، لكن عبود الزمر وكرم زهدي والآخرين المشاركين بصورة او اخرى في اغتيال الرئيس السادات، لم يستطيعوا حمل الارهابيين الناشطين خارج السجن، على الاستجابة.

صحيح ان رفاعي احمد طه «الامير الفعلي» المقيم في افغانستان بادر الى تاييد دعوة المساجين، غير ان عملية الاقصر جاءت تلبيةً لطلب رفيقه مصطفى حمزة المسؤول العسكري المقيم في افغانستان ايضاً، كما دلّ البيان الذي عُثر عليه مع المنفذين. وحينما اصدر الناطق بلسان الجماعة المقيم في اوروبا، اسامة رشدي، بياناً اعتذارياً عن الاقصر، ثم اتبعه باخر ضد التعرض للسياحة والسياح، كذّبه رفاعي احمد طه. وقد سمعت بالتفصيل من المحامي منتصر الزيات قصة عجزه عن حمل رفاعي على تاييد مبادرة عبود الزمر والمساجين، ما دعا الزيات الى التنحي عن النور العام وعن متابعة المبادرة، هو

الذي كان من مؤسسي «الجماعة» قبل ان ينصرف الى المحاماة كلياً: «لقد شعرت بفقدان الصدقية بالكامل» كما قال المحامي الذي اضاف: «جعلتني مجزرة الاقصر انزوي ثلاثة ايام في بيتي».

اذاً لم يعد المساجين من «كبار المشائخ» هم الذين يمسكون بالتنظيم على رغم ريادتهم في الفكرة والعنف والتضحية، ناهيك عن فارق السن. لقد امسك «الافغان المصريون» بالقرار، الامر الذي لا يعدم الدلالة: فمجموعة اوروبا، ممثلة باسامة رشدي، تدفعها ظروف الاقامة في مجتمعات مستقرة، بما في ذلك اغناء تامينها وتذليل عقباتها البيروقراطية، وربما ايضاً التاثر بشروط عيشها الجديد، الى التحفظ عن الارهاب الاقصى كما عبّرت عنه حادثة الاقصر، وهو ما يشير الى خطل بعض الحكومات العربية حين تركّز على الاصوليين في المنافي الاوروبية.

مع هذا يبقى الكلام على احتكار «الافغان» للقيادة الداخل ونشاطه امراً قابلاً للتحفظ فجماعة الخارج غير الاوروبي ليست هي نفسها في مأمن. وقصة الناطق السابق بلسان الجماعة، طلعت فؤاد قاسم (ابو طلال



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥/٢/١٩٩٨

القاسمي) لا تخلو من المعاني. فهذا الناشط الذي انتقل الى الدانمرك بعد مصرع السادات، اختفى في كرواتيا في آب (اغسطس) ١٩٩٥، والرواية التي ترددها الجماعات الاسلامية ان القوات الاميركية عثرت عليه هناك وسلّمته الى الحكومة المصرية.

والى ذلك فقدت جماعة الخارج غير الاوروبي مواقع عدة، نجم بعضها عن نشاط الديبلوماسية المصرية والبعض الآخر عن احداث داخلية في بلدان الهجرة. فإلى البلدان التي اغلقت ابوابها كباكستان والبوسنة والشيشان وربما السودان، اثر انفجار الحروب الافغانية بين كابول وحكمتيار، ثم بين المجاهدين والطالبان، في الحيلولة دون استقرار الافغان المصريين. ولما كان الاخيرون موزعين على معسكرات متحاربة، فإنهم وجدوا انفسهم يحاربون بعضهم بعضاً، فيما فرّ افراد منهم الى بقع مضطربة في بلدان اخرى بلغت بعشرات منهم اراضي نائية في افريقيا وأميركا اللاتينية.

هؤلاء الطافرون الدوليون، اذا جاز القول، ليسوا الطرف المهيأ لقيادة وتوجيه حركة عسكرية - «سياسية» في داخل مصر، فكيف اذا اضفنا صعوبات اتصال الداخل بالخارج، والعكس بالعكس؟

لهذا يغلب الظن ان رفاعي احمد طه ومصطفى حمزة انما يحاولان اللحاق بحركة باتت تملك طاقة للعنف مستقلة وخاصة بها. فمن ايدها استطاع ان يحتفظ لنفسه بموقع قيادي فيها، ومن عارضها تجاوزته ومضت في طريق تحللها من كل ما يربطها بالآخرين كائنين من كانوا. وافتراض كهذا يجيز القول ان تأييد الافغان المصريين للمبادرة في حال حصوله، لن يؤدي، بالضرورة، الى وقف العنف.

وما يعزز الافتراض أن شبان الارهاب (الذي قدّرهم احد الذين تحدثوا الينا بـ٥٠٠ عنصر!) يتبعون تنظيمياً صيغة الحلقات العنقودية حيث تتفاوت الحلقة بين خمسة اعضاء وعشرة. ولما كانت السرية التامة تحكم علاقة الحلقات ببعضها، امكن افتراض ظهور قيادات ميدانية في نحو متواصل، تبعاً للتورط بعمليات لا صلة للحلقات الاخرى بها.

ولهذا ذهب «التقرير الاستراتيجي العربي» الصادر قبل ايام عن «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام»، الى ان الارهابيين ينقسمون الى مجموعات ثلاث هي قدامى المساجين وجماعة اوروبا وجماعة افغانستان، فضلاً عن الهاربين في الصعيد الذين يتسمون بالتشتت والتشرذم تبعاً لمطاردة السلطة. ولا يغيب الانقسام الاهلي والجهوي عن هذه الجماعات الاخيرة حيث تعمل اهمها تحت قيادة فريد سالم كدواني الذي يُعتقد انه امير الجماعة في المنيا، ورفعت زيدان امير اسيوط، ومحمود الفرشوطي في قنا. والراهن ان هذا الانحسار من «تنظيم» الى عصابة مفتّتة قابلة للتحلل حتى من صلاتها الاقرب، هو ما تؤكده عملية الاقصر نفسها.

فعنف التمثيل الواسع النطاق بالجثث، وما فيه من بدائية وثارية، تدلّ جميعاً على الارتداد الى حقد ويأس اعميين. وهذا ما نجد تعبيراته على مستويات عدة:

فالبيان الذي عُثر عليه في موقع الحادثة الدموية حمل عنوان «الخراب والدمار»، ومُهر بتوقيع «كتيبة الخراب والدمار». ولئن خلا نصّه من كل معنى سياسي، فإن «افكاره» الاساسية انحصرت في الدعوة الى الانتقام «لإخواننا الذين قتلهم النظام على اعواد المشانق» و«الثار لإخواننا الشهداء» وتدمير «اقتصاد كل نظام كافر فاجر» وتخريب «منشآته وكيانه». واخيراً رفع الموت عالياً حيث ان «باطن الارض خير لنا من ظاهرها» فيما «الموت خير لنا».

وفعلاً يتجه الكثير من العمليات الى الاذى لمجرد الاذى، اما بتوجيه ضربة الى الاقتصاد، او الى الاستقرار الامني، او الى صورة البلد من خلال ما سينقله الاعلام ويشيعه.

غير ان نزعة الاذى هذه لم تنفصل عن تحولات ميدانية وعسكرية تركت آثاراً ملحوظة: فبعدما بلغ النشاط الارهابي أوجه في ١٩٩٢ - ٩٣، شرع ينحسر تحت الضربات الامنية الموجّهة التي اخرجته كلياً من القاهرة وحصرته في بعض مناطق الصعيد.

الى ذلك غدت العمليات العسكرية نفسها تفتقر الى الاعداد الذي عرفته العمليات الاولى. فالاخيرة التي استهدفت بعض السياسيين (عاطف صدقي، صفوت الشريف، حسن الالفي) وبعض المثقفين (فرج فودة) كان من النادر ان يُعتقل منفذوها، كما كانت تتم في العاصمة وضد اهداف محروسة في الغالب ومثيرة دائماً للاهتمام الاعلامي.

وفي المقابل دلّت العمليات الاخيرة بما فيها مذبحة الاقصر، على بساطة وعدم اعداد عسكريين كاملين. فالستة الذين نفذوا المجزرة قتلوا جميعاً للتوّ وتبيّن ان واحداً منهم فقط تدرب في افغانستان.

وبالمعنى نفسه (وهذا ايضاً ما يقلل من اهمية عناصر الخارج) كان معظم السلاح المستعمل في العمليات الاخيرة مسروقاً او مستولى عليه من رجال الشرطة، الأمر الذي يستبعد الحاجة الى كبير تمويل.

ولنا ان نضيف هنا الصعوبات الطوبوغرافية الملازمة للمناطق التي أجلي الارهابيون



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ٢ / ١٩٩٨

اليها. فهم يتوزعون، في الصعيد، ما بين زراعات القصب حيث تصل درجة الحرارة في الصيف الى خمسين درجة او اكثر، لتهبط الى درجتين في الشتاء، وبين كهوف التلال الصعيدية ومغاراتها حيث يستحيل الاختباء باية «جماهير»... هي اصلاً معادية.

وقصارى القول ان العوامل المذكورة عدلت موضع التركيز في العمليات الارهابية. فكما حل الصعيد محل القاهرة، حل السياح والاقباط ورجال الشرطة في مواقعهم المعزولة، محل السياسيين وقياديي الامن والمثقفين.

وهؤلاء اهداف سهلة وقابلة للمباغتة التي لا تستدعي الاعداد والتخطيط والخبرات العسكرية في آخر المطاف.

لقد اضمحلت «سياسية» الجماعة الاسلامية تماماً لمصلحة ما هو عصابة يائسة فيها. وإلا فما تفسير ان الضجيج الكلامي في ما يتعلق بـ«اليهود» و«الامريكان» لم يترافق مع عملية واحدة على السفارة الاسرائيلية، أو الاخرى الاميركية، علماً ان امير الجماعة عمر عبدالرحمن قابع في سجون «الشيطان الاكبر»؟



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/٢/١٩٩٨

ما بعد مذبحة الأقصر وما قبلها (٢)

«العصابة» إذ تهدد بأن تعم «أهلياً» وتشيع

☐ القاهرة - حازم صاغية

■ لا يتوقع ان تتأثر العصابات باحداث تطول السياسة والاسلام السياسي، كانتخاب محمد خاتمي رئيساً لإيران، او حلّ حزب «الرفاه» الاسلامي في تركيا.

فحركة الارهاب في مصر تتأثر بهموم اخرى تدور حول اليأس والعناصر التي تحضّ عليه او تفاقمه. وفي هذا المعنى فإن عدم استجابة السلطة مبادرة وقف العنف التي اعلنها سجناء حادث المنصة يزيد يأس اليائس. والشيء نفسه يفعله الاستنكاف عن مراجعة ملفات المساجين من قبل السلطة، او المضي في تحويل القضايا الى المحاكم العسكرية كان شيئاً لم يكن، او اصدار احكام بتهم الارهاب على نساء وعلى مقعدين.

بلغة اخرى فإن ما يشير الى ان التصفية الجسدية قادمة لا محالة هو المحرك الابرز لحركة العصابات بعد ان تكون قطعت جسورها وذهبت بعيداً. وفعلاً قد يمكن التغلّب بالعنف المحض على هذه العصابة، الا ان العنف وحده غير كاف لمنع ظهور العصابات باسماء اخرى واشكال اخرى.

لقد كان من ابرز انجازات عهد الرئيس حسني مبارك صون حرية التعبير وتطويرها، بيد ان ظروف النزاع مع الاسلاميين جعلت السجون تكتظ بعدد منهم يتراوح بين ١٢ الفاً، بحسب الكاتب والناشط في حقوق الانسان محمد السيد سعيد، و٣٠ الفاً، بحسب القيادي الوسطي ابو العلا ماضي.

وبين هذين الرقمين تحاول السلطة المصرية ان تتكيّف مع منظمات حقوق الانسان وعملها، وان تحد من اعمال التوقيف العشوائي والعائلي، الا ان هذا لا يلغي ما حصل في السنوات القليلة الماضية، حيث بني منذ ١٩٩٣ خمسة سجون كبرى في الابعدية بالبحيرة، ووادي اللطرون على طريق الاسكندرية البحري، والفيوم، والوادي الجديد في محافظة الوادي الجديد الصحراوية، وسجن سمّي «شديد الحراسة»، ولقّب بـ «العقرب»، في طرّه ما بين حلوان والمعادي.

هنا تكمن المشكلة التي تهدّد بتناسل العصابات او انبعاث العصابة الحالية على شكل «اهل». فالاعتقالات بالجملة وما يحصل في السجون، تطلق وجهة اخرى مضادة للانكفاء عن الجماعة الاسلامية فتوسّع قاعدة من يصيبهم الاذى والالم.

فحين تخضع عائلات للتوقيف، ويكون بين المعتقلين شبانٌ صغار لا يلبث ان يتكشف انهم اقارب لمعتقلين أو لإرهابيين في الخارج، لا يعود مستغرباً ان يعمل السجن على تخريج ناشطين بداوا يضمرون في المجتمع.

والإذلال في تاريخ الاصولية المصرية يحتل موقعاً تاسيسياً لا يستهان به. فـ «الجماعة الاسلامية» نشأت أصلاً مسكونةً بالالم الذي انزلته الناصرية بالأخوان المسلمين. ومعروفة قصة خالد الاسلامبولي الذي كان دافعه الابرز لاغتيال السادات أنه، حين زار اخاه الاكبر محمد في سجنه، رآه عرضة للاهانة والاذلال.

وإذا لم يفت مرتكبي عملية الاقصر ان يشيروا الى «الثأر» لاستاذهم سمير ابو المعاطي الذي قضى تحت التعذيب، فإن «الفقه العنفي» الذي يدرسونه في حلقاتهم يضجّ بهذه المعاني والمشاعر. وفي سياق الاحتمال الاخطر هذا، اي شيوع العصابية واكتساب النزاع طابعاً اهلياً مفتوحاً، يمكن التوقف عند محطتين اساسيتين: الشرطة والاقباط.

فمنذ البداية وبسبب حلول المعالجة الثأرية - السياسية محل المعالجة القانونية لكل حالة بمفردها، شرع رجال الشرطة يتحولون الى ما يشبه الحزب في مواجهة «حزب» الجماعة، تماماً كما تقف «الدولة» بالمعنى الجزائري، في مقابل «الأسلاميين».

هكذا شاع سلوك ثأري حيال الشرطة لم يقتصر على افراد الجماعة بل انضمت اليه عواطف خريجي السجون وضحايا التوقيف العشوائي والإذلالات العائلية. وتجلّى الميل المذكور اكثر ما تجلى في مذبحة قرية ابو قرقاص بمحافظة المنيا التي تلت مبادرة وقف العنف:

فقد تصدّى افراد من الجماعة يلبسون ثياب الشرطة لباص كبير ينقل ركاباً في



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦/ ٨/ ١٩٩٨

عدادهم رجال شرطة بلباس مدني. فلما طلبوا هويات الركاب تبيّن لهم ان ثمة احد عشر شرطياً بينهم، فانزلوهم ارضاً وامروهم بالركوع واطلقوا النار عليهم جميعاً.

وتتغذى اهلية الصراع، كذلك، من حقيقة تركّز العنف في المحافظات الصعيدية الثلاث التي يوجد فيها المسيحيون الاقباط بنُسب تتراوح بين الربع والخمس: المنيا، اسيوط، سوهاج. وهذا من غير ان ننسى ان الكثير من نزاعات القرى المختلطة انما بدا بخلاف على قطعة ارض وما اذا كان سيبنى عليها مسجد او كنيسة.

بيد ان المحافظات المذكورة تملك، الى ذلك، بعض السمات الملتهبة الاخرى. فمنطقة الصعيد هي بامتياز ارض الثارات والعصبيات الدموية، لكنها ايضاً ارض المشاعر الطائفية الحادة في الاتجاهين.

فبين المسلمين، لا سيما منهم الاكثر استياءً من التقدم التعليمي الذي احرزه المسيحيون تعويضاً منهم عن ضعف صلتهم بالسلطة السياسية، ينتعش الحنين الى «العهد القديم»، كما وصفه لي احد الصعيديين. والعهد هذا يجلوه مشهد صريح الدلالة: اذا التقى قبطي وهو يركب حماره بمسلم، نزل فوراً عن حماره وقال للمسلم: «يا بدويّه» - اي يا سيدي. اما اذا عرّف القبطي بنفسه قال: «أنا في حماية» العائلة المسلمة الفلانية ذات النفوذ والعزوة.

وفي المقابل تسود المسيحيين مشاعر استفزازية تتميز بها الاقليات في حالات كهذه. ففي حيّ ارض سلطان، ارقى احياء المنيا، بنيت ١٦ كنيسة اقيمت احداها على سكة حديد. وهذا الميل الى صبغ منطقةٍ بصبغة اقلية في آخر المطاف، يجسدها حفرُ الصلبان حفراً على واجهات عدد من البيوت.

فإذا اضفنا تعصّب بعض تلاميذ «مدارس الاحد»، والنظر الى سلوك البابا شنوده بوصفه «سياسياً اكثر من اللزوم»، فهمنا سهولة التعبئة ضد المسيحيين «المُظاهرين» على ما حصل، مثلاً، في قرية الشرقية، حيث اقدم خفير على احراق كنيسة.

وهذا الذي يجري في الصعيد، اكان بين المسلمين والمسيحيين او بين الاسلاميين والشرطة، يقع على المدينة وهيئاتها السياسية وقعاً يستدعي القلق.

فالنخبة السياسية المصرية دلّت على طابعها المديني البحت حين آثرت الصمت والتجاهل حيال مبادرة وقف العنف. فما من حزب في الحكم او المعارضة الرسمية درس الموضوع او ناقشه او علّق عليه او توسّط فيه. وهكذا اقتصر الراي على جريدة «الشعب» (دون حزب العمل) التي دعت الى الاستجابة واصفةً المبادرة بلغة لا صلة لها اطلاقاً بالهمّ الفعلي للصعيد: فهي «طاقة ضوء جديدة تهدف الى تجبيه الامة كلها بجميع انتماءاتها السياسية والفكرية ضد الحلف الامريكي - الصهيوني الذي درج على الاستهانة بمشاعر امتنا العربية الاسلامية». والانكى من ذلك قياس ضآلة الاهتمام الحالي بالاهتمام الكبير الذي حظيت به دعوة مماثلة في ١٩٩٣ حين كان العنف يتركز في القاهرة. يومها ادت محاولات الوساطة بين الدولة والاسلاميين التي قام بها بعضٌ من رجال الدين والمثقفين الاصوليين، الى التهديد بشقّ وحدة السلطة نتيجة استعداد وزير الداخلية آنذاك، عبد الحليم موسى، للتعامل الايجابي معها.

لكن سياسة الانكفاء عن الريف الا من خلال «حزب الشرطة»، تجد ما يكملها في بعض المداخلات السلطوية التي تعزّز الاستقطاب الاهلي. فقبل ان تجفّ دماء ضحايا الاقصر، قررت السلطة ان تزيل مباني غير شرعية مقامة هناك منذ سنوات. وفعلاً تم ارسال الشرطة الى القرنة، التي سبق ان شهدت تجربة المهندس حسن فتحي في «البناء للشعب»، فتصدى لها الاهالي المنكوبون في مصدر رزقهم بالرصاص، وكان ما كان.

وحين لا يتعزز الاستقطاب الاهلي رافداً كل تمرد ممكن على المؤسسات، يتعزز اضعاف صدقية المؤسسات نفسها بنتيجة التضارب في اقوالها وافعالها. ففي ١٧ تموز (يوليو)



المصدر : الحيــــاة

التاريخ : ٦ / ٢ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الماضي، مثلاً، اعلن وزير الداخلية حينذاك حسن الالفي ان عدد الارهابيين لا يزيد على ثلاثين عنصراً وان الشرطة قضت عليهم جميعاً. لكن وزارته اياها اعلنت في ٣ آب (اغسطس) انها قبضت على ٢٥ ارهابياً، ثم عادت لتعلن في السابع عشر من الشهر نفسه القاء القبض على ١٠٠ ارهابي آخر.

وعندما حصلت المذبحة تذكّر الكثيرون ان الموقع نفسه شهد عرض اوبرا عايدة في ايلول (سبتمبر) الماضي. فقبل شهرين على المجزرة، عُزفت موسيقى فيردي هذه امام معبد الملكة حتشبسوت في البر الغربي للاقصر، هي التي تدور احداثها في مصر الفرعونية. الا انهم تذكروا ايضاً ان اشهراً قليلة فقط هي التي تفصل بين هذا الاحتفال بموسيقى آتية من الغرب، وبين حملة على الموسيقى الغربية شارك فيها الجميع، حكاماً ومحكومين، فاتهموا المستمعين اليها والمشاركين في حفلاتها بانهم «عبّاد الشياطين»



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٧/١٩٩٨

مصر: محامون اسلاميون يطلبون وقف المحاكم العسكرية

□ القاهرة - محمد صلاح

■ اصدرت «جماعة المحامين الاسلاميين» في مصر بياناً امس ناشدت فيه الرئيس حسني مبارك وقف احالة الاسلاميين المتهمين في قضايا العنف على المحاكم العسكرية، واعربت عن املها في أن تشهد المرحلة المقبلة ضبطاً للنفس من جميع الاطراف تفادياً لتجدد عمليات العنف مرة اخرى.

واعتبر البيان الذي حمل توقيع المحامي ممدوح اسماعيل ان احكام الاعدام التي صدرت عن محاكم عسكرية ودوائر تابعة لمحكمة الدولة العليا منذ العام ١٩٩٢ والتي زاد عددها على مئة حكم «وكانت أحد الاسباب المهمة في تزايد العنف ولم تمثل رادعا بل زادت من شعور اعضاء الجماعات الدينية بالرغبة في الانتقام والثأر». وتمنت الجماعة التي تضم في عضويتها محامين عن الجماعات الدينية المتطرفة، على تنظيم «الجماعة الاسلامية» الاسراع بإصدار قرار يتضمن امرا الى عناصر التنظيم بوقف شامل للعمليات خلال الفترة المقبلة.

واستبعد البيان ان تؤدي احكام الاعدام التي صدرت خلال الاسبوعين الماضيين الى التأثير على ما اعلنه مجلس شورى «الجماعة الاسلامية» الاسبوع الماضي من ان التنظيم يدرس حالياً التجاوب مع مبادرة وقف العنف التي اطلقتها في تموز (يوليو) الماضي القادة التاريخيون للجماعة الاسلامية الذين يقضون عقوبة بالسجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات. واشار الى ان صدور قرار بوقف العمليات سينقل الكرة الى ملعب الحكومة وسيجعل صدور احكام مشددة في قضايا الجماعات الدينية أمراً غير متصور.

وكانت محكمة امن الدولة اصدرت الاثنين الماضي حكما باعدام قيادي في الجماعة في قضية احداث مدينة السويس وقضت بالاشغال الشاقة المؤبدة في حق متهم آخر، وذلك بعد يوم واحد من الاحكام التي اصدرتها محكمة عسكرية في قضية اتهم فيها ٦٥ من اعضاء التنظيم وقضت بالاعدام لمتهمين والاشغال الشاقة والسجن لمدد متفاوتة لـ ٣١ آخرين. وجاء الحكم بعد خمسة ايام فقط من الحكم الذي اصدرته دائرة قضائية اخرى تابعة لمحكمة امن الدولة في قضية الاغتيالات الكبرى والذي تضمن اعدام ثلاثة متهمين والاشغال الشاقة والسجن لمدد متفاوتة لـ ١٨ آخرين.

الى ذلك توقعت مصادر قريبة من «الجماعة الاسلامية» ان يصدر مجلس شورى التنظيم قريباً قراراً بوقف شامل للعمليات العسكرية استجابة لمبادرة في هذا الشأن اطلقها في تموز (يوليو) الماضي القادة التاريخيون للجماعة. وتوقعت أن يتضمن القرار أمراً الى اعضاء الجناح العسكري للتنظيم الفارين من ملاحقة الشرطة بوقف العمليات لفترة محددة لإتاحة الفرصة لمعرفة رد فعل الحكومة والطريقة التي ستتعامل بها خلال تلك الفترة مع الاسلاميين. وقالت المصادر لـ «الحياة» ان الامير الفعلي للتنظيم رفاعي احمد طه يجري حالياً اتصالات مع قادة التنظيم الموجودين في الخارج للاتفاق على تحديد الفترة التي سيتم خلالها وقف العمليات.

وكانت الجماعة اصدرت الخميس الماضي بياناً حمل توقيع مجلس الشورى اعلن ان التنظيم يدرس التعاطي بايجابية مع مبادرة وقف العنف التي اطلقها القادة التاريخيون. واوضحت المصادر ان الاتصالات التي جرت خلال الاسابيع الماضية بين قادة التنظيم المقيمين في الخارج اسفرت عن تجاوز الخلاف بين طه وبين القيادي البارز في التنظيم اسامة رشدي المقيم في هولندا الذي كان اصدر بيانا باسم الجماعة اعتذر فيه عن حادثة الاقصر واعلن وقف العمليات مستقبلا ضد صناعة السياحة والسياح في مصر من دون ان يعرض الامر على مجلس شورى الجماعة او طه الذي اوكل اليه اعضاء المجلس مهمة تسيير الامور. واعتذر رشدي للمجلس حفاظاً على وحدة الجماعة وتفاديا لحدوث انشقاق داخلها. ولفتت المصادر الى ان طه لم يمانع منذ اطلاق مبادرة وقف العنف اي جهود تهدف الى نزع اسباب العنف إلا ان رشدي اعترض على قيام القادة التاريخيين باعلان المبادرة دون ابلاغ قادة الخارج بالامر قبل خروجه عبر وسائل الاعلام. ورأى ان الامور الاستراتيجية الخاصة بمسيرة الجماعة يجب أن تناقش اولا بين القادة قبل اعلانها على الرأي العام. في حين كانت وجهة نظر القادة التاريخيين تقوم على ان اعلان المبادرة من خلال الجلسة الاولى للمحكمة العسكرية التي كانت تنظر في قضية تفجيرات البنوك، سيتيح لها انتشارا اعلاميا قد يساعد على تفعيلها وقبول المجتمع لها كما ان صعوبة الاتصالات بينهم وبين قادة الخارج وضيق الوقت حال دون عرض امر المبادرة على قادة الخارج قبل اطلاقها.

واستبعدت المصادر ان يؤدي اعلان مجلس شورى الجماعة وقف العمليات لفترة الى ظهور معترضين جدد من بين اعضاء الجناح العسكري، مشيرا الى أن هؤلاء ظلوا لسنوات ينفذون التوجيهات الصادرة اليهم من قادة الخارج وخصوصاً القائد العام للجناح العسكري مصطفى حمزة. ولفتت الى ان حمزة يحتل مرتبة تنظيمية اقل من طه. واضافت المصادر ان صدور قرار وقف العمليات باسم مجلس شورى التنظيم سيعطي القرار قوة وسيعكس اجماع كل قادة الجماعة الموافقة عليه.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/٣/١٩٩٨

الدكتور عامر النجار لـ «الاهرام المسائى» :

مطلوب إجراء «جراحة عاجلة» لأفكار شبابنا المتطرفة!

مشاكل شبابنا العصرية لم تقتصر على ايجاد فرصة عمل أو الزواج فحسب، بل امتدت للعقيدة والخلاف في المناهج والمذاهب ووصلت الى التطرف وتكفير المجتمع.

وهذه المشاكل لم يعد ينفعها الكلام فحسب.. وانما باتت فى حاجة الى «مشرط جراح» ليستأصل تلك الأمراض الخبيثة بقلب جامد، وبعيدا عن معسول العبارات والكلام المذوق، الى جانب تكاتف كافة طوائف المجتمع، والاجماع الشعبى الكامل لمواجهة هذا الخطر الفتاك بهمم الأمة وتنميتها ومستقبلها.

لكن اين هذا الطبيب الجراح؟ وما هى مؤهلاته؟ وما هو وقت اجراء العملية المرتقبة وفى اى مكان ستجرى؟

واجابتنا على تلك الاسئلة.. تاتي على لسان الجراح الدكتور عامر النجار استاذ الفلسفة الاسلامية بجامعة قناة السويس.. فماذا يقول عن الداء والدواء.. هذا ما سنتعرف عليه فى حوارنا معه.

حوار : صلاح زلط

● لماذا نجح الغرب فى غزو ثقافة شبابنا، فى الوقت الذى نرى عدم تمكين علمائنا من التاثير على الشباب محليا وخارجيا.. فما هى الاسباب والحلول من وجهة نظركم؟

●● من اهم الحقائق التى يجب ان نقتنع بها هى قدرة علماء وخبراء الغرب - سواء فى الاعلام او علم النفس او الراى العام - استطاعوا - بل نجحوا فى الدراسة الجيدة لنفسية وعقلية شباب العالم العربى والاسلامى حيث درسوه علميا فعرفوا كيف يستهوونه بما يقدمونه لهم من افلام تثير غرائزهم وتحرك نوازعهم وتفجر مكبوتاتهم فى اللاشعور فتخرجها فى شكل فضائح جنسية وجرائم خلقية وانحلالات اجتماعية وتفككات اسرية بدعوى الحرية الشخصية الزائفة.

واشار الى انه لعل خبراء الغرب واعلاميه نجحوا نجاحا ملموسا فى محاولاتهم الخبيثة تدمير اخلاق بعض شبابنا العربى فظهر بيننا من يقلد نجوم الغرب فى ازيائه وملابسه وحركاته وانحرافاته فقد اصبح من الامور المالوفة ان ترى فى بعض الدول الاسلامية بعض بناتنا فى الجامعات والاسواق ودور العمل وهن يرتدين الازياء الغربية الغريبة عن اعرافنا تقليدا - ليس اكثر - لما يشاهدونه من عرض الازياء المختلفة فى العديد من الوسائل الاعلامية وكلها ملابس تستهدف اظهار مواضع الفتنة فى المراة مما يساعد على اثارة شهوة المراهقين وغير المراهقين.

● كيف نواجه هجمات الغرب الشرشة ضد الاسلام والمسلمين ؟

●● الحقيقة انه مهما كتبنا بلغتنا العربية من مئات الكتب ندافع بها عن الاسلام، ومهما تحدثنا من الاف الاحاديث بلغة الضاد نصول ونجول من خلالها لرد كيد الكائدين وحقد الحاقدين فان اثر هذه الكتب وهذه الاحاديث يظل محدودا فى دائرة المتحدثين بالعربية، ومن هنا استصرخ الصادقين العالمين باسرار لغات الغرب ان يهبوا لمواجهة هجمات المستشرقين الشرسة تجاه الاسلام والمسلمين وهذا يعد من اعظم القربات الى الله تعالى ونحن على اعقاب قرن جديد من الزمان نتمنى ان تكون الغلبة فيه للمسلمين.

● اذن كيف ترى اهم افتراءات المستشرقين ضد الاسلام رغم انها كثيرة جداً ؟

●● الباحث فى دراسات المستشرقين خاصة المعاصرين يجد ان كثيراً منهم مازال يردد افتراءات اسلافهم المستشرقين منذ العصور الوسطى فيقولون فى افتراء واضح وكذب بين ان الاسلام دين الجنس والشهوة وتعدد الزوجات ودين الارهاب والسيف والقتال .وكلها مقولات ظالمة واحكام من غير دليل او مسوغات صحيحة وينبغى الا يتم الخلط فى الامور، فما نشاهده احيانا من بعض صور الارهاب وغيره انما هو بعيد تماماً عن تعاليم الاسلام وبعادته السمحة ومن هنا ياتى د ور علماء الاسلام من الصادقين العالمين بلغات اوروبا فعليهم وعلى كل مسلم غيور على دينه ان نترك الساحة للمستشرقين واعداء الإسلام ليثبتوا سمومهم فى عقول ابنائنا وشبابنا واجيالنا الحاضرة والقادمة.

● قلت للدكتور عامر .. انك واحد من الذين كتبوا كثيراً عن الخوارج واخر ٣ مقالات تم نشرها فى الاهرام المسائى ..ترى ماذا يجعل الخوارج يكفرون المسلم العاصى ؟ فاجاب قائلاً

●● فى الحقيقة وبعد دراسات كثيفة عن الخوارج يمكن القول بان الذى دفعهم القول بتكفير المسلم العاصى الذى لم تثبت قبل موته هو فهمهم غير الصحيح « لبعض ايات القران مثل قوله تعالى : « إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً..وايضاً يعود الى عدم فهمهم بدقة لمعنى كثير من الاحاديث النبوية الشريفة مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم لابى ذر « انك امرؤ فيك جاهلية» رواه البخارى وقوله صلى الله عليه وسلم : «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» رواه البخارى

وعدم فهمهم ايضاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن».

رواه البخارى .وقوله «لايدخل الجنة من كان فى قلبه مثقال ذرة من كبر» رواه مسلم

واكد الدكتور عامر النجار انه ليس فيما ذكرنا من ايات قرانية او احاديث نبوية شريفة دليل صريح على كفر مرتكب الكبيرة فما استدلوا به من الايات والاحاديث كما يقول



د . عامر النجار

● لابد من دراسة سلوكيات شباب المسلمين نفسيا واجتماعيا

● افتراءات المستشرقين على الاسلام مجرد خرافات والرد عليها واجب الإعلام فى العالم الإسلامى

العلماء محمول على من استحل شيئا من غير الكبائر او جحد امراً معلوماً من الدين بالضرورة كالصلاة والحج بعد استيفاء شروطها او ان المراد صار مشابها للكفار فى افعالهم وان ظل فى عداد المسلمين كمن يقول الكفار او يتغلب عليه الياس من روح الله إذ ان المؤمن لا ينبغى عليه ان يأتى بشئ من ذلك.

● هل وجود بعض خصال الجاهلية فى تصرفات الانسان يعنى كفره؟

●● وجود بعض خصال الجاهلية لا يقتضى تكفير الانسان او خروجه عن الدين السمح الحنيف وإلا حكم الرسول صلى الله عليه وسلم على ابى ذر رضى الله عنه بالكفر وطالبه بالعودة إلى الاسلام لمجرد انه غير صحابيا بأمه او اساء إليه ولم يحكم أحد من العلماء بتكفير من ضرب عبده وقد أكد ذلك البخارى فى صحيحه حيث قال فى باب المعاصى «من امر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا الشرك» لقوله صلى الله عليه وسلم لأبى ذر «انك امرؤ فيك جاهلية» وقوله تعالى «إن الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء» وهناك دليل قاطع لنا على أن المسلم لا يكفر بالمعاصى والكبائر حيث يقول الله سبحانه وتعالى فى كتابه العزيز: قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم.

● يتهم البعض من ذوى الأغراض ديننا السمح بأنه ضد ممارسة المرأة حقها فى التعليم.. ويرون افتراء ويقولون زوراً وبهتانا على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال: «لا تسكنوهن الغرف ولا تعلمونهن الكتابة.. فماذا تقول فضيلتكم؟»

●● بداية هذا الحديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم.. وهناك بعض الناس فهموا فهما غير سليم قول الحق سبحانه وتعالى فى محكم اياته «وقرن فى بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى» الاحزاب: ٣٣». هؤلاء قالوا ان الاسلام هدفه العميق الا تخرج المرأة من البيت. وعلى اساس هذا الفهم الخاطئ لهؤلاء منع البعض بناته من التعليم والخروج إلى الجامعة.. وقال لهم إن الله دفنكن احياء فتعليمكن حرام، وخروجكن من بيوتكن حرام.

ويشير الدكتور عامر النجار إلى ان حوائج المرأة فى الحياة بل الزم حوائجها.. التعليم وطلب العلم ومن أجل ذلك جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة.. وقد نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا بقوة الى تعليم النساء ورغب فيه ترغيباً شديداً بل جعل تعليم المرأة من أعظم ما يثاب ويؤجر عليه الانسان مشيراً إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «ثلاثة لهم اجران، رجل من أهل الكتاب امن بنبيه وامن بمحمد صلى الله عليه وسلم، والعبد المملوك اذا أدى حق الله وحق مواليه، ورجل كانت له أمة فادبها فاحسن تاديبها، وعلمها فأحسن تعليمها ثم اعتقها فتزوجها فله اجران».

ولهذا ـ والكلام للدكتور عامر النجار ـ نجد أنهن رضى الله عنهن سألن رسول الله فقلن: يا رسول الله ذهب الرجال بحديثك، فأجعل لنا من نفسك يوما نأتك فيه تعلمنا مما علمك الله، قال: اجتمعن يوم كذا وكذا فى موضع كذا وكذا، فاجتمعن، فأتاهن النبى صلى الله عليه وسلم فعلمهن ما علمه الله... قال: الامام القسطلانى: «فإذا كان يومهن غدون على رسول الله فجلس إليه، فاقبل عليهن، يجيب السائلة، ويهدى الحائرة. ويأخذ بأيديهن جميعاً الى النهج القويم والصراط المستقيم».



المصدر : الأحـــرار

التاريخ : ٦ / ٢ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تناشد مبارك الإفراج عن معتقلين من الإخوان المسلمين

كتب محيي الدين سعيد:

ناشدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الرئيس مبارك استخدام صلاحياته الدستورية والغاء قرار وزارة الداخلية باعتقال اثنين من جماعة الاخوان المسلمين كانوا قد حكم عليهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات انتهت يوم ٢٣ يناير الماضي والقت اجهزة الامن القبض عليهما مرة أخرى واودعتهما بسجن مزرعة طرة. وادان بيان للمنظمة قرار وزارة الداخلية ووصفه بانه يخالف الدستور والمواثيق الدولية وذكر البيان إن المعتقلين هما. الدكتور - ابراهيم خليل عمر الزعفراني «٤٧ سنة» من قيادات الجماعة وهو الامين العام لنقابة الاطباء بالاسكندرية، وقد القى القبض عليه يوم ١٩٩٥/١/٢٢ وقدم للمحاكمة في القضية رقم ٨ لسنة ١٩٩٥ جنايات عسكرية هو و٤٨ متهما اخرين اتهموا بانهم «اداروا على خلاف القانون جماعة «الاخوان المسلمين» الغرض منها الدعوة إلى تعطيل احكام الدستور والقوانين بانهم اعدوا وكونوا هيكلا تنظيميا لتلك الجماعة بمختلف محافظات الجمهورية وقاموا بعقد اللقاءات والندوات السرية. والثاني هو محمد طه وهدان ٣٤ سنة مدرس مساعد بكلية الزراعة جامعة قناة السويس وكان المتهم في القضية رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٥. واشار بيان المنظمة إلى ان تعمد وزارة الداخلية اعتقال هذين الشخصين بعد انتهاء مدة عقوبتهما يعد من قبيل العقوبات المفروضة عليهما بدون حكم قضائي بالمخالفة لنص المادة «٦٦» من الدستور التي تنص على ان «العقوبة شخصية ولاجريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون».



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٩



الأمن المركـــزى.. ألوان وأشكال!

الأمن المركـزي له الوان ثلاثة ذات اشكال مـختلفة وقـد شهدنا كل الوانه في الفـترة الاخيرة.. هناك لون ذو شكل بديع، كل الناس تحبه، وهو ذلك المخصص لمطاردة الإرهاب.. انه سـلاحنا الأسـاسي في مـواجـهـة هذا الخطر الأسود وبعد ذبح السياح فى الاقصر حدثت تغيرات اساسية فى هذا الشكل بهدف جعله اكثر قوة ومتانة في وجه اولئك الذين يرفـعـون السـلاح فى وجـه الدولة والناس ويعتدون على الابرياء.

وهناك لون اسـود لـلامن المركـزي!! شكله مخيف ينفر منه المواطنون ويهربون.. ومن لا يجـري فـالعـصـا الغليظة في انتظاره!! انه الامن المركزي المخصص لقمع المظاهرات وقد رأينا اخيرا جريمته في إحدي قري الاقصر حيث اطلق الرصاص علي المواطنين العزل الذين كـانوا يدافـعـون عن وجـودهم في مـواجـهـة بلدوزورات الحكومـة التي ارادت طردهم وهدم بيـوتهم! وانا شـخـصـيـا لي حكـايـات وحكـايات مع الامـن المركــــزي المخـصـص لقـمع الناس منذ ان كنت طالبـا بجـامـعة القـاهرة وبعدها ايضا خـاصـة في المظاهرات التي دابت القـوي الوطنيـة علي تنظيمها ضد الوجود الصهيوني في بلادنا.

والدور الثالث للامن المركزي حديث نسبيا ولونه قـاتم! وهو الـتـحـام بيـوت المواطنين بحـجـة القـبض علي اعضـاء من الجمـاعـات الاســلامــيـــة!! او الاشــخـــاص من ذوي الاتجاهات السياسيـة المختلفة التي تزعج الدولة. وزمـان ايام عـبـد النـاصـر كـانت هذه المهمة يتولاها البوليس الحربي ثم اصبحت منوطة بمباحث أمن الدولة لكنها الآن في يد الامن المركـزي اسـاسـا وضـبـاط لاظوغلي دورهم ثانوي.

والمفـروض ان يتم القـبض علي المطلوبين دون ترويع للمـواطنين، لكننا فى كل العـهـود شهدنا انتهاكات صارخة لحقوق الانسان، وقـد اشــتكي لي بعض اهالي الزيتـون والمطرية ومصر الجديدة مما حدث لهم خلال شهر رمضان الماضي خصوصا ليلة العيد بواسطة قـوات الأمن المركـزي التي قـامت باستعراض للقوة وارهاب المواطنين. وتحت يدي اسماء ضابطين قادا عمليات البلطجة وترويع الامنين همـا الرائد تامـر الشـيخ واسمه الحركي محمد رياض والرائد احمد هاشم واسمـه الحركي ياسر. واطالب قائد قوات الأمن المركزي بفحص ما قام به ضباطه في المناطق المذكـورة وسيكتـشف انهم لا يحترمون للتعليمات الصادرة بحسن معاملة المواطنين!! وتنفيذ المهام الموكلة باقل إزعاج ممكن للأهالي. مصيبة ترك الضباط الشباب يستعرضون عضلاتهم وقوتهم في مواجهة الشعب دون ضابط ولا رابط.

محمد عبد القدوس



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٨

مصر: توقع قرار باعتقال ثلاثة محامين برّئوا في قضية لـ"الجماعة الاسلامية"

□ القاهرة - محمد صلاح

■ افادت مصادر مصرية مطلعة ان السلطات تدرس حاليا إصدار قرار باعتقال ثلاثة محامين اسلاميين كانوا حصلوا على حكم بالبراءة من المحكمة العسكرية العليا في القاهرة الاسبوع الماضي في قضية اتهم فيها ٦٥ من اعضاء الجماعة الاسلامية. وكانت اجهزة الامن القت القبض على اربعة محامين هم الشاذلي عبد الصغير ومصطفى سيد وخلف عبدالرؤوف ورضوان التوني العام الماضي واتهمتهم باستغلال مهنتهم في نقل التكليفات والاموال ما بين اعضاء التنظيم ورصد شخصيات عامة من بينها وزير التعليم العالي الدكتور مفيد شهاب بهدف وضع خطط لاغتيالهم، لكن المحكمة برأت الصغير وسيد وعبدالرؤوف وقضت بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات في حق المحامي الرابع التوني.

ويمنح قانون الطوارئ المعمول به في مصر وزارة الداخلية السلطة صلاحية اعتقال الأشخاص الخطرين على الأمن لمدة ستة شهور يمكنهم خلالها التظلم من قرار الاعتقال، وبعدها تفصل إحدى دوائر محكمة الجنايات في الأمر. وتضمنت الاحكام العسكرية في القضية التي اتهم فيها المحامون الاربعة حكماً بإعدام متهمين والاشغال الشاقة والسجن لمدد متفاوتة لـ ٣١ آخرين بينهم المحامي التوني.

ووفقا للقانون المصري فإن الاحكام الصادرة عن محاكم عسكرية غير قابلة للطعن او الاستئناف امام اي هيئة قضائية اخرى، ويحق للمحكومين فيها فقط تقديم التماسات الى رئيس الجمهورية خلال ١٥ يوما من تاريخ المصادقة عليها، وفي حال رفض الالتماسات تصبح الاحكام واجبة التنفيذ فورا. ومعروف ان كل الالتماسات التي قدمها اعضاء في الجماعات الاسلامية المصرية صدرت ضدهم احكام عسكرية بالإعدام او السجن رفضت جميعها.

وذكرت المصادر المصرية ان اجهزة الامن لا تزال تعتبر المحامين الثلاثة من الخطرين على الامن وان إطلاقهم في الوقت الحالي سيتيح لهم فرصة العودة لممارسة انظمة تخالف القانون. كما اعتبرت ان صدور حكم ببراءة الثلاثة لا يعني ان الاتهامات التي وجهت اليهم غير صحيحة بمقدار ما ان الادلة التي قدمت ضدهم لم تكن كافية. ويذكر ان نحو ٥٠ محامياً اسلامياً هم قيد التوقيف على ذمة قانون الطوارئ.



توضيح

■ سبق ان تضمن مقال الدكتور عبد العظيم رمضان الذى نشر بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٧ اشارة الى مانشرته صحيفة «الميساجيرو» من تصريحات منسوبة الى الاستاذ مصطفى مشهور تعليقا على حادث الاقصر.

وقد جاءنا من الاستاذ مصطفى مشهور انه يؤكد ان العبارة التى نشرتها صحيفة «الميساجيرو» على لسانه لا اساس لها من الصحة وانه يستنكر أعمال الجماعات الإرهابية، ولايمكن له ان يصف القائمين بها بانهم مجاهدون بالمعنى الشرعي.

وانه ليهم «الأهرام» ان تنشر هذا التوضيح إعمالا لحق صاحب الشأن فى الرد على مانشر منسوبا اليه..»



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٨

الندوة الدولية لمكافحة الإرهاب تبدأ أعمالها اليوم بالقاهرة

تبدأ اليوم فى القاهرة أعمال الندوة الدولية لمكافحة الإرهاب، بمشاركة وفود من ٤٠ دولة، وستناقش الندوة قضية «الإرهاب والتعاون والمسئولية الدولية» بهدف وضع «مدونة سلوك» تلتزم بها الدول، ومشروع لاتفاقية التعاون فى مكافحة الإرهاب.

وستعقد الندوة بقاعة المؤتمرات بالمبنى الرئيسى لمؤسسة الأهرام، ويشهد افتتاحها فى التاسعة والنصف صباحا وزراء الخارجية، والتعليم العالى، والداخلية، والجنرال قيد ماروواه «من الهند» باعتباره رئيس المركز الدولى لمقاومة الإرهاب، ومقره القاهرة.

ويلقى محمود مراد نائب رئيس تحرير «الأهرام» كلمة باسم الأهرام باعتباره الأمين العام للمركز الدولى لمقاومة الإرهاب، والمقرر العام للندوة.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ٢ / ١٩٩٨

ما بعد مذبحة الأقصر وما قبلها (٣)

المسألة السياسية وانسداد الأبواب على نحو مُقلق

□ القاهرة - حازم صاغية

■ لا ينجم العنف عن نقص السياسة وحدها، لكن نقص السياسة مرشح دوماً للافضاء الى العنف. والحياة السياسية في مصر، وعلى جميع المستويات، تعاني انسداداً مدهشاً تجسدت نقلته الكبرى في الانتخابات العامة لمجلس الشعب (البرلمان) في ١٩٩٥. وترافقت الانتخابات مع اعمال عنف واجواء سياسية ملبدة عملت جميعها على الهبوط بتمثيل المعارضة الى اقل من ٤ في المئة فيما سيطر «الحزب الوطني» الحاكم على اكثر من ٩٥ في المئة من المقاعد. وبعد الانتخاب تجاهل مجلس الشعب تقارير اصدرتها محكمة النقض مؤكدةً بطلان انتخاب ما يقرب من نصف عدد اعضاء البرلمان.

وواكب هذا التطور، بما ينطوي عليه من تراجع هيبة المؤسسات وصدقيتها، تنامي ظاهرة تنم عن استقالة المؤسسات من بعض وظائفها. فما يسميه المصريون «البلطجه»، اي استعانة السياسيين ورجال الاعمال بالازلام والقبضايات المأجورين تسبب في رفع عدد القتلى في انتخابات ١٩٩٥ الى ٥٥ قتيلاً فضلاً عن مئات الجرحى. وشهدت شركة «اميركانا» في ١٢ تموز (يوليو) الفائت معركة بين طرفين من رجال الاعمال نيط بـ «البلطجية» حسمها، فيما قرر رئيس الحكومة بعد ثلاثة عشر يوماً تشكيل لجنة تضم اربعة وزراء مهمتها اعداد مشروع قانون لمكافحة البلطجة.

وما لم تفعله الانتخابات النيابية اكملته انتخابات المجالس المحلية في نيسان (ابريل) الماضي. فلأن الحزب الوطني رشح وحده العدد الكافي لشغر المقاعد على نطاق وطني، حصل على نصفها بالتزكية. اما النصف الآخر الذي دارت الانتخابات حوله فنال فيه حصة الاسد، بحيث استقر المطاف على حصوله على اكثر من ٩٣ في المئة من المجموع. فإذا تذكرنا ان هذا الحزب، وهو امتداد «الاتحاد الاشتراكي العربي» ليس هيكلاً تنظيمياً بقدر ما هو شبكة توزيع للمغانم، تكرست طبيعة الانفصال القائم بين المواطنين واجهزتهم السياسية المحلية.

ولا يقف امر الانسداد عند هذا الحد، إذ لوحظ مثلاً انه في خلال السنوات التسع الاخيرة تغيّر عشرون وزيراً فقط فيما تغيّر اكثر من اربعين وزيراً في السنوات الخمس الاولى من عهد الرئيس مبارك. وفي قياس اجمالي لم يتغير خلال عهد مبارك (١٦ عاماً) غير ٧٦ وزيراً، قياساً بـ ١٧٠ في عهد السادات (١١ عاماً) و١١٥ في عهد عبدالناصر (١٦ عاماً).

وإذا كان خلو العهد الحالي من احداث درامية وخلافية كالتي عرفها العهدان السابقان، هو ما يفسّر بعض هذا الركود، فإن الركود إياه يشمل الاحزاب الرسمية ايضاً. فما بين فؤاد سراج الدين وابراهيم شكري وخالد محيي الدين وضياء الدين داوود، وكلهم في اعمار متقدمة، تتوزع المعارضة، ومعظم هذه الاحزاب، ان لم يكن كلها، موضوع استفهام يطول الوجود نفسه بعد رحيل القائد الحالي. وهذا ما حمل رئيس تحرير «السياسة الدولية» اسامة غزالي حرب على المطالبة بدور اكبر للنخب من ضمن النظام والمؤسسات».

لكن ضيق هذه المؤسسات وانعدام حراكها السياسي يظهران على اوضح اشكالهما في ما خص الشق السياسي - الديني. فالإخوان المسلمون لا يزالون طرفاً غير شرعي، ولا يزال هناك في السلطة من يلحّ على ربط الاخوان بالعنف في نحو او آخر.

وعدم وجود حزب اسلامي شرعي يزيد الاحتقان السياسي، علماً ان ما يطلبه الاخوانيون - بحسب ما قال لنا احد ابرز قيادات صفهم الثاني المحامي مختار نوح - لا يتعدى ما هو معمول به في النموذجين الاردني والمغربي، او العودة الى مرحلة الوفاق التي عرفها العهد الساداتي حتى ١٩٧٩ ولو انها لم تترافق مع ترخيص رسمي.

وفي المقابل تشير ازمة حزب الوسط الذي يقوده شبان اربعينيون، الى الصعوبات التي تقف في وجه تجديد النخبة السياسية. وما منع بث مقابلة تلفزيونية اجريت مع أبو العلا ماضي خير دليل آخر على عدم احراز تقدم يذكر، بحسب ماضي نفسه.

فاسرة ٢٣ يوليو التي لا تزال حاكمة حتى اليوم لم تتغلب على التوتر الذي شاب علاقتها بالاحزاب منذ قيام الثورة قبل اكثر من اربعة عقود ونصف

العقد. ومع ان الاخوان والوفديين والشيوعيين، ثم الناصريين انفسهم، دفعوا اثماناً مكلفة، لا يزال ارساء حياة حزبية حرة ومستقلة امنية بعيدة المنال.

وما يضاعف آثار الانسداد السياسي هذا عنصران، اقتصادي واقليمي. فليس سراً ان من يعيشون تحت خط الفقر المطلق في مصر يتراوح بين ٢٥ و٣٠ في المئة من المصريين. ورغم التقدم الملحوظ الذي حصل على جبهة الخصخصة في العامين الاخيرين، لا يزال من المطلوب بذل الكثير لرفع معدل نمو الناتج المحلي، الشيء الذي لم تفعل عملية الاقصر غير اضافة سبب آخر لمنعه. لكن المذبحة وفرت، بدورها، عيّنة على سلوك سلطوي غير مطمئن: فالتسهيلات التي قُدمت على شكل قروض او تقسيط للديون تعويضاً عن الخسائر، ظفر بها كبار المستثمرين وشركات السياحة في الاقصر. غير ان صغار التجار والباعة المتجولين ممن ينتظرون هذا الموسم لتدبير عامهم كله تُركوا يواجهون المجاعة بلا معين.

اما اقليمياً فتتضافر سياسات بنيامين نتانياهو، ومواقف تمتد من التورط العسكري في حرب الجزائر الى تعطيل «الرفاه» التركي، لتخلق مناخاً مصرياً عاماً يصعب ان تحتكر ادانة الارهاب كل عواطفه. وفي هذا الاطار يندرج الصوت المرتفع للديبلوماسية المصرية، والميل التامري الذي يحفر عميقاً في ثقافة المصريين والعرب للايحاء بان الرفض المؤكد لمجزرة الاقصر، لا يرقى الى موقف متجانس ونهائي، او الى سياسة رفض جذري للمجازر.

غير انه بدل ان يتحول الضيق الاقتصادي والاقليمي سبباً اضافياً لتوسيع الحياة السياسية، يمتد نزع السياسة الى مجالات جديدة كالوسط الطلابي. فقبل المذبحة بايام، وكما جاء في «التقرير الاستراتيجي العربي»، كان معظم الجامعات «في حال اضطراب بسبب تدخل الادارة في انتخابات الاتحاد الطلابية، وشطب مئات من المرشحين ضمن اجراءات تهدف الى نزع السياسة من الجامعات. وليس هناك ما يدفع الى الاحباط اكثر من ان يجد الطالب نفسه ممنوعاً من ممارسة حقه السياسي الذي يكفله له الدستور والقانون لمجرد ان له رأياً او موقفاً».

ويضيف «التقرير»: «وفي زحمة الاحداث لم ينتبه غير قليل الى المغزى الخطير لمحاولة طالب في جامعة القاهرة الانتحار غرقاً في النيل بسبب تزوير الانتخابات، حسب ما افاد التحقيق الذي اجرته نيابة الجيزة بعد انقاذه. واذا كان الفحص الطبي اوضح اصابة الطالب باكتئاب حاد بسبب ما حدث في الانتخابات، فالارجح انه لم يكن وحيداً في ذلك. واذا كان هذا الطالب قرر الانتحار، فليس مستبعداً ان يبلغ السخط باخرين تعرضوا للقمع نفسه مبلغاً يدفعهم الى التطرف».

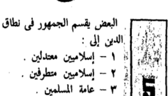
والراهن ان منفذي مجزرة الاقصر كانوا في سنّ الطالب الذي حاول الانتحار، طلاباً في سنتهم الاولى لم يسبق لهم القيام باعمال عنف قبلاً!



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٨

هل كلنا متطرفون ؟!



البعض يقسم الجمهور فى نطاق الدين إلى :

١ - إسلاميين معتدلين .
٢ - إسلاميين متطرفين .
٣ - عامة المسلمين .
٤ - خاصة المسلمين .

● وحين يذكر الإسلاميون فيقصد بهم رجال الدين ، كما يقصد بهم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين . هذه الجماعة التى تأسست فى العشرينيات وتوسعت سريعا وانتشرت فى كافة القرى والمدن . وكانت أهدافها تلوح فى البداية - أمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر . والعودة بالناس إلى ما قبل التحديث والدولة المصرية بما اشتملت عليه من طبقة أولاد الذوات أو (الهاى لايف) ، شيوع الثقافة الغربية ، ودور السينما والملاهى . والاختلاط على الشاطىء بلباس البحر ، وحفلات الرقص المشترك ولعب الميسر .

ولقد كان لدعوة الجماعة صدى واسع ، وقامت لها فروع فى البلاد العربية وبعض البلاد الإسلامية .

إلا أن الأغرض الحقيقة بانت حين ردّد أفراد الجماعة هتافهم ذا المغزى : « الله غايتنا . والرسول زعيمنا . والقرآن دستورنا . والجهاد سبيلنا . والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا » .

وكانت المناداة بالقرآن دستورا تعنى استهداف دولة الشريعة الإسلامية . ومعنى الجهاد سبيلنا هو الاستعداد للجهاد لإنشاء هذه الدولة ، كما يشير للجهاد لنشر الإسلام على غرار الفتوحات الإسلامية لذلك أنهت الهتاف بالجملة الأخيرة : الموت فى سبيل الله أسمى أمانينا .

وكان لابد أن تصطدم الجماعة بالنظام الحاكم . فهى لا تهدف إلى الوصول للحكم فى إطار النظام السائد ؛ لكنها تسعى إلى قلب النظام وإنشاء نظام جديد على أنقاضه بالعنف والقوة القاهرة

فاصطدمت الجماعة بحكومات ما قبل الثورة . واغتالت رئيس الحزب الحكم وقتها مما جعل الحزب يدبر وينفذ عملية اغتيال مرشد الجماعة . وتم حلها وحظر نشاطها . ثم قامت الثورة ، وظل نفس التناقض بينها وبين الحكومة . فنكّل بها قائد الثورة ورئيس الجمهورية الأولى ، واعتقل الآلاف من أعضائها ، وجرى داخل المعتقلات أنواع من التعذيب والترهيب ..

ثم جاءت الجمهورية الثانية ، وخفف رئيسها القبضة على الجماعة . بل استعان ببعض العناصر للتصدى للجماعات الشيوعية . وكانت النتيجة أن تطاولوا ، واغتالوا من أخرجهم من الظلمات إلى النور !!

ثم كانت الجمهورية الثالثة ، ومازال الحال على ما هو عليه من الحل والحظر . لكن خطاب الجماعة الآن ، ومقالات قياداتها ؛ تعلن أنهم معتدلون وليسوا متطرفين . ولا يبغون تغيير النظام بالقوة الجبرية . بل يريدون حزبا يدعو إلى قيم الإسلام بالحسنى . وإذا وصل للحكم طبقّ الشريعة .

● وحين يذكر الإسلاميون المتطرفون فيقصد بهم أفراد جماعات العنف ، وقد خرجت جميعها من عباءة الإخوان . وتمردوا على الحكمة والموعظة الحسنة ، واتبعوا تنظيرا ابتدعه أحد القيادات الأولى للجماعة خلاصته أن الأمة تعيش الآن حالة هى كالجاهلية التى كانت قبل بعثة النبى ﷺ . وأن الإسلاميين مطالبون بالقضاء على النظام وتقويض الدولة . وإقامة الدولة الإسلامية .

ولما كان ميزان القوى فى صالح الدولة فمعها



محمد شبل

الجيش والشرطة ؛ فقد لجأوا إلى سبيل الإرهاب . وهو القتل العشوائى لأى أناس رجالا كانوا أو نساء أو أطفالا ، وتدمير أى مؤسسات أو منشآت . والغرض هو إثارة الذعر فى الأرجاء مما يؤدى إلى الانهيار . وإنشاء نظام على نمط إيران أو أفغانستان .

● فإذا تحدثنا عن عامة المسلمين نقول إنهم الغالبية العظمى من الجمهور : عمالا وفلاحين وتجارا وموظفين . وهؤلاء يعرفون الدين وأوامره ونواهيه من مصدر واحد هو خطيب الجمعة . وهو يستمد حصيلته المعرفية من أسهل المصادر وأكثرها إثارة وتأثيرا ، هو الكتب القديمة التى احتوت على قصص القصّاص وحكاياتهم . والقصاص يجرون هذه القصص على لسان النبى ﷺ أو ينسبونها للصحابة . وهى قصص غير عقلانية فهى تنطق الجماد وتحيى الموتى وتنطق الطفل الرضيع . والغرض منها الترغيب والترهيب . وقد تكون هذه القصص هى التى أبعدت عقلية العامة فيما يختص بالدين عن رحاب العلم والتدبر الواعى ، حتى وصلت بهم إلى فصل المقدمات عن النتائج وعزل المسببات عن الأسباب .

أما موقعهم من حيث التطرف والاعتدال



فهو حيث يوجههم الدعاة والوعاظ ، فإن شدّوهم إلى الطرف تطرّفوا ، وإن جذبوهم إلى الوسط توسّطوا !!

● أما الخاصة من المسلمين فهم ذوو الثقافة الدينية النقية ، من علماء الدين وغير علماء الدين (أى من خارج الأزهر) . وهؤلاء قرأوا القرآن العظيم ، وتدبروه ، ولم يسمحوا لأقوال السلف أن تشغب على فهمهم له ، وأخذوا منه مباشرة العقيدة والعبادة والمعاملة والخلق . وقرأوا المرويات والأخبار والآثار ولم يتركوا للموضوعات والإسرائيليات أن تلفتهم عن القرآن الكريم ؛ منار الباحثين عن الحق .

وهؤلاء هم الذين قال عنهم الحق سبحانه : الراسخون فى العلم ..

وهم لسوء الطالع قلة قليلة ؛ غابت ملامحها فى خضم الجمهور الكثيف !!

● والآن ، وبعد أن ذكرنا التجمعات كلها على ساحتنا الدينية ، دعونا نتعرف على فهم كل منهم للدين ونصوصه ..

فى رأيى أن الجميع .. فيما عدا الندرة النادرة من الخاصة .. يعتقدون فى نصوص واحدة ، ويفهمون الدين فهما واحدا ، ويتطلعون إلى منهج واحد .

ولنطرح عليهم هذه الأسئلة :

١ - هل يؤمنون بالحديث المنسوب للنبى (ﷺ) الذى يقول : « لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ... الخ الحديث » ، وشرح فقهاء السلف له فيما يختص بالكافر الذى يحل دمه ؟

فإذا كان الجواب بالايجاب فهم - إذن - يوافقون على تكفير المبدعين والكتاب وأصحاب الرأى المخالف للمفهوم السائد . والتفريق بين البعض وزوجاتهم ، ويباركون قتل من لا يحكم بما أنزل الله ، وإخماد أنفاس من يصدر عنه ما يرونه مساسا برموز الدين . وأن لأى مسلم تنفيذ هذا القتل . ولا يعتبرونه قاتلا . وإنما هو مفتئت على السلطة (أى متجاوز لها) ، ويمكن أن يجازى على هذا التجاوز ولكنه لا يقتل قصاصا !!

٢ - هل يؤمنون بالحديث المنسوب للنبى ﷺ والذى يقولُ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ... الخ الحديث » ؟

فإذا كان الجواب بالإيجاب فهم يؤيدون ممارسات الطلاب المتطرفين فى المجتمع الجامعى (التى عرضها د . عبد العظيم رمضان فى مقالة له) حيث يفرضون مفاهيمهم بالعنف والضرب بالهراوات والجنازير والمطاوى : من فصل الطلبة عن الطالبات فى المدرجات والنشاط الطلابى والتعاون العلمى وأثناء مشاهدة المباريات ؛ معتبرين ذلك الاندماج عملا منافيا للفضيلة . وفرض نظامهم الخاص بالحفلات الفنية والموسيقية على أساس أن هذه الحفلات فسق ..

وهم يوافقون على القضايا التى يرفعها بعض أصحاب العمائم لمصادرة الكتب ومنع الأفلام وإنزال الأفيشات .

٣ - هل يؤمنون بالحديث المنسوب للنبى ﷺ الذى يقول : « لا تبدأوا أهل الكتاب بالسلام ، وضيقوا عليهم فى الطرقات » وتفسير فقهاء السلف له ؟

فإذا كان الجواب بالايجاب فهم يحضّون على بغض أهل الكتاب ، ومناوءتهم ، وعدم مصاهرتهم ، ومنع الألفة والمودة عنهم ، وعدم مشاركتهم أعيادهم وأفراحهم وأتراحهم .

٤ - هل يؤمنون بالحديث المنسوب للنبى ﷺ الذى يقول : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا ﷺ » ؟

فإذا كان الجواب بالإيجاب فهم يرون أن العالم منقسم إلى « دار سلام » هى ديار المسلمين « ودار حرب » هى ديار غير المسلمين ، ويباركون استحلال دمائهم وأعراضهم (بالسبى) وأموالهم .

● وفى الرأس أسئلة كثيرة ؛ أحسب أن أجوبتها عند الجميع ستكون بالإيجاب ، ذلك لأنهم لم يصدّوا عن عقولهم تحريف الضالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين .

فهل يمكن الآن أن نطرح السؤال الأخير : إيه الحكاية .. هل كلنا متطرفون ؟ !!



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة

حين يسطع الحق !

أكتوبر

فى مساء يوم الجمعة ١٩ ديسمبر ١٩٩٧ أذاع التليفزيون المصرى ، القناة الثانية ، برنامج ، دعوة للفكر ، وقد كان تسجيلا لندوة أقيمت عن الإرهاب ، بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ، يوم ١٧ ديسمبر ١٩٩٧ .. فى هذه النَدوة أكّد فضيلة مفتى الديار المصرية على نقاط معينة هى :

(أ) أن مفهوم الإسلام فى القرآن الكريم أنه هو الدين الذى أنزله الله على جميع أنبيائه ؛

(ب) أنه ينبغى لتفسير الآية القرآنية تفسيرا صحيحا أن يتحرى التفسير ظروف الواقع الذى نزلت الآية فيه ، وعنه ،

(جـ) أن الكفار هم أولئك الذين جحدوا رسالة النبى محمد ﷺ فى عصره وحاربوه .

وفى ذات الندوة قال أستاذ جامعى معروف إنه لا يمكن مواجهة الإرهاب والقضاء عليه إلا إذا انتهج المجتمع عدة نقاط منها :

(أ) تحديد تعريف لألفاظ الإسلام والإيمان والكفر ،

(ب) تحديد المقصود بجماعة المسلمين ، وهل هى أمة المسلمين جميعا ، أم أنها أى جماعة تفصل نفسها عن هذه الأمة لتدعى أنها جماعة المسلمين فى حين أنها جماعة من المسلمين ، وليست جماعة المسلمين .

(جـ) تحديد المقصود بقاعدة (الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) ومن الذى يحدد المعروف ويبيّن المنكر ، وكيف يكون الأمر وكيف يقع النهى . وفى مجلة Time الامريكية الصادرة بتاريخ ١٩ يناير ١٩٩٨ قال السيد محمد خاتمى رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية المنتخب من الشعب بأغلبية كبيرة : نستطيع أن نقول بثقة بالغة إن أى مجتمع يهدف إلى التطور الحقيقى لا يمكن أن ينجح دون فهم الحضارة الغربية وروحها ، ولا يزال العديد من المجتمعات الإسلامية وإيران من بينها ، محروما للأسف من معرفة هذه الحضارة . ثم أضاف يقول : إننا استخدمنا الدين قناعا لتبرير قصر نظرنا . وقد أصبح حكم الفرد طبيعتنا الثانية ، ونحن الإيرانيين جميعا ديكتاتوريون إلى حد ما .

هذه الأقوال التى قد يظن ظان أنها متناثرة بلا رابط ، أو قدْ يتصور مُتصور أنها مرسلة بلا ضابط ، هى فى التقدير السليم تغيّر ضرورى وصحى لأفكار التطرف الدينى وشعارات الإيديولوجيا الإسلامية ، إلى حيث تقف على مشارف الحق ، وتقترب من ملامح الصواب .

ذلك بأن التطرف الدينى يركن أصلا ، كما أن الايديولوجيا الإسلامية تعْمد أساسا ، إلى رفع مقولات أدنى إلى الشعارات وإلى دفع ادّعاءات أقرب إلى الإشاعات ، حتى تُحزّب وتُخرّب ، وهى تزعم الاعتماد على الدين وتدعى الاستناد إلى الشريعة ، وهذه الاشاعات والإدعاءات ، وتلك الشعارات والمقولات ، ملكت عقول الجاهلين وغلبت فهوم الساذجين ، وصارت مع التكرار الممل والتلواك العقيم ، معتقدا فاسدا بدلا من المعتقد السليم ، ودوافع ضارة عوضا عن الدوافع المفيدة ،

على أنّ أول من يضارّ من المفهوم السقيم صاحبه ، وأكثر من يتأذى من الدافع الخطر حامله ، ونتيجة لذلك فإن الشعوب الإسلامية أضيرت أول من أضير بالمقولات المتطرفة ، وأوذيت أكثر من أوذى بالإشاعات الضالة . إذ فشى فيها التطرف فى الأقوال والمسالك ، وغلبت عليها العدوانية فى المشاعر والتصرفات ، وتوطن فيها الإرهاب فى كل موقع ..

ومع ظهور الآثار السلبية ، وسفور النواتج الإرهابية ، وتزايد رد الفعل الرافض لهذه وتلك محليا وعالميا ، بدأ البعض يفيق من سبات عميق ، وشرع آخرون فى البحث عن طوق للنجاة ، وكان ذلك فى الأقوال والتقريرات التى أخذت طريقها إلى الإعلان والإعلام ، والتى كان منها ما سلف بيانه . وهى أقوال وتقريرات ربما كانت منفاصلة ، أو تقال بحذر ؛ لكنها مع الوقت سوف تتكامل لتتقارب مع الاتجاه الإسلامى المستنير ، الذى استشعر الخطر منذ أوائل الثمانينات ، ورسم المنهج الصحيح ووضع الدستور السليم ، فلم يجد إلا العنت والإرهاق ، حتى أراد الله أن يصح الصحيح ويحق الحق ، فظهر منهجه وغلب دستوره ، وبدا ذلك فيما قاله فضيلة المفتى بحسم ، وما ذكره الاستاذ الجامعى بحذر ، وما قرره رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية بوضوح ..

بدأ الاتجاه الغوغائى لتشويه الحضارة العالمية ، التى كانت قد بدأت فى الغرب ، منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حين أدركت السلطنة العثمانية عجزها عن مواءمة الواقع وملاءمة الحاضر ، ومواجهة الدول الغربية التى كانت السلطنة قد بدأتها بالعدوان فى قرون سابقة (كالنمسا والروسيا) أو أصبحت فى تنافس معها (كإنجلترا وفرنسا) . ولما اتسع بون الفوارق واشتد عجز السلطنة ، حتى صارت تسمى رجل أوروبا المريض ،



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٧

المستشار
محمد سعيد العشماوى

ظهر التعويض فى الكلام بدلا من الفعل ، وحدث رد الفعل فى الألفاظ دون العمل ، وبذا قام الزعم بأن الحضارة الغربية حضارة منحلة ساقطة ، وأنها فى سبيلها إلى التحلل الكامل والسقوط النهائى . وكانت هذه المقولة نوعا من الراحة لنفس مهزومة وضربا من التعويض لمن أدرك أنه خسر المعركة ؛

غير أنها كانت فى الوقت ذاته ، مخدرا يفسد الوعى فلا يتبه إلى الحقائق ، ومعوقا يمسك العمل ويشله عن التصرف الحر السليم ، مما كان ، ولابد أن يتأدى إلى زيادة العجز وتكاثر القصور . واتباعا لذات الطريقة التى لجأ إليها منظرو ودعائيو السلطنة العثمانية ، فكلما كان العجز يتزايد كان الكلام يتزايد ، وفى حين كان القصور يتكاثر كانت الألفاظ تتكاثر . وربما ساعد الدعائيين المتلفظين أن بعض كتاب الغرب وفلاسفته كانوا ينتقدون بلادهم ، ويتوقعون لها السقوط والانهيار ، كما فعل أزوولد اشبنجلر سنة ١٩١٨ فى كتابه سقوط الغرب ، غير أن ما قاله شبنجلر وغيره إنما يمثل رأيا له وآراء لهم ، لا تتجاوز إلى نطاق الحقائق الثابتة ولا تتطاول إلى مجال النتائج المحتومة ، بدليل الواقع الذى أثبت عكسها حتى الآن . يضاف إلى ذلك أن سقوط الغرب ، سواء كان مجرد أمل أم تقرير واقع أم نبوءة مستقبل ، لا يمكن أن يؤدى بذاته ، وتلقائيا ، إلى علو الشرق ونجاحه ، دون تخطيط شامل وبغير عمل جدى وبلا فهم سوى ..

انتقلت الدعائية العثمانية إلى مصر ، عبر مدرسة المنار ، ومن خلال جماعة الإسلام السياسى الأم . فبعد اقتصار مدرسة المنار على رشيد رضا إثر وفاة محمد عبده سنة ١٩٠٥ التصقت بالسلطنة العثمانية وانغمست ، فى الدعائية السياسية لها ، ورددت ذات المقولات التى ابتدأها الدعائيون العثمانيون ، والتى وضعوا لها تسويغا دينيا ، زعموا بمقتضاه أن واقع الحال بين الغرب وبين المسلمين تفسره الآية القرانية ﴿ليتخذ بعضهم بعضا سخريا﴾ سورة الزخرف ٤٣ :٣٢ ، ذلك بأن الله سخر أهل الغرب ليعملوا من أجل المسلمين حتى يتفرغ هؤلاء للعبادة . ولاشك أن هذا التفسير مخطئ ومضلل ، لأنه يفصل العمل عن العبادة ، مع أن العمل لب العبادة ومخ الدين ؛ هذا فضلا عن أنه (أى التفسير) يكرس الوضع القائم ويزيده سوءا على سوء ، فينتهى إلى أن يقتصر المسلمون على الصلاة والصوم والحج والعمرة وما إلى ذلك ، ويتركوا لأهل الغرب الأعمال التى تتصل بكل مناشط الحياة ، من زراعة وصناعة وطب وهندسة وعلم وفن وحرب وضرب ، الأمر الذى لابد أن يمكن الغرب ، جميعه أو بعض دوله ، من السيطرة على مقدرات المسلمين جميعا ، وتحويلهم بالفعل والواقع إلى عبيد لهم ، أو جعلهم فى أحسن الأحوال قصرا تحت رعايتهم وضمن وصايتهم ..

فى مدرسة المنار نشأ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين ، أول جماعات الإسلام السياسى ، فتشرب كل مقولاتها الدعائية وتلبس كل اتجاهاتها السياسية ، ومن

ثم بدأت المقولة الغوغائية عن الحضارة تتجذر وتنتشر فى كل مفاهيم وأعمال الإسلام السياسى . ساعد على ذلك أن أغلب قادة هذه الجماعات ، وكثير من أعضائها ، كانوا بحسب النشأة والتربية والتعليم أقرب إلى البدائية والجفاوة منهم إلى التحضر والترقى ، ومن ثم ظنوا أن فى الانتقاص من الحضارة ورميها بكل نقيصة ، ترفيعا لأوضاعهم المتدنية وتسييدا لتعليمهم الناقص . والمناقضة الملحوظة فى هذا الصدد ، أن أكثر مهاجمى الحضارة هم من المنغمسين فى نتاجها المادى ، المنكسرين أمام إغراءاتها السلعية ، المتحبسين فى أجوائها الحياتية . فهم يرتدون أرديتها ويستعملون منتوجاتها ويتحدثون بمفرداتها ، دون أن يتمكنوا أو يقدروا على الانفلات من إسارها أو اتخاذ مواقف جادة حيالها ..

وهؤلاء الذين يلعنون الحضارة وهم مأسورون بها مأخوذون بكل ما فيها ، لم يستطيعوا التفرقة بين الحضارة والغرب . فلدى أغلب الأحرار من الناس فى كل أنحاء الدنيا تحفظات ، وانتقادات ، على أعمال وتصرفات ومسالك بعض الدول الغربية ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، لكن هذه الانتقادات وتلك التحفظات مقصورة على الدول أو على أنظمة الحكم ولا شأن لها بالحضارة ذاتها ، التى تبقى دائما كنتاج إنسانى وميراث تاريخى ، ساهم كل البشر - على نحو أو آخر - فى إنشائها وفى انتشارها ..

الخلط بين الحضارة العالمية وبين بعض الدول الغربية ينتهج ذات الأسلوب الذى تشكو منه جموع المسلمين ، حين يخلط آخرون بين الإسلام والمسلمين . ويقول قائلها إن الإسلام غير المسلمين ؛ وهو ذات المعيار الذى إن وحدنا به وجهة نظرنا ، لأدركنا أن الحضارة غير المتحضرين ، وأنها على اليقين لا تتطابق مع دول الغرب ولا تتداخل فى أطرها وحدها ، حتى ولو كانت هذه الدول هى التى تمسك حتى الآن بخيوط الحضارة ، ولها الجانب الأكبر من إنتاجها والكم الأكثر فى الهيمنة عليها ؛ لقعود المسلمين عن العمل وركونهم إلى مجرد الكلام ومحض الألفاظ ..

الحضارة ، من جانب ، تعنى ضبط المصلحات ووضع المناهج وتحرير العقل وإعمال الفكر وتهذيب الطباع واحترام الإنسان وتخطيط الأعمال وتجنب الاطلاقيات وتكامل النظرات وتشوف المستقبليات ، كما أنها من جانب آخر تعنى الإنتاج العلمى الوفير فى شتى المجالات ، وتحسين أساليب الحياة فى كل المناحى ،

وتملك لغة الحواسب (الكومبيوتر) ونواصى الطاقة كالليزر الأزرق (وهو أقوى من الليزر العادى الأبيض بكثير) والهندسة الوراثية ونظام الاتصالات (الانترنت) ، وما ماثل ذلك . والأخذ بأسباب الحضارة بمعانيها تلك يؤدى إلى حلقات متتابعة ، تبدأ بتحقيق الوفرة فى الغذاء والكساء ، وتنتهى بمنع أى عدو أو طامع من العدوان على البلد المتحضر الذى يقتنى أسلحة متقدمة يحسن استخدامها بنفسه ، فيحمى شعبه ويصون أرضه ويحفظ ماضيه وحاضره ومستقبله . فهل فى ذلك كله



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨/٢/١٩٩٧

أو فى بعض منه ما يتنافى أو يتجافى مع القيم الإسلامية الصحيحة ، أم أن العكس هو الصحيح ؟ هذا ما أدركه الرجل المتحرر (الليبرالى) الذى يرأس الجمهورية الإسلامية الإيرانية التى فرضت نفسها على العالم كحامية لما أسمته الثورة الإسلامية ، فقال نصا : إن أى مجتمع يهدف إلى التطور الحقيقى لا يمكن أن ينجح دون فهم الحضارة الغربية وروحها . أما فى مصر ، حيث لاتزال الغوغائية السياسية شائعة والعدوانية السلوكية رائجة ، فإن دعاة الحضارة وقادة الاستنارة يصادفون من يستنحت تعبيرا عشوائيا غير مصقول ، فيتهمهم بأنهم عملاء للحضارة ، دون أن يُسائل نفسه : وهل للحضارة عملاء ، وهى روح ومنهج ، وليست سلطة سياسية أو جهازا للمخابرات ! ؟ .. كما أن هؤلاء القادة وأولئك الدعاة يفجأون بمن يسقط عليهم حقيقته وواقعه ، فيزعم أن دعاواهم المتجردة ومفاهيمهم المتحضرة تصب فى جانب إسرائيل ، دون أن يواجه نفسه بالحقيقة والواقع اللذى يقطع بأن الجهل لا العلم ، والتخلف لا التحضر ، والظلامية لا الاستنارة هى التى تخدم إسرائيل أو غيرها من الأعداء أو المتربصين بمصر سوءا . فهل يمكن لمن ظن أنه يعيب مناهج دعاة الحضارة وقادة الاستنارة أن يوجه كلامه إلى السيد خاتمى ، الذى تبنى الفكر المتحضر المستنير ، بعد سنوات عشرين من قيام ثورة بلده ، وسنوات مثلها من ابتداء دعوة الحضارة والاستنارة فى مصر ، بتجرد ونزاهة واستقلالية ، لا تتدلل باليمين أو تتأثر باليسار ، ولا تأسرها دوافع شرقية أو تكسرها عناصر غربية ! ؟ .

القول الفصل فى مسألة الحضارة ، هو ما يدعو إليه أنصار الاستنارة من أن يستوعب المسلمون كل عناصر الحضارة العالمية ، ولا يقفون عند حدود استهلاكها ، ثم يهضمونها بوعى وعلم وقدرة على ما ينتخبونه من الصالح من تراثاتهم والصحيح من تقاليدهم ، وما عدا ذلك فهو جعجعة ضارة وبهلة مؤذية ، لمصر وللعرب وللمسلمين وللإنسانية جمعاء .

فى سنة ١٩٣٧ وفى المؤتمر الخامس لجماعة الإخوان المسلمين اتخذت الجماعة قرارا بأنها هى جماعة المسلمين ، مما يعنى بصريح العبارة أن من كان من غير الجماعة فهو كافر حتى ولو كان مسلما . وقد تداعت هذه الفرية الخاطئة حين خرجت على الجماعة الأم جماعات أخرى ، من بين أعضائها ، وتحمل ذات ادعاءاتها ، فصارت كل جماعة تزعم أنها هى جماعة المسلمين ، فى حين أن غيرها ، ولو كان من جماعة الاخوان المسلمين ، كافر مرتد يحل دمه وعرضه وماله .

ومن هنا بدأ أفراد هذه الجماعة يجنون ثمار ما زرعوا ، فيتجرعون المر ويمضغون الحسك ، ومن ثم شرعوا يرددون آراء المستنيرين ويكررون أفكار الأحرار (الليبراليين) ، وكأنما هم يتساءلون ، مع أن المطلوب منهم أن يجيبوا ، وأن يشجبوا قرار جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٣٧ ، ويقروا بأن المسلمين جماعة واحدة وأمة متوحدة ، وأنهم أخطأوا حين اتخذوا قرارا بغير ذلك ، والرجوع إلى الحق فضيلة ..

ويرتبط بهذا ، وبالمنهج الحضارى ، وبالأسلوب العلمى ، وبالشرع الإسلامى ، أن يعترف قادة جماعة الاخوان المسلمين قبل غيرهم ، أنهم بدأوا دعواهم وساروا فيها شوطا طويلا وأمدا بعيدا ، دون أن يضعوا أى تعريف علمى للألفاظ التى استعملوها والكلمات التى رددوها ، مثل الشريعة والإسلام والإيمان والكفر وغيرها ؛ فكان من نتيجة ذلك أن ضربت دعواهم فى عماء وخلطت فيما بين الأشياء ، وتكون من كل هذا خليط متنافر ونسيج مهلهل صار هو الراية الأولى لهم والايديولوجيا التى تصوغ فهومهم وتحرك جموعهم . وقد دعا المستنيرون إلى تعريف كل لفظ يستعمله المسلمون وإلى تحديد كل كلمة فى خطابهم ، فعارضهم فى ذلك من كانوا يستفيدون من التجهيل ويتعايشون على التضليل ، ويتعاملون بالمراوغة ويتكاثرون بالمغالطة ، فكانت هذه الجاهلية والضبابية أهم دواعى التطرف وأخطر أسباب الإرهاب الذى بدأ يطولهم وشرع فى تهديدهم ومن ثم اضطروا إلى الكلام فى حذر عن ضرورة تعريف الألفاظ التى يستعملها المسلمون بغير تعريف ويستخدمها الإرهابيون بمدلولاتها الخاطئة . ومنذ كتابنا أصول الشريعة (١٩٧٩) حتى كتابنا معالم الإسلام (١٩٨٩) وإلى مقالنا عن الزكاة (مجلة أكتوبر العدد ١١٠٢ بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٩٧) ونحن ندعو إلى ضرورة تعريف الألفاظ وضبط المصطلحات ، كوسيلة لابد منها ومنهاج لا صارف عنه ، لتجديد الفكر الإسلامى ، وتصحيح المفاهيم الخاطئة وتقويض التفسيرات الضالة التى يقوم عليها التطرف ويشتد بها الإرهاب فهل ثاب من يدعو بدعوانا ، بعد لأى من جانبه ، إلى صحة رؤانا وسلامة دعوانا ، أم تراه يفعل ذلك حتى يكون له فضل سبقه إليه غيره ، أو لعله يقول ما قال حتى يندرج تحت راية الاستنارة ، أم أنه يتخذ من قوله وسيلة مؤقتة (تكتيكية) يواجه بها موقفا تصاعدت فيه الشكوى من عماء الإرهاب وتكثفت الرغبة فى القضاء عليه ! ؟ ..

وعندما يفئ المسلمون إلى النهج الحضارى ، الذى سار عليه المسلمون الأوائل حتى غلب فى عصر النهضة الإسلامية ، من القرن الثانى حتى القرن الرابع الهجرى ، فإنهم سوف يعتمدون منهجا علميا محددا لتفسير آيات القرآن الكريم . ففى كل كتب التفسير (القرطبى والطبرى وابن كثير والنسفى وغيرهم) لا يتخذ المفسرون منهجا للتفسير يحددونه سلفا ويتبعونه فيما يفسرون ، لكنهم يعملون بغير منهج ، فإذا بهم يفسرون الآيات وفقا لمعايير مختلفة ، ففى مرة تفسر الآية تبعا لأسباب التنزيل ، وفى مرة أخرى تفسر الآية على عموم ألفاظها ، وفى مرة ثالثة تفسر على روايات إسرائيلية ، وفى مرة رابعة تفسر بحكايات شعبية (فولكلورية) ، وهكذا . ومنذ كتابنا حصاد العقل (١٩٧٣) وفى كتابنا أصول الشريعة (١٩٧٩) أكدنا أن المنهج الصحيح لتفسير آيات القرآن الكريم أن يتم تفسير الآية على أسباب التنزيل ، أى تبعا للظروف التاريخية التى تنزلت فيها . ومجرد



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٣ / ١٩٩٨

تقديمنا هذا المنهج كان مبررا للهجوم علينا دون جدال ومحاولة النيل منا بغير مناقشة ؛ مع أن هذا المنهج هو الذى يصحح المفاهيم الدينية المغلوطة ويقف تفسيرات الإرهاب المختلطة . وها هو ذا مفتى الديار المصرية يتبنى ذات المنهج فيما ذكره من أن التفسير الصحيح للآية القرآنية لابد أن يتحرى ظروف الواقع الذى نزلت فيه ، وبشأنه . فهل يفحم من هاجمنا من أجل ذلك أم تراه يوجه نقده للمفتى ؟ ..

وبصدد قاعدة (الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) فقد كنا نشرنا دراسة لنا عن ذلك فى مجلة أكتوبر العدد ١٠٢٢ بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٩٦) أثبتنا فيها أن هذا المبدأ ليس مقصورا على أمة محمد ، لكنه - وفقا لما جاء فى القرآن الكريم - مبدأ مقرر فى كل الوصايا والمجتمعات الدينية والأخلاقية قبل الإسلام ، من ذلك على سبيل المثال ﴿ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ سورة آل عمران ٣ :١١٣ أما مايقال إنه حديث شريف يخول أى مسلم أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وهذا أضعف الإيمان) فهو غير وارد فى صحيح البخارى ، ولا فى أكثر كتب الحديث أهمية واعتمادا يضاف إلى هذا أنه حديث آحاد ، ليس من المتواتر أو المشهور ، والقاعدة أن حديث الآحاد هو لمجرد الاسترشاد والاستئناس ، لاتقوم به فريضة دينية ولا يستقيم عليه واجب شرعى فهل يمكن والأمر كذلك أن يحكم حديث شارد غير وارد ، ومرجوح غير راجح ، كل حركة التاريخ الإسلامى ، دون مناقشة علمية تبين مصدره ، وتحدد نطاقه ، وترسم حدوده ؟ ..

إن الأمر فى حاجة إلى جلاء شجاع ، حتى لا يستخدم الدين قناعا لتبرير قصورنا وتجارة تزيد ما نحن عليه من ضعف وتخلف ..



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨/ ٢/ ١٩٩٨

قضايا جماهيرية

دعوة عالمية!

فكرة مضيئة تليق بحركة نقابية جديدة لعصر جديد .. تنطلق على أجنحة ومحركات ومقاعد طائراتنا المدنية المصرية - وهى تجوب عواصم الدنيا وترتبط أطراف بلاد العالم .. تحمل عبر أثيرها وأجوائها وسمائها دعوة متجددة بكل اللغات الحية لتحرك إيجابى ومشاركة فعالة للتصدى للإرهابيين ومنع الإرهاب من تحقيق أهدافه وفرضه سطوته على العالم ..

تستهدف دعوة مكافحة الإرهاب التى تنطلق من النقابة العامة لأعمال النقل الجوى من القاهرة تعبئة الرأى العام وقادة النقل الجوى فى جميع مطارات العالم - شرقه وغربه .. جنوبه وشماله .. وتوجيه قواه الضاغطة والمؤثرة لمناشدة وحث دول العالم وحكوماته إلى تعاون دولى يتصدى للإرهاب بهدف القضاء عليه واقتلاع جذوره ..

هذه الدعوة موجهة من قوى العمل والانتاج والخدمات للعمل على تحقيق الأمن والأمان للإنسانية من أجل التنمية واستمرار الحضارة بدلا من القتل وسفك الدماء .. وكما يعبر عنها النقابى المهندس شحاتة محمد شحاتة رئيس النقابة العامة للنقل الجوى أن مكافحة الإرهاب ليست مهمة أجهزة الأمن فقط .. وذلك لتعدد أبعاده ومسبباته وأصبح ظاهرة عالمية تسعى لفرض إيقاعها على العالم دون تمييز ، ولذلك رأت النقابة ضرورة توجيه علاقاتها النقابية الدولية بأصدقائها وزملائها بالنقابات المماثلة فى مجال النقل الجوى والخدمات الأرضية فى جميع مطارات العالم والتنسيق معهم لدعم الجهود المشتركة والمواجهة العالمية والتصدى لكافة صور الإرهاب والتطرف وأشكال العنف .. وخاصة أن الإرهاب فى العالم العربى ينطلق فى معظمه متسترا بالدين .. واتخاذ خطوات فاعلة وملموسة بدأنا فى تنظيمها وبلورتها .. وقد نجحنا فى جلب بعض الوفود النقابية الدولية لزيارة الأقصر - ومازلنا - فى أعقاب الحادث المؤسف الذى أودى بحياة عشرات السياح من ضيوف وزوار مصر ..

ويوضح شحاتة محمد شحاتة أن رسالتنا التى نحملها مع كل طلعة طائرة تؤكد أن ما حدث فى الأقصر لأول مرة لا يتفق وطبيعة شعب مصر الذى يمتد تاريخه لأكثر من سبعة آلاف عام .. استقبل خلالها ملايين السائحين من كل الشعوب بكل الحب والمودة ، ولمسوا بأنفسهم هذه المعانى من المصريين .. ومؤكدين أيضا لهم بكل الثقة التامة فى التدابير والاجراءات الأمنية التى اتخذتها وتتخذها الحكومة المصرية لمنع تكرار الحادث .. مرحبين بهم فى مصر بآثارها سجلا حيا وشاهدا شامخا على تاريخ الحضارات الإنسانية .. وحاضرا يدعو للعيش فى سلام شامل وعادل ، ويأمل فى مستقبل أكثر رفاهية واستقرارا وأمانا لكل شعوب العالم .. ونحن نخطو معا إلى بداية القرن الواحد والعشرين ..

وهذه خطوة كبيرة نقدرها فى مكافحة الإرهاب .. جاءت تعبيرا عن الاحساس النقابى الجديد .. بخطورة الظاهرة الاجرامية وعلم التهاون فى مكافحتها والتصدى لها وضرورة مواجهة شرورها فى أى موقع على خريطة العالم .. يشارك فى حمل رسالتها كل طيار وكل مضيف ومضيفة على طائراتنا المصرية وكل من يعمل فى حقل النقل الجوى بحس الانتماء الوطنى والنقابى ..

محمد خالد



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨/٢/١٩٩٨

قضية الإرهاب بين الذاتية والموضوعية

د. بدر الدين على

أستاذ علم الاجتماع بجامعة لويزفيل بالولايات المتحدة

كنت استعد لمرافقة مجموعة من طلاب جامعتي في رحلة دراسية الي مصر خلال اجازة الكريسماس عندما وقع حادث الدير البحرى الأليم، مما احزنني من ناحية على تلك الضربات الموتورة التي تصيب الوطن الأم واحرجني من ناحية اخرى في مواجهة طلابي الامريكيين الذين كانوا يتوقون لمشاهدة الآثار المصرية وفي الاقصر بالذات.

والغيت الرحلة بطبيعة الحال ضمن مئات الرحلات المتوجهة الى مصر من دول اوروبا وامريكا واسيا وغيرها، وخيم الأسى على سماء مصر.. ونال الغضب من نفوس الكثيرين.. وكادت الانتكاسة ان تنال من إرادة البعض، ولكن سرعان ما انتفضت القيادة السياسية والتحمت معها الأجهزة الحكومية والهيئات الاهلية في موقف موحد تجاه تلك الظاهرة الخطيرة، ولقد انعكس ذلك الاهتمام جليا في مختلف المجالات الدينية والتربوية والفكرية والاقتصادية والاعلامية وغيرها على المستويات المحلى والاقليمي والعالمي مما يبشر بكل خير بعون الله.

ولقد اتيح لي في الأونة الاخيرة ان استعرض العديد من الكتابات والمناقشات التي تناولت قضية التطرف الديني والإرهاب، مما اضاف الكثير الى معرفتي عن هذا الموضوع واوضح لي نقاطا كانت خافية علي. ولكني رغم افادتي من ذلك الكم الدسم من المعلومات الواردة على لسان كبار المتخصصين في الميادين المتنوعة لاحظت ان هناك شيئا من الذاتية في معالجة هذه القضية، كما لفت نظري لجوء الكثيرين الى عرض ارائهم بقدر من الحرية ولكن في حدود خط معين لايتعدونه!

ونحتاج لوقفة هنا للتعريف بخاصية الذاتية التي تعبر عن ميل البعض للحكم على الاخرين والأحداث في حدود حاجاتهم وامانيهم وفي اطار قيمهم ومعتقداتهم متاثرين في الغالب بتجارب فردية لاتسمح للغير بالتحقق منها، وذلك في مقابل الموضوعية التي تميل لملاحظة وتقييم الاحداث كما هي دون التاثر بالرغبات والتطلعات الخاصة مع البعد عن التحيز عند تفسير او فهم ظاهرة معينة.

ومن الرؤى الذاتية المتعلقة بمرتكبي حوادث الارهاب رفض التعامل معهم على انهم مجرمون سياسيون واعتبارهم مجرمين عاديين، علما بان الجريمة التقليدية تهدف الى تحقيق رغبة فردية او منفعة خاصة مثل السرقة او الانتقام الشخصي بينما تستهدف الجريمة السياسية تحقيق رغبة جماعية او نفع عام يتفق مع فكر معين او ايديولوجية ما. وبالرغم من فظاعة الجرائم التي يرتكبها بعض المتطرفين سواء في مصر او خارجها فان من توخى الموضوعية قد يرى افعالهم في نطاق الاجرام السياسي طالما يؤمنون بقضية معينة يناضلون ويضحون من اجلها بدرجة قد تصل الى الاستشهاد.

وجدير بالذكر هنا ان هناك اختلافا حول تعريف مفهوم الإرهاب، فقد تعتبره دولة ما عملا نضاليا وكفاحا مشروعا يجب تاييده ودعمه بينما يعتبر لدى دولة اخرى عملا إرهابيا ينبغي إدانته ومكافحة. ولقد كان ابرز مسببات الاختلاف حول مصطلح الارهاب في مناقشات مجلس وزراء الداخلية العرب كفاح الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه المسلوبة، الى ان توصل المجلس الى تصور اجماعي باخذ في اعتباره مشروعية الكفاح المسلح للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي.

ومن التعميمات الذاتية الدارجة في اغلب الآراء المكتوبة او المسموعة على المستوى الاعلامي خلال الاسابيع الماضية الحكم على مرتكبي حادث الاقصر مثلا على انهم يمثلون جماعة إجرامية.. ولايتعدون كونهم حفنة مضللة او ماجورة من الشباب الطائش الذي يتخبط عشوائيا في اعمال تدميرية بلا وعي او فهم معين. وتميل وجهة النظر الموضوعية هنا الى الاعتراف بواقع الأمر.. أي بان هؤلاء يمثلون بالفعل جماعة اسلامية لها فكر معين وهدف محدد ولها تنظيم محكم وتمويل مستمر على المستوى المحلي والخارجي. ولاشك ان هناك فرقا بين التعامل مع عصابة من المجرمين همها السلب والنهب ومع جماعة ذات فكر وهدف معين ولو تشابهت اساليب كل منهما من حيث استخدام العنف وإثارة الرعب.

كما يرى اصحاب الرؤية الموضوعية ان هناك مبالغة في وصف موقف الشعب تجاه تلك الجماعة الاسلامية المتطرفة، وانه ينبغي التفرقة بين شعور الناس نحو اهداف هذه الجماعة وبين نظرتهم ازاء اساليبهم في تحقيق تلك الاهداف. وبينما تتفق وجهات النظر بصفة عامة على وجود الرفض الشعبي للاسلوب الإرهابي الذي لجات اليه تلك الجماعة فان هناك دلائل تشير الى تعاطف بعض فئات الشعب مع اهدافها.

ولعل ابرز اهداف الجماعة التي تجد صدى لدى الكثير من المواطنين هو اقامة دولة دينية وتطبيق الشريعة الاسلامية وحبذا لو تصدى اولو الامر بشيء من الصراحة والموضوعية لذلك المطلب الأصولي مع بيان معوقات تحقيقه في الدولة العصرية.. ولاشك ان الشريعة قائمة فيما يتعلق بقانون الاحوال الشخصية، لكن من الملاحظ ان بعض رجال الدين يؤكدون ان اصول التشريع الجنائي الاسلامي مطبقة في مصر، علما بان أول درس يتلقاه طالب الحقوق يفيده بان قانون العقوبات المصري مستمد من القانون الفرنسي!

ومن الاعتقادات الشائعة بين ذوي الراي ان الاعمال الإرهابية التي تصيب السياحة بشكل مباشر تستهدف في الواقع النيل من الاقتصاد المصري بصفة عامة، ولو ان هناك وجهة نظر ترجع تركيز الجماعة الاسلامية على ضرب المناطق السياحية بالذات الى استيائهم من تحدي بعض السياح الاجانب في ملبسهم وتصرفاتهم الأخرى للقيم الاسلامية مما يمس كرامة المسلمين ويجرح شعورهم. ولقد سئل فضيلة الإمام الأكبر حديثا عن موقفه حيال السياحة فكان رده بليغا حاسما ومؤداه أن لا اعتراض على السياحة مادامت في اطار التعاليم والتقاليد الاسلامية. ولعلنا ناخذ هذه الفتوى في اعتبارنا عند التخطيط السياحي في مصر.

وللجهاز الأمني بحكم وظيفته دور اساسي في مكافحة الاعمال الإرهابية، ولست من انصار توجيه النصح العلني لرجال الامن فيما ينبغي عمله في هذا الشان، كما لا اتصور مطالبتهم بالاعلان عن خططهم واستعداداتهم للحد من ظاهرة الارهاب، فكل هذا سوف يكشف اوراق الجهاز الأمني وينبه بالتالي الجماعات المتطرفة فتاخذ حذرها. غير انني اقف متحفظا امام بعض الشعارات التي كان يطلقها بعض المسئولين بوزارة الداخلية مثل «تم القضاء على ظاهرة الارهاب» او «اعضاء الجماعة يعترفون بالتغرير بهم ويعلنون التوبة» الى غير ذلك من بيانات يقصد بها الاستهلاك المحلي. كما يصعب على هضم بعض التقارير الأمنية الغامضة.. مثل ذلك السيناريو الذي يفيد بان الشبان الستة مرتكبي حادث الاعتداء الاثيم على السياح بالاقصر قد تم قتلهم جميعا بواسطة رجال الشرطة دون سماع ولو كلمة واحدة من اى منهم!

ومن بين الجهود المتعددة التي تعالج ظاهرة الارهاب تجمع صفوة من العلماء والمفكرين والمتخصصين في برنامج «دائرة الحوار» بالتليفزيون وابداء آرائهم القيمة بشان القضية. غيران هذه الدائرة تفتقر الى عنصر مهم من عناصر الحوار وهو واجد جميع الاطراف المعنية ومن بينها اصحاب الفكر المتطرف الذي اتفق المتحاورون على نبذه.

ومسالة الحوار تحتاج الى وقفة متانية وشيء من المرونة، فانه مع احترام الرغبة في انه «لاحوار مع الارهاب» .. اى مع مرتكبي اعمال العنف، فلعل هذا لايعني بالضرورة رفض مناقشة ذوي الفكر المتطرف وان اختلفنا معهم.

وفي النهاية اود الاشارة الى انه رغم التزام الاتجاه الموضوعي في تناول ظاهرة الارهاب بالاسلوب العلمي الذي يعتمد على الحقائق والوقائع الثابتة، فان الاتجاه الذاتي يمكن ان يكون اعمق واكثر تعقيدا مما يجعله مصدرا مهما للتبصر والتجديد. غير ان التمادي في الذاتية وتناول الامور بشيء من المبالغة او التعميم واللجوء الى الاستسهال والاستجزاء قد يسيء الى فهم ابعاد القضية ويعوق بالتالي المعالجة السليمة بها.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٨

مصر: محكومون من "الجماعة الاسلامية" يقدمون التماسات في أحكام عليهم

□ القاهرة - محمد صلاح

■ قدم محامون اسلاميون مصريون امس التماسات الى الحاكم العسكري ومكتب التصديق على الاحكام العسكرية ضد احكام اصدرتها دائرتين تابعتين لمحكمة امن الدولة العليا وإحدى المحاكم العسكرية اخيراً في ثلاث قضايا اتهم فيها اعضاء في تنظيم «الجماعة الإسلامية».

وافادت مصادر في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني ان الالتماسات التي قدمت الى الحاكم العسكري تتعلق بالمحكومين في قضيتين الأولى هي قضية «الاغتيالات الكبرى» التي اتهم فيها ٣٣ من اعضاء التنظيم وصدرت الاحكام فيها يوم ٢٧ كانون الثاني (يناير) الماضي، وتضمنت الإعدام لثلاثة متهمين، بينهم فارون، والاشغال الشاقة المؤبدة والسجن لفترات متفاوته لـ ١٥ آخرين. والثانية قضية «تنظيم السويس» التي اتهم فيها اثنان من قادة الجماعة قضت المحكمة بإعدام احدهما والاشغال الشاقة المؤبدة للآخر.

واضافت المصادر ان الالتماسات التي قدمت الى مكتب التصديق عن الاحكام العسكرية التابع للنائب العام العسكري تتعلق بالمحكومين في قضية اتهم فيها ٦ من اعضاء «الجماعة الاسلامية»، وصدرت الاحكام فيها في الاول من الشهر الجاري، وتضمنت الاعدام لاثنين من المتهمين والاشغال الشاقة المؤبدة والسجن لفترات متفاوتة لـ ٣١ آخرين بينهم محام.

واشارت المصادر الى ان المحكومين طالبوا في الالتماسات إعادة محاكمتهم امام دوائر قضائية اخرى واستندوا الى ان الاحكام خالفت القوانين. واوضحت ان القانون أتاح للمحكومين في قضايا محاكم امن الدولة والمحاكم العسكرية التظلم من الاحكام الصادرة في حقهم لكنه لم يلزم السلطات النظر في الالتماسات.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٨

في الندوة الدولية بالأهرام

وفود ٤٦ دولة تؤيد جهود مبارك لمكافحة الإرهاب

كتب ـ بهاء الدين يوسف:

ارسل اعضاء وفود ٤٦ دولة تشارك بصفة رسمية فى ندوة الارهاب والتعاون والمسئولية الدولية ـ التى تنظمها جريدة الأهرام بالتعاون مع المركز الدولى لمقاومة الارهاب ـ برقية الى الرئيس حسنى مبارك يعلنون فيها تاييدهم الكامل للجهود التى يبذلها لمكافحة استشراء هذه الظاهرةفى مصر والمنطقة العربية ومطالبته بعقد مؤتمر قمة دولى لمناقشة اتخاذ التدابير اللازمة والتنسيق الدولى لمقاومة الارهاب.

وكانت الندوة التى تشارك بريطانيا للمرة الاولى فيها ـ قد افتتحت اعمالها صباح امس بكلمة للاستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير الاهرام القاها نيابة عنه الاستاذ محمود مراد نائب رئيس التحرير ومقرر عام الندوة رحب فيها باعضاء الوفود وبمشاركة الوفد البريطانى لأول مرة فى اعمال الندوة الثانية بعد الندوة الأولى التى نظمها الاهرام فى العام الماضى. وشهدت الندوة كلمات عمرو موسى للسادة وزير الخارجية وحبيب العادلى وزير الداخلية والدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والسيد احمد بن محمد السالم امين عام مجلس وزراء الداخلية العرب . وتعقد الجلسة الختامية للندوة مساء اليوم وبحضورعدد من الوزراء والسفراء ويتضمن بيانها الختامى مدونة سلوك او ميثاق تلتزم به الدول فى مكافحة الارهاب.



تجديد حبس ١٢ متهما من الجماعات الإرهابية ١٥ يوما

قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، تجديد حبس ثلاثة عشر متهما من الجماعات الإرهابية ١٥ يوما، وطلب المتهمون - خلال جلسة تجديد الحبس - تحويلهم إلى المستشفى للعلاج من بعض الأمراض، وإجراء كشف للنظر وقد استجابت المحكمة لطلبهم.

صدر قرار الحبس برئاسة المستشار إسماعيل حمدى وعضوية المستشارين رمزى عامر وسيف النصر سليمان.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٢/١٩٩٨

الإرهاب.. بين التشخيص والعلاج (المقال الأخير)

رؤية استراتيجية المنظومة

طه المجدوب

الاستراتيجية الداخلية والخارجية لمكافحة الإرهاب

تحدثنا فى المقالات السابقة عن الاستراتيجية القومية للدولة بشان مكافحة الارهاب.. والتى تنبثق عنها كل الاستراتيجيات التخصصية التى تمثل جوانب العمل الوطنى الداخلى والخارجى.. ومايخص تامين الجبهة الداخلية.. ويبطل فاعلية الدعم الخارجى على المستويين الاقليمى والدولى. وفى اطار العمل الوطنى الداخلى تعرضنا للادوار والمسئوليات ولقضية تجفيف المنابع الفكرية للارهاب بشكل اساسى.

واليوم نستكمل بعض الجوانب الاساسية للعمل الوطنى الداخلى والانشطة الخارجية الضرورية لتحقيق الغاية القومية الخاصة بتوفير امن الدولة وامان المجتمع ضد الاعمال الارهابية وفى الاطار العام لاستراتيجية «الامن القومى المصرى والعربى». ونختتم اليوم هذه الدراسة الشاملة لمكافحة الارهاب والتى تناولت ثلاثة مستويات استراتيجية: عالمية أو دولية واقليمية (عربية وافريقية واسلامية) ومحلية أو وطنية.. باستكمال الحديث عن استراتيجية العمل الوطنى التخصصية.. التى تتضمن الشق الداخلى (الامنى والاقتصادى والسياسى) والشق الخارجى (السياسى الدبلوماسى) ثم الشق الشعبى (السياسى والثقافى والدينى).

ان مثل هذه الاستراتيجيات التخصصية.. بكل عناصرها الامنية والسياسية الداخلية والخارجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية.. ضرورية لتحقيق التكامل الاستراتيجى للمكافحة وسد كل الثغرات الممكنة التى يمكن استغلالها فى العملية الارهابية بكل جوانبها المادية والمعنوية والفكرية الداخلية والخارجية.

البعد الداخلى

إن الاهداف التخصصية لاستراتيجيات الانشطة الوطنية المتعددة.. لابد ان تصب جميعها فى النهاية فى وعاء الغاية القومية للدولة.. وهى تحقيق امن المجتمع وتماسكه وتحصينه ضد المؤثرات الداخلية والخارجية لذلك فانه من الخطأ والظلم ان نحمل السياسة الامنية وحدها مسئولية تفاقم العنف ومهمة القضاء عليه.. دون ان نضع فى الاعتبار الظروف المحيطة بالمجتمع التى تساهم بدرجات مؤثرة فى افراز ظاهرة العنف عامة والارهاب بوجه خاص. فهناك اوضاع اقتصادية واجتماعية معقدة.. فضلا عن قصور فى نشاط المؤسسات الشعبية والحزبية.. فرضت صعوبات عديدة على الحياة الطبيعية فى المجتمع.. الأمر الذى ادى الى اشاعة اليأس والاحباط بين صفوف الشباب وساعد على نمو الميول نحو العنف فى شتى صوره.

ان الاستراتيجية الامنية الناجحة هى التى تنظم وتنسق كل اعمال جهازى الامن والشرطة وتوجهها نحو هدف واحد يقوم على منع الجريمة واجهاض العمل الارهابى قبل وقوعه.. وليست التى تعتمد اساسا على ردود الفعل او التى تلهث وراء الحدث وتحاول تطويقه بعد وقوعه والاجهاز على مرتكبيه.

ان جهاز الامن فى مصر مؤسسة سيادية وطنية.. تحملت ومازالت تتحمل الكثير فى شأن الدفاع عن المجتمع وتحقيق الامان له وتوفير الاستقرار الضرورى لانطلاقه الاقتصادى وتطوره الحضارى. ولايقلل من قيمة هذا العمل اى شوائب قد تطفو على السطح ناجمة عن بعض التصرفات الخاطئة لبعض افراد جهاز الامن.. الامر الذى ينعكس احيانا بالسلب على علاقة الشرطة السوية بالمجتمع.. ان هذه التجاوزات الاستثنائية لايمكن ان تنقص من الرصيد الوطنى لهذه المؤسسة.. وان كانت فى حاجة الى مراجعة حاسمة لتنقية دور الشرطة الوطنى من اى شوائب تسىء اليه او تقلل من قيمته الحقيقية.

واستكمالا للمنظومة الاستراتيجية لمكافحة الارهاب لابد من تركيز الاهتمام على وضع استراتيجية اقتصادية تتصدى للمشكلات الاقتصادية التى يعانيها منها



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٨

المجتمع.. فلاشك ان الظروف الاقتصادية قد شاركت فى عدة ظواهر انعكست على المجتمع فى مقدمتها البطالة وعدم وجود فرص للعمل كافية لاستيعابها وبالتالى وجود فراغ اقتصادى يجعل من السهل اقناع الشباب بالانحراف وتقبل الافكار الهدامة التى لاتتفق مع صحيح الدين وتؤدى الى غسل العقول واستغلال الرغبة فى الحصول على المال والحماس الدينى.. فى ارتكاب الجرائم.

من هنا فان التنمية الاقتصادية والعمل المستمر على ايجاد فرص العمل يعتبر احد الاركان الاساسية فى مكافحة ظاهرة الارهاب والتطرف.. وهذا يتطلب بذل عناية فائقة فى تقصى الاحوال المعيشية للمجتمعات الفقيرة خاصة فى الصعيد.. الامر الذى تنبهت له الحكومة اخيرا.. فضاعفت جهدها فى تنمية جنوب الوادى بشكل غير مسبوق.. فحرصت فى الآونة الاخيرة على اعطاء عناية بارزة للمشروعات القومية الكبرى فى الجنوب.. وتعكس المتابعة اللصيقة للرئيس مبارك وزياراته المتكررة لهذه المناطق مدى الاهمية الكبيرة التى تعطيها الدولة لتطوير مجتمع الوجه القبلى وتوفير فرص طبيعية للحياة الكريمة.

ويبقى الجانب السياسى لاستكمال ابرز عناصر المنظومة الاستراتيجية للنفاذ الى عمق مشكلة الارهاب والى جذورها.. فهو يمثل عنصرا حيويا فى اجراءات تجفيف منابع الارهاب كما انه يسهم فى تخفيف العبء الامنى الملقى على عاتق اجهزة الامن. ان اهتمام الدولة البارز بمجال الاصلاح الاقتصادى يجب ان يواكبه ويوازنه اهتمام مماثل بالاصلاح السياسى.. وبنفس الشجاعة التى عولجت بها القضايا الاقتصادية.. ولاشك ان مهمة الاصلاح السياسى لايمكن ان تكون مقصورة على الحكومة بل هى مهمة اساسية للاحزاب وفى مقدمتها الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم اضافة لكل القوى السياسية فى المجتمع.. لكسر طوق الانغلاق السياسى والانفتاح على التطور الديمقراطى.

ويكتسب الانفتاح السياسى اهمية لاتقل ان لم تزد على المواجهة الامنية والاقتصادية. واذا كان هذا الانفتاح لايضمن وحدة انهاء ظاهرة الارهاب.. الا انه بالتعاون مع عناصر المنظومة الاستراتيجية الاخرى يمكن تصفية البنية الفكرية المغلقة للجماعات المتطرفة.. كما يؤدى الى تهميش هذه الجماعات وحرمانها من امكان تجنيد المزيد من انصار العنف دفعهم الى الانزلاق تجاه التطرف والارهاب.

البعد الخارجى

لكى تكتمل العناصر الاساسية للمنظومة الاستراتيجية لمكافحة الارهاب لابد من استكمال الاضلاع الداخلية لها باضافة الضلع الخارجى لها.. المتعلق بالسياسة الخارجية والنشاط الدبلوماسى.. فقد تاكد ان استراتيجية المكافحة على المستوى الوطنى.. مهما بلغت كفاءتها سوف تظل مفتقرة الى الحسم بالنظر الى وجود العنصر الدولى للظاهرة.. وبالتالى فان الاسلوب الفعال فى هذا المجال ينبغى ان يمتد الى جانب المستوى الوطنى الى المستويين الاقليمى والعالمى. لذلك من الضرورى ان تحتوى المنظومة الاستراتيجية على اطار العمل السياسى الخارجى والدبلوماسى لهذين المستويين.

وتكتسب الاستراتيجية الخارجية التى تنظم وتوجه العمل السياسى والنشاط الدبلوماسى اهمية كبرى فى مجال الصراع ضد الارهاب.. حيث تجرى تحركاتها فى الحقل الخارجى على المستوى الاقليمى العربى والاسلامى والافريقى.. والمستوى الدولى مع القوى والتكتلات الكبرى وفى الامم المتحدة من اجل استصدار قرارات دولية تلزم الدول بالتعاون فى القضاء على عناصر الارهاب.. بتسليم الافراد المطلوبين للعدالة وفقا للقرار الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة فى هذا الشأن يوم ١٢ ديسمبر الماضى.. والذى يطالب الاعضاء بتقديم اكبر قدر من المساعدات سواء فى التحقيقات او الاجراءات القضائية فى عمليات تسليم الارهابيين.

وفى الوقت الذى تبدى فيه مصر اهتمامها باكساب هذا القرار فاعلية تنفيذية مؤثرة.. تركز على اهمية ابرام معاهدة دولية خاصة.. تنظم وتعزز التعاون الدولى لمكافحة الارهاب.. والتى سبق ان دعى اليها الرئيس حسنى مبارك منذ سنوات.. على ان تقوم الامم المتحدة باعداد هذه المعاهدة وتدعو كل دول العالم للانضمام اليها. ويتفق فى هذه المعاهدة على وسائل محددة دوليا للتعاون الجاد المثمر فى مجال مكافحة



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٨

هذه الظاهرة المدمـرة.. مع الزام كل دول العالم ببذل اقصى الجهد فى محاربتها وتسليم المجرمين او محاكمتهم.. وعدم منحـهم اى مزايا كـحق الاقـامـة وحق اللجوء السياسى وغير ذلك من المزايا التى توفـر لهم سـاترا يعطيـهم حـرية الحركة والعمل فى حماية دول بعيدة عن الدول التى ترتكب فيها جرائمهم.. ومن اجل الفـاعليـة لهـذه المعـاهدة الدوليـة يتطلب الامر انشاء جهاز دولى لمكافحة الارهاب يكون وسـيلة لتنفـيـذها والية لمتابعتها. ولاشك ان انتشار الاحساس بخطر هذه الظاهرة على مستوى العالم سـوف يسـاعـد على اتخـاذ اجـراءات ايجابية فى مواجهتها.. وعلى تجفيف منابع الارهاب بكل عناصـرها.. سـواء كانت منابع فكر منحرف.. او فكر مخطط .. او مجـالا لماوى او مصـدرا لتمـويل او ساحة لتدريب او دعاية او اى صورة من صور الدعم الخارجى.

ضمانات النجاح

يتـوقف نجـاح وفـاعليـة المنظومـة الاستراتيجية لمكافحة الارهاب على توافر عدة ضمانات اساسية لعل من ابرزها:

١ - تحـقـيق التـعـاون الكامل بين كل عناصـر المجـتـمـع.. وهنا يبـرز دور المؤسسات والمنظمات الشعبية فى تحويل مشاعر الجماهير من مجال الانفعال الى مجال الفعل والحركة الإيجابية.. باعتبارها مسـئولة عن التـعـبـير العـملى عن هذه المشاعر وتعبئتها وتحويلها الى قرارات وسـياسـات وعمل من اجل نقل طبـيـعـة العصر الذى نعيش فيه الى المجتمع.. بعد استيعاب متغيراته وتأثيرها على الثقافات السائدة فى المجتمع.

٢ - ان خطورة الظاهرة الارهابية تاتى من الاندفـاع العـشـوائى ومن صـعـوبة تحديد مصـادر التهديد واماكن الاهداف وتوقـيت الفـعل الارهابى والوسـائل المحـتـملة. مثل هذه المخـاطر الهـلامـيـة تتطلب نشاطا كثيفا فى جمع المعلومات الدقيقة عن تحركات العناصر الارهابية وانشطتـهـا فى الداخل والخـارج. وهذا يتطلب مستوى عاليا من كفاءة العمل وجديته.. وتعاونا وثيقا منظما بين كل اجهزة الدولة المعنية بجمع المعلومات فى الداخل والخـارج فضلا عن الاسهـامـات الشعبية فى جمع المعلومات حيث تعيش هذه العناصر المنحرفة فى قلب المجتمع وبين افراده.

٣ - من الضـرورى الاهتـمـام باجـراء البحوث وعمليات المسح الميدانية الدورية الجادة من اجل متـابعـة احوال الشـبـاب ورصد اتجاهاتهم واخضاعها للدراسة المستفيضة بواسطة مراكز متخصصة وعلى اسس علمية سليمة للحصول على المعلومات الدقيقة عن هذه الاحوال التى تساعـد على وضع السـيـاسـات الملائمـة للتـعامل معـها وإيجـاد الحلول الملائمـة للتغلب على مشكلاتها.

٤ - ان التـخطيط الجـيـد القـائم على معلومات صحيحة ودقيقة لن يكتب له النجـاح اذا لم ينفـذ بكفـاءة عـاليـة وانضبـاط كـامل ويقظة مسـتمـرة وحـالة عـاليـة من الاسـتـعـداد الدائم فى كل الظروف والاوقـات وليس فـقـط فى المناسبات وحالات الطوارىء. ان اجراءات حماية المجتمع لايمكن ان تكون موسمية بل هى عملية مستمرة ومتصلة لاتنقطع ولاترتبط بحـالات الطوارىء او الظروف الخاصة فحسب.

٥ - واخيرا من الضرورى توفير الاليات النشيطة القادرة على متـابعـة تطورات ظاهرة الارهـاب ومـا تـاتى بـه من مستجدات فى تنفيذ اعمالها.. حتى يمكن تطوير اسلوب العـمل وتعـزيز عـلاقـات التعاون والتنسيق بين الدول بشكل عام واجـهـزتـهـا المعنيـة بشكل خـاص.. ومـا يتطلبه ذلك من ضرورة تبـادل وتحـرير المعلومـات بين تلك الاجـهـزة بـالسـرعـة اللازمـة وفى الوقت المناسب وبالشكل الذى من شانه ان يساعد على منع وقوع هذه الجـرائم.. ويخلص المجـتـمـع من شرورها.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٢ / ١٩٩٦

صراع الفيل والناموسة

تعرضنا فى المقال السابق للدروس المستفادة من مذبحة الأقصر وأوضحنا ضرورة ان تحقق الخطط الامنية تغطية الاهداف التى يمكن ان تشكل غرضا ارهابيا على امتداد الوطن، والوسائل المجدية للتأمين الشرطى، وخطة اختراق العقل التخطيطى للارهاب، وخطأ سياسة ازالة زراعة القصب، وضرورة استخدام الطائرات فى المطاردة، وحتمية تغيير الدراسة لكلية الشرطة، وتوفير العقيدة القتالية لأفرادها ويقتضى تحقيق ذلك العناية الشديدة بمبادىء النظام الدستورى والسياسى الديموقراطى، ونظريات وقواعد العمل فى الامن السياسى للبلاد لطلبة كلية الشرطة، كما يقتضى ذلك أيضا ترسيخ الايمان بالاصول الصحيحة للاسلام وبصفة خاصة المبادىء الأساسية للحكم، شاملة الايمان بالشرعية، والديموقراطية، وحقوق الانسان، وقواعد العدل الاجتماعى - فى وجدان وعقل هؤلاء الطلبة - بحيث يتوفر لهم التأهيل الفكرى السياسى والعقائدى الذى يمكنهم بعد تخرجهم - سواء عملوا فى الأمن الجنائى أو الأمن السياسى - من التعامل الجيد مع افراد الشعب ويدفعهم الى التفانى فى خدمته وتحقيق امن وامان كل فرد فيه، وحماية حقوقه وحرياته العامة من أى تعد عليها من خلال جرائم الارهاب، او الانحراف فى اداء رسالة الشرطة فى حماية الشعب وتأمينه، وبصفة عامة فإنه يجب تعديل الدراسة بكلية الشرطة حتى تحقق رسالتها التى حددها الدستور والقانون.

ومن ناحية اخرى فإن افراد الشرطة فضلا عن عدم تأهيلهم وتدريبهم على حرب العصابات، لا تجرى معاملتهم من حيث المرتبات والمعاشات والتيسيرات العينية فى سبل اعاشتهم بصورة كريمة، وذلك على عكس الافراد المنتمين الى منظمات الارهاب، حيث تحل هذه الجماعات لأفرادها مشاكل العمل، والسكن، والزواج فور انتمائهم لها، كما تزرع فيهم الايمان بان موتهم فى اثناء تنفيذ مهامهم الارهابية شهادة فى سبيل الله سوف تجعل مثواهم الجنة فى اخرتهم!! فضلا عن رعاية الجماعات المذكورة لأهلهم!! وهو ما يجب على الدولة مواجهته!! كما تعمد الجماعات الارهابية متخفية فى الاسلام، الى استغلال المؤيدين لها من غير المقاتلين فى الترويج لحركتهم فى المساجد، والنوادى والمدارس، والجامعات، بل وفى وسائل الإعلام القومية سواء بالصحف، أو الإذاعة، أو التليفزيون، وبأساليب ذكية مباشرة وغير مباشرة، وتعتمد الحركة الارهابية على هذه الدعاية فى تحقيق مناخ اجتماعى موال لها، وفى توفير رصيد استراتيجى من العناصر التى يمكن تجنيدها لحسابها، سواء فى القتال أو فى جمع المعلومات، أو فى الدعاية، ولذلك فإن المواجهة لهذه الحركة الارهابية يجب ان تكون شاملة، فيجب على أجهزة الدولة ان تضع خططا واضحة وعاجلة لمواجهة ما يعانيه الشعب وبخاصة فئة الشباب من البطالة وأزمة الاسكان والزواج.. الخ، كما يجب ان تتجه وسائل الاعلام القومية الى الرد على ما يروجه الارهاب من كفر الدولة والمجتمع، وبيان التزامهما بالدين الاسلامى الحنيف، وابراز جهود التعليم والتثقيف الدينى فى مؤسسات التعليم والثقافة المختلفة ولا تغنى عن ذلك البرامج الدينية الفقهية والشعائرية التى ينتفع منها بعض رجال الدين حاليا..!! بل يجب ان تتم مناقشة الاسس والمبادىء الأيديولوجية للفكر الارهابى، وبيان تعارضها مع القرآن والسنة والتفسير السليم لنصوصهما، فيجب على سبيل المثال مناقشة مبادىء وأسس الامر بالمعروف والنهى عن المنكر، وبيان عدم شرعية استخدام العنف لتحقيق ذلك، ومناقشة قضية تكفير المجتمع وبيان عدم صحة هذا الادعاء، ويجب ان يبرز دائما التعارض بين إصول الاسلام الصحيح، وافكار هذه الحركة الارهابية المخربة، ويجب الا تردد وسائل الاعلام الاوصاف الضخمة والفخمة التى تطلقها الحركة الارهابية على زعمائها، مثل القاب الامارة، والقيادة العسكرية والسياسية،

والزعامة الفقهية والدينية، لان ذلك يثبت فى الاذهان ان الجماعات الارهابية تمثل دولة بكامل اجهزتها السياسية، والعسكرية، فى مواجهة الدولة الشرعية!! كما يثبت ان هذه الدولة لا تستمد شرعيتها من الاسلام بينما تستمد هذه الجماعات شرعيتها من الدين الحنيف!!

وبالنسبة لمقاومة الارهاب على المستوى الدولي فانه تجب الافادة من بدء حركة دولية لمواجهة الارهاب ومطاردته على مستوى العالم منذ مؤتمر شرم الشيخ وقد صدر مؤخرا قرار من المؤتمر الاسلامى فى طهران باستنكار الارهاب ووصمه بعدم الشرعية والدعوة إلى التكاتف دوليا للتصدى له ولأفراده، كما وافقت الامم المتحدة فى ١٩٩٧/١٢/١٦ على اتفاقية دولية لمكافحة تفجيرات القنابل والعمليات الارهابية، وتلتزم الدولة التى سوف توقع هذه الاتفاقية بمحاكمة المشتبه فيهم أو تسليمهم وذلك على غرار اتفاقية مكافحة جرائم اختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن، ويبدأ التوقيع على هذه الاتفاقية من ١٩٩٨/١/١٢ حتى ١٩٩٩/١٢/٣١، ويبدأ السريان لها بعد ٣٠ يوما من تلقى الامين العام للامم المتحدة الاخطار بتصديق ٢٢ دولة عليها ولا تكفي تلك القرارات السياسية بشجب الارهاب، ولا الاتفاقية المذكورة لتغطية مقاومة الارهاب دوليا، اذ انها لا تشمل اعمال الاغتيال التى تتم للافراد بالاسلحة النارية او الاسلحة البيضاء على النحو الذى يتبع فى مصر والجزائر، كما لا تشمل البيانات الصادرة بالاستنكار احكاما محددة تلتزم بمقتضاها الدول المختلفة بمطاردة العناصر الارهابية، وضبطها وتقديمها للمحاكمة، أو تسليمها، فضلا عن تبادل المعلومات المتعلقة بنشاطها فى أية دولة من الدول، ولذلك فإنه قد آن الاوان لبذل جهد دبلوماسى يدعو لعقد مؤتمر فى القاهرة بعد ان وافق وزراء الداخلية العرب في تونس على المبادىء الاساسية لمقاومة الارهاب فى الدول العربية. وذلك للنظر فى الموافقة على مشروع اتفاقية دولية شاملة تعدها مصر لمقاومة النشاط الارهابى، ويجب ان تشمل الاحكام التى تنطوى عليها هذه الاتفاقية، الخط الكامل لأعمال الارهاب او ايواء او تمويل او مساعدة الجماعات الارهابية وافرادها، وكفالة التعاون الدولى في تبادل المعلومات عن الافراد والجماعات الارهابية وتيسير لجراءات ضبطهم وتسليمهم الى الدول التى ينتمون بجنيستهم اليها لمحاكمتهم عن جرائمهم، وتشكيل الية دولية للتنسيق بين جهود الدول المختلفة، وحل المشاكل التى قد تنشأ بينها خلال نشاطاتها فى مقاومة الارهاب، ونرى انه من المناسب ان تتضمن هذه الاتفاقية احكاما تنظم المبادىء الاساسية للإعلام المناهض للارهاب سواء لمناقشة المبادىء والافكار المتطرفة التى يستند اليها، او للقواعد والاصول التى تلتزم بها وسائل الاعلام المختلفة فى نشر واذاعة الانباء المتعلقة بجرائم الارهاب، ومحاكمة الارهابيين، ومكافحة نشاطهم، ومن المصلحة ان يبدأ المؤتمر الدولي المقترح بالدول العربية، وتفتح الاتفاقية الدولية المقترحة مجال الانضمام اليها للدول الاسلامية ولغيرها من دول العالم الراغبة فى ذلك.

ان الارهاب عدوان على سيادة الشعب، وعنف ارعن يهدد حرياته السياسية وحقوقه العامة، ويحطم سلامه الاجتماعى ويدمر جهود تنمية النظام الاقتصادى للبلاد ويجب ان تتعاون كل اجهزة الدولة مع الشعب وأيضا مع الاحزاب السياسية، والمنظمات الديموقراطية لمواجهة الارهاب واقتلاعه من جميع انحاء البلاد.

المستشار **محمد حامد الجمل**

رئيس مجلس الدولة السابق



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/ ٢/ ١٩٩٨

مصر

التقرير الاستراتيجي العربي يحلّل الأسباب

مصر: تصاعد العنف الديني والجنائي في ١٩٩٧

القاهرة - «الوسط»

صادف صدور «التقرير الاستراتيجي العربي» قبل ايام عدداً من الوقائع المتعلقة بـ «العنف الديني» و«العنف الجنائي» اللذين اولاهما اهتماماً ملحوظاً في تقديمه للأحداث المصرية والعربية والدولية. ومن ابرز هذه الوقائع، بيان «الجماعة الإسلامية» الذي قال مجلس الشورى فيها (بالخارج) إنه يدرس الاستجابة لنداء إيقاف العمليات العسكرية (كان اصدره قادة الجماعة بالسجن) وإعلان الاحكام في قضية الاغتيالات الكبرى (٣ احكام بالإعدام وأخرى بالسجن لمدد مختلفة)، واستئناف محاكمة المتهمين في قضية «العائدون من افغانستان والسودان» (٣٣ متهماً).

وحسب «التقرير الاستراتيجي العربي» الذي صدر عن «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام» فإن «الدعوة لوقف العنف ولدت ميتة»، إذ «كان واضحاً أن هذه الدعوة التي تم إعلانها في الجلسة الأولى التي عقدتها المحكمة العسكرية لمحاكمة المتهمين في القضية المعروفة باسم تفجيرات البنوك في ٥ تموز (يوليو) ١٩٩٧، لا تقف على ارضية صلبة على رغم صدورها عن قادة تاريخيين في الجماعة الإسلامية انضم لهم عدد من قادة تنظيم الجهاد».

ولكن ما هو السبب في ان الدعوة ولدت ميتة؟ يقول التقرير: «لقد اصطدمت هذه الدعوة في مهدها، بحقائق موضوعية، حالت دون تفعيلها وتحويلها إلى مبادرة حقيقية، فضلاً عما اعتراها من قصور جوهري، حيث جاءت في وقت تعاني فيه جماعات العنف ضعفاً ظاهراً للجميع، ولذلك لم تلق اهتماماً يذكر ليس فقط على الصعيد الرسمي ولكن ايضاً من الاحزاب والقوى السياسية».

ويقارن التقرير بين هذه الحالة وحالة موازية حدثت في العام ١٩٩٣ حين يقول: «لم تفلح الاتصالات التي اجراها بعض محامي جماعات العنف، الذين تتوافر دلائل على انهم هم الذين حركوا الدعوة لوقف العنف وسعوا إلى النفخ فيها مع قادة احزاب المعارضة لإقناعهم بالاهتمام بها. وكان الشعور العام بضعف الجماعات عاملاً رئيسياً وراء ضآلة



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩/٢/١٩٩٨

الاهتمام بهذه الدعوة، عكس ما كان عليه الحال في عام ١٩٩٣، حين كانت «الجماعة الإسلامية» في أوج قوتها، وكانت عمليات العنف تهز البلاد في قلب عاصمتها. ومن ذلك الوقت اثارت جهود الوساطة التي قام بها عدد من علماء الدين والمثقفين الإسلاميين بين الحكومة والجماعات اهتماماً واسعاً، وأبدى وزير الداخلية السابق عبدالحليم موسى استعداداً للتعامل مع هذه الوساطة. ولكن تغلب الموقف الرافض لها في داخل الحكومة ادى إلى إقالته في نيسان (ابريل) ١٩٩٣».

ويحمل التقرير في هذا السياق «محامي جماعات العنف» مسؤولية هذه «المبادرة المصنوعة لوقف العنف»، إذ يضيف «كانت احد اهم عوامل قصورها رفض قادة «الجماعة الإسلامية» و«الجهاد» في الخارج لها». وعدم استعداد اصحابها لتطويرها في اتجاه نبذ العنف والتخلي عنه وليس فقط وقفه. ولقد اعتقد بعض محامي جماعات العنف بأن الاعتماد على وسائل إعلام اهتمت بالحديث عن المبادرة يكفي لإعطاء هذه الدعوة زخماً سياسياً. بينما كان هذا هو العامل الأول وراء فشلها. ذلك انه إذا كان الإعلام يستطيع إعطاء انطباع بأن «جماعات العنف» ضمن فاعليات الحياة السياسية حين تبرز احداث العنف المحدودة على نحو يفوق حجمها الحقيقي، فهو لا يستطيع ان يفرض قضية ما على الساحة السياسية ما لم تتوافر لها مقومات حقيقية تكفل الاهتمام بها».

ويثير هذا سؤالاً مهماً، وهو، هل هؤلاء المحامون يتحركون بمفردهم؟ وهل دفعوا قادة «الجماعة الإسلامية» في السجن إلى إعلان مبادرة وقف العنف وفاتهم الاتصال بقادة الخارج لاستطلاع موقفهم، أم فشل هذا الاتصال في إقناعهم بتأييدها؟

في معرض إجابته عن هذا السؤال يضع «التقرير الاستراتيجي العربي» احتمالين متساويين، الأول هو ان يكون المحامون فشلوا في ضم قادة الخارج لهذه الدعوة. والثاني هو أنهم كانوا مدركين صعوبة الحصول على موافقتهم وفضلوا بالتالي عدم مفاتحتهم وربما راهنوا على عدم إمكان وضعهم أمام أمر واقع وهو ما أخفقوا في توقع نتائجه».

وإذا كان التقرير يحمّل «جماعات العنف» مسؤولية عدم تطوير هذه المبادرة، ويشير إلى تناقضها مع الأسس الفكرية لهذه الجماعات لأنها تعني العودة الى الخيار السياسي من دون إعادة النظر في ايديولوجية هذه الجماعات، فإنه في الوقت نفسه يشير إلى خطأ حكومي دائم في رأيه، حين يطالب بانفتاح سياسي لمواجهة جذور مشكلة العنف، ويعتبر أن هذا لا بديل عنه. ويقول: «من الخطأ تحميل جهاز الأمن وحده عبء الإرهاب. فدوره لا يتجاوز مواجهة اعراض المشكلة، أما معالجة اسبابها فهي مسؤولية النظام السياسي والمجتمع. لأن الإرهاب ليس مجرد نوع من الجريمة المنظمة وإنما هو نتاج تطرف فكري وسياسي تغذيه عوامل سياسية واجتماعية في مقدمتها القيود المفروضة على الممارسة الديموقراطية، والرد على الإرهاب بتضييق فرص المشاركة، فضلاً عن ان الاعتماد على المواجهة الأمنية وحدها يحقق نجاحاً لا يمكن ضمان استمراره فترة طويلة. ذلك ان الإرهاب لا يحدث من فراغ ولا يأتي من الخارج، وأياً كان حجم الدعم الخارجي لا يجوز اعتباره المصدر الأساسي لمشكلة داخلية تعود إلى احتجاز التطور الديموقراطي وانسداد قنوات المشاركة على نحو يخلق يأساً وإحباطاً يقودان إلى سخط ينعكس عنفاً في بعض الأحيان».

هذا العنف المتطرف هو الذي أدى إلى مصرع ٢٩ شرطياً مصرياً خلال العام ١٩٩٧. كما ترصد إحصائية أوردها التقرير إن عدد قتلى جماعات العنف بلغ ٢١ قتيلاً، في مقابل ١١٩ مدنياً. ويمكن ان نلاحظ في هذه الإحصائية ان شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، كان اكثر شهور العام الفائت التي شهدت ضحايا، إذ بلغوا ثمانية قتلى من الشرطة وثمانية من الجماعات في مقابل ٦٠ مدنياً اغلبهم ضحايا حادث الأقصر.

ولا يفوت التقرير ان يشير إلى ان «الوقت لم يفت بعد للشروع في الاصلاح السياسي الذي اكدت جريمة الأقصر مجدداً ضرورته»، وهو يعتبر انه «ليس أدل على ذلك من حرص احزاب وقوى المعارضة الرئيسية التي دانت الإرهاب على تجاوز خلافاتها مع الحكومة وإشادتها بمبادرة الرئيس حسني مبارك إلى زيارة موقع الجريمة وتقصي الوقائع».

وعلى جانب آخر صادف صدور «التقرير الاستراتيجي العربي» واحدة من عمليات العنف الجنائي التي تتكرر كثيراً الآن في مصر، حين فقأ طالبان عين زميل لهما بسبب خلافات على معاكسة فتاة. ويرصد التقرير حدوث ٢٣ عملية عنف جنائي في مصر، ابرزها جرت في



المنيا والقاهرة خلال شهر ايلول (سبتمبر). ويقول في معرض رصده لهذه الظاهرة (تفاقم العنف الجنائي) إن «انتهاكات الكبار لا تقل خطراً عن بلطجة الصغار».

واضاف «لقد تفجرت خلال العام ١٩٩٧ مسالة العنف الجنائي التي دار جدل واسع حولها وعرفت باسماء عدة اكثرها شيوعاً «البلطجة» إلى جانب اسماء أخرى مثل «العنف الاجتماعي» و«العنف العشوائي» و«العنف المستاجر». وجاء تفجر هذه المسالة بسبب تراكم مشكلات متنوعة اجتماعية وسياسية وامنية واقتصادية وقيمية. وعلى رغم ان نذر العنف الجنائي ووصوله إلى البلطجة السافرة كانت واضحة منذ سنوات إلا انها لم تؤخذ على محمل الجد ولم تفلح تحذيرات مبكرة في الحث إلى الالتفات لها قبل ان تبلغ ذروتها».

ويعزو التقرير طرح القضية على نطاق واسع الى «المعركة التي وقعت بين طرفين من رجال الأعمال في شركة اميركانا في ١٢ تموز (يوليو) وتم استخدام البلطجة لحسمها واكتسبت طابعاً حاداً، وادت إلى اصابة ١١ من ضباط وجنود الشرطة ومقتل مواطن». لكن التقرير يلاحظ ان «هذه المعركة التي فجرت القضية ارتبطت بانتهاك فريق من كبار اصحاب المال للقانون، إلا ان الاهتمام تركز على الصغار محترفي البلطجة».

ولكن ماذا فعل الكبار؟

يقول التقرير: «إن إسهام بعض اصحاب السلطة والنفوذ والمال والحصانة في مكافحة ظاهرة العنف الجنائي لم يقتصر على وضع انفسهم فوق القانون، وإنما امتد إلى ممارسات اطلقت العنان للبلطجة المنظمة في المجتمع، وقد شهدت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في العام ١٩٩٥ اخطر هذه الممارسات، الأمر الذي ادى إلى تفشي العنف على نحو لا سابقة له في تاريخ الانتخابات المصرية حيث سقط ٥٥ قتيلاً ومئات الجرحى».

ومن الواضح ان المشكلة ابعد من ظاهرة عنف جنائي، ذلك ان لها خلفيات سياسية واجتماعية، إذ يقول التقرير إن «مواجهة الأمر عن طريق الحل التشريعي بتشديد العقوبات، وهو الحل الذي لا يقتضي فتح الملفات الأكثر حساسية واهمية للقضية لن تؤدي إلى مواجهة هذه المشكلة».

إنه - اي التقرير - يرصد في هذا السياق ظواهر عدة:

اولها: انشغال جهاز الأمن بمواجهة العنف الديني على حساب العنف الجنائي. والدليل الذي يسوقه التقرير ان جرائم البلطجة التي ضبطت في العام ١٩٩٥ بلغت ٦٤٨ جريمة بين (ضرب ادى إلى الموت، وضرب ادى الى عاهة، واختطاف، وهتك عرض واغتصاب)، في مقابل ٦١٥ جريمة في العام ١٩٩٦. وهي ارقام يقول عنها التقرير «إذا كانت هذه هي كل جرائم البلطجة فعلاً ما كانت هناك مشكلة في مجتمع به ٦٠ مليون مواطن».

ثانيا: إن تفاقم العنف الجنائي ارتبط بتحولات اجتماعية واقتصادية انطوت على مظاهر سلبية اقترنت بالفساد، فصار انتهاك القانون هو السبيل الأكثر سهولة للثراء باشكال مختلفة مثل الاستيلاء على اراضي الدولة والاقتراض من البنوك من دون ضمانات والتربح من الوظائف العامة والتهرب من الضرائب واستغلال النفوذ.

ثالثاً: بطء إجراءات التقاضي وعدم تنفيذ احكام القضاء، وعدم قدرة بعض من صدرت احكام قضائية لصلحتهم على تنفيذها، وهو ما يرى التقرير انه ادى إلى تفاقم العنف الجنائي، ويرى كذلك انه مجال ينبغي تحقيق اصلاح سريع فيه وليس تعديل التشريعات القائمة أو إصدار تشريع جديد ■



في ختام ندوة «الأهرام»

تقدير لمبارك وجهود مصر في مواجهة الإرهاب

بعث المشاركون فى أعمال ندوة «الاهرام» الدولية للإرهاب ببرقية إلى حسنى مبارك عبروا فيها عن تقديرهم للجهود والتى تبذلها مصر فى مواجهة الإرهاب. وكانت الندوة قد أصدرت بيانها الختامى امس تحت عنوان «وثيقة القاهرة» وطالب فيه ممثلو ٤٦ دولة بالتعاون الدولى لمكافحة الإرهاب بأن تتحمل كل دولة مسئوليتها عن تامين جاراتها ومجتمعها الدولى بعدم استخدام ارضها او ادواتها بأى صورة ضد دولة أخرى. وعقدت الندوة بمشاركة ١٣٠ من أعضاء الوفود فى «الاهرام» على مدى يومين، واستمعت إلى كلمات لوزراء الخارجية، والتعليم العالى، والداخلية، وأمين عام مجلس وزراء الداخلية العرب، وافتتحها محمود مراد نائب رئيس تحرير الأهرام ومقرر عام الندوة نيابة عن الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٢/١٩٩٨

القبض على اثنين من شباب حزب العمل

قامت قوات من مباحث امن الدولة بالقاهرة بإلقاء القبض على اثنين من اعضاء هيئة
مكتب اتحاد شباب حزب العمل وهما الطالب أحمد فؤاد بالفرقة الثالثة بالجامعة العمالية
والطالب محمود عبد المجيد بالفرقة الاولى بكلية الهندسة جامعة القاهرة.
إذ داهمت الأول أثناء اعتكافه العشر الأواخر لشهر رمضان فى مسجد الفتح بالمعادى مع
عدد كبير من المعتكفين، وقد اعتدت عليه بالضرب والسب طوال فترة احتجازه التى امتدت
حتى مساء الخميس الماضى. وقامت بالقبض على الثانى فى مكان عمله بالمعادى وقد أفرجت
عنه فى اليوم التالى بعد استجوابه.. واتحاد شباب حزب العمل وكل قيادات وأعضاء الحزب
إذ تدين هذا الاعتداء الهمجى الذى تعرض له شباب الحزب، تتوجه إلى المسئولين عن هذه
المهزلة متسائلين: اين تلك الحرية المزعومة وحق ممارسة العمل السياسى الذى شرعه
الدستور والقانون؟ وما فائدة كل الجهود الوطنية التى تبذل لمحاولة احتواء ظاهرة
الإرهاب؟ وفى المقابل يقوم الجهاز الأمنى بانتهاك حرية الأفراد فى حق التوجه
السياسى وممارسة العمل العام. كما تؤكد أن ذلك لن يثنى شباب حزب العمل عن
المضى قدما فى إرساء فكر الحزب ورؤيته، لانهم واثقون من أن عملهم ذلك جهاد
فى سبيل الله ليس لهم أن يتخلوا عنه.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١/٢/١٩٩٨



شباب بلادى

إنذارات بالجملة لطلاب رابطة العمل الإسلامى

ارسلت إدارة جامعة القاهرة فى خطوة من خطوات مسلسل إرهاب الطلاب والتضييق عليهم العديد من الإنذارات لطلاب رابطة العمل الإسلامى على منازلهم حملت العديد من التهم على رأسها عمل معارض للرابطة لتأييد موقف الحكومة المصرية لمقاطعتها مؤتمر الدوحة ورفضها ضرب العراق الشقيق وإعلان شعارات معادية لدولة صديقة هى الولايات المتحدة الأمريكية.

يذكر أن الطالب احمد خميس أرسل إليه وحده خمسة إنذارات أثناء امتحانات الفصل الدراسى الأول.

وقد اكد الطالب انه استدعى للتحقيق معه العديد من المرات بالشئون القانونية ووجهت له مخالفات اثبت عدم صحتها، ومع هذا ارسلت الكلية له هذه الإنذارات مستغلة فرصة انشغاله فى الامتحانات.



المصدر : الأهـالـى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٢ / ١٩٩٦

المواجهة الأمنية بلغت قمة نجاحها ولكنها لا تكفى

صدر مطلع هذا الشهر (فبراير) التقرير السنوى الشامل الذى يعده مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية والذى يعتبر أحد اهم المراكز البحثية فى المنطقة العربية. ويكتسب «التقرير الاستراتيجى العربى» اهميته ومصداقيته من حقيقة أنه يتم إعداده من قبل مجموعة من أكفأ الباحثين والخبراء فى الشئون المصرية والعربية والدولية. وعلى هذا الأساس، اضحى التقرير أحد أهم المراجع الرئيسية لكل المهتمين بشئون المنطقة. ورغم ماهو معروف من أن المركز أو بعض خبرائه يقومون بتوفير النصح والمشورة للحكومة فى الأمور التى تطلب منهم على غرار مراكز الأبحاث فى الولايات المتحدة وأوروبا فإن هذا لم يمنع فريق العمل بالتقرير والذى يرأسه د. وحيد عبد المجيد من تقديم رؤية نقدية وموضوعية لأحداث العام الماضى وتقلباته والوصول إلى خلاصات قد لا ترضى عنها الحكومة مطلقاً أو تتفق معها على الأقل علناً.

الضربات الأمنية أدت لتفكك الجماعة الإسلامية وتشرذمها

توسيع المشاركة السياسية وفتح قنوات للعمل السلمى المشروع ضرورى لمساندة الجهود الأمنية



المصدر : الأهـــــالـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٢ / ١٩٩٨

لابد من إصلاحات سياسية واجتماعية لمواجهة الإرهاب

نستعرض هنا أحد أكثر أجزاء التقرير «سخونة» وهو الجزء الخاص بمظاهر العنف فى مصر خلال العام الماضى والذى لم يتناول فقط عنف الجماعات الإرهابية والذى بلغ ذروته بمذبحة الأقصر البشعة بل تناول كذلك تفاقم العنف الجنائى والمعروف «بالبلطجة». ويبدأ هذا الجزء بالقول إنه «رغم ما بين المشكلتين من اختلاف (التطرف والبلطجة)، فهما تعكسان اختلالات سياسية واجتماعية وثقافية تدفع قطاعات فى المجتمع إلى الخروج على الشرعية. وهى اختلالات لا تكفى المواجهة الأمنية ولا اصدار تشريعات جديدة فى التعامل معها.»

أشار التقرير ان السياسة الأمنية فى مواجهة العنف الدينى حققت «اقصى نجاح لها» وتمكنت من إضعاف جماعاته وتفكيكها ومحاصرتها فى مواقع محدودة فى بعض محافظات الصعيد وضرب معظم خطوط الاتصال بين عناصرها. «ولكن حين تبلغ المواجهة الأمنية ذروتها وفى غيابا إصلاحات سياسية واجتماعية تسندها، يدخل العنف الدينى مرحلة جديدة تأخذ صورة إرهاب عشوائى يائس ينزع إلى الانتقام الأعمى تحت شعار «قاتل ومقتول»، فى الوقت الذى يتيح استمرار العوامل الدافعة إلى التطرف تغذية المجموعات الإرهابية المطاردة بعناصر جديدة ناقمة لم تجد قنوات مشروعة تستوعب طاقتها وتفتح لها باب الأمل فى مستقبل افضل. ولذلك تتعاظم اهمية الانفتاح السياسي الذى يوفر هذه القنوات والإصلاحات الاجتماعية اللازمة للحد من تأثيرات الإصلاح الاقتصادى على الفئات الدنيا فى المجتمع، الأمر الذى يقلل العبء الملقى على كاهل جهاز الأمن فى مواجهة العنف الدينى. «وبكلام اخر، فإن الحل الأساسى لمشكلة الإرهاب كما يراها التقرير هو مزيد من الديمقراطية وكذلك الاهتمام بالفقراء الذين مازالوا يشكلون اغلبية الشعب المصرى.

وعلى هذا الأساس، فقد تعامل هذا الجزء الخاص بالعنف مع مذبحة الأقصر على انها «علامة ضعف لا قوة» من قبل تنظيم الجماعة الإسلامية الإرهابى فى اعقاب الضربات الأمنية المتلاحقة على مدى الأعوام الأخيرة. ورغم ان هذا النجاح ادى إلى «شيوع اطمئنان مبالغ فيه بأن العنف الدينى يلفظ، إن لم يكن لفظ انفاسه الأخيرة». فإن التقرير يعود ويؤكد أن حصر التقصير فى حادث الأقصر على الجانب الأمنى واسترخاء أجهزته «يعكس اخفاقا فى استخلاص الدرس الأساسى من الحادث وهو أن المواجهة الأمنية لا تكفى وحدها لحل مشكلة مركبة تنطوى على ابعاد سياسية واجتماعية لا يجوز التغاضى عنها. فحين لا يوفر النظام السياسى فرصاً للمشاركة فى العمل وقنوات مشروعة غير مقيدة ولا مسدودة، وعندما ينتشر شعور باليأس من إمكانية العمل السلمى أو من جدواه، لا يمكن تجنب التجاء البعض إلى العنف، والعكس. إذ يقل احتمال هذا العنف وتزداد القدرة على محاصرته كلما اتسع نطاق المشاركة وقلت القيود المفروضة عليها».

ويضيف التقرير ان نجاح المواجهة الأمنية أدى إلى تفكك الجماعة الإسلامية وتشرذم عناصرها المسلحة، الامر الذى ترتب عليه غلبة العشوائية والفوضى على تحركاتها إلى جانب الشعور باليأس والعجز فى صفوف بقية أعضائها الهاربين فى محافظات الصعيد.

ويستدل التقرير على حالة اليأس هذه من المنشور الذى تم العثور عليه فى ملابس مرتكبى المذبحة الستة حيث خلا من أى مضمون سياسى وركز على معانى «الانتقام والتدمير والتخريب» بل إن منفذى العملية اطلقوا على انفسهم «كتيبة الخراب والدمار».

كما أن الانقسام الذى ساد صفوف «الجماعة الإرهابية» بخصوص ما يسمى «بمبادرة وقف العنف

خالد داود

التى اطلقها قادة الجماعة المسجونون فى عام ١٩٨١ على ذمة قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات كان احد الدلائل الأخرى التى استند إليها التقرير فى حديثه عن حالة التشرذم التى يعانى منها هذا التنظيم.

واضاف التقرير أن مبادرة وقف العنف «ولدت ميتة» و أنهالم تلق اى اهتمام من قبل الحكومة أو الاحزاب السياسية المعارضة الأخرى لأنها جاءت فى وقت تعانى فيه الجماعة ضعفا ظاهراً للجميع. ويخلص التقرير إلى أن هذه المبادرة قد لا تعدو كونها نتاج مجهود واتصالات بعض جماعات العنف «الذين تتوافر دلائل على أنهم حركوا الدعوة وسعوا إلى النفخ فيها» وذلك دون الإشارة إلى الأستاذ منتصر الزيات بالاسم.

وعلى الرغم من ذلك، حدد التقرير اربع مجموعات يمكن التمييز بينها في إطار تشرذم وتفكك الجماعة: الأولى: مجموعة ١٩٨١ ممن اطلقوا مبادرة وقف العنف، الثانية : قادة وعناصر الجماعة المقيمين فى أوروبا، الثالثة قادة الجماعة الهاربين فى افغانستان وأخيرا مجموعات الهاربين في الصعيد «وهؤلاء أكثر تشتتا وتشرذما بفعل ظروف المطاردة.» وحدد التقرير كذلك اسماء فريد سالم كدوانى ورفعت زيدان ومحمود الفرشوطى قادة أهم ثلاث مجموعات هاربة فى الصعيد والتى تمارس نشاطها فى المنيا واسيوط وقنا.

ولكن التقرير قلل من اهمية قادة الخارج سواء فى أوروبا أو فى افغانستان. وقال بصراحة قد لا ترضى الجميع إنه «مهما يكن دور هؤلاء في التخطيط والتمويل، يظل هذا الدور متوقفاً على العوامل الداخلية خصوصاً الأجواء التى تدفع بعض الشباب إلى التطرف الذى يجعلهم مستعدين لأن يأتمروا بأوامر قادة الإرهاب فى الخارج أو الداخل.

وانتقد التقرير مبالغة وزير الداخلية السابق حسن الألفى في التقليل من عدد العناصر الإرهابية الهاربة فى الصعيد وزعمه ان أعدادهم لا تتجاوز الثلاثين رغم أن أعداد العمليات التى تمت العام الماضى ووقوعها فى أماكن متفرقة يثبت بوضوح أن الرقم أكبر من ذلك. ورغم أن الأجهزة الأمنية في عهد اللواء الألفى كانت تذكر ان الإرهابيين يهربون ويعيشون فى زراعات القصب، فإن تقرير مركز الأهرام ذكر ان «المشكلة الأساسية تتعلق بكهوف ومغارات الجبال فى الصعيد» اكثر من زراعات القصب حيث تصل درجة الحرارة لخمسين درجة مئوية في الصيف و تنخفض إلى درجتين فقط فى فصل الشتاء.

وفى رصد التقرير لأهم أحداث العنف التى وقعت هذا العام، يتاكد صحة ما ذهب إليه الباحثون من ان عام ١٩٩٧ كاد ان يكون من أنجح السنوات فى المواجهة الأمنية قبل وقوع مذبحة الأقصر الذى كان بمثابة هدم للمعبد على رؤوس الجميع .

وبعد أن انتهى التقرير من استعراض العنف الدينى بإعادة التأكيد على اهمية الانفتاح السياسى والديمقراطى بدلاً من تزوير الانتخابات البرلمانية والطلابية، انتقل إلى ظاهرة «البلطجة» والتى فرضت نفسها على الساحة الداخلية فى مصر فى اعقاب خناقة الكبار من رجال الأعمال فى شركة امريكانا والتى تم الاعتماد فيها على البلطجية لتصفية الحسابات مما انتهى بمقتل مواطن وإصابة ١١ من ضباط وجنود الشرطة .وانتقد التقرير الحكومة لتركيزها على صغار البلطجية واعتقال أعداد ضخمة منهم دون «وضع حد لانتهاك الكبار من أصحاب النفوذ النابع من السلطة أو الثروة او الحصانة البرلمانية.».

ويربط التقرير انتشار ظاهرة البلطجة بانتخابات ١٩٩٥ البرلمانية عندما استعان بعض المرشحين بمحترفى البلطجة لمناصرتهم وحسم النتيجة لصالحهم مع التزام الشرطة بما سمى «بالحياد السلبي». وأشار التقرير كذلك إلي مشكلة الاهتمام بالعنف السياسى على حساب العنف الجنائى وهو ما توضحه الأرقام الصادرة من وزارة الداخلية نفسها حيث أن عدد الجرائم الجنائية المضبوطة عام ١٩٩٥ بلغ ٦٤٨ وانخفضت العدد فى العام التالى ليصل إلى ٦١٥ جريمة فقط. وذلك إلى جانب نقص أقسام الشرطة في عديد من المناطق بما فى ذلك المدن الجديدة مثل مدينة العبور والتى قام اصحاب المصانع بها ببناء قسم شرطة على نفقتهم تسلمته وزارة الداخلية فى أكتوبر ١٩٩٦ ولكن لم يبدأ تشغيله إلا قرب نهاية ١٩٩٧.

انتخابات ١٩٩٥ فتحت الباب أمام انتشار البلطجة.

وربط التقرير انتشار البلطجة بتحولات اجتماعية - اقتصادية اقترنت بشيوع الفساد «فصار انتهاك القانون هو السبيل الأكثر سهولة إلى الثراء.» وتواكب ذلك مع اتساع الفجوة الاجتماعية وازدياد معدلات البطالة وانتشار العشوائيات وأطفال الشوارع.

وأخيراً يأتى بطء إجراءات التقاضى وعدم قدرة بعض من صدرت احكام قضائية لصالحهم على تنفيذها كاحد اسباب انتشار البلطجة. ورغم ذلك فإن التقرير يشدد على عدم الحاجة إلى اية تشريعات جديدة للقضاء على ظاهرة البلطجة لأن فى القوانين الحالية ما يكفى لذلك.

وإذا كان هناك من إضافة تشريعية فيجب أن تكون مقصورة على تشديد العقوبة على حيازة الأسلحة البيضاء والمواد الحارقة والكاوية التى يستخدمها البلطجية.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/٢/١٩٩٨

تعقيباً على محمد السيد سعيد

تفتت قوى «الإرهاب» ليس بهذا اليسر... والتبسيط

سامح راشد *

■ على رغم كثرة ما كتب عن الحركات التي تطلق على نفسها «إسلامية» وما عُرف عموماً بتيار الإسلام السياسي في مصر، إلا ان كتابات نادرة تناولت مباشرة أعمال العنف المنسوبة الى هذه الحركات او الجماعات، بل وحتى هذه الكتابات النادرة لم تتطرق الى التركيبة الداخلية والتفاعلات بين أعضاء الجماعات فضلاً عن رؤيتهم للدولة والمجتمع. من هنا اهمية مقال الدكتور محمد السيد سعيد «الانشقاق والكيمياء المعقدة لعقيدة الانتحار السياسي واهلها والمدافعين عنها» المنشور في صفحة افكار («الحياة» ٧ كانون الثاني - يناير ١٩٩٨»، إذ لمس المقال موضوعاً جديراً بالتامل المتاني وبإجراء حوار فكري ملتزم حوله.

لكن ما دفعني للكتابة والتعليق على مقال الدكتور سعيد ليس فقط اهمية موضوعه وخطورته وإنما، بالاساس، نقاط عدة ضمّنها الكاتب مقاله ارى ضرورة مناقشتها. يسعى الكاتب في مقاله الى تفسير ما بدا من تضارب وتباين المواقف الداخلية في حركة «الجماعة الإسلامية» في مصر حول مذبحة الاقصر، ودلالة ذلك لجهة انقسام مثل هذه الجماعة على نفسها، واعتباره مؤشراً - فضلاً عن الاختلاف اصلاً مع جماعات اخرى - على تفتت قوى الإرهاب، وان التحول الى هذه الدرجة من البشاعة واللامبالاة اقرب ما يكون الى صحوة ما قبل الموت. وان الانقسام الراسي بين قادة داخل السجون ومعهم اعضاء ومؤيدون، وقادة خارج مصر لهم ايضاً انصارهم، يضع بعض صغار الاعضاء موضع حيرة، بل شك في قادتهم، وربما تمردوا عليهم. لكن تفسير انقسام القادة ربما يحتاج الى مزيد من التدقيق، فالكاتب يعتبر ان قادة السجون «لم يكونوا يعرفون شيئاً البتة تقريباً عن السياسة الحديثة او حتى القديمة»، وان نزعة طويلة الأمد لتعلم السياسة وقواعدها الاولية اصابتهم، ودفعت بهم الى إطلاق مبادرة وقف العنف في تموز (يوليو) الماضي هذه مسالة اختلفُ مع الكاتب فيها كثيراً، إذ لم يذكر الكاتب ما الذي يمنع قادة الخارج من تعلم السياسة ايضاً، بل إن نظرة سريعة الى المستوى التعليمي والثقافي لهؤلاء القادة (المسجونين ومن في الخارج) تؤكد انهم اميون الى درجة تجعلهم ممتنعين عن الإلمام بما يجري في العالم وإدراك اساليب إدارة العمل السياسي.

وبنى الكاتب رأيه هذا على منطلق يناقض الواقع، إذ يرى ان «فترة السجن الممتدة اتاحت فرصة للمناقشات، وربما للقراءة والاحتكاك بما يكفي لإدراك معنى المجتمع الحديث وقواعده». في حين ان السجن لم يكن ابداً فرصة للانفتاح العقلي ما لم يكن الاحتكاك بفئات وتوجهات مختلفة، وهو ما لم يتوافر في هذه الحال، بل ربما الاقرب الى العقل ان تؤدي السنوات الطوال وراء القضبان مع اشخاص لهم التوجهات نفسها وفق المنظور نفسه الى مزيد من الانغلاق والتمادي في هذه التوجهات. ما يمكن ان نفسر به هذا التحول هو العكس تماماً، اي ان هؤلاء القادة في الداخل هم فعلاً الاكثر حنكة ودراية وان تغير خطابهم السياسي ليس سوى مناورة تكتيكية إن نجحت اكتسبوا ارضية سياسية من الدولة بدرجة ما، واصبحت لهم الغلبة في اتخاذ القرارات، وإن فشلت، كما حدث، لا يخسرون كثيراً بل ربما نالوا قدراً ولو ضئيلاً من الاحترام. وما يؤكد رأينا ان الاتصالات بقادة السجون لم تتوقف يوماً مباشرة او غير مباشرة. لكن سياسة العنف لم تكن عن جهل بقدر ما كانت اختياراً مقصوداً ومعروفاً ثمنه مسبقاً. ويدخل سبب هذا الاختيار في إطار التكوين العقيدي لهم وربط الإسلام بالجهاد والاستشهاد وغيرها من افكار الجماعة وقادتها. ويعود الكاتب ليؤيد رأينا عندما يضيف الى تفسيره كيف ان قادة السجون لم يكن في استطاعتهم تجاهل شناعة وفظاعة ما جرى من قتل وذبح. واتفق معه كثيراً في ان الامر ربما فاجاهم بحجم العنف والقتل ما جعلهم يخشون على مشروعهم الإسلامي إذ يخرج عن إطاره.

والاهم انهم لا يعتبرون وقف العنف تراجعاً او تحولاً استراتيجياً وإنما هو اقرب الى التعامل الواعي مع تبعات خسائر معركة او معارك مع الدولة واجهزة الأمن، في حين ان الحرب لم تنته بعد.

وهذا هو المنطق نفسه الذي يجعل شباب مثل هذه الجماعة اسرى لعقيدة «قاتل او مقتول»، حسب تعبير الكاتب، وبذلك يمكن تفسير ما ذكره حول صعوبة استيعاب شاب اسير هذه العقيدة، حقيقة ان المشروع الإسلامي هُزم سياسياً وعسكرياً، فهي هزيمة مرحلية فقط ولا يمكن اعتبارها مؤشراً على فشل المشروع من جهة. والاهم ان ما تعلمه هذا الشاب عبر فترة تربية و«كودرة» طويلة عن ان المبادئ التي يتلقاها مطلقة ولا تقبل المراجعة وغير وارد تعديلها او تطويرها او مرونة فيها حتى في مستوى القادة انفسهم.

وذلك سبب رئيسي في ما يشير إليه الكاتب من إصابة شباب «الجماعة» بالصدمة من موقف قادة السجون. وعلى رغم صحة ان تغير موقف قادة السجون دفع الشباب الى اللجوء الى قادة الخارج والانصياع لهم، إلا انه لا يعني بالضرورة ما ذهب إليه الكاتب من تحول النزعة الاستشهادية لدى العضو الشاب لتصبح موجهة الى بعض قادته و«امرائه» بدلاً من رجال الأمن، بل إن هذا التحليل لا يتفق مع ما ذكره الكاتب في المقال نفسه حول التماسك الشديد الذي يميز هذه الجماعات والحركات السرية عموماً، وصعوبة الانشقاق او التمرد داخلها نتيجة فرض عقوبات صارمة ورادعة إزاء اي محاولة من هذا النوع، واضيف إليه ان الطاعة الكاملة هي احد الشروط الأولية للانخراط في هذه التنظيمات وتتم اختبارات لقياسها قبل الانضمام، فضلاً عن التركيبة الهيكلية. وتدرج صنع القرار والأشكال العنقودية لإدارة العمل تجعل شبه مستحيل القيام بتمرد من القاعدة بينما تتيح للقمة دائماً المراقبة الدقيقة والتحكم الكامل في مسار الأمور والتفاعلات الداخلية. لذا اعتقد ان الكاتب يبالغ بشدة في تصوره لإمكان «خوض اعداد صغيرة من الإرهابيين معارك سياسية او حتى عسكرية ضد قادتهم إذ انهم سيكونون في هذه الحالة ايضاً على استعداد للاستشهاد او الانتحار...».

ولا يوجد دليل واحد من الواقع على حدوث مثل هذه الانقلابات الدموية او حتى إمكان حدوثها مستقبلاً. بل الحالة التي ربما كان من الممكن ان يحدث فيها (اقتتال) هي انقسام تنظيم «الجهاد» وظهور ما يعرف بـ «الجماعة الإسلامية»، وهو انشقاق كامل وخلاف بين قادة وامراء كان في وسع كل طرف منهم الدخول بشبابه في معركة حقيقية مسلحة ضد الطرف الآخر، لكن ذلك لم يحدث، بالتالي فإن القادة لم يقتتلوا، وليس من المحتمل ان يقاتل الشباب قادتهم وإن تغيرت مواقفهم او صنموا فيهم.

ولا يمكن، بالطبع، الادعاء بان هزة عنيفة اصابت الجميع بسبب مبادرة وقف العنف، ثم رفض زعماء الخارج لها، ولا بد ان حيرة وذهولاً اصابا الأعضاء الصغار من تناقض آراء الكبار، ما يجعل القاعدة الشبابية بل القادة بدءاً من الدرجة الثانية نزولاً يمرون بحالة تشبه انعدام الوزن فكرياً وتنظيمياً بل ربما عقيدياً بدرجة ما. من ثم ليس من المستغرب فروع البعض الى قادة الخارج والاحتماء بفكرهم (الثابت) من (ردة) قادة السجون، ولجوء البعض الآخر الى القيام بعمليات استشهادية عنيفة وبشعة مثل حادث الأقصر كتعبير عن عدم الاقتناع بفشل هذا المنهج وكأنها رسالة ليس فقط للدولة ورجال الأمن، وإنما ايضاً بالأساس الى هؤلاء القادة الذين تراجعوا، يبلغهم الشباب فيها أن هذا المنهج لا يزال مجدياً وانهم قادرون على مواصلة المسيرة. في حين يقف البعض الثالث مشدوهاً لا يستوعب ما يجري ولا يدري ماذا يفعل او ماذا لا يفعل؟ وهناك عوامل عدة تتحكم في مصير هذا البعض أو ذاك وتؤثر في استقرار قاعدة التنظيم او الجماعة في مرتكن معين او تبعثرهم.

من هنا يصبح احتمال تحويل التنظيم الواحد الى قوة صغيرة متعددة وارد بقوة، لكنه ليس الاحتمال الوحيد، وليس النتيجة الوحيدة المتوقعة حسبما يرى الدكتور سعيد.

وهذه العوامل تتعدد وتتباين فتخرج عن الإطار الضيق لمحددات التماسك الداخلي لدى «الجماعة الإسلامية» او اي حركة سرية. والكاتب اشار في السياق الى ان القوة الذاتية لهذه الحركات «تتضاعف عندما تسود ثقافة الخوف العلاقة بين المواطنين والدولة في اي مجتمع، نتيجة انعكاس هذه الثقافة سلباً على الأداء الأمني. لكن العوامل المؤثرة في مسار ومصير ما يسميه الكاتب انشقاقات ونعتبره نحن مرحلة انتقالية قد تؤدي او لا تؤدي الى انشقاقات، عوامل تتجاوز خط المواجهة المباشرة بين رجل الأمن والعضو الاستشهادي او الانتحاري، فهناك البيئة المجتمعية ككل بما ضمنه من تربية دينية وتعليم وقيم ثقافية تترسخ داخل الشاب منذ نعومة اظافره وهذا ما اسماه الكاتب ثقافة الخوف.

والأهم هو الوضع السياسي والاقتصادي في الدولة ككل وفي الدائرة الضيقة المحيطة بهذا الشباب الحائر كاسرهم ومعارفهم المقربين، وكذلك الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي وغير الرسمي الذي توجهه الدولة لهذا الشباب ولتلك الجماعات والحركات عموماً في هذه المرحلة الحرجة بالنسبة الى تاريخهم وتاريخ (المشروع الإسلامي) الذي يتصورونه ويتمسكون به. إذ يكونون في هذا الوقت الحساس جداً شديدي التأثر سلباً او إيجاباً باسلوب مخاطبة وتعامل الدولة معهم، وينعكس بسرعة في رد الفعل من جانبهم وعلى كيفية اختيار في اي اتجاه سيسيرون، ومع تحييد بقية العوامل يمكن بكثير من الثقة تخيل عدم حدوث مذبحة الأقصر لو لم يكن استقبال الدولة لمبادرة وقف العنف بما كان عليه من رفض نهائي واستنكار على الأقل علناً. وطبعاً لا يمكن استبعاد عوامل الدور الخارجي والمصالح المتعارضة لأطراف عدة وعوامل أخرى كثيرة تلعب دوراً حاسماً في هذه المرحلة.

المسألة، إذن ليست مجرد علاقة ارتباط بسيط بين متغيري انهيار التماسك الداخلي وتفتت ثم إندثار الإرهاب، فهي اعقد من ذلك بكثير. لذلك وجب لفت كل من الكاتب والقارئ الى ضرورة عدم القفز فوق الحقائق او استباق النتائج، فما تضمنه مقال الدكتور محمد السيد سعيد هو في النهاية رصد وتحليل لنموذج واحد للحركات الإسلامية في مصر، نموذج يمر بمرحلة انتقالية بكل معنى الكلمة، ولا ينبغي أن يلتبس علينا فهم حيوية وكثافة التفاعلات الداخلية فيه ظناً بانها تعني انقساماً وانشقاقاً فتعدداً فانهياراً، كي لا يفاجأ ونفاجأ جميعاً نتيجة الطبيعة الذاتية لهذا النموذج فكراً وتنظيماً وشخوصاً، وبفعل عوامل اخرى يستحيل

المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٢ / ١٩٩٨

إغفالها، ان ما يراه مرحلة تدهور واحتضار لم يكن سوى فترة لاستعادة التماسك واستجماع القوى وإحياء الدور، ثم استئناف الحرب المقدسة.

* كاتب مصري.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٢ / ١٩٩٨

قضية جديدة لـ "الجماعة الاسلامية" أمام محكمة عسكرية قريباً

العادلي: الحوار مع "الارهابيين" غير مقبول

□ القاهرة - حسام كمال و محمد صلاح

■ اكد وزير الداخلية المصري السيد حبيب العادلي رفضه الحوار مع «الجماعات الارهابية»، ونفى حدوث حوار معها في الفترة الماضية «لانها كيانات غير شرعية وغير معترف بها واهدافها لا انسانية». وشدد على ان الحكومة «لا تضع يدها في يد المجرمين، وان الحوار مع هؤلاء «غير مقبول ولن يقبل مستقبلاً».

وقال العادلي، في لقاء عقده امس مع اعضاء غرفة التجارة الاميركية في مصر، ان المبادرات الصادرة من الجماعات «تعكس انهم في مازق وبداوا يختلفون في ما بينهم فهناك موجودون داخل السجون وآخرون غير مقيدي الحرية، وفئة ثالثة مقيمة في الخارج، وهؤلاء محميون ويتنقلون تحت حماية الدول التي تؤويهم».

واكد ان «الارهابيين يشوهون صورة الاسلام، ولا يجب ان يطلق عليهم اصحاب فكر حتى نسمح لهم بالاقامة والحماية».

وتساءل: «كيف نسمح لهؤلاء بالاقامة ومنحهم الجنسية بذريعة اضطهادهم».

وشرح العادلي ملابسات عملية الاقصر، وقال: «أن اعضاء من تنظيم ما يسمى بالجماعة الاسلامية خططوا للجريمة وانتقلوا للمكان في السيارة. وبعد تنفيذهم الجريمة حاولوا الفرار، ما ينفي ما اشيع عن انتحارهم. الا ان انتقال اجهزة الامن وحصارهم افشل فرارهم رغم تخلصهم من شريكهم الاول الذي اصيب حتى لا يحدد هوياتهم».

واضاف: «عقب الحادث اتخذنا الاجراءات اللازمة لمواجهة الموقف، وتم تحديد خمس من شخصيات الجناة وما زال السادس مجهولا ويجري تحديده».

واتهم العادلي «عناصر الارهاب واصحاب المصالح» بانهم «وراء ما تثيره منظمات حقوق الانسان لخدمة مصالحهم في تشويه صورة الامن بادعاء اشياء مغلوطة تتبناها هذه المنظمات وتدافع عن وجهة نظر الارهابيين قبل التاكد من الحقيقة».

واتهم بعض الدول بالعمل على هدم مصر والمشاركة في ترويج الدعايات المغرضة للتاثير على الاستقرار لخدمة مصالحها.

من جهة اخرى توقعت مصادر مصرية مطلعة احالة قضية جديدة اتهم فيها اعضاء في تنظيم «الجماعة الاسلامية» على راسهم محام اسلامي بارز على محكمة عسكرية قريباً. واشارت الى ان نيابة امن الدولة العليا انتهت من التحقيقات في القضية التي تتعلق بمخطط للتنظيم لتنفيذ عملية ارهابية في مدينة الاسكندرية. واوضحت ان نيابة امن الدولة احالت نتائج التحقيقات على النائب العام المستشار رجاء العربي تمهيداً لصدور قرار باحالة القضية على النيابة العسكرية قبل تحديد دائرة المحكمة العسكرية العليا التي ستنظر في القضية.

ويذكر ان دائرة عسكرية اخرى اصدرت الاسبوع الماضي حكماً في قضية اخرى اتهم فيها ٦٥ من اعضاء «الجماعة الاسلامية» بينهم اربعة محامين وقضت باعدام متهمين وبالاشغال الشاقة والسجن لمدد متفاوتة لـ ٣١ متهماً بينهم المحامي رضوان التوني وبرأت المحكمة بقية المتهمين وبينهم المحامون الثلاثة الباقون وهم مصطفى سيد وخلف عبدالرؤوف والشاذلي عبيد الصغير.

وقالت المصادر لـ «الحياة» ان اجهزة الامن كشفت القضية الجديدة العام الماضي والقت القبض على المحامي مصطفى محمود في منزله في مدينة الاسكندرية «بعد إثبات استغلاله مهنته باقامته اتصالات بين عناصر التنظيم وتزوير بطاقات خاصة بنقابة المحامين استغلها في اصطحاب اعضاء في الجماعة الى مقر النيابة بزعم انهم من المحامين. وتمكن هؤلاء الاعضاء من لقاء قادة في التنظيم اثناء عرضهم على النيابة، وتم خلال اللقاءات الاتفاق على انشاء خلايا تابعة لـ «الجماعة» في مدينة الاسكندرية بهدف تنفيذ اعمال ارهابية». واضافت المصادر ان قادة التنظيم وضعوا خطة للقيام بعمل عدائي لكن اجهزة الامن تمكنت من احباط المخطط».

وذكرت المصادر ان النيابة حصلت على اعترافات كاملة من المتهمين في شأن دور كل منهم وتبين ان القيادي البارز في «الجماعة» احمد الشيخ الذي برئ في قضية ضرب السياحة التي نظرت فيها محكمة عسكرية في العام ١٩٩٣ اعترف بانه التقى اثناء فترة حبسه احتياطياً على ذمة قضية السياحة داخل سجن طرة القيادي فوزي مصطفى واتفقا على إحياء نشاط «الجماعة» في الاسكندرية وتشكيل جناح عسكري للتنظيم هناك لتخفيف الضغط على اعضاء الجماعة في مدن الصعيد وتشتيت جهود رجال الامن. واضافت ان الشيخ «تمكن بعد خروجه من السجن من تجنيد عناصر جديدة بينها عاطف موسى وعز اسماعيل واحمد همام وتولى هؤلاء في فترة لاحقة مهمة الدعوة باسلوب فردي لاستقطاب عناصر جديدة من بين الشباب الملتزم دينياً ومن اعضاء الجماعات الاخرى».

واضافت المصادر ان الشيخ «قسّم التنظيم الى ثلاث مجموعات واسند قيادة المجموعة الاولى الى المتهم عبدالحميد عبدالوهاب والثانية الى المتهم



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/٢/١٩٩٨

رمضان احمد فرج والثالثة الى المتهم عرفات رمضان علي. وبعد فترة تم تشكيل الجناح العسكري من كل من ابراهيم محمود وعمر عبدالمنعم ونبيل سعد محمد وسامح موسى صلاح ومحمد ابراهيم علي مرجان واسامة علي خلاف وعبدالعظيم محمود عبدالعظيم وعبدالغفار محمد وأحمد علي مبارك». وتابعت المصادر ان المتهمين اعترفوا بانهم تلقوا تدريبات على استخدام الاسلحة والمتفجرات في منطقة الاندلس.

من جهة اخرى، القت الشرطة المصرية في محافظة الجيزة امس القبض على تاجر سلاح في منطقة الهرم وضبطت في حوزته مسدساً وكمية من الطلقات. وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان معلومات وصلت الى رجال الامن افادت اتجار شخص مقيم في منطقة الثلاثين في الاسلحة والذخائر «فتم وضع خطة للقبض عليه وتم ضبطه». واوضح المصدر ان المتهم بالاتجار في الاسلحة هو عبدالحليم كيلاني عبدالرحمن حسن (٤٥ سنة)، وان الشرطة باشرت التحقيق مع المتهم لمعرفة ما إذا كانت له علاقة بالجماعات المتطرفة.



النواب يطالبون بإلغاء قانون الطوارىء

حميدة يؤكد اعتقال آلاف المواطنين بدون تهم

كتب صالح شلبي:

طالب رجب هلال حميدة نائب رئيس حزب الاحرار بإلغاء قانون الطوارىء وجميع القوانين الاستثنائية بعد ان تمت إساءة استخدامها ضد المواطنين الابرياء.

وكشف حميدة من خلال طلب الاحاطة الموجه إلى اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية قيام بعض الضباط باستخدام قانون الطوارىء بصورة عشوائية والقبض على عشرات الآلاف من المواطنين غير المتهمين فى القضايا الإرهابية او قضايا العنف وايداعهم بالسجون والمعتقلات لمدد تتراوح مابين ثلاث وست سنوات. واتهم حميدة بعض ضباط الشرطة بتعذيب المسجونين والمعتقلين بصورة غير آدمية ادت إلى وفاة العديد منهم. واعرب حميدة عن اسفه لتجاهل وزارة الداخلية الاحكام القضائية الصادرة لصالح هؤلاء المواطنين بالافراج عنهم.. وعدم تنفيذ الآلاف من الاحكام واصرارها على بقائهم داخل السجون والمعتقلات. وأكد حميدة من خلال طلب الاحاطة ان لديه الوثائق الدامغة والمتضمنة اسماء المعتقلين وما يتعرضون له من تعذيب وحشى.

إلى جانب وجود قائمة بالعديد من الأمراض التى تفشت بصورة كبيرة داخل السجون والمعتقلات المصرية والتى ياتى فى مقدمتها الفشل الكلوى والدرن والروماتيزم والشلل.

ومن ناحية اخرى اكد النائب البدرى فرغلى فى سؤال موجه إلى وزير الداخلية تفشى جرائم القتل داخل محافظة بورسعيد إلى جانب زيادة حالات السرقات والاكراه واقتحام الشقق.

رجب هلال حميدة

وقال البدرى ان المواطن البورسعيدى اصبح غير آمن على حياته. ارجع النائب ذلك إلى قلة اعداد العاملين بالامن والاقسام.

وحذر من وقوع كارثة مطالبا بضرورة دعم شرطة بورسعيد بالقوات ومحاسبة المقصرين.

ومن جانبه طالب النائب محمد خليل قويطة «وطنى» بضرورة اصلاح العلاقة بين الشرطة والشعب وقال فى رده على بيان الحكومة انه يجب من الان وفوراً وقف انتهاكات الشرطة لحرمات البيوت ودخولها ليلاً بطريقة مفزعة للنساء والاطفال.

فيما اكدت لجنة الدفاع والامن القومي بمجلس الشعب برئاسة فتحى قزمان على ضرورة دعم جميع الجهود فى سبيل التوصل الايجابى مع الجماهير باعتبار ان ذلك هو الهدف الرئيسى لكل اجهزة الدولة مع الاهتمام الكامل بشكاوى ومطالب المواطنين وضرورة بحثها بدقة وجدية والعمل على حلها فى الاطار القانونى دون ابطاء او تاخير والعمل على تعميق العلاقة بين اجهزة الشرطة والمواطنين.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣/٢/١٩٩٨



بقلم: د. عبدالفتاح الفاوى*

تهرات عباءة الامن عندنا، وأصبح عاجزا عن اداء دوره والقيام برسالته، بعد أن ضل طريقه وفقد هويته وحل محلهما الخوف والاضطراب والذعر والاستبداد، وظهر ما يعرف بالإرهاب، ذلكم الوحش الأعمى، والذى تنوع حسب مجالات عمله وميادين نشاطه وطبيعة القائمين به، فكان منه الإرهاب السياسى والإرهاب الاجتماعى، وقاست مصرنا من هذه الالوان ما قاست، وتبارى العلماء والكتاب يحللون ويعللون ويشرحون، وامتدت اقلام كثيرة إلى مواطن الداء، وبينت الدواء، وبقى أن تنتقل هذه الآراء من القول إلى العمل، فالعلماء والكتاب فى واد والجهات والهيئات القادرة على التنفيذ والتطبيق فى واد آخر.

وكان من جراء ذلك أن الامن وقع عندنا بين مخافتين: مخافة من شيعته ومخافة من عدوه، مخافة من شيعته وأهله والقائمين عليه تتمثل فى عجزهم عن تحقيق أدنى درجاته، ومخافة من قبل عدوه. مخافتا الامن إذن أو آفتاه تتمثلان فى القائمين عليه ومالديهم من أساليب قديمة من ناحية وفى المهددين له من ناحية أخرى، فما المخرج؟

ثمة مرحلتان للخروج من ذلك: مرحلة سريعة قريبة تعالج أو تخفف من وطأة الإرهاب بقدر الإمكان على المدى السريع والقصير، ومرحلة لا أقول بعيدة ولكنها تحتاج إلى وقت وصبر وصدق وجهد.

وقبل هذا وذاك، أرانى ضد تحقيق الامن بالتخويف أو ضد القضاء على الإرهاب بإرهاب أو ضد إحلال الامن عن طريق تكثيف الجند والعسكر وزرعهما فى كل مكان وتحويل البلد إلى معسكر أو ميدان قتال، سمعنا من ينادى بذلك لدرجة يكاد يصل معها إلى تعيين جندى على باب كل بيت، وهذا ما ضره أكثر مما نفعه.

ولكن يبدأ تحقيق الأمن بإصلاح رجاله وقوانينه ووسائله وأساليبه، وذلك يكون بتوعية القائمين عليه بالاساليب الحديثة والنظم المتطورة ووقوفهم على المناهج التربوية التأديبية والتهذيبية اللازمة للقائمين على العملية الأمنية ومراجعة القوانين والوسائل والنظم والاساليب القائمة وتغييرها وتطويرها بما يتلاءم ومستجدات العصر ونوع جرائمه.

وذلك يحتاج إلى مراجعة المناهج والمواد التى تدرس فى الكليات والمعاهد العسكرية بشتى أنواعها ومستوياتها، وأن تطعم تلك المناهج بالمواد التربوية والدراسات الدينية والاخلاقية إلى جانب ما تدرسه –وليس بديلا عنه– لأن مثل هذه الدراسات تكسب القدرة على التعامل مع المجرم والجريمة، وتجعل صاحبها أقدر وأكفأ أداء لمهمته، فما أحوج أولئك إلى مثل تلك الدراسات وما أحوج العملية الأمنية إليها، ولمن يريد أن يتهم مثل هذا الرأى بالرجعية أو الأصولية أقول له: قليل من الملح يصلح الطعام.

ثم يأتى بعد ذلك الحسم والحزم والجدية فى التطبيق والتنفيذ وعدم التهاون مع المتهاون والمخطىء، لأننا نرى كثيرا من الثغرات والأخطاء والانحرافات والجرائم هى من جراء ذلك التهاون أو من فعل أرباب السوابق، ولو كانت المعاملة رادعة والمحاسبة زاجرة لما عادوا إلى ما نهوا عنه وعوقبوا عليه.

هذا فيما يتعلق بالعلاج القريب أو المرحلة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٢/١٩٩٨

السريعة منه، أما فيما يتعلق بالمرحلة الاخرى التى تحتاج إلى جهد وصبر ووقت فهى مراجعة نظام التربية والتعليم عندما، وإذا كنا قد طالبنا بان نطعم الدراسات فى الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية بالدراسات التربوية والدينية والاخلاقية فإننا هنا أشد دعوة إلى الاهتمام بهذه الدراسات فى مراحل التعليم المختلفة. لا أريد هنا ان أحدد نوع الاهتمام ولا مداه، ولكن -فقط- اقول الاهتمام ويسند ذلك إلى المتخصصين ليحددوا نوعه ومداه.

جميعنا يشكو من أخلاقيات هذا العصر ومن تصاعد معدل الجريمة فيه، فلماذا نشكو وما سبب ذلك وما مصدره، والناس هم الناس والأرض هى الارض والسماء هى السماء والنيل هو النيل، فما الذى تغير؟

الذى تغير هو حشو عقول الناس فى عصرنا.

من قبل كان المنزل وكانت المدرسة وكان الشارع وكان المسجد تتعاون جميعا فى عملية التربية والتعليم، أما الأن فقد خلت كل هذه الاماكن من ذلك وتخلت عنها ثم جاءت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة احيانا فعطفت بالناشئة إلى الجانب الآخر وعصفت بما كان يمكن إن يكون قد تبقى لديهم من تلك العملية -التربية والتعليم- او بما تقتضيه الفطرة عندهم. انعطفت بهم إلى الجانب المقابل المظلم وعصفت بما تبقى لديهم من أدب فطرى.

كلنا لنا أولاد فى المدارس.. ليصارح كل واحد منا نفسه، هل رأى أيا من ولده يوما يمسك كتاب الدين المقرر ويقرأ فيه؟ وليسأل كل واحد منا أولاده كم يحفظون من الأغانى العصرية وكم يحفظون من آيات القرآن الكريم؟ ولا تسع الورقة -هنا- كل ما أريد ان أثبته أو أرسمه من علامات التعجب والتأثر والتأسف والتحسر.. تجد صحفنا -وبالذات القومية منها- تفرد الصفحات الطوال الطوال للحديث عن الكرة مثلا وتبخل باسطر -ولا أقول بسطور- قليلة للحديث عن التربية والدين والأخلاق.

لست -هنا- ضد الحديث عن الكرة ولن أكون، ولكن ضد البخل والشح فى الحديث عن التربية والدين والأخلاق.

قد جربنا الاهتمام بالحديث عن أمور كثيرة فى وسائل الإعلام فتعالوا بنا نجرب ولو مرة الاهتمام بالحديث عن التربية والدين والاخلاق فى هذه الوسائل ونعطيها قدرا من الاهتمام ونوازن بين الاثرين، أو بين أثر كل منهما على سلوكيات المجتمع ومعدلات الجريمة.

إن من شأن الدين انه إذا استقام فى مجتمع استقامت كل أموره وإذا أهمل أو أعوج اعوجت كل أمور ذلك المجتمع.

وهنا أسارع فأقول: ليس الدين الذى أدعو إلى الاهتمام به هو دين الأصوليين أو دين المتطرفين أو دين الإرهاب -إن كان له دين- لكنه دين الله الذى وصفه رسوله صلى الله عليه وسلم بأن دين الله يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فليس الدين لحية كثة ولا مسبحة طويلة ولا ثوبا قصيرا ولا عمامة بيضاء أو سوداء أو خضراء ولا غير ذلك مما يكد فى صدورهم وإنما الدين المعاملة والدين الأخلاق والدين الأمن والدين الأمان والدين المحبة والدين السلام.

*أستاذ بكلية دار العلوم- جامعة القاهرة



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٢/١٩٩٨

كلمة «الأهرام» عن: الندوة وأهميتها:

إنه عار.. يلطخ تقدمنا الإنسانى

■ ألقى الأستاذ محمود مراد نائب رئيس تحرير «الأهرام» والأمين العام للمركز الدولى لمقاومة الارهاب الكلمة التالية:

السيدات والسادة.. الحضور الكريم..

بكل التقدير والعرفان، أرحب بكم فى «الأهرام» الذى حمل رسالة التنوير منذ مائة واثنين وعشرين عاما، حرص خلالها على ممارسة دوره فى الحياة المعاصرة.. وانقل لكم تحيات الاستاذ ابراهيم نافع رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة الذى منعه من الحضور سفر مفاجىء وعاجل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وأرحب بكم باسم المركز الدولى لمقاومة الإرهاب الذى جرى تأسيسه ليكون آلية وجسرا يصل مابين المهتمين بالظاهرة الإرهابية فى مختلف الدول، وبينهم وبين الأمم المتحدة واجهزتها، والمنظمات والمراكز الدولية والإقليمية والوطنية.. ويتعاون مع الجميع بهدف مقاومة الإرهاب وملاحقته والتبصير بأساليبه والتحذير منه.

■ **أيها الأصدقاء..**

أرحب بكم فى بداية هذه الندوة التى تعد الثانية بعد الندوة الأولى التى عقدناها هنا فى مثل هذا الشهر من العام الماضى، فكما تعلمون التقت وفود من ٣٠ دولة تضم مسئولين حكوميين وخبراء ومثقفين، وناقشت الظاهرة الإرهابية من كل أبعادها وأصدرت بيانا مهما أوضح فيه المشاركون رأيهم فى تسع نقاط تتعلق بالإرهاب.. من حيث دوافعه وصوره وأغراضه.، وعلاقاته بإنتهاك حقوق الإنسان والشعوب، وبالفكر، وبالجريمة المنظمة، وبالإعلام والإتصال الجماهيرى، وبتعويضات ضحاياه.. وكذلك بالنظام العالمى والتعاون والمسئولية الدولية.. وفى ذلك قال البيان:

«تؤكد الندوة انه وإن كان النظام العالمى - الذى بدأ فى التسعينيات بعد أحداث عصفت بالنظام القديم، لم تتحدد ملامحه بعد، إلا ان المتفق عليه هو إعلاء مبادىء الديمقراطية والتعددية وحل المنازعات سلميا وحقوق الانسان.. التى من أهمها وفى مقدمتها حقه فى الحياة. وإذا كان ذلك كذلك، فان أسس النظام العالمى تتناقض حركة وإيقاعاً مع الإرهاب الذى يستهدف تقويض الديمقراطية واستلاب حقوق الانسان.

ومن هنا ترى الندوة ضرورة سيادة العدالة، وعدم ازدواجية المعايير والأحكام، والحرص على حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها وفى أن تعيش وتصنع غدها فى سلام بغير إرهاب أو ترويع. وتناشد الندوة المجتمع الدولى بالعمل على ان يتمتع كل انسان وكل شعب بهذا الحق.. وان يعمل على مناهضة ومقاومة هذه العناصر المضادة والتى تمثل أخطر وأعتى وأعدى أعداء النظام العالمى الذى تأمل فيه كل الشعوب خيرا وحقا وانسانية..

وتؤكد الندوة ان مكافحة الارهاب على المستوى الوطنى مهما بلغت كفاءتها تظل إجراء محدود التأثير بالنظر الى الطابع الدولى للظاهرة، وأن الأسلوب الفعال فى هذا الخصوص ينبغى أن يتخذ طابعا إقليميا ودوليا بجانب الطابع الوطنى.

■ وعلى ذلك فان الندوة تدق ناقوس الخطر محذرة من أن فى التقاعس عن التعاون الاقليمى والدولى بجانب التعاون الثنائى.. ماينذر بأوخم العواقب، اذ سوف تصبح اى دولة معرضة للإرهاب فريسة سهلة بين أنيابه، ويعد ان يهضمها ينفرد بغيرها.

■ كما تنبه الندوة - والعالم فى عصر التكتلات الاقليمية - أن تكون مكافحة الارهاب أحد أهم بنود الاتفاقيات المنشئة لهذه التكتلات، فضلا عن وجوب الدعوة الى عقد مؤتمر دولى فى إطار المنظمة الدولية الأم - الأمم المتحدة - بهدف التوصل إلى ابرام اتفاقية دولية ملزمة فى هذا الخصوص. وانشاء جهاز دولى لمكافحة الارهاب يكون وسيلة تنفيذ هذه الاتفاقية وآلية متابعتها..

■ وترى الندوة أن من أهم صور التعاون الدولى والاقليمى هو التعاون الثنائى والمتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب، وعدم اعطاء الارهابيين حقوق اللجوء او الحماية بأية صورة، وتجفيف منابع الارهاب سواء كانت فكرا مريضا او مأوى تدبر فيه الفتن أو تمويلا أو تدريباً او ترويجاً او دعاية او بأية صورة من الصور».

وحول هذه القضية بالذات «الإرهاب والتعاون والمسئولية الدولية» تدور مناقشات ندوتنا التى نبدأها الآن والتى لانستهدف من ورائها مجرد بيانات وآراء وإنما نأمل الخروج بنتائج محددة.

أيها الأصدقاء..

إن لقاءنا اليوم يضم وفوداً متميزة من ٤٥ دولة، تشارك فعليا فى الندوة غير دولتين تحضران بصفة مراقب.. ومنظمتين دوليتين ويزيد عدد الوفود عن مائة وعشرين شخصية بينهم السياسى والمثقف، استاذ القانون وخبير الامن، المتخصص والمهتم الاكاديمى والممارس.. ومن هنا فإن الحوار سيكون مثمرا وبناء بهدف:

١ - إعداد مدونة سلوك حول التعاون الدولى فى مكافحة الإرهاب ، والمسئولية الدولية إزاء هذه الظاهرة المدمرة.. كيف تكون والى أى مدى.

٢ - اعداد مشروع لإتفاقية دولية تحظر إستخدام العنف، أو التحريض عليه، أو الترويج له، او مساعدته باى صورة من الصور، أو إيواء عناصره سواء كانوا محرضين أو مخططين او مروجين أو منفذين.. وما إلى ذلك مما يسهم جديا فى القضاء على الظاهرة الإرهابية منذ ان تكون فكرة وليس بعد أن تنتشر الخراب والدمار!

وبديهى أن الندوة ستراعى فى هذين البندين توضيح ماهو الإرهاب، ودمغ الأفراد والعصابات التى تمارسه، وكذا ما يسمى بالإرهاب الرسمى أو الحكومى حيث تقوم دول بممارسة الإرهاب او رعايته، والتفرقة بين الإرهاب وحق الشعوب فى الحرية وتقرير المصير. وستسعى الندوة من خلال اعضائها المشاركين وحشد الرأى العام الدولى وفى طليعته المفكرون والمثقفون والخبراء الى ان تتحول التوصيات الى قرارات ومواثيق، تقرها الدول وتدرجها الامم المتحدة فى جدولها لتصدر عن المنظمة الدولية قرارات محددة وحاسمة، إزاء هذا الإجرام الفاحش الذى يهدد الأمن والسلام الدوليين، فالارهاب ليس اقل فى اخطاره من المخدرات التى تحكمها إتفاقات دولية، وليس أهون من جرائم النفس والمال، وهو ليس - باى مقياس - عملا سياسيا.. ومن ثم ينبغى ان يندرج تحت جرائم النظام العام وان تتعاون الدول فى تبادل المعلومات عنه، وتسليم المحرضين والمتهمين والمحكوم عليهم شانهم فى ذلك شان المجرمين فى قضايا الجنايات

■ **السيدات والسادة..... أيها الأصدقاء..**

ان السكوت على الارهاب.. جريمة نتبرأ منها ونستنكر إلصاقها بنا.. والتهاون فى مكافحته عار يلطخ تقدمنا الإنسانى.. وإعتباره من أسلحة العصر ومن ثم تستخدمه دول ضد دول اخرى يعد من الخطايا التى لا يمكن التكفير عنها.. بل ان التحدث عنه بمجرد عبارات الاستنكار.. يعد ترفا لانقدر عليه.

وكما تعلمون، فإن الإرهاب يمثل شبكة عنكبوتية لا يسلم منها من يتصور انه بمعزل عنها.. فهو حيوان أخرق بلا رأس يزداد توحشاً بالسكوت عليه.. وينقلب حتى على أقرب خلصائه.

ولقد علمتنا التجارب انه لايمكن لدولة واحدة فقط مهما بلغت قوتها ان تقضى وحدها على الارهاب وان تستأصل جذوره بمفردها.. فهو نبت لبلابى شيطانى يحتاج الى تضافر القوى لكل الدول لإقتلاع جذوره وتقليب التربة فلا ينبت مرة أخرى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣/ ٢/ ١٩٩٨

ومن ثم.. تجيء اهمية هذه الندوة لتبحث جديا عن كيف يكون التعاون والى اى مدى تكون المسئولية الدولية.. ونحن، وبكل تاكيد، على يقين من ان هناك أسبابا محلية تشكل تربة صالحة.. لكننا وبنفس القدر او اكثر على ثقة مؤكدة بان هناك عوامل خارجية - لأسباب مختلفة - تغذى الإرهاب وتموله وتستثمر الظروف المحلية.

■ ايها السادة..

انكم لاتمثلون فقط حكوماتكم او شعوبكم.. وانما ايضا - وبهذا الحشد المشرف الممتاز - تمثلون الضمير الإنسانى العالمى.. واظنكم تتفقون معى فى ان ضمير الانسان فى كل مكان يتعذب ويئن ويستصرخكم ان تفعلوا شيئا.. وان يكون هذا الفعل خطوة إيجابية على الطريق الصحيح.

و.. اسمحوا لى من جديد ان أكرر الترحيب بكم.. وفقنا الله لما فيه الخير.. والسلام عليكم ورحمة الله.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧/ ٤/ ١٩٩٨

كلمة وزير الخارجية: لقاء فى موعده تماما

التفرقة بين الارهاب والكفاح المسلح المشروع

القى السفير سيد ابوزيد مساعد وزير الخارجية كلمة الوزير الأستاذ عمرو موسى فى جلسة الافتتاح .. وهذا نصها:

السيد الاستاذ محمود مراد نائب رئيس تحرير الاهرام والامين العام للمركز الدولى لمقاومة الارهاب.

السيدات والسادة..

إنه من دواعى السعادة والاعتزاز ان اشارك اليوم فى ندوتكم الهامة حول الارهاب والتعاون والمسئولية الدولية وهو اللقاء الذى يجيء فى موعده تماما، مستجيبا للتحديات المعاصرة ومتحديا لها. وأود أن اقول فى البداية قبل الدخول فى صلب الموضوع أن مصر كانت دائما وستظل واحة الامن والاستقرار والامان، وان شعبها الطيب الأصيل لن يسمح لهذه الفلول الضئيلة والضالة والمضللة بأن يكون لها اى اثر على مسيرته النبيلة نحو التقدم والتنمية.

■ السيدات والسادة...

اصبح الارهاب اليوم ظاهرة عالمية تنتشر فى كل مناطق العالم شمالا وجنوبا وشرقا وغربا. ولم يعد الارهاب محصورا فى منطقة واحدة، أو قارة واحدة، أو بلد واحد.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعدا ملحوظا فى أعمال الارهاب كما وكيفا مما أدى الى سقوط الآلاف من الضحايا الأبرياء بأيدى قتلة سفاحين يدعون انهم ينطلقون فى أعمالهم الشيطانية من دوافع مختلفة لتحقيق اهداف سياسية أو دينية أو عقائدية او غيرها بينما السياسة والدين والعقيدة منهم براء.

وقد ادى استفحال الارهاب بهذا الشكل الى نتائج خطيرة على الكثير من مناطق ودول العالم تمثلت فى التأثير السلبى على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول التى تتعرض لأعمال الارهاب. وقد ادت هذه الانعكاسات الخطيرة الى بروز اقتناع دولى بضرورة مكافحة الارهاب ومطاردة عناصره وفلوله واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه بل والقضاء على المصادر التى تغذى هذه المنابع بالمال والسلاح والعتاد وقبل ذلك بالأفكار الفاسدة المسممه والاباطيل المنحرفة.

وقد كان لمصر دور رائد على كافة المستويات فى بروز هذا الاقتناع الدولى بخطورة الظاهرة. وأستكمالا لهذا الدور فان الجهود المصرية تركز فى الوقت الراهن وتحديدا على تحويل هذا الاقناع الى موقف دولى مبدئى مدعوم بالفعل، وبحيث يتجسد هذا الفعل فى سياسات واجراءات واضحة المعالم تشكل فيما بينها نظاما دوليا ملزما لكافة اعضاء الأسرة الدولية يتضمن تعريفا واضحا للارهاب، وبيانا لكافة ممارساته وافعاله وصولا فى النهاية الى تحديد الاجراءات المطلوبة من هؤلاء الأعضاء للقضاء عليه وبحيث يكون امتناعهم عن القيام بتلك الاجراءات بمثابة تستر على جريمة دولية، وخروج على القانون الدولى ينبغى مواجهته بما يتطلبه من حزم وشدة.

وهنا يبرز التحدى الملقى على كاهل الدبلوماسية المصرية فى تحويل الاقتناع الى فعل وممارسة. فهناك عقبات فى هذا الصدد نتعامل معها فى الوقت الراهن من اهمها المسائل المتعلقة بوضع تعريف واضح لظاهرة الارهاب يضع حدودا فاصلة بين الارهاب الاسود وماعداه من الكفاح المسلح المشروع الذى تمارسه الشعوب ضد الاحتلال، وحتى لا ننسى فى غمار وقفتنا للقضاء على الارهاب أن مقاومة المحتل هى حق لكل شعب مقهور، وكذلك ان يتم التفرقة بين هذا كله والارهاب الذى تمارسه دولة احتلال ضد شعب مقهور.

وجدير بالنظر من جهة أخرى مواقف بعض الدول التى تتعامل مع مشكلة الارهاب بنوع من الازدواجية، اذ تفرق هذه الدول بين الفعل وبين ممارسته، فنجدها تدين الارهاب بحزم وتندد به وهذا شيء طيب، ولكنها فى الوقت نفسه لاتسبغ هذه الادانة على الارهابيين الذين يقيمون على اراضيها داعين للافكار السوداء المسمومة الحاضة على الكراهية وممارسة الارهاب، وجامعين للمال والسلاح والعتاد اللازم للأعمال الارهابية، ومدربين ومخططين ومرسلين بالتعليمات والأوامر الى أذنابهم الصغار للقيام بالقتل وسفك الدماء، وهناك حجج كثيرة تبرر بها هذه الدول تعاملها المزدوج وموقفها المتناقض من ظاهرة الارهاب.

ومن أمثلة ذلك ادعاؤها بان مكافحة الارهابيين وتسليمهم يتعارض مع القوانين السائدة فيها والخاصة بحق اللجوء السياسى، ومنها انه لاتوجد ادلة واضحة على قيام هؤلاء القتلة بالنشاط الارهابى، ومنها أن عمليات التمويل للارهاب هى فى الأصل نشاط خيرى لجمع الأموال للجهات العاملة فى خدمة ورعاية الفقراء فى مناطق كثيرة من العالم.

وهنا فاننا نؤكد على أن مصر التى تؤمن بالديموقراطية وحقوق الانسان والتى احتضنت ومازالت اللاجئين السياسيين من كافة بقاع الارض تفرق بين حق الانسان فى اللجوء السياسى اذا ماتعرض لاضطهاده فى بلده، وبين تستر الارهابى بهذا الحق لممارسة نشاطه المعادى لحق الانسان فى الحياة.

ان هذه الدول التى ترفع شعارات حقوق الانسان،



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٣/ ٢/ ١٩٩٨

انما حجمت حق الانسان فى الحياة والذى ياتى فى مقدمة حقوقه عن ضحايا الارهاب والذين يتم التخطيط لاغتيالهم فى عواصم تلك الدول.

ومصر التى لاتعقد الصفقات لتسليم لاجىء امن لديها لجهات تطلبه لتصفية حساباتها معه تفرق بين ان يكون اللاجىء لاجئا حقا، أو ارهابيا يمارس نشاطات ارهابية تستدعى طرده وتسليمه للعدالة.

واخيرا فان مصر التى تشجع النشاط الخيرى ويعمل بها الآلاف من الجمعيات الخيرية تفرق بين جمع المال لمساعدة الفقراء أو لمقاومة المحتل الغاصب، وبين جمع المال من أجل تمويل الأعمال الارهابية وتنفيذ المزيد من القتل وازهاق الأرواح.

■ السيدات والسادة..

اتمنى أن تصل ندوتكم من خلال الفكر والبحث والمناقشة والآراء الحرة الى تصور يدعم الجهود المصرية العاملة على تحويل ماأشرت اليه من اقتناع دولى الى فعل وممارسة.

وفى سبيل الوصول الى هذا الهدف فان الدبلوماسية المصرية تعمل على الساحات العربية والاقليمية والدولية.

فقد نادى السيد الرئيس بعقد مؤتمر دولى لمكافحة الارهاب ووضع التدابير اللازمة لذلك.

واستضافت مصر فى ١٩٩٦ مؤتمر شرم الشيخ لبحث ظاهرة الارهاب وعملية السلام فى الشرق الأوسط.

وتركز الدبلوماسية المصرية على الساحتين العربية والاسلامية بالذات نظرا لأن هناك اعتقادا سائدا عن جهالة أو عن سوء نية مبيتة منذ السبعينيات وبداية الثمانينيات من هذا القرن بصلة للارهاب بالاسلام.

البعض يتعامل بازدواجية ويحمى العناصر الإرهابية

وحيث تلقفت جهات معنية لها مصلحة أكيدة فى تشويه ديننا الحنيف اعمالا فردية تسترت تحت رداء الاسلام والدين الحنيف منها براء ونسجت منها بما تمتلكه من وسائل وفنون الدعاية والاعلام اساطير وأباطيل تنقل للعالم صورة محرفة عن الاسلام. وللأسف فان الكثير من البسطاء خاصة فى العالم الغربى قد انطلت عليهم ماتبثه هذه الوسائل من اكاذيب عن الدين الاسلامى.

ولعل ندوتكم الموقرة تفرد جانبا من اعمالها لبحث كيفية التوصل الى الأسس التى يجب ان تقوم عليها السياسة الاعلامية العربية والاسلامية لمواجهة هذه الأباطيل والاكاذيب.

اعود فاقول أنه بفضل الجهود المصرية فقد تم التوصل خلال الاجتماع الخامس عشر لمجلس وزراء الداخلية العرب الذى عقد فى تونس من ٤ ـ ٦ يناير الماضى الى اقرار مشروع للاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب فى اول خطوة من نوعها على الصعيد الأمنى والقضائى بين الدول العربية والتى من المنتظر اقرارها فى شكلها النهائى خلال الاجتماع المشترك لمجلس وزراء الداخلية والعدل العرب فى القاهرة فى شهر ابريل القادم.

اما على الصعيد الاسلامى فقد طرحت مصر مبادرة خلال قمة طهران لدول المؤتمر الاسلامى فى ديسمبر الماضى حيث أقرت القمة اقتراحا مصريا ببلورة مدونة للسلوك واجراءات تعاون فى مقاومة الارهاب وتشكيل لجنة خبراء لبحث وضع اتفاقية ضد الارهاب ستستضيف مصر اول اجتماع لها.

اما على الصعيد الدولى فقد أسفرت جهود مصر بالتعاون مع عدد كبير من الدول العربية والاسلامية والافريقية عن صدور الاعلان العالمى لمكافحة الارهاب عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٤، والاعلان التكميلى له الذى صدر فى ديسمبر ١٩٩٦. كما شاركت مصر بفاعلية فى أمال اللجنة المؤقتة المشكلة بموجب قرار الجمعية العامة فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٧ بشأ الارهاب والتى نجحت فى بلورة اتفاقية دولية معنية بقمع الهجمات الارهابية بالقنابل اعتمدتها الجمعية العامة وفتحت للتوقيع فى نيويورك فى ١٢ يناير الماضى، وتنص هذه الاتفاقية على تجريم الاعمال الارهابية وتسليم مرتكبى الجرائم فى نطاق الاتفاقية أو المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول الأطراف لضمان محاكمة أو تسليم هؤلاء الأفراد.

واخيرا فاننى اتمنى لندوتكم الموقرة كل أسباب التوفيق والنجح للخروج بتوصيات وأفكار ومقترحات تدعم الجهود الدولية الرامية للقضاء على الارهاب واستئصال شأفته.

اشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.





الانتماء والتطرف وحوار حول النقيضين

كان الانتماء والتطرف على مائدة حوار وتفاعل راشين في ندوة عقدتها محافظة اسيوط وتحت رعاية محافظها الاستاذ الدكتور محمد رجائي الطحلاوى وحضرها اعضاء الاتحادات الطلابية بالمدارس الثانوية والقيادات التنفيذية والشعبية. وأكدت مجموعات العمل بهذه الندوة بعض الافكار الهامة التي سوف نتعرض لها في هذا المقال. حينما تتخلف التنمية البشرية تغيب قيمة الانتماء وتظهر امراض التطرف الفكري ويكون العنف والارهاب على رأس قائمة الاعراض. وفي علاقة عضوية ودائرية تتسبب هذه الامراض الاجتماعية في اعاقة التنمية الشاملة والبدء في حلقة جديدة من سلسلة تدني خصائص الثروات البشرية.

ويعد المنهج العلمي افضل طرق علاج الاضطرابات النفسية التي يحركها جمود الافكار وتطرف المعتقدات وسيطرة الرغبات. والمنهج العلمي لا يصطدم بالواقع ولكنه يغير من حدة استجابة الانسان لمشاكل الحياة، ويمكنه من التعايش مع هذه المشاكل حتى يستطيع وضع الحلول المناسبة لها. ويلقى هذا التقرير بعض الضوء على نتائج الحوار بالندوة والتي اكدت ان التطرف والانتماء نقيضان ليس - فقط - في دوافعهما، ولكن ايضا في الآثار المترتبة عليهما.

أولا: الانتماء

ان الانتماء غريزة فطرية تشكل رغبة الانسان في التوحد مع الآخرين من بني جنسه مع الارتباط بخصوصيات الزمان والمكان والعقيدة. واذا لم تتطور عقيدة الانتماء ينمو لدى الانسان شعور بالغربة المكانية والهجرة الزمانية يجعله يرفض الحاضر ويهرب من المستقبل.. ويتطلب نمو عقيدة الانتماء الوفاء باحتياجات الانسان المادية والامنية والاجتماعية والنفسية والروحية من خلال تنمية شاملة يمثل الانسان اهم واخطر محاورها في ظل اطار سياسي تصنع ملامحه ديمقراطية حقيقية ويحفز الانتماء على العطاء ويساعد على دفع عجلة التنمية، كما تتناسب مقدرة العطاء مع عمق قيمة الانتماء، وعليه فيميل البعض إلى القول بأن حب الوطن فريضة والانتماء إليه واجب.

وهناك مراحل مختلفة لتطور ونضج عقيدة الانتماء تبدأ بالانتماء البيولوجي للأم وتنتهي بالانتماء السيكولوجي للوطن. والانتماء والتنمية تربطهما معادلة يؤكد احد اطرافها ان الانتماء هو القيمة غير المادية للتنمية، ويؤكد الطرف الآخر ان التنمية الشاملة تفي باحتياجات الانسان فينتمي إلى مجتمعه ويدفع حركته ويدافع عن مقدراته. هذا واذا لم يتم اشباع غريزة الانتماء اغترب الانسان عن مجتمعه، وتطرفت افكاره ومعتقداته، ودخل مصيدة الاضطرابات النفسية التي تقوده إلى سلوك العنف مع النفس والآخرين. ومن ذلك يتضح مدى اهمية عقيدة الانتماء في ترسيخ قيم السلام النفسي والاجتماعي.

ثانيا: التطرف

كثيرا ما يستخدم البعض كلمتي «التطرف» و«الارهاب» كمترادفين وذلك خطأ يجب تصحيحه حتى لا تفقد استراتيجيات المواجهة فاعليتها وتكاملها. وتشكل العوامل التي تقف عثرة في سبيل نمو وتطور الثروات البشرية المناخ المناسب لجمود الافكار وتطرف المعتقدات واستبداد الرغبات. وفي ظل الجهل والفقر والبطالة والعبث بحقوق الانسان السياسية والمدنية وازدياد الفجوة بين الفقراء والاغنياء، وعقاب الفقراء على فقرهم وانتشار مظاهر الفساد الادارى والسياسي تنمو المجتمعات العشوائية التي تحتضن فكر التطرف وتربي سلوك العنف. هذا ويعتبر فكر التطرف من اخطر معوقات التنمية البشرية والتنمية الشاملة، وحينما يتحول التطرف إلى ظاهرة مرضية فان اعراضها كثيرة، ولكن اخطر هذه الاعراض هو الارهاب بكافة اشكاله بدءا بالارهاب الفكري ونشر الخوف والرعب بين افراد المجتمع وانتهاء بالتصفية الجسدية والحروب الاهلية. وبالطبع فان تطرف الافكار والمعتقدات يستوجب مواجهة فكرية من خلال حوار أمين يديره خطاب المنهج العلمي القادر على تغيير معتقدات الانسان من جمود اللامنطق إلى مرونة الواقعية مما يستتبعه تحويل في المشاعر من الاعتلال إلى الاعتدال ومن الاضطراب إلى الرشاد،

أما اذا ظهرت اعراض التطرف في شكل «حمى» العنف والارهاب فيجب ان تكون المواجهة امنية بالدرجة الاولى مع رفض كافة اشكال الحوار حيث لا يجدى الحوار الفكري بين طرفين يشهر احدهما سلاح الغدر والخيانة ويوجه ضرباته إلى اهداف تصيب قلب الوطن - حتى وان باتت عشوائية. ليس في ذلك غرابة فمن منا يقبل ان يدير حوارا مع مخططي او ممولي او مرتكبي حادث الاقصر الذي راح ضحيته ما يزيد على ستين من ضيوف مصر الذين جاءوا إلينا تقديرا لحضارة الاجداد وبحثا عن حب الاحفاد؟.

الخلاصة والتوصيات:

جاءت توصيات الندوة مؤكدة ان القضايا المصرية مصيرية ومتعددة بحكم التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به البلاد ولم يصل بعد إلى مرحلة الاستقرار. وتعاني مصر - كما تعاني كل دول العالم النامي - من بعض الازمات التي يمكن استغلالها بهدف اثارة البلبلة وزعزعة الاستقرار وضرب مسيرة العمل الوطني. ورغم الظروف الضاغطة وبعض التجاوزات الثورية والقيادية في فترة حكم الرئيسين عبدالناصر والسادات إلا ان مناخ التحول والعولمة قد ساعد كثيرا على نمو ظواهر التطرف ومظاهر العنف. وفي ذلك فاننا نرى ضرورة الوقوف خلف الادارة السياسية دون ان نروج لفكر التطرف او نبالغ في تصوير ظاهرة الارهاب التي أصبحت عالمية لا وطن لها. كما يجب العمل على توجيه طاقات الشباب حتى يستطيع اثبات ذاته وتحقيق بطولاته بعيدا عن العمليات الاجرامية التي تضر مصالح الوطن والمواطن. يجب على الدولة ان تستعين بالمتخصصين في علم تحليل المضمون، وذلك للبحث في المادة العلمية والوسائل التعليمية في مدارسنا وجامعاتنا ووسائل اعلامنا حتى يمكن تحليل الافكار المصاغة في مفردات وايحاءات وتلميحات والعمل على تنقيتها من المخدرات الفكرية والثقافات الشاذة. كما يجب ان تتعاون كل اجهزة الدولة للقضاء على عشوائية التفكير واصدار الاحكام العامة بغير حيثيات او براهين، وان تكون طريقة الاستدلال على هذه البراهين علمية - غير

عشوائية - تحفظ للمواطنين عزتهم وكرامتهم في ظل الشرعية الدستورية واحترام القانون. وفي النهاية فقد أشار أعضاء المنتدى الاعلامي إلى خطورة قصر اليات التحاور مع الشباب على رجال الدين المسيحي والدين الاسلامي وذلك لاسباب كثيرة نركز على خمسة منها:

١ - نمطية وتكرار اساليب وفكر واليات المواجهة الدينية.

٢ - يغلب علي المواجهات الدينية صبغة سياسية قد تجعل من الوسيلة غاية لا تلبث ان تموت فور الانتهاء من هذه اللقاءات.

٣ - نادرا ما توجه هذه اللقاءات إلى الفئات المستهدفة التي تفتقر إلى ثقافة رفض فكر التطرف وسلوك الارهاب.

٤ - ان العامة والخاصة من مواطني مصر اصبحوا مدركين انه لا علاقة بين الدين - أى دين - والتطرف والارهاب.

٥ - اثبتت الدراسات التي اجريت على ظاهرة التطرف بين المسيحيين الكاثوليك في الولايات المتحدة الامريكية بان الدوافع ليست دينية بالدرجة الاولى ولكنها نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

وعليه فيجب ان يكون اسلوب علاج امراض التطرف ومواجهة سلوك العنف والارهاب من خلال البحث عن فكر التطرف في مساحة مشتركة بين علوم النفس والاجتماع والسياسة والقانون والدين للوقاية من المرض ودعم المواجهة الامنية للتعامل مع العرض. لقد كان لي شرف وضع شعار للندوة، امل ان نتعاون لغرسه في ثقافة الشباب وهو: «المنهج العلمي هو طريق الايمان بالله واسلوبنا في الحياة».

د. يحيى عبدالحميد ابراهيم

مستشار محافظ اسيوط

المصدر : 



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١/٢/١٩٩٨

وثائق الندوة الدولية للإرهاب

العالم يلتقى فى القاهرة ليدين الإرهاب ويشيد بالجهود المصرية

التقى فى القاهرة الاسبوع الماضى مائة وعشرون من كبار المسئولين، والخبراء والشخصيات لمناقشة قضية الإرهاب باعتباره ظاهرة دولية، وتحديد رؤيتهم بالنسبة لأحد أهم جوانبها وهو: «التعاون والمسئولية الدولية». ويعد المشاركون فى الندوة.. معبرين عن العالم كله - رسميا وشعبيا - بحكم أنهم يمثلون خمس وأربعين دولة شاركت فعليا وهى من مختلف أنحاء العالم.. بالإضافة إلى منظمتين دوليتين، وحضور دولتين أخريين بصفة مراقب، وبحكم أن المشاركين على درجة رفيعة من الوعى والمسئولية.. وقد عبر هؤلاء - كما سنقرأ على هذه الصفحة اليوم وفى الأسابيع القادمة - عن إدانتهم المطلقة للإرهاب بكل صوره وأشكاله وللذين يحمونه ويساعدونه بأى أسلوب، كما عبروا عن تاييدهم للجهود المصرية التى بذلت ولاتزال على هذا الطريق، بقيادة الرئيس حسنى مبارك. وقد وضح هذا من خلال مناقشاتهم فى جلسات «الندوة».. ومن خلال البرقيتين اللتين ارسلتهما «الندوة» إلى الرئيس، وقوبل اقتراح إرسالهما بتصفيق حاد من كل الموجودين.. وكان قد اقترح إرسال البرقية الأولى ممثل اليونان.. وتسابق إلى اقتراح البرقية الثانية فى الجلسة الختامية ممثلو بريطانيا - التى تشارك للمرة الأولى فى ندواتنا - والجزائر.. وليبيا.

وهذا هو نص البرقية الأولى التى ارسلت فى اليوم الأول خلال الجلسة الافتتاحية:

السيد الرئيس
محمد حسنى مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية..
تحية طيبة..

«بمناسبة بدء أعمال الندوة الدولية للإرهاب التى تنظمها جريدة «الأهرام» بالاشتراك مع المركز الدولى لمقاومة الإرهاب، فإن أعضاء وفود ٤٧ دولة من مختلف أنحاء العالم ومنظمتين يرفعون إلى فخامتكم كل التحية معبرين عن تقديرهم وتأييدهم للخطوات التى تقومون بها ضد الإرهاب والدعوة إلى عقد مؤتمر دولى باعتباره ظاهرة عالمية، وفى الوقت نفسه يعبر ١٢٠ من أعضاء هذه الوفود الـ ٤٧ عما وجدوه فى مصر من أمن وأمان..

وإذ يكرر المجتمعون فى جريدة «الأهرام» التحية والتقدير لكم، فإنهم يشيدون بدور الإعلام الملتزم ويعبرون أيضا عن أملهم فى أن تحقق هذه الندوة نتائجها التى تتفق مع ماتنادون به، أملا فى عقد المؤتمر الدولى وإنشاء جهاز دولى لمكافحة الإرهاب والقضاء على هذا الخطر الداهم.. وفقكم الله إلى مافيه الخير».

■ أما البرقية الثانية فقد جاء فيها:

السيد الرئيس محمد حسنى مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية

«فى الوقت الذى يختتم فيه ممثلو ٤٩ دولة المشاركون فى أعمال الندوة الدولية حول المسئولية الدولية والتعاون الدولى، فى مكافحة الإرهاب، والمنعقدة فى ضيافة مؤسسة الأهرام فى الفترة مابين ٧ و٨ فبراير ١٩٩٨، فإن أعضاء الندوة يعبرون لفخامتكم عن عظيم امتنانهم، وكبير تقديرهم على المجهودات التى تبذلها جمهورية مصر العربية تحت رعايتكم السامية فى مواجهة الظاهرة الإرهابية الإجرامية الهدامة التى ندينها ونستنكرها باعتبار أنها تستهدف النيل من أمن واستقرار كل المجتمعات.. نشكر لمصر حكومة وشعبا جهودها المستمرة، وكرم الضيافة وحسن الوفادة، ونسأل الله أن يسدد خطاكم».

عن المشاركين:
نائب رئيس تحرير الأهرام ومقرر عام الندوة
محمود مراد
رئيس المركز الدولى لمقاومة الإرهاب
جنرال: فيد مارواه



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/٢/١٩٩٨

إعـــلان القاهـــرة ٩٨ حـــول الظـــاهرة الإرهابيـــة

ممثلو ٤٥ دولة ومنظمتين دوليتين يقدمون توصياتهم للأمم المتحدة والحكومات والرأى العام

توصـيات بالغـة الأهميـة حـول التعــاون والمســئولية الدوليــة

إدراكا لحجم وخطر وانتشار الظاهرة الإرهابية واستمرار سلبياتها المدمرة.. ومواصلة للجهود السابقة، دعت مؤسسة الاهرام بالاشتراك مع المركز الدولى لمقاومة الإرهاب الى عقد الندوة الدولية الثانية للإرهاب فى مقر الاهرام بالقاهرة يومى ٧ و٨ فبراير ١٩٩٨، حيث شارك فيها مائة وعشرون من المسئولين الحكوميين والخبراء والاكاديميين والمهتمين تضمهم وفود ٤٩ دولة ومنظمة دولية بيانها كما يلى:

أ ـ وفود مشاركة من ٤٥ دولة هى: (اليمن ـ مصر ـ اليونان ـ البحرين ـ سلطنة عمان ـ الجزائر ـ المجر ـ أوكرانيا ـ روسيا ـ افغانستان ـ اسبانيا ـ كولومبيا ـ الاكوادور ـ اوغندا ـ سوريا ـ تونس ـ باكستان ـ اذربيجان ـ اورجواى ـ الهند ـ بريطانيا ـ فلسطين ـ بولندا ـ الصين ـ تركيا ـ السودان ـ فرنسا ـ قازاقستان ـ رومانيا ـ ليبيا ـ اوزبكستان ـ المانيا ـ المغرب ـ موريتانيا ـ التشيك ـ بلغاريا ـ الارجنتين ـ الامارات ـ المكسيك ـ السعودية ـ الفلبين ـ جنوب افريقيا ـ كوبا ـ بيرو ـ شيلى).

ب ـ وفدان مشاركان من منظمتين دوليتين هما: مجلس وزراء الداخلية العرب ـ ومنظمة الصليب الاحمر الدولى.

جـ ـ وفدان مراقبان من الولايات المتحدة الامريكية ويوجوسلافيا.

وقد ناقشت الندوة موضوعا واحدا فقط يمثل محوراً مهما فى مكافحة الارهاب هو «التعاون والمسئولية الدولية». واستعرض المشاركون الجهود السابقة ومنها إجتماع اللجنة التحضيرية فى مايو ١٩٩٦، واجتماع الندوة الدولية للإرهاب التى عقدت فى نفس المكان بحضور وفود ثلاثين دولة فى الفترة من ٢٢ ـ ٢٤ فبراير من العام الماضى ١٩٩٧، وايد المشاركون ماانتج عن هذه الندوة من وثائق وهى تتمثل فى البيان الختامى للندوة، وفى اعلان القاهرة ٩٧، وكذا تأييد تأسيس المركز الدولى لمقاومة الإرهاب ومقره القاهرة.

واستعرضت «الندوة» جدول اعمالها الذى يندرج تحت عنوان «الارهاب والتعاون والمسئولية الدولية» والذى يضم بندين اساسيين هما:

- وضع مدونة سلوك تلتزم بها الدول للتعاون فى مكافحة الأرهاب.
- مشروع إتفاقية توقع عليها الدول وتقرها الامم المتحدة لتحديد اوجه وسبل التعاون ومسئولية الدول.

وفى إطار من الموضوعية جرت المناقشات بين المشاركين على مدى أربع جلسات عمل استغرقت أثنتى عشرة ساعة، ثم اتفقوا على «انه نظرا لاهمية مدونة السلوك ومشروع الاتفاقية المقترحة يستمر التشاور فيما بينهم عن طريق الأمانة العامة للمركز الدولى لمقاومة الارهاب للاتفاق على صيغة الوثيقتين المطلوبتين وتاجيل النظر فيهما حتى مايو المقبل عندما يجتمع مجلس ادارة المركز «فى اليونان بدعوة من وفدها.. ثم بعد ذلك يجرى اتخاذ اجراءات اقرار المدونة ومشروع الاتفاقية».

وقرر المشاركون فى الندوة ضم الكلمات التى قيلت فى الجلسة الافتتاحية الى وثائقها وهى للسادة:

١ ـ الاستاذ/ عمرو موسى وزير الخارجية فى مصر.

٢ ـ الدكتور/ مفيد شهاب، وزير التعليم العالى والبحث العلمى فى مصر ونائب رئيس المركز الدولى لمقاومة الإرهاب.

٣ ـ السيد/ حبيب العادلى وزير الداخلية فى مصر.

٤ ـ الدكتور/ أحمد السالم الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب.

٥ ـ الجنرال/ فيد مارواه رئيس المركز الدولى لمقاومة الارهاب.

٦ ـ الاستاذ/ محمود مراد نائب رئيس تحرير الاهرام والامين العام للمركز الدولى لمقاومة الإرهاب

وقررت الندوة بموافقة المشاركين فيها مطالبة المجتمع الدولى بمنظماته الدولية الحكومية والاهلية، وحكوماته، ومؤسساته واجهزة الاعلام والاتصال الجماهيرى، والمثقفين واهل الخبرة والراى بما يلى من



خلال بيان يحمل اسم «اعلان القاهرة ٩٨».

«إدراكا لما تشكله الانشطة الاجرامية الإرهابية من تهديد خطير للأمن والاستقرار وحقوق الانسان وفى مقدمتها الحق فى الحياة».

«وإعرابا عن القلق البالغ لتصاعد اعمال العنف والإرهاب، مما يحتم مواجهتها باجراءات مناسبة ومنسقة بين كل دول العالم».

«وتصميما منا على تعزيز فعالية العمل الدولى المشترك للحفاظ على امن واستقرار المجتمع الدولى».

«وتاكيدا لضرورة التمييز بين الارهاب وبين الكفاح المسلح المشروع النابع عن حق تقرير المصير».

«وإيمانا باحترام حقوق الانسان وضرورة كفالتها للجميع».

«وتاكيدا لرفض التذرع بحقوق الانسان، كغطاء لتوفير الحماية لمرتكبى الأعمال الإرهابية بهدف الإفلات من العقاب - يعلن المشاركون.

١ - الإدانة القاطعة لجميع أعمال وممارسات الإرهاب، باعتبارها انشطة اجرامية، أينما وقعت، وايا كان مرتكبوها، وأيا كانت بواعثها، بما فى ذلك العمليات الإرهابية التى تهدد العلاقات الودية بين الدول أو تهدد أمنها، مع الإعتراف والإقرار بالحق غير القابل للتصرف للشعوب الواقعة تحت الاحتلال او الحكم العنصرى فى الكفاح المسلح المشروع لتحرير اراضيها.

٢ - مناشدة كل دولة الانضمام الى الاتفاقيات الدولية المبرمة فى مجال مكافحة الإرهاب فى نطاق الامم المتحدة، والالتزام بأحكامها.

٣ - أن تقوم كل دولة بإتخاذ كل التدابير المناسبة على المستوى الوطنى للقضاء على الاسباب الكامنة وراء ظاهرة الارهاب ومعالجة مظاهره والعوامل المشجعة على استمراره، وفقا لمقررات الامم المتحدة.

٤ - أن تفى كل دولة بالالتزامات التى يفرضها عليها القانون الدولى والعلاقات الودية بين الشعوب، بأن تمتنع عن دعم الاعمال الارهابية ضد دولة أو دول أخرى، او التحريض عليها او الاسهام فى ارتكابها او المساعدة او المشاركة فيها بأى نوع من الانواع او التغاضى عن انشطة تنظم داخل اراضيها بغرض ارتكاب مثل هذه الاعمال.

٥ - الا توفر الدول - تحت اية ظروف - اللجوء السياسى او الايواء لأى عناصر إرهابية.

٦ - ان تتعاون الدول بصورة أوثق لعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف للتعاون فى مجالات تبادل المعلومات والخبرات حول الانشطة الإرهابية واساليب المكافحة، وتسليم الارهابيين.. والتعاون فى مجال المساعدة القضائية.

٧ - دعوة الدول للتعاون فى سبيل القضاء على الاسباب الكامنة وراء الارهاب الدولى، وان تولى اهتماما خاصا لجميع حالات العنصرية وانتهاكات حقوق الانسان والشعوب.

٨ - التاكيد أن جريمة الإرهاب، جريمة جنائية دولية ايا كانت دوافعها.

٩ - تحذر «الندوة» المجتمع الدولى من الجيل الثالث للإرهاب وهناك احتمالات قوية لإستخدامه الاسلحة غير التقليدية ومن ثم تدعو الأمين العام للأمم المتحدة الى التحرك وكذلك تدعو الدول الى الضغط على المنظمة الدولية لتبنى الدعوة الى مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب، وانشاء جهاز دولى لهذا الغرض، وتحديد معايير وأحكام الإرهاب وجرائمه.

١٠ - العمل على تضافر الجهود الدولية والاقليمية لمنع استخدام أسلحة الدمار الشامل فى العمليات الارهابية، وهو ما يستدعى تعزيز الجهود الرامية الى إخلاء العالم من اسلحة الدمار الشامل.

١١ - تؤكد الندوة على ان الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين المبرمة فى جنيف فى يوليو ١٩٥١ لا توفر اساسا لحماية مرتكبى الاعمال الارهابية.

ويتعين على الدول أن تتخذ التدابير الملائمة قبل منح مركز اللجوء، بغرض ضمان الا يشارك ملتمس اللجوء فى اعمال إرهابية، والا يكون ملتمس اللجوء موضع تحقيق أو متهماً او مداناً فى جريمة تتصل بالإرهاب، بغرض ضمان الا يستخدم هذا المركز - بعد منحه - لأغراض التحضير او التنظيم لأعمال إرهابية يعتزم ارتكابها ضد دول أخرى أو مواطنيها.

١٢ - يعلن المشاركون فى الندوة، مجددا، تأييدهم الكامل للبيان الختامى، وإعلان القاهرة ١٩٩٧، الذى صدر عن الندوة الدولية الأولى التى عقدت بدعوة من «الاهرام» - وفى مقرها بالقاهرة - فى الفترة من ٢٢ - ٢٤ فبراير ١٩٩٧ - ويناشدون الجهات المعنية تنفيذ ماجاء فيها..

١٣ - يعلن المشاركون فى الندوة، انهم سيواصلون جهودهم لتحقيق ما اتفقوا عليه وفى ذلك سيتولون الاتصال بحكوماتهم وبالمنظمات المختلفة وبأجهزة الاعلام والاتصال الجماهيرى، لكى يتكامل الاحتشاد من أجل الوصول الى الهدف.

وفى ختام بيانها يرى المشاركون فى «الندوة» وهم يتصدون لخطر يهدد الامن والسلام الدوليين.. انها بهذا تسعى الى مواجهة ما يشوه النظام العالمى المنشود وفى هذا تدعو الندوة الى مزيد من الديمقراطية فى القرار الدولى، والحد من ازدواجية المعايير، والحد من ظاهرة إرهاب الدولة.. لذلك فإن المشاركين يدعون المجتمع الدولى الى نبذ سياسات الحصار، والحظر التى تفرض على الشعوب ومصادرة الأراضى بغير حق باعتبار أنها شكل من اشكال ممارسة العنف ضد المدنيين.

وبعد....

فإن الندوة وهى تختتم اعمالها فى القاهرة، تناشد المجتمع الدولى بالتضامن من اجل مكافحة هذه الظاهرة المدمرة.. وإنشاء الآليات اللازمة لهذا ودعم المركز الدولى لمقاومة الارهاب بإعتباره منظمة دولية غير حكومية تمارس فيه ومن خلاله الجهود الاهلية دورها فى مواجهة هذا الخطر.. وتناشد الندوة المجتمع الدولى ان يحظى إعلانها هذا بمكان مثمر فى منظومة الجهود الدولية.. وصولا الى عالم ينعم بالاستقرار والسلام.



مؤتمر شعبي في مصر يطالب بإطلاق المعتقلين

■ القاهرة - «الحياة» - تنظم «اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الراي» في مصر اليوم الجمعة مؤتمراً شعبياً تحت شعار «لا للاعتقالات والتعذيب». واوضح بيان اصدرته اللجنة امس أن شخصيات من اتجاهات مختلفة ستشارك في المؤتمر الذي يعقد في مقر حزب العمل المعارض.

وانتقد البيان اعتقال السلطات المصرية اثنين من ابرز قادة جماعة «الإخوان المسلمين» هما الأمين العام لنقابة الأطباء في الاسكندرية الدكتور إبراهيم الزعفراني والاستاذ في جامعة قناة السويس الدكتور محمود طه وهدان. وطالب البيان السلطات بإجراء تحقيق في شأن تعرض خمسة مواطنين للتعذيب في مدينة الاسكندرية بعد اعتقالهم.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥/٩/١٩٩٨

مؤشرات في القاهرة لتصعيد جديد مع «الأخوان»

القاهرة ـ المجلة

■ لأحد يعلم الأبعاد الكاملة لقرار سلطات الأمن المصرية المفاجئ بعدم الافراج عن شخصين من قادة جماعة الأخوان المسلمين مع انهما انهيا فترة عقوبتهما التي كانت السجن ثلاث سنوات.

وكان الرجلان (د. ابراهيم، الزعفراني أمين عام نقابة الأطباء بالاسكندرية، ود. محمود طه الأستاذ بجامعة قناة السويس) ضمن مجموعة من قياديي الجماعة المحظورة صدرت بحقهم أحكام مختلفة من محكمة عسكرية قبل حوالي ثلاث سنوات. غير أنهما كانا أول من انتهت فترة عقوبتهما. وتقول مصادر مقربة من عائلتيهما ان سلطات السجون المختصة كانت قد بدأت بالفعل في انهاء اجراءات الافراج عنهما، الا أن قراراً مفاجئاً باعتقالهما ادارياً حال دون تنفيذ ذلك.

ويعتبر تطبيق هذا القرار بحق اعضاء في حركة «الاخوان» اعتبر لافتاً للانتباه، وداعياً للتساؤل حول ما اذا كان يمثل مؤشراً لتصعيد جديد مع الجماعة بعد فترة الهدوء النسبي التي أعقبت «تعاملها الهادىء» مع أمر تقديم قياداتها و«مرشحيها» للمحاكمة العسكرية، قبيل الانتخابات البرلمانية الأخيرة. وكانت التقارير الصحفية التي نشرت في القاهرة مؤخرا اشارت الى أن الفترة القي تولى فيها اللواء حسن الألفي وزارة الداخلية شهدت توسعا ملحوظاً في اصدار قرارات الاعتقال، «التي استخدمها ضباط صغار احياناً في تصفية حسابات شخصية» كما ذكرت تلك التقارير. وهذا ما دفع ببعض النواب الى المطالبة بان يقتصر حق توقيع قرارات الاعتقال على رئيس الوزراء شخصياً.



المصدر : الأسبوع

التاريخ : ١٩٩٨/٢/١٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالعقل

مين السبب؟!



مصطفى بكرى

■ سبعة وعشرون عاما مضت ، عقارب الساعة تعود إلى الوراء .. الآن قدمى فى طين الأرض، أشعر بأن قلبى يكاد يتوقف.. تخرج النساء من بيوت قريتى متشحات بالسواد.. يربطن الحبال حول أجسادهن، يعلو صوت الصراخ، يكاد يخترق الآذان.. أضع يدى فوق جبهتى، راسى يكاد ينفجر..

■ احتضنتنى أمى بقوة.. مات جمال عبد الناصر يا ولدى.. تتجمد الدموع فى عينى.. لا اصدق.. انتم كذابون.. لن يتركنا ويذهب الآن...

■ زحفنا إلى «قنا» افواجا افواجا، مضينا نشق الطرق، نحتشد صفوفا متراصة، حناجرنا تزلزل السكون، تعلى الإرادة، ترفض الانكسار.. بالروح بالدم حنكمل المشوار..

■ فى هذه اللحظات شعرت كأننى أطير فوق الجمع، ارقب الملايين التى خرجت، اتابع حركتها، اشعر بدفء عواطفها، انتمائها للوطن ، للتراب، للارض..

■ أحلق فى سماء الأمة، فى لبنان، فى بغداد فى الرباط وهنا إلى الجنوب فى السودان، زئيرنا يدوى، دموعنا تتفجر كالبركان، إرادتنا تعلن التحدى، أبدا لن ننكسر وأبدا لن نموت..

■ ومضت الأيام ثقيلة، مريرة، تآمر الكثيرون، تجمعوا هنا على ارضنا، ذبحوا بداخلنا كل شىء جميل، أهدروا كل شىء نبيل، داسوا على القيم والمبادىء والسلوك، غرسوا فينا قبحهم، اشاعوا فى صفوفنا الفتنة، قدموا إلينا السم فى العسل واطلقوا عليه «السلام».. اصبحت الخيانة وجهة نظر، والانتماء مجرد مصلحة، والعروبة وهما كاذبا.. والدين مخدرا للشعوب!!

سبوا كل شىء جميل، شوهوا الرموز وجاءوا بالتيوس، قتلوا بداخلنا الولاء، لوثوا ضمائرنا وأشاعوا الفساد والرذيلة، أصبحنا نلهث وراء المال، تدوس على المثاليات، ونسقط من عقولنا احلى الذكريات، محونا الهوية وعبدنا الدولار..

ضاعت من بين أيدنا أعظم الإنجازات، تقلصت أمالنا، تراجعت احلامنا، سادت الكراهية صفوفنا، أصبحنا نختلف على الاختلاف.. نعجز حتى عن اللقاء ، قبلتنا واشنطن وتل أبيب، وطريقنا يمر من بوابة صندوق النقد.

نسينا الغلابة، وتحالفنا مع الديابة، تراجع الشرفاء، وتقدم الخبثاء.. الذين ضحوا سقطوا فى منتصف الطريق، والذين خانوا اصبحوا فى مقدمة الفريق.. هنا شعرنا بالانكسار، بالهزيمة والاندثار..

بكينا العصر الردىء. انسحبنا إلى الداخل بعيدا، اغلقنا علينا بيوتنا وتركنا لهم الجمل بما حمل، لكنهم لم يتركونا وشأننا، طاردونا فى كل مكان، علقوا لنا المشانق، الهبوا ظهورنا بالمطارق وفتحوا لنا ابواب الزنازين...

أمسكنا بتراب الوطن، غرسنا أقدامنا وأيدينا فى طين الأرض، اخذنا شهيقا عميقا يطيب الجسد، وقلنا هذا الوطن وطننا.. هنا بيتنا، وهنا ماضينا وحاضرنا وغدا يأتى مستقبلنا..

■ هنا نرفنا الدموع على الشهداء.. وفى هذه الأرض قاتلنا، انتصرنا وانكسرنا وفى عين جالوت أخذنا بثأر بغداد، وفى حطين صنعنا الملحمة لفلسطين.. بكينا أطفال بحر البقر، وصرخنا مع المذبوحين فى البوسنة.. حصار العراق أدمى قلوبنا، وعذاب السودان وليبيا ألهب حسرتنا..

والآن أعود كما الطفل الصغير، أتذكر صرخات قريتى على الرحيل.. مات عبد الناصر منذ زمن طويل ، فمن للأمة؟! ومن لك يا بغداد.؟!.

يأيها العالم الظالم الجبان... بغداد تنتظر الموت والهلاك.. أطفالنا الصغار جوعى، والآن ينتظرون الدمار.. سبع سنوات يا كفرة، سبع سنوات من الجزع والخوف والجوع.. والآن تأتى لحظة الفراق..

لا .. ليست القضية قضية أسلحة أو شرعية، القضية صراع على الحضارة وعلى العبودية.. إنهم يثأرون من تاريخنا العربى – الإسلامى ..إنهم يريدون تدمير بغداد الحضارة والإسلام.. حقدهم الدفين يتجدد.. يستنفرون العالم الجبان علينا.. لا تهمهم شرعية ولا تعنيهم دولية، لكنه القرار الذى يصنعه سيدنا الجديد فى البيت الأسود..

جردوا العراق من كل ملابسه، أذلوا كبرياءه، قتلوا أكثر من مليون ونصف المليون مواطن بحرب التجويع والتدمير.. داسوا على رؤوس الجميع بأحذيتهم الثقيلة، لكن كل ذلك لا يكفى، فالموت وحده هو الثمن الذى يجب أن يدفع..

يا له من ظلم رهيب..!!!

ماذا فعلنا؟ ما ذنب الأبرياء منا؟ لماذا لا نصرخ بعلو الصوت؟ لماذا يخرج البريطانيون والروس وغيرهم كثيرون دفاعا عنا؟.. يا إلهى ماذا حدث لنا؟ وماذا فعل السفهاء بنا..؟!

يا إلهى وهل بعد الموت حرقا من عقاب؟.. فلماذا نقدم أنفسنا إلى المقصلة صاغرين؟.. إن الحيوانات تصرخ، تتململ، تقذف برجليها ذات اليسار وذات اليمين، فلماذا نصمت؟ ولماذا كل هذا الهوان؟!..

خزائننا مفتوحة للأعداء، وقنابل قتلنا ندفع فواتيرها بالدولار، سماؤنا مخترقة بإرادتنا، ومياهنا ملوثة ببوارج ذبحنا، ومدافعهم تنطلق من أرضنا إلى بيوتنا..

هل تتذكرون ملجأ العامرية؟ .فى ١٣ من فبراير ٩١ كان يوما أسود بلون الليل..، ٤٠٠ طفل وسيدة وشيخ أحرقوا بالدانات، كتموا صرخاتهم تحت الأرض، شوت النار أجسادهم، لم يرحمونا، بل استمروا فى القصف، وصرخات الأطفال تدوى فى السماء.. أرواحهم البريئة صعدت تلعن العرب قبل الأعداء..

.. لم تهتز مشاعرنا، تبلدنا، شعرنا بالعجز المبين، دعونا فى صلواتنا وتمنينا حسن الختام، مظاهراتنا محدودة، وأنفاسنا مقطوعة، وحركتنا مقيدة ومكبوتة..

والآن تبدو ساحة المعركة أشد قسوة، تعالوا نرسم معا ملامح السيناريو المنتظر.. ملامح الفاجعة، الكارثة التى تنتظرنا على ناصية الطريق.

سوف يذيع زعيم الشواذ بيانا على الشعب.. وبعد قليل تهتز سماء بغداد، تنطلق الصواريخ إلى أرض الأجداد.. تهرع نساؤنا مكشوفة الرأس .. تمسك بأطفال وتترك آخرين، النار تشتعل، الدخان الكثيف يحجب الرؤية، الصغار يبكون، تصرخ النسوة وامعتصماه .. ولكن أحدا لن يجيب!!

طائرات الجبناء تلقى بالمزيد ، كرات النار تحرق كل شىء، ضحكاتهم تزلزل فى السماء.. قنابلهم العنقودية تخترق الأجساد وتحيلها إلى رماد، نهتف فى إعلامنا تحية لفارس الشرعية الدولية، يُدس الأشقاء فى جيوبنا بعض الدولارات المغموسة بالدم.. نبحث عن مبررات للقتل، نشارك الجزار فى الذبح، ونقول بعلو الصوت : صدام هو السبب.. صدام هو السبب.. وسنظل نردد حتى نقتل بقية العشرين مليونا بأيدينا.

إنه هولاكو الجديد.. يريد أن يدمر بغداد والنجف وكربلاء، يريد أن يسحق أجسادنا بعد أن سحق كرامتنا.. ثم يشترى صمتنا وتواطؤنا!!.

بعد قليل تبدأ المرحلة الثانية.. المجزرة لا تتوقف، القتل يتجدد، بالنووى، بـ «النابالم»، كل شىء مباح ضدنا، وكل القوانين تخترق لأجلنا، يا لنا من أمة مكلومة مقهورة سقطت من دفاتر التاريخ!!

.. الآن دمروا كل شىء.. إذن لابد من تسليم صدام، إذا لم يسلم صدام، يبقى الحصار، وتجدد الغارات، تستمر المعارك والمناورات.. سنوات وراء سنوات، إنهم يبحثون عن مبرر للبقاء، لكنهم يسعون هذه المرة إلى التقسيم وتولية العملاء، وبعد ذلك ها هى إيران يمكن أن يحولوها إلى بعبع جديد للخليج.

اليوم يقسمون العراق، يقتطعون أجزاء من الجسد، وغدا يجهزون على بقية الأعضاء، يمسكون بنا الواحد تلو الآخر، نظن أننا سننجو بجلودنا، لكنهم سيسلخون الجميع، ويدوسون كل الرقاب.

يا أيها الناس.. إذا لم تتحركوا الآن فقولوا لى بالله عليكم متى تصحون؟ متى تفيقون من سكرة الموت والضياع؟.. على أى شىء تخافون والسكين مغروسة فى الجسد، تمضى نحو الضياع؟.. الخوف لغة الضعفاء والجبناء، فهذه قضية لا تصلح معها المبررات..

دماء العراقيين فى رقابنا، إذا تركناهم يذبحون، فلن يصلح الغد للندم وشق الصدور، لن تغفر لنا السماء تكرار ما جرى مع الحسين، سوف تلعننا الأجيال، وتطارد ذكرياتنا وأسماءنا وأيامنا السوداء.

.. أمامنا الآن فرصة لنكفِّرَ عن كل الذنوب، لنؤدب الأمريكان والغرب والصهاينة الملاعين، لنعلنها حربا على الجميع، لنطاردهم فى أرضنا وخارج بيوتنا، لنحيل أجسادنا إلى قنابل نووية، وألسنتنا إلى صواريخ سكود.. ونظراتنا إلى جحيم يحرق الأبدان...

بحق الله والرسول والعروبة.. لا تصمتوا.. لا تتراجعوا.. لا تخافوا.

بحق أطفالكم الصغار فى بغداد والقاهرة والرياض.. بحق قبر النبى –صلى الله عليه وسلم– ومسجدنا الأقصى وكنيسة العذراء.. بحق كل غال عليكم لا تقفوا هكذا صامتين...

انفضوا عنكم غبار السنين.. تأكدوا أن ملامح الخطة ترسم الآن، وأن السكين ستخترق كل البطون، سيقسمون الأمة إلى دويلات ودكاكين.. سيعود إلينا كرومر من جديد، وسيبدأ عهد الحفيان والعبيد..

اتركوا وراءكم الضياع، تراصوا، احتضنوا علم العراق.. ارفعوا صورة أطفالهم الجوعى احتضنوها إلى قلوبكم.. املأوا عيونكم بحضارة بابل وبغداد... تذكروا أيام الرشيد والأمين والمأمون.. تذكروا كيف فتح لكم الأشقاء بيوتهم، وكيف تضامنوا معكم فى حرب ١٩٧٣ ..

قضيتنا ليست صدام، قضيتنا شعب يموت وينهار.. قضيتنا الظلم والتكالب لذبح الأمة بيد الداعر والقواد.. قضيتنا هى مع العجوز الشمطاء التى تمسك بسكين لتقسم الجسد إلى قطع صغيرة، تشعل بينها الحروب، ونعود إلى تاريخ داحس والغبراء.

قضيتنا مع القاتل فى «إسرائيل» مع الذى يهدد ويتوعد،



المصدر : الأسبوع

التاريخ : ١٦/٢/١٩٩٨

ويعتبر أن السلاح وحده يصنع السلام.. يتحدى ونحن من حوله نستجدى .. يضرب ونحن من حوله نسترضى ونقدم فروض الطاعة والولاء.

كل شىء يضيع من حولنا.. لكن عناصر القوة لا تزال بيدنا.. البترول سلاحنا والقمة بيتنا، إذا عجزتم، اطلقوا أيدينا للجهاد، اتركونا نمضى إلى بغداد.. نحول أجسادنا إلى دانات تطاردهم فى الأرض والسماء..

نحن لا نهزم ولا ننكسر، نحن أمة أسقطت كل الطغاة، دحرت الروم والفرس وفتحت كل الأبواب.. تراجعنا يوم الاختلاف، لكننا قادرون على لملمة الجسد من جديد..

الأمريكان جبناء، والصهاينة مرعوبون.. هزمناهم فى الصومال، وكسرنا شوكتهم بالأطفال فى فلسطين، فلا تيأسوا ولا تدفعونا إلى الإحباط..

الناس تغلى فى الشوارع، الحزن القومى يجتاح النفوس، وتلك مقدمات طبيعية للانفجار..

سدوا طريق قناة السويس فى مواجهتهم، حرموا عليهم سماءنا، ابعدوهم عن أرضنا، اغلقوا قواعدهم فى بلادنا.. لا تخافوا يا حكامنا، مستعدون أن نحميكم، أن ندافع عن وجودكم، لن يهزموكم.. فلماذا بسرعة البرق تنكسرون وتتراجعون؟!

اعرف أن المؤامرة كبيرة، والأمة فى أسوأ أحوالها، والعالم كله مسخر لأجل «إسرائيل»، لكننا نمتلك فى المقابل أن نقول: لا..

قولوا : «لا» لأجل انظمتكم.. لن ينفعكم أحد سوى الشعب والناس.. إذا سقط العراق سقطتم وسقطنا، وإذا ساعدتموه على الصمود بقيتم وبقينا..

لا تقفوا إلى جانب الأمريكان وترددوا ما يقولون، فأنتم تدركون أن العراق خلع كل الثياب.. ليتكم تتحدثون عن «إسرائيل» بقدر حديثكم عن صدام.. ليتكم تقولون لكلينتون: ولماذا لا يطبق الأمر على الجميع؟!

نعم نعرف أن نياتكم الحقيقية هى مع رفض المؤامرة على العراق، ندرك أن هناك بعض حكام العرب، يحترقون حسرة لأنهم يرون مكمن الخطر من كل الأبعاد، لكننا نقول لكم :نريد أن نسمع كلاما مختلفا ، فهذا وحده هو الذى سيعرقل خطة الدمار..

افتحوا أمامنا الأبواب، اتركونا نعبر عن غضبتنا، لا تخيفونا بالسجن والسجان، فنحن الآن فى مركب واحد، كلنا مستهدفون وكلنا مطلوبون للمقصلة..

أما إذا أبقيتم الحال على ما هو عليه، أما إذا تملككم الخوف وحافظتم على الكراسى وبعتم الأوطان، فساعتها سنشير بأصابعنا ونقول بكل قوة : أنتم الأعداء..

● كلمات قصيرة ●

الإخوان المسلمون

كم كان محزنا أن تمنع أحزاب المعارضة أحمد سيف الإسلام البنا من إلقاء كلمة «الإخوان» فى الجامع الأزهر تضامنا مع العراق..

إننى اختلف مع الإخوان المسلمين فى الكثير من المواقف والقضايا بشكل حاسم ومبدئى، لكننى أرى أن منع تيار سياسى بوزن الإخوان من الحديث فى قضية تهم الأمة ومستقبلها جريمة كبرى..

أنا افهم أن تمنع الحكومة – ولو أن ذلك ليس هو الحل– ولكن أن تتطوع أحزاب المعارضة لإصدار قرار بالمنع، فهذا معناه أن أحزابنا تعمل بالريموت كنترول، ومستعدة للتضحية بمبادئها ومواقفها أمام جزرة تقدم من هنا أو هناك...

إن ما جرى فضيحة بمعنى الكلمة؛ لأنى لا أتصور أن سيف الإسلام كان سيقول كلاما غير ما ردده البعض، ولا أعتقد أن منعه من الحديث قد حقق الانتصارات وقضى على الإرهاب..

إننى لا أتمنى أن يصل الإخوان المسلمون إلى الحكم فى مصر، لكننى سأكون أول المؤيدين إذا اختارهم الشعب فى انتخابات حرة، وسأناضل من أجل أن يفوز عليهم الناصريون والوطنيون.. إن مصيبتنا هى فى عدم المصداقية، نردد الشعارات ونحن أول من يدوس عليها، نتحدث عن الديمقراطية ثم نمارس القمع داخل بيوتنا وأحزابنا..

نخدع الجماهير بالحديث عن الشرف ونحن نغوص برؤوسنا فى أوحال ومستنقعات الفساد والارتزاق.. ولكن فى نهاية الأمر لن يصح سوى الصحيح، وحكم الناس هو الأهم والناس لا يخونها الذكاء.

اللواء العادلى

نشرت «الأسبوع» منذ فترة من الوقت شكوى المواطن سامى القورينى الذى ألقى القبض عليه ظلما– تنفيذا لحكم صدر ضده بالسجن بسبب الزعم بإصداره شيكات بدون رصيد، وبعد أن اتضحت الحقيقة أصدر النائب العام أمرا فوريا بالإفراج عنه، ولكن بقيت قضية النصاب الذى دبر وتآمر وهرب من العدالة فى أحكام عديدة.

وبمجرد النشر استجاب اللواء حبيب العادلى –وزير الداخلية – وأولى الأمر اهتماما خاصا، وفى أيام قليلة ألقى القبض على النصاب ،الذى أصبح الآن رهين السجن لتنفيذ العديد من الأحكام..

إننى هنا أوجه التحية إلى الرجل الذى يعمل فى صمت، ويربط الليل بالنهار دونما ضجيج أو إعلان.. إن الناس تأمل الكثير والكثير من وراء اللواء العادلى الذى يولى كل ما ينشر أهمية خاصة، ويرفض السكوت عن الباطل مهما كلفه ذلك من تضحيات..

معذرة .. وشكر

شكرا عزيزى القارئ على ثقتك وتقديرك لـ «الأسبوع»..

لقد قررنا زيادة عدد صفحات «الأسبوع» إلى ٢٨ صفحة مما استلزم زيادة السعر إلى جنيه مصرى واحد..

لقد كان قرار الزيادة علينا صعبا، لكننا كنا على يقين أن ثقتك فى صحيفتك لا تتزعزع ولهذا جاءت إلينا النتائج مبهرة حتى أن الأستاذ إبراهيم نصر–مدير عام التوزيع بمؤسسة الأهرام–أبدى دهشته من أن توزيع الصحيفة لم يتأثر فى شىء، بل بقيت نسبة التوزيع كما هى فوق الـ ٩٥ ٪.

لقد كانت صحيفة«الأسبوع» تباع بسعر الجنيه فى الكثير من الأماكن الريفية قبل رفع سعرها، ولذلك اتخذنا قرار زيادة



السعر مرافقا لقرار زيادة الصفحات خاصة وان سعر الـ ٧٥ قرشا كان يحقق خسارة لا تقل عن ثلاثة قروش فى كل نسخة تباع..

اننا نعدك عزيزى القارئ ان نظل على العهد، قابضين على الجمر، ورافضين اى محاولة للمتاجرة بهذه المهنة النبيلة او اخضاعها لشروط المعلنين عهدا بان نبقى صوتكم الأمين ولسانكم القوى فى مواجهة الظالمين، وان نقدم إليكم خدمة صحفية هدفها الوحيد مصلحة الوطن والأمة.

مصطفى بكرى

تقرير أمني يكشف:

٩٠ حادثا إرهابيا تمت بسلاح مرخص!

كتب: سعيد الشحات■

كشف تقرير أمنى أن عددا كبيرا من الحوادث الإرهابية التى ارتكبت خلال عامى ٩٥ و٩٦ تم فيها استخدام أسلحة مرخصة فى نفس الاعوام، وبلغت هذه الحوادث ٩٠ حادثا. وكشف التقرير ان إجمالى السلاح المرخص فى مصر يبلغ ٣٤٦ الف قطعة سلاح يحملها ٣٤٣ الف شخص.

وفى اطار بيع السلاح فى السوق السوداء كشف التقرير أنه خلال عام ١٩٩٣ تم ضبط نحو ١٥ الفا و٨٥٠ قطعة سلاح ثم انخفض هذا العدد الى ١٤ الفا و٢١٨ فى عام ٩٤، وتضاءل العدد فى عام ١٩٩٥ الى ١٢ الفا و٣١٠ قطع أما فى عام ١٩٩٦ فقد شهد انخفاضا كبيرا فى عدد الاسلحة المضبوطة ووصلت إلى الفين و٧١٩ قطعة سلاح.

حبيب العادلى

أكد التقرير ان جميع قطع السلاح المضبوطة تم بيعها فى السوق السوداء وهى اسلحة آلية ورشاش ومسدسات، بالاضافة الى ضبط نحو ٧٥٢٠ كيلو جراما من مادة تى - أن - تى - وهى مادة شديدة الانفجار و٣٦٣ قنبلة يدوية و٧٠٠ الف كيلو جرام من البارود الاسود بيعت جميعها فى السوق السوداء المنتشرة فى محافظات الوجه البحرى وفى مقدمتها محافظة القليوبية، بالاضافة الى محافظات الوجه القبلى، وأشار أيضا الى منافذ تهريب الأسلحة من اسرائيل الى مصر عبر سيناء.■



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٩/١٩٩٨

.. و«العادلى» يصف الحوار مع المتطرفين بأنه «محاولات صبيانية للتضليل»

كتب ـ مصطفى عبد العزيز:

اكد اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية امس، ان اجهزة الامن لن تتراخى فى مواجهة جماعات التطرف والارهاب، كما اكد رفض الحوار مع القتلة والمجرمين، ووصف الوزير ادعاءات السعى الى الحوار بانها «محاولات صبيانية للتضليل وافتعال المواقف امام الرأى العام» وقال «العادلى»: ان مايوصف بمبادرات وقف العنف لاتعنى الا اصحابها فقط، واشار الى ان موقف اجهزة الامن يقوم على مواجهة العمل التنظيمى السرى غير الشرعى، ولايستهدف الشريعة الاسلامية، وكان وزير الداخلية والدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى، قد عقدا لقاء مفتوحا مع ممثلى اتحاد طلاب الجامعات فى معهد اعداد القادة بحلوان، واكد «العادلى» فى رده على اسئلة الطلاب، ان معظم منظمات حقوق الانسان فى مصر ليست شرعية ولها مصالح شخصية تعلمها اجهزة الامن، وقال الوزير ان تقارير محكمة النقض ببطلان انتخابات اكثر من نصف اعضاء مجلس الشعب، حقيقة واجبة النفاذ لكن الكلمة الاخيرة فيها لمجلس الشعب، ونفى وزير الداخلية قيام اجهزة الامن بتلفيق القضايا لبعض المشاهير، واكد أن حفظ القضايا من سلطة النيابة وحدها.



المصدر : الــــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/ ٢/ ١٩٩٨

تقرير لوكالة الأنباء الفرنسية:

«هدنة» من الجماعات المتطرفة مقابل «مبادرة حسن نية» من الحكومة

كشف تقرير طيرته وكالة الانباء الفرنسية، عن وجود هدنة من جانب الجماعات المتطرفة فى مصر منذ مذبحة الاقصر فى «نوفمبر» الماضى:

اشار التقرير الى ان السلطات الامنية قامت بمبادرة حسن نية، وافرجت عن مئات المعتقلين من اعضاء الجماعات. اكد التقرير ان تراجع قسوة الاحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية العليا ضد المتطرفين منذ حادث الاقصر، يدل على وجود تغير فى نهج وزارة الداخلية. ووصف مصدر مقرب من «الجماعة الاسلامية» حادث الاقصر بانه «زلزال ترك آثاره على الجماعة والحكومة على حد سواء». واشار تقرير وكالة الانباء الفرنسية الى تراجع «عمليات» الجماعات المتطرفة. ولاول مرة منذ عام ١٩٩٢ لم يقع اى حادث ارهابى خلال شهر رمضان. كما سجلت الاشهر الثلاثة الماضية مقتل ثلاثة اشخاص فقط، بينهم متطرفان وشرطي. ونسبت الوكالة الى مصدر مقرب من الجماعة الاسلامية قوله: «ان هناك قرارا غير معلن بعدم ارتكاب اعمال عنف، بعد ان ادى حادث الاقصر الى حدوث انقسامات بين قادة التنظيم فى الخارج».

واضاف المصدر ان اجهزة الامن اطلقت سراح بين ٨٠٠ الى ١٠٠٠ معتقل مؤخرا، واصبحت الاحكام القضائية اقل قسوة، والاعتقالات محدودة. كما نسب التقرير الى مصدر امنى تأكيدا بان النيابة تقوم منذ اسبوعين باطلاق سراح ٢٥ الى ٤٠ معتقلا كل يوم ممن صدرت احكام بالافراج عنهم او ممن ثبت عدم وجود صلة لهم بالارهابيين. واكد التقرير ان حملات مطاردة الارهابيين والاعتقالات العشوائية اصبحت اقل كثافة. كما اكد مصدر امنى ان وزارة الداخلية تنتهج سياسة جديدة تقوم على الافراج عن المعتقلين بموجب قانون الطوارئ، والذين لايشكلون خطرا على الامن. واضاف المصدر ان اجهزة الامن راجعت قوائم المعتقلين، وقررت الافراج عن كل من ليسوا اعضاء فى الجناح العسكرى للجماعة الاسلامية. كما اصدرت المحكمة العسكرية العليا منذ حادث الاقصر خمسة احكام بالاعدام فقط، وقضت ببراءة ٤٥ شخصا فى قضيتين تشملان ٩٨ متهما.



لم اقرأ مقالا للدكتور سعدالدين إبراهيم احسست انه يتخلى فيه عما يكتبه من ضرورة الإيمان بالديمقراطية وحق الخلاف والعفة في التعبير عنه، ومقاومة الجمود، مثلما فعل في مقاله بـ«أهرام» الاثنين ٩من الشهر الجاري بعنوان «من الطهطاوي إلى طنطاوي».. دافع فيه بحرارة عن الإمام الاكبر شيخ الأزهر الدكتور طنطاوي، لدرجة دفعته إلى أن يتجاهل كل الحقائق والوقائع التي حدثت من ايام فقط، وتابعها الجميع في الصحف والمجلات، ولم يطوها النسيان بعد، بسبب مقابلته الحاخام الإسرائيلي في مكتبه، واشاد به وباجتهاداته واستنارته منذ أن كان مفتيًا، واعتبره اعظم من انجبته مصر بعد رفاعة الطهطاوي، وهاجم منتقديه لانهم متعصبون ومتطرفون وظلاميون.. والمحور الرئيسي الذي ارتكز عليه المقال كان تبرير مقابلة الشيخ طنطاوي الحاخام الإسرائيلي.. وكان على الدكتور سعد ان يوضح أن من انتقدوا الشيخ لم يكونوا من الظلاميين والإرهابيين، لأن أغلبيتهم الساحقة من خصوم التيار الديني المتطرف، كان عليه - أيضًا - أن يبدي رأيه في الألفاظ المروعة والمشينة التي استخدمها شيخ الأزهر ولم يسبقه فيها أحد جلس على كرسي المفتي أو مشيخة الأزهر من قبله، وهبطت بجلاله إلى هذه الدرجة التي اصابت الجميع بالصدمة من هول ما قرأوه له وسمعوه منه، لا في حق من اختلفوا معه، ولكن في حق الحاخام والسفير الإسرائيليين أيضًا.. ليس ذلك فقط وإنما تجاهل الدكتور سعد تحويل الشيخ طنطاوي إلى رمز للإسلام، من يهاجمه يهاجم الإسلام، مضفيا عليه قداسة تجعله بعيدًا عن الهجوم والانتقاد. ثم اكمل الدكتور سعد اظهار إيمانه بالديمقراطية التي ينادي بها، عندما تجاهل طلب شيخ الأزهر إلى رئيس جامعة الأزهر الدكتور أحمد عمر هاشم إحالة كل من الدكتور الشيخ محمد عبدالمنعم البري - الأستاذ بالجامعة، رئيس جبهة علماء الأزهر - ، والدكتور الشيخ يحيى إسماعيل هبلوش - الأستاذ بالجامعة «الأمين العام للجبهة - إحالتهما للتحقيق، لانهما عارضا استقبال الحاخام والخروج بذلك عن قرار مجمع البحوث الإسلامية المؤيد للزيارة، رغم اننا لو كنا في بلد يحترم نفسه لأقام الدنيا واقعدها فوق رؤوس شيخ الأزهر ورئيس الجامعة ومجمع البحوث واوقفهم عند حدهم، بعد ان بدأوا في هذه الجريمة التي تجعلنا مسخرة بين الأمم، بحيث تحقق، وقد تحاكم وتفصل اساتذة جامعاتها لأنهم اختلفوا في راي وموقف مع شيخ الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية، والذي لم تتخذ حتى أغلبية أعضائه موقفًا مؤيدًا لاستقبال الحاخام..

ولأن شيخ الأزهر نفسه في كثير من فتاواه ومواقفه يخالف ما اتخذه المجمع من قبل من مواقف، فلماذا لا يتم التحقيق معه أيضا؟! هل هذه هي الديمقراطية التي ينادي بها الدكتور سعد، واحترام التعدد في الآراء والاتجاهات؟! الظاهرة المحيرة في هذا البلد هي انكشاف حقيقة إيمان من يصفون انفسهم بأنهم أهل التنوير والعلمانية والديمقراطية. إنهم يريدونها لأنفسهم ولن يرضون عنه، تمامًا مثل انصار التيار الديني الذين يهاجمونهم ويتهمونهم بالإرهاب والتطرف والظلامية، وإلا هل هناك تفسير لموقف واحد من أبرز قادتهم وهو الدكتور سعد؟ وصمت اقلامهم وصحفهم عن مجمع البحوث وشيخ الأزهر في هذه الواقعة، وهجومهم على المجمع أيام المرحوم الشيخ جاد الحق على جاد الحق.

وأخيرا.. اطلب من الدكتور سعد ان يأتينا بمثل واحد يؤكد فيه أن الشيخ طنطاوي جاء بجديد في الفتوى - هو ومعارضوه أيضًا - لأن كل ما اختلفوا حوله كان مثارًا، وحوله نفس الخلاف منذ عشرات السنين

حسن الترابي

مادمنا قد غيرنا سياستنا نحو السودان، وانفتحنا على نظامه إلى الحد الذي جعلنا نتناسى الخلافات العميقة معه، لأن مصالحنا وأمننا الوطني اهم من مشاعرنا وآرائنا، ولأننا لا يمكن أن نظل واقفين ونحن نرى نفوذنا التقليدي في السودان يتآكل لحساب أمريكا وإثيوبيا وأوغندا واريتريا، وهو ما دفعنا إلى دعوة جون جارانج لزيارة مصر، والالتقاء بالرئيس والمسئولين وقادة الأحزاب السياسية والكتاب والمفكرين، والتوسط بين المعارضة والنظام، وافهام الجميع أننا لن نقف ساكتين امام أي محاولة لتقسيم السودان، مادمنا قد فعلنا ذلك فلابد أن نكمل ما بدأناه، بأن ندعو الدكتور حسن الترابي إلى مصر لمقابلة الرئيس والمسئولين وقادة الأحزاب والكتاب والمفكرين، ومعرفته عن قرب ومناقشته ومواجهته بكل الشكوك التي تنتابنا فيه وفي تنظيمه السياسي، مثلما فعلنا مع جارانج، وأن ندعو أيضًا إلى بلادنا قادة الفصائل الجنوبية الأخرى الذين وقعوا الاتفاق مع حكومة السودان وعلى خلاف مع جارانج، واقامة علاقات معهم حتى لا توجد قوة في السودان بعيدة عنا، مادمنا قد احسسنا بأهميته لأمننا ومصالحنا، كما يجب علينا أن ندفع برجال أعمالنا للوجود هناك ونقدم كل التسهيلات التي تمكنهم من اقامة مصالح لهم في السودان.

قاهر الناصريين

حتى وهو يرثي الأموات، لم يتورع قاهر الناصريين الدكتور عبدالعظيم رمضان عن الكذب والتزييف في مقاله بـ «الاهرام» وأكتوبر يوم السبت قبل الماضي، عندما تحدث عن استاذنا الجليل الكبير العفيف الصادق الطاهر الدكتور محمد حلمي مراد، فاختار أن يتحدث عن خلافه عندما كان وزيرًا للتربية والتعليم مع الزعيم خالد الذكر جمال عبدالناصر، فقال: «وأقاله في يوم ١٠ من يوليو ١٩٦٩ بطريقة مهينة، وعمل على التنكيل به عن طريق اصدار قانون خاص يمنع الوزراء من ممارسة أي عمل لمدة خمس سنوات بعد تركهم منصب الوزارة». بينما الحقيقة أن القانون يمنعهم من العمل في مؤسسات أجنبية فقط حفاظا على أسرار الدولة، واذا كان اعتبر ذلك تنكيلا من خالد الذكر فإنه اكتفى بالاشارة إلى انضمام حلمي مراد إلى حزب الوفد في عهد السادات، ثم إلى حزب العمل، دون أن يشير إلى خلافاته العنيفة مع السادات - عليه رحمة الله - ومهاجمته الدور الذي تلعبه حرمه السيدة جيهان السادات دون أن يكون لها منصب، وقيام السادات باعتقاله في سبتمبر ١٩٨١. كل ذلك لم يذكره المؤرخ الأمين الذي ادمن التزييف والتزوير العلني، بحيث اصبح لا يستطيع أن يعيش بدون أن يتنفسه حتى لا يختنق!!



وزير الداخلية فى لقاء موسع مع طلاب الجامعات:

لاتهاون فى مواجهة الإرهاب

اعلن السيد حبيب العادلى وزير الداخلية، ان اجهزة الامن لن تتراجع عن مبدا الحزم فى مواجهة الإرهاب، وانها تستخدم الطائرات فى مطاردة العناصر الهاربة، واشار إلى استمرار تطوير إجراءات المكافحة التى من شانها تحقيق الأمن والاستقرار فى جميع المواقع، ومواكبة المتغيرات فى ضوء استراتيجية الدولة وسياسة الحكومة.

وقال العادلى ـ فى اللقاء الموسع الذى شهده امس مع طلاب الجامعات المصرية بمعهد إعداد القادة فى حلوان وحضره الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى ـ إن الإرهاب وسيلة تستعين بها قوى خارجية تستهدف النيل من مصر، ولا مجال للمساومة بالنسبة للشرعية وكيان الدولة والمجتمع، واضاف ان اجهزة الامن قد تمكنت من تقويض البنية الاساسية للتنظيمات الإرهابية. واكد الوزير ان الامن لا يمارس العنف، لكنه ينفذ القانون، وان ادعاءات السعى إلى الحوار هى محاولات صبيانية للتضليل، مشددا على انه لا مجال لحوار مع قتلة ومجرمين. [وقائع اللقاء ص ٢٤]



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٢ / ١٩٩٩

فحص ملفات تلاميذ الثانوى فى الوجه البحرى بعد الفشل فى الصعيد

محاولات للكشف عن جثة الإرهابى السادس فى حادث الأقصر!


حبيب العادلى

كتب عصام عبد الجواد:

تجرى اجهزة الامن عمليات بحث واسعة فى ملفات تلاميذ الثانوى العام والفنى فى الوجه البحرى للكشف عن جثة الإرهابى السادس المجهولة فى حادث الاقصر بعدما تبين من عمليات البحث انه لاينتمي لمحافظات الصعيد.

وكانت المحاولات التى قامت بها اجهزة الامن فى فحص جميع ملفات طلبة الجامعات والمدارس الثانوية وملفات الشباب من سن ١٥ إلى سن ٣٢ فى الصعيد قد فشلت فى الكشف عن شخصية الإرهابى القتيل.

كما فشلت عمليات التعرف على صوره من خلال اجتماعات عمد ومشايخ القرى والنجوع وتبين من عمليات البحث الموسعة أن شكل الإرهابى وبصماته لم تظهر من خلال عمليات المسح الشاملة التى تمت على جميع ملفات السجل المدنى فى محافظات قنا وأسوان واسيوط وسوهاج وبنى سويف والبحر الأحمر والوادى الجديد.

وعلمت روزاليوسف أن عمليات البحث تجرى الآن فى محافظات الوجه البحرى خاصة محافظات الغربية وكفر الشيخ والبحيرة أماكن تحركات الإرهابى منير مصطفى عبد الباسط أمير الجماعات الإرهابية بالصعيد والذى لقى مصرعه فى شهر ديسمبر بمدينة طنطا على أيدى أجهزة الامن بعدأن تبين انه اتخذ من مدينة طنطا مركزاً رئيسيا لتحركاته ونقل نشاطه للوجه البحرى.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٦/١٩٩٨

العادلي : لا مجال لحوار مع القتلة والمجرمين

□ *القاهرة - حسام كمال*

■ اكد وزير الداخلية المصري السيد حبيب العادلي ان اجهزة الامن «لا تستهدف العقيدة الاسلامية كما يدعي المتطرفون وانما تواجه عملاً تنظيمياً سرياً غير شرعي». وقال العادلي، في لقاء عقده مع ممثلين عن شباب الجامعات في معسكر طلابي في مدينة حلوان (جنوب القاهرة)، ان التطرف الديني «هو توسل بالدين لتحقيق اهداف سياسية».

وعلق العادلي على مبادرات وقف العنف التي وقعها قادة في تنظيم «الجماعة الاسلامية» في تموز (يوليو) الماضي واعتبر ان المبادرة «تخص اصحابها»، مشيراً الى ان الامن لن يتراخى. وقال: «نحن لا نمارس العنف ولكن نفرض القانون ويكفي ان نشير الى رحابة الفرصة المتاحة للتائبين»، مؤكداً ان الادعاءات عن السعي الى الحوار «محاولات صبيانية للتضليل واستغلال للمواقف امام الراي العام». واضاف: «لا مجال لحوار مع قتلة ومجرمين». واعلن العادلي ان اجهزة الامن «تستخدم الطائرات في مواجهة الارهاب في الصعيد كما يجري تطوير وسائل المكافحة»، مشيراً الى «تكثيف الجهود لمواجهة الارهابيين الذين يبحثون دائماً عن الزعامة ويصابون بالمرض النفسي ويبحثون عن ضعاف النفوس الذين يستجيبون لهم بالتأثير عليهم».

ووجه العادلي حديثه الى الطلاب قائلاً: «عليكم ان تتابعوا مجريات الامور في دول اخرى لتدركوا مدى التخريب والدمار الحادث هناك، وعلينا ان ننتبه الى ان الارهاب وسيلة تستخدمها قوى خارجية تستهدف النيل من مصر». وشدد على ان السياسة الامنية «لن تتراجع عن الحزم في مواجهة الارهاب». واضاف: «لا مجال للمساومة بالنسبة الى الشرعية وكيان الدولة والمجتمع. فالارهاب عمل اجرامي اهدر قيم الدين والانتماء وشرف المواطنة، ولن يفلت جان بجرمه، والارهابيون يدركون ان اجهزة الشرطة تمكنت من تقويض البنية الاساسية للتنظيمات الارهابية».



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/٢/١٩٩٨

محام اسلامي يلتقي ١١ من قادة "الجماعة" في سجن طرة

□ القاهرة - محمد صلاح

■ زار عضو هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني المحامي سعد حسب الله أمس سجن طره والتقى عدداً من قادة تنظيم «الجماعة الاسلامية» ممن يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس الراحل انور السادات.

وقال حسب الله لـ «الحياة» إن القادة التاريخيين للتنظيم طلبوا إليه إبلاغ الأمة الاسلامية تهنئتهم في مناسبة عيد الفطر المبارك وتمنياتهم وحدة الأمة والوقوف صفاً واحداً في مواجهة العدو المشترك. وكان القادة السجناء للجماعات الاسلامية اطلقوا مبادرة لوقف العنف في تموز (يوليو) الماضي.

واوضح حسب الله انه التقى خلال زيارته كلا من كرم زهدي وعبود الزمر وطارق الزمر وعاصم عبدالناصر وعصام دريان وعلي الشريف وفؤاد الدواليبي وحمدي عبدالرحمن الذين يقضون فترة العقوبة في قضية السادات، واسامة حافظ الذي يقضي فترة العقوبة في قضية احياء نشاط الجماعة الاسلامية وخالد ابراهيم الذي يقضي فترة العقوبة في قضية أحداث اسوان، والدكتور سامي الجيزاوي الذي يقضي عقوبة بالسجن لمدة خمس سنوات في قضية اصدرت محكمة عسكرية الحكم فيها في بداية الشهر الجاري.

وذكر ان هؤلاء استفسروا منه حول ما نشر عن صدور بيان من قادة الجماعة المقيمين في الخارج من انهم يدرسون حالياً التجاوب مع مبادرة وقف العنف واعلنوا ترحيبهم بذلك الموقف، مشيراً إلى انهم كلفوه إبلاغ المحامي منتصر الزيات قراراً اتخذوه بضرورة عودته الى ممارسة نشاطه بعد إعلان اعتزاله.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ / ٢ / ١٩٩٨

تعهد اتخاذ إجراءات لتحسين العلاقة بين الشرطة والمواطنين

وزير الداخلية المصري يتهم "الإخوان" بالتنسيق مع "الجماعات الإرهابية"

□ القاهرة - حازم محمد

■ حمل وزير الداخلية المصري السيد حبيب العادلي بشدة على جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة، مؤكداً وجود اتصالات بين اعضاء الجماعة و«الجماعات الإرهابية» الاخرى. واعتبر ان ما نقوم به الإخوان «توزيع ادوار». وقال: «هم يقومون بالدعوة والآخرون ينفذون». واشار إلى ان «جماعة الإخوان» انحرفت عن أهدافها وكانت أول من نفذ العمليات الإرهابية من خلال التنظيم السري الخاص بها الذي نفذ عمليات اغتيالات.

وكان العادلي يتحدث امام لجنة الأمن القومي والعلاقات الخارجية في مجلس الشورى. وكشف للمرة الأولى أن جماعة «الإخوان المسلمين» و«التنظيمات الإرهابية تستخدم تنظيماً كاملاً من النساء في الوجه القبلي يقمن بمهمات كبيرة وادوار خطيرة، وتمتلك اجهزة الامن تقارير كاملة عن هذه التشكيلات النسائية». غير انه اكد رفضه في الوقت ذاته وقوع «تجاوزات» في التعامل معهن على رغم صعوبة متابعتهن.

وتعرض العادلي الى ما يشبه «المحاكمة» من اعضاء اللجنة، خصوصا من محافظات الصعيد في شان ما اسموه تجاوزات يقوم بها ضباط شرطة ضد المواطنين خلال مواجهتهم «عناصر الإرهاب»، والتي اعترف بها وزير الداخلية. واشار الى «وجود اهتزاز في العلاقة بين رجل الشرطة والمواطن» وتعهد «اتباع اجراءات جديدة لتحسين هذه العلاقة».

وكان وكيل لجنة الامن القومي السيد محمد قرشي اشار الى «وجود تصدع شديد جداً، بين الشرطة والمواطنين بسبب تجاوزات تحدث في محافظات الصعيد وتترك صدى سلبياً في التعاون بين الطرفين». ووصف ممثل حزب الغالبية في المجلس السيد محمد رجب صور التعامل مع المواطنين في اقسام الشرطة انها «بالغة السوء».

وعزا العادلي اسباب وقوع تجاوزات خلال الفترة الماضية الى «تعامل اجهزة الامن مع ظاهرة الإرهاب الجديدة على المجتمع من دون خبرات سابقة»، مشيراً الى أن «اغلب الحوادث التي وقعت ارتبطت بالصعيد بسبب توافر السلاح ووسائل الاختفاء». وقال إن «الخبرات التي اكتسبها (الامن) تؤهل الآن لمنع وقوع هذه التجاوزات في المرحلة المقبلة».

وشدد الوزير المصري على ان الاجهزة الامنية «ترصد الخلافات القائمة داخل الجماعات الإرهابية». وقال: «لدينا قدر وافر من المعلومات عن مداها الحقيقي، أياً كان محور تلك الخلافات سواء ارتبطت بالفكر أو الاسلوب، او التوقيت او المناورة»، مشيراً الى ان «تقديرات الأمن للموقف لا تستند على تصريحات او بيانات وإنما على الحقائق والوقائع».

واضاف «لا مجال لأي استرخاء امني، وموقفنا ركيزته الشرعية وسيادة القانون، وسنتابع التصدي بكل حزم لأي تجاوز للشرعية». وفي إشارة الى ثغرات ادت الى مذبحة الاقصر التي وقعت في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، قال إن «رجال الشرطة قادرون بشجاعة على استيعاب الدروس المستفادة والنقد والمكاشفة بموضوعية وصدق».

وشدد العادلي على ان «مكافحة الإرهاب ما زالت في مقدم اولويات سياسة وزارة الداخلية لمواجهة اية محاولة تنال من الاستقرار ويجري حالياً التركيز على استكمال تطوير إجراءات الأمن الوقائي وتكثيف جهود ضبط العناصر الهاربة»، مشيراً الى «إجراء محادثات تمهيدية مع بعض الدول لتوقيع اتفاقات امنية ثنائية، بالإضافة الى تفعيل مسارات التعاون الامني الدولي استناداً الى اتفاقات ثنائية مبرمة بالفعل». وعن توفير متطلبات حماية المناطق الاثرية قال إنه يتم «التنسيق مع وزارتي السياحة والثقافة في ما يتعلق بتامين المواقع الأثرية والسياحة واستخدام تقنيات حديثة لإحكام الإجراءات الامنية».



المصدر : الأهـــالـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨/٢/١٩٩٨

رفعت السعيد يطالب
بتشكيل لجنة وزارية لإدارة مواجهة شاملة ضد الإرهاب

كتب حازم منير وحنان

حماد: اقترح د. رفعت السعيد امين عام حزب التجمع تشكيل مجموعة وزارية من وزراء الداخلية والتعليم والإعلام والثقافة لإدارة عملية مواجهة شاملة ضد الأفكار الإرهابية فى كل المجالات.

وقال امام لجنة الشئون الخارجية والأمن القومى فى مجلس الشورى الأحد الماضى إن المعركة ضد الإرهاب متشعبة وتمتد إلى جميع المجالات والجوانب ولا تقتصر على الناحية الأمنية فقط. مشيراً إلى ان تعامل اجهزة الأمن مع الإرهابيين تحد من خطورتهم لكنها لا تقضى على افكارهم الفاسدة أو تمنع تسربها إلى الآخرين.

ودعا السعيد إلى تطوير اداء رجال الشرطة وتكثيف تدريب قوات الحراسات على المنشآت وتوفير متطلباتهم واحتياجاتهم لإعادة الثقة إليهم والهيبة فى نفوس المواطنين تجاههم.

وكان وزير الداخلية حبيب العادلى القى بياناً امام اللجنة فى الجلسة ذاتها اتهم فيها جماعة «الإخوان المسلمين» بالتنسيق مع الجماعات الإرهابية، واشار إلى وجود اتصالات بينهم، مشيراً إلى ان ما يدعونه من خلافات بينهم عبارة عن «توزيع ادوار» واكد ان مكافحة الإرهاب مازالت فى مقدمة اولويات سياسة وزارة الداخلية».



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩/٢/١٩٩٨

تنفيذ حكم الإعدام شنقا فى أربعة إرهابيين شاركوا فى اغتيال اللواء رءوف خيرت وحوادث تفجيرات البنوك

كتب ـ أحمد موسى:

وسط إجراءات أمنية مشددة داخل سجن الاستئناف بالقاهرة تم صباح أمس تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى أربعة إرهابيين من تنظيم مايسمى بالجماعة الاسلامية لاشتراكهم فى اغتيال اللواء رءوف خيرت وكيل النشاط الدينى بأمن الدولة، وتفجير عبوات ناسفة أمام ٩ بنوك بالقاهرة والجيزة خلال عامى ٩٤ و ٩٥.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت احكامها العام الماضى بأعدام أربعة ارهابيين وهم حسام خميس توير ومحمد فوزى محمد ابراهيم وأحمد عبدالفتاح عثمان ومحمد مصطفى متولي، والذين شاركوا فى التخطيط والتنفيذ لحادث اغتيال اللواء رءوف خيرت بالهجوم على سيارته بالاسلحة الآلية والقاء عبوة ناسفة ادت إلى تفجير السيارة خلال توجهه من منزله بالهرم إلى مكتبه . كما شاركوا فى التفجيرات التى وقعت امام عدد من البنوك بمحافظتى القاهرة والجيزة وبعض الشركات الاعلانية، ضمن مخطط التنظيم الذى كان يقوده الارهابى طلعت ياسين همام والذى قتل فى اشتباك مع الشرطة فى ابريل ٩٥.

وعقب صدور الأحكام على المتهمين قدموا التماسات إلى الحاكم العسكرى بتخفيف الاحكام عليهم وتم رفضها لثبوت ادلة الاتهام والاعترافات التى أدلى بها المتهمون جميعا خلال التحقيقات التى جرت معهم فى النيابة العسكرية، وقد أعطت المحكمة العسكرية خلال محاكمة المتهمين، الفرصة كاملة لأعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين فى المرافقات التى جرت طوال عدة جلسات.



دينوا في قضية "تفجيرات البنوك"

مصر: إعدام أربعة من "الجماعة الإسلامية"

□ القاهرة - محمد صلاح

■ نفذت السلطات المصرية، امس، حكم الإعدام في اربعة من اعضاء الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الإسلامية» دينوا في قضية تفجيرات البنوك واغتيال رئيس ادارة مكافحة النشاط الديني في جهاز مباحث امن الدولة اللواء رؤوف خيرت. وافادت مصادر مطلعة ان الحكم نفذ في ساعة مبكرة من صباح إمس في سجن الاستئناف في القاهرة وسط اجراءات امنية شديدة. وكانت المحكمة العسكرية العليا اصدرت الاحكام في القضية في ١٥ ايلول (سبتمبر) الماضي وتضمنت الاعدام لأربعة متهمين هم: حسام محمد خميس ومحمد فوزي محمد ابراهيم واحمد عبدالفتاح السيد عثمان ومحمد مصطفى اسماعيل متولي، كما شملت الاحكام في القضية التي اتهم فيها ٩٨ من اعضاء التنظيم بينهم ٥ سيدات الاشغال الشاقة المؤبدة لـ ٨ متهمين والاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لـ ٢٣ بينهم سيدة والاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات لـ ١٥ متهماً، والاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات لـ ٥ متهمين والاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات لـ ٨ متهمين بينهم سيدة وثلاث سنوات لـ ٣ والسجن عشر سنوات لمتهم وسبع سنوات لمتهم اخر والسجن ٥ سنوات لسيدة والسجن سنة واحدة لسيدة اخرى والسجن ثلاث سنوات لاثنين من المتهمين وبرات المحكمة باقي المتهمين.

وقالت المصادر ان المحكومين الأربعة بالأعدام كانوا قدموا التماسات الى رئيس الجمهورية طلبوا فيها الغاء الاحكام او اعادة محاكمتهم امام دائرة قضائية اخرى، الا ان الالتماسات رفضت ما اوجب تنفيذ الحكم، مشيرة الى ان الحكم نفذ في وجود ممثل للنيابة وطبيب وواعظ ديني وانه تم تسليم جثث الاربعة في وقت لاحق الى اسرهم. ووفقاً للقانون المصري فإن الأحكام الصادرة عن محاكم عسكرية غير قابلة للطعن او الاستئناف امام اي هيئة قضائية اخرى، ويحق للمحكومين فيها فقط تقديم التماسات الى رئيس الجمهورية. ومعروف ان كل الالتماسات التي قدمها اعضاء في الجماعات الدينية المصرية دينوا في قضايا نظرتها محاكم عسكرية رفضت.

وكانت قضية تفجيرات البنوك اول قضية تتهم فيها سيدات بعضوية التنظيم ونقل تكليفات ما بين قادة التنظيم واعضائه، ونسبت النيابة الى المتهمين في القضية اتهامات تتعلق بالانضمام الى تنظيم سري يهدف الى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، وتفجير عدد من مقار البنوك والشركات والمصالح العامة، واغتيال اللواء خيرت، اضافة الى عدد اخر من ضباط وافراد الشرطة، وشن هجمات ضد اهداف سياحية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحيــــاة

التاريخ: ١٩/ ٢/ ١٩٩٨

مصر: المصادقة على اعدام ١١ من "الجماعة" و"الجهاد"

□ القاهرة - محمد صلاح

■ افادت مصادر مصرية مطلعة ان الحاكم العسكري صادق على إعدام ١١ شخصاً دينوا في قضايا تتعلق بنشاط تنظيمي «الجماعة الإسلامية» وجماعة «الجهاد»، مشيرة الى ان بين هؤلاء أربعة فارين حوكموا غيابياً، اثنان منهم يقيمان في بريطانيا.

وأوضحت المصادر ان المصادقات شملت المحكومين في قضايا «خان الخليلي» التي تضم ثلاثة محكومين بالإعدام هم عادل بيومي السوداني وعادل عبدالمجيد عبدالباري وابراهيم السيد النجار (مقيمون في بريطانيا)، و«الاغتيالات الكبرى» التي تضم ثلاثة آخرين محكومين بالإعدام هم حسن خليفة وعبدالحميد ابو عقرب ورفعت زيدان (فارون داخل مصر)، واحداث السويس التي تضم محكومين بالإعدام هما احمد عبدالقادر وغريب الشحات، واحداث مدينة سلامون التابعة لمحافظة سوهاج والتي تضم محكومين بالإعدام هما محمود مصطفى ومحمد فوزي، وقضية محاولة اغتيال رئيس محكمة امن الدولة التي تضم محكومين بالإعدام هما جمال محمد مصطفى وطه عبدالرازق.

وذكرت المصادر أن القانون أتاح للمحكومين حضورياً تقديم التماسات الى رئيس الجمهورية خلال ١٥ يوماً من تاريخ المصادقة على الأحكام لطلب تخفيفها أو الغائها أو اعادة محاكمتهم امام دوائر قضائية أخرى، وفي حال رفض الالتماسات تصبح الاحكام واجبة التنفيذ على الفور، مشيرة الى ان المحكومين غيابياً لا ينطبق عليهم الأمر نفسه، إذ تعاد محاكمة من يتم القبض عليهم او يسلمون انفسهم إذا ما كانوا حوكموا امام إحدى دوائر محكمة امن الدولة. اما بالنسبة الى المحكومين غيابياً من محاكم عسكرية، فيحق لهم تقديم الالتماسات عقب القبض عليهم أو تسليم انفسهم.

وذكرت مصادر في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني ان محامين سيقدمون الالتماسات بالنيابة عن موكليهم في غضون ايام الى مكتب التصديقات والحاكم العسكري، مشيرة الى أن الالتماسات ستستند الى ان الاحكام اعتمدت على اعترافات المتهمين التي تمت تحت ضغوط معنوية ونفسية.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩/٢/١٩٩٨

قدر الوفد أن يظل رائدا ومعلما

مدحت الهرميل

استكمالا للمقال السابق والذى نشر بجريدة الوفد الغراء يوم الاحد ٨ فبراير والذى عرضنا فيه الواقع والذى يلمسه الجميع من حيث قيام الحكومة بالرجوع الى افكار الوفد وسياساته وحلوله فيما عدا اهم شئ وهو تطبيق الديمقراطية الحقيقية لجاوا الى افكار الوفد بعد ان عارضوها طويلا وكادوا لرجاله كثيرا، واوضحنا ان التنفيذ لايحقق المطلوب واوردنا بعض الاسباب ثم عرجنا على مذبحة الارهاب بالاقصر ومنها عطفنا على الحادثة الاخرى التى اعقبت الاولى وكانت بين الشرطة واهالى البر الغربى والتى زادت الطين بلة وشرحنا قدرات الوفد وامكانياته وبللنا وبرهنا على سلامة تحليلات الوفد وتوقعاته وبعد رؤيته من خلال الدراسات والتجارب وكان موضوع الاقصر احد الامثلة على ذلك واستكمالا لما سبق من حيث اراء الوفديين التى تنبع وتستقى من خلال مبادئه وتعاليمه واستراتيجيته نضيف على ماسبق فى قضية الاقصر ثم نذلل على سلامة وجهات نظر الوفد فى قضية اخرى تنموية وفيما يتعلق بالاقصر وضرب السياحة فان الغالبية العظمى مقتنعة بان حوادث الارهاب نتاج تخطيط خارجى مبيت يخدم مصالح عديدة ولا اعتراض لنا على ذلك بل نؤيده ولكننا لايمكن ان نؤيد مانفعله بانفسنا والذى لاتقل نتائجه عن نتائج مؤامرات القوى الخارجية التى تضمر لنا الشر فهل حادث الصدام بين الشرطة والاقصريين الذى وقع بعد حادث الارهاب باسابيع قليلة كان من خلال مخطط اجنبى؟ لانعتقد ذلك ولكن العلة تكمن فى السياسات العامة وفى الفكر القاصر الذى يتعامل مع الارهاب والذى كان آخر مثال شاهد على ذلك هو حادث الارهاب الاخير، ان هذه العقلية وذات الفكر هو الذى تعامل مع اهالى الاقصر فى حادث الشرطة والاهالى والذى سقط فيه عشرات مابين قتلى وجرحى من الطرفين بخلاف الخسائر المادية ومن الطبيعى فان حصيلة هذا الحادث تزيد من رصيد آثار الحادث الاول على السياحة وغيرها بل وتدعمه.

الآن فنحن امام قضية شائكة وهى قضية عقول وافكار ترتبط ارتباطا وثيقا بالمبادئ والسياسات والتجارب والخبرات والتى اثبتت ضعف الدرجات فى مشمول الارتباط.

ان الجميع يتفق على ان هناك من يضمر الشر لمصر وهذا وضع طبيعى وليس بجديد فعلى مر الازمان كان هناك من يتمنى السوء لمصر ولكن تتحقق اهدافه طرديا مع وجود التربة المناسبة لما يبتغى او المناخ الصالح لما ينتوى وعلى ذلك فمسئولية اصحاب السلطة للوبدين هى ان يعملوا على اتخاذ السبل التى استقرت نتيجة تجارب عديدة والتى من شانها ان تجعل التناسب عكسيا وتكسب مصر المناعة الذاتية ولاسبيل لذلك سوى سبيل الديمقراطية فالديمقراطية ليست فوضى انما هى اسلوب وسلوك ينتهى بالانضباط الواعى ومنهج يؤدى الى الاستقرار النفسى وغير ذلك من الكثير الذى ينعكس على النواحى الاقتصادية ويدفع الى التقدم بصفة عامة ولكن الفوضى وعدم الاستقرار هو مايسرى الآن فى ظل غياب الديمقراطية الحقيقية.

وقبل ان نترك حادث الاقصر وقبل ان ننتقل الى قضية اخرى فاننا نرى ان وزارة الداخلية ليست مسئولة مسئولية كاملة مباشرة عن ظهور الارهاب ونتائجه فالمسئولية مسئولية حكومات كاملة بكافة الوزارات ولكن بالنسبة للجزء الامنى فى حادثى الاقصر فمسئولية الداخلية بدت طاغية على ماعداها فهل كان من يضمرون الشر بمصر سوف يحققون ماحققوه بتلك النسبة فى تلك الذبيحة لو كان فى موقع الدير البحرى قوة امنية مناسبة مع توافر وسائل اتصال متحضرة وفى الحالة الثانية من كان يضمر الشر بمصر هل الشرطة ام الاهالى؟ والله لا هذا ولاذاك ولكنها العقول، الآن فالمسئولية مسئولية حكومة وامنها واسلوبها من البداية وحتى النهاية لان الموضوع ينصرف الى ميزانيات واعتمادات وضوابط وافضليات وبديهى ان تكون الحكومة مسئولة عن ذلك، ياسادة ان آثار مصر تراث انسانى وان لم تكن ملكا للانسانية فهى مزار لها تسعى اليها كافة اجناس الارض والسياحة فى مصر موجودة من زمان.

وننتقل الى قضية اخرى تنموية للدلالة على ان الوفد زاخر بالكفاءات والامكانيات العقلية رفيعة المستوى ولتقديم البرهان لاثبات ان الحكومات ترجع الى آراء الوفد ولكن بعد سلبيات عديدة تتمثل فى المدد الطويلة ومهاجمة الوفد على تلك الآراء.

نشرنا فى جريدة الوفد كما نشر غيرنا فى سنتى ١٩٨٦، ١٩٨٧ مقالات وابحاثا عن الثروة الكامنة والتى وهبها الله لنا فى منطقة العوينات ودعونا لسرعة استثمارها فرد المسئولون بالحكومة والمجالس النيابية فى هذا الوقت مسفهين تلك الآراء ومدعين ان المياه فى هذه المنطقة راكدة وغير متجددة وعارضناهم فى ذلك ونشرنا اكثر من مقال فى هذا الشأن بعد هذا التاريخ، وعندما حضر العالم الامريكى اميل خورى وهو من اصل لبنانى وعقد لقاء مع قيادات الوفد فى المركز الثقافى الامريكى بالاسكندرية لتبادل الآراء ناقشته فى موضوع المساعدات والمعونات الامريكية ولماذا لايوجه الجزء الاكبر منها للاستثمار بدلا من الاستهلاك وان الموضوع الجدير بالمساهمة والمعونة والذى علينا توصيله الى الجهات المعنية باعتباره مسئولا



بالادارة الامريكية بجوار كونه عالما هو موضوع زراعة منطقة العوينات لاسيما وان التربة صالحة وخصبة وتحتاج لاقل التكاليف فى الزراعة والمياه موجودة بغزارة حتى اننى قلت له ان الذى يتردد انكم لاتودون ذلك حتى لاتزرع مصر القمح وتكتفى ذاتيا الامر الذى لايطربكم بسبب فقدكم عاملا من عوامل الضغط او وسيلة من وسائل السيطرة متي تحقق ذلك، فنفي هذا بالطبع وطلب بيانات والمحاضر موجودة نسوق ذلك لنثبت ان الوفد سباق دائما وها بعد اكثر من عشر سنوات تشرع الحكومة فى زراعة العوينات وتعود لاراء الوفد وافكاره بعد كل هذه المدة ولكن العبرة بسلامة التنفيذ هذا من زاوية ومن زاوية اخرى فمازال رأينا بانه كان عليهم ان يبدأوا بزراعة العوينات من مدة طويلة وكذا زراعة سيناء وزراعة الارض التى مازالت بورا شرق ووسط وغرب الدلتا ومن حصيلة ذلك تصرف على مشروع توشكى اذا كان لازما رغم تحفظنا عليه وعموما فان قدر الوفد الذى يتشرف به هو ان يظل رائدا ومعلما من اجل البلاد وصالح العباد.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٢/١٩٩٨

أشهرهن حميدة قطب وإلهام عبد الرازق ورجاء يوسف

«حريم» الإرهابيين أكثر خطراً

٨٠٪ من زوجات أعضاء الجماعات يقمن بنقل المعلومات والأسلحة

كتبت ـ عبير عبد الستار :

كشف اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية عن ان هناك تنظيما كاملا داخل جماعة الاخوان المسلمين من النساء لانهن ـ على حد قوله ـ «احدق» فى نقل التكليفات بين الخلايا التنظيمية.. ورغم ان المعلومة ليست بالجديدة الا انها جاءت لتؤكد صحة ما انتهت اليه بعض الدراسات الجادة أو ان شئنا الدقة فإن هذه الدراسات تؤكد صحة ما ذكره الوزير حول نشاط النساء داخل جماعات العنف. وجماعة الاخوان المسلمين ليست الجماعة الوحيدة التى تعتمد على النساء فى نقل المعلومات... وانما تعدى الأمر الى جماعات اكثر عنفاً مثل الجماعة الاسلامية وجماعة التكفير والهجرة، وجماعة الجهاد والتى كانت تعتمد وبشكل اساسى على النساء فى نقل المعلومات والاسلحة ايضاً وهو ما اكدته اعترافات اعضاء الجماعة اثناء التحقيق معهم ولقد شهد عمل المراة داخل هذه الجماعات دوراً كبيراً ابتداء من شقيقات سيد قطب ومروراً بالهام عبد الرازق زوجة ممدوح يوسف المتهم الاول فى قضية اغتيال رفعت المحجوب وحتى رجاء يوسف زوجة طلعت ياسين همام مسئول التنظيم فى الجماعة الاسلامية.

نقل المعلومات

ففى حين اقتصر نشاط شقيقات سيد قطب على نقل المعلومات البسيطة لزوجات قيادات الجماعة وعقد اجتماعات لهن وزيارة اسر المعتقلين فقد تعدى نشاط إلهام عبد الرازق ورجاء يوسف الى حفظ عناوين اعضاء الجناح العسكرى للجماعة وحفظ اسمائهم الحركية لتوصيل المعلومات والاسلحة والمتفجرات لهم وصرف الشيكات من البنوك لتوزيعها على اعضاء الجماعة. ولقد لفت دور النساء داخل هذه الجماعات نظر الباحثة الهام موسى

والحاصلة على درجة الماجستير فى علم النفس الاجتماعى لتعد بحثاً عن دور النساء داخل هذه الجماعات بعنوان «المراة وجماعات العنف».

البداية

وقامت الباحثة بعدة زيارات لمبنى مباحث امن الدولة لتقابل زوجات الارهابيين اثناء التحقيقات معهن او مع ازواجهن كما قامت بزيارة سجن طرة فى اوقات الزيارة الرسمية حتى تستطيع مقابلة زوجات الارهابين وقامت ايضاً بحضور عدد من المحاكمات لاعضاء الجماعات واكدت الباحثة ان النساء فى البداية رفضن الحديث معها ولكنها استطاعت الخروج بنتائج كثيرة ومهمة منها ان ٩٠٪ من زوجات الارهابيين يسيطر عليهن شعور رهيب بالخوف.. الخوف من الشرطة والاعتقال.. والخوف من اعضاء الجماعة الذين خارج السجون. وقد اكدن تعرضهن للقبض عليهن وحبسهن حبساً احتياطياً بعد القبض على ازواجهن وهذا هو سبب شعورهن بالخوف من الشرطة اما سبب خوفهن من اعضاء الجماعات فلان الاعضاء دائماً ما يراقبون زوجات المحبوسين ولقد توصلت الباحثة الى نتائج مثيرة وتفاصيل اكثر اثارة عن الدور الذى لعبته الزوجات لتكتشف بذلك الوجه الخفى لمخططات التطرف وانشطة قيادات الارهاب داخل وخارج مصر.

أعمدة رئيسية

واتضح من البحث ان ٨٠٪ من زوجات الارهابيين كن اعمدة رئيسية واساسية فى الجماعات سواء فى نقل المعلومات او التكليفات او الاسلحة سواء رغبن فى ذلك ام لا بل اصبحت النساء اكبر مصدر للمعلومات بعد دخول عدد كبير من اعضاء جماعات العنف السجن لانهن كنا يتلقين هذه المعلومات اثناء الزيارات داخل السجن واكدت الباحثة ان ٦٠٪ من الزوجات تزوجن وهن على دراية بنشاط الزوج لان الزواج جاء عن طريق احد اعضاء الجماعة.

و٤٠٪ من عينة الدراسة انضم الزوج الى الجماعة بعد الزواج كما كشفت ان ٥٠٪ من الزوجات تعرضن للقبض

عليهن واعتقالهن لعدة ايام وان ٦٠٪ من الزوجات كان الاب او الاخ عضواً في الجماعة قبل زواجها من احد الاعضاء اما المستوى التعليمي والثقافي بين الزوجات فان ٥٠٪ من الزوجات اميات و٣٠٪ يحملن مؤهلا متوسطا و٢٠٪ يحملن مؤهلا عاليا و٧٠٪ من الزوجات انجبن اكثر من ثلاثة ابناء لان الزوج كان دائماً يرفض تحديد النسل و٢٠٪ منهن تزوج عليها زوجها من ارامل الجماعة وابدت ٧٠٪ من النساء اعتراضهن على الانشطة العنيفة التي يمارسها الزوج ولكن لم يستطعن ابداء هذا الراى امام الازواج خوفاً من بطشهم بل ان بعضا منهن يجبرن على نقل وحمل الاسلحة الى الاعضاء.

الأجبار

ولقد ذكرت الباحثة تفاصيل عن العالم الخفى والوجه القبيح لهذه الجماعات.. فالسيدة التى كان يتوفى زوجها كانت تجبر على الزواج من احد اعضاء الجماعة ضمانا لخضوعها لهم.. وهو ايضاً ما اكدته بعضهن فى تحقيقات نيابة امن الدولة.

كما كشف البحث عن ان عددا كبيرا من المحبوسات يرون ان تطبيق الشريعة الاسلامية لا يكون الا بالقوة وهو مبدا لا يمكن التخلى عنه وانهن يفهمن الشريعة الاسلامية خطأ وان الاسلام فى نظرهن انتشر بحد السيف فيجب ان يعود بحد السيف.

ابرز المتطرفات

ولعل من ابرز الاسماء فى عالم التطرف رجاء الشافعى والتى استطاعت بفصل علاقتهما بشركات التسفير للخارج ان تهرب الكثير من شباب الجماعة الاسلامية للخارج وهناك زوجة عبد الموجود فودة أحد قيادات الجماعة الاسلامية والتى كانت تتاجر فى السلاح وتحمله بنفسها من الصعيد وحتى الجيزة لتسلمه الى اعضاء الجماعة وتقبض الثمن بعد دخول زوجها السجن. والمثير فى الموضوع ان الكثير من زوجات الارهابيين سافرن مع ازواجهن الى خارج مصر.. فى باكستان وافغانستان وبعضهن مكث فى السودان عشر سنوات وهو ما كشفه للاحرار مصدر امنى سابق ومنهن زوجة زكريا محمد بشر والتى مكثت مع زوجها فى باكستان سنتين وفى السودان ثلاثة اعوام لتعود الى مصر بعد ذلك بعد ان كلفها زوجها بنقل معلومات الى اعضاء الجماعة فى مصر وكانت تلتقى بواحد منهم فى سنترال رمسيس ولكن تم القبض عليها اثناء تسليمها عددا من المتفجرات الى حسن خبيرى أحد الاعضاء المهمين فى الجماعة الاسلامية.

وقد اكدت هذه السيدة امام نيابة امن الدولة انها على دراية كافية باستخدام المفرقعات وتفجيرها عن بعد واستخدام جميع الاسلحة وانها تكون فى غاية السعادة عند اغتيال اى مسئول. اما إلهام عبد الرازق زوجة ممدوح يوسف المتهم الاول فى قضية اغتيال المحجوب فقد اعترفت أمام نيابة امن الدولة العليا بانها كانت احدق سيدة فى الجماعة فى حفظ ارقام التليفونات والاسماء الحركية والعناوين لانه كان ممنوعا عليها كتابة تلك المعلومات خوفاً من الامن.

كما كان لها دور اخر وهو صرف الشيكات من البنوك لتمويل نشاط الجماعة وكانت ايضاً تحفظ محاضر الجلسات والخطط اما ابرز الاسماء بعد فاتن شعيب زوجة عمر عبد الرحمن فهى حفصة سعد رشوان زوجة امين الرشيدى عضو الجهاد فقد قضت ١٤ عاماً فى الخارج مع زوجها والذى كان صديقا شخصيا لايمن الظواهرى وقضت فترات طويلة مع زوجها فى معسكر الانصار بافغانستان.. وهو معسكر اعدته جماعة الجهاد للتدريب الاعضاء على العمليات الارهابية كما سافرت حفصة مع زوجها وابنائها الخمسة الى باكستان ثم سويسرا والسودان وهناك تم رصدها ليقبض عليها بعد وصولها الى مطار القاهرة مباشرة بعد غياب دام ١٤ عاما وكان سبب عودتها هو اعدام زوجها بعد القبض عليه فى احدى العمليات الارهابية. والان نحن امام حقيقة خطيرة وهى وجود هؤلاء المتطرفات بيننا واذا استطعنا حماية اولادنا منهن فكيف نحمى اولادهن.. بالتاكيد سوف يوجد لدينا جيل جديد من الارهابيين انهن «مفرخة» ارهابية!!



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٢ /١٩٩٨

تنفيذ الإعدام فى ثلاثة إرهابيين فى قضية تنظيم أسيوط الإرهابى

تم صباح أمس تنفيذ حكم الاعدام شنقا بسجن الاستئناف فى ثلاثة إرهابيين شاركوا فى حادث اغتيال اللواء محمد عبداللطيف الشيمى مساعد مدير أمن أسيوط وسائقه وآخرين ، وذلك خلال عام ٩٢ بمركز شرطة ابوتيج. وكانت محكمة امن الدولة العليا قد أصدرت حكمها بإعدام الإرهابيين الثلاثة وهم: مصطفى محمد محمود عيسى والنميرى رمضان سيد حسن وعادل عبدالغنى عبدالرحمن لاتهامهم بالقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد فى محافظة أسيوط وحيازة وإحراز أسلحة بدون ترخيص.



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/٢/١٩٩٨

اللواء حبيب العادلى: قيادات الإرهاب تستهدف الآن تجنيد الطلبة

كتب: سيد زكى


اللواء حبيب العادلى

☐ أكد اللواء حبيب العادلى أن التنظيمات الإرهابية استهدفت فى المرحلة الأخيرة شريحة الطلبة، وينصب اختيارهم على العناصر القادرة على التفكير والقدرة على التصرف من أجل إقناع قيادات الإرهاب فى الخارج والمجموعات الإرهابية التى تعمل فى الداخل، بأن الشريحة المثقفة مستجيبة لدعوى العمل الإرهابى المنظم، والدليل على ذلك أن من قام بحادث الأقصر كانوا من الطلبة، بل تأكد للأجهزة الأمنية استجواب الطلبة ممن كانوا يحيطون بالإرهابيين الخمسة الذين نفذوا الجريمة أن تحركاتهم أيضا كانت غير سليمة!

واعترف اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية بأن الاهتمام بالأمن السياسى فى المرحلة الماضية كان أكثر من الاهتمام بالأمن العام بفروعه المختلفة، وذلك لتعدد الجرائم الإرهابية وتصعيدها، الأمر الذى أدى إلى تكثيف الجهود وانشغلت كل الأجهزة مع الأمن السياسى فى مواجهة هذه الجرائم المنظمة، لكن الآن تم تحديد الأدوار، ونفى الوزير تعذيب المواطنين فى السجون ووصول عدد المعتقلين لأرقام فلكية، فكل هذه الادعاءات الباطلة يطلقها الإرهابيون من خلال منظمات حقوق الإنسان التى كثرت فى السنوات الأخيرة.

وأكد الوزير أمام مجلس الشورى على أن العمل الأمنى لايتعامل سوى مع حقائق ووقائع ولاتستند تقديراته للموقف على تصريحات وبيانات لمبادرات وقف العنف، وأن أجهزة الأمن ترصد الخلافات القائمة بين صفوف القيادات الإرهابية، ويوجد قدر واف من المعلومات عن مداها الحقيقى، وأنه يجرى التنسيق مع وزارتى السياحة والثقافة لاستخدام تقنيات حديثة لإحكام الإجراءات الأمنية الوقائية، ويجرى حاليا دراسة الفاعليات الجديدة فى مجالات حماية المال العام وتوفير ضمانات تأمين المعاملات التجارية والاقتصادية والنقدية، وأكد على أنه لا مجال للتقصير أو الإنحراف فى العمل الأمنى ولا مجال للتراخى أو الحيدة عن الإلتزام بمقتضيات المسئولية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/ ٢/ ١٩٩٨

المشاركة الدولية الجادة في مواجهة الإرهاب والمخدرات

كتبت ـ مها سمير:

طالب المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية فى اجتماعه امس برئاسة الدكتور عاطف صدقى، بالمشاركة الجادة فى الجهود الدولية والإقليمية الرامية الى مواجهة الظواهر الإجرامية وعلى راسها جرائم الإرهاب وترويج المخدرات وإيجاد الوسائل والأدوات التى تساعد على ضبطها وضرورة التنسيق بين التشريعات الوطنية واحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

واوضح فى الاجتماع الذى حضره كل من السيد احمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة، والدكتور زكى ابو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية، ضرورة التزام المنوط بهم تنفيذ الأحكام الصادرة فى الدعاوى من معاونى القضاء عامة والمحضرين خاصة بحسن وشرف وامانة اداء مهامهم وبذل كل جهد فى سبيل القيام بتنفيذ احكام القضاء بدقة وعناية على النحو الذى يحقق ثقة الراى العام فى سيادة القانون وهيبة القضاء واحكامه.



متطرف يقتحم مركزا للدراسات اليابانية بكوبرى القبة!

كتب عاطف الكيلانى:

بدأت نيابة الزيتون التحقيقات في القضية ٢١٥٣ لسنة ٩٨ جنح الـزيتون حيث تقدمت الأسبوع الماضي د. نعيمة عطوة محمد مدير عام مركز الدراسات اليابانية العربي للتبادل الثقافي - بمنطقة كوبرى القبة - ببلاغ ضد « م. م. ع» لاقتحامه مقر المركز و إحداث تلفيات بمحتويات المركز إلى جانب التحرش باعضاء الوفد اليابانى المـوجود بالمركز بصفة دائمة كمقر إقامة ودراسة في نفس الوقت، وذكرت د. نعيمة في بلاغها انه سبق اعتقال نفس الشخص على ذمة إحدى القضايا السياسية لصلاته بالجماعات المتطرفة.

اضافت فـى البلاغ انه سبق أن عمـل بالمركز لمـدة ٤ شهور إلا انه فصل لسـوء سلوكه وقيامـه بعمليات تزوير واختـلاس لأموال المركز حيـث سبق أن استغل توقيـع ابنتها على إحدى الأوراق بالإنجليـزية وحرر إيصال أمانـة مزورا بـ ١٩٣ الف جنيـه واقام به جنحة مبـاشرة ضدها إلا انـه اعترف وحرر تعهـدا بعدم التعرض فـى المحضر ١١٠ إدارى الزيتون لسنـة ٩٨ ولكنه قام بـاقتحام المركز الأسبوع الماضى، ونقلت إحدى السيدات لمستشفى هيليوبوليس علـى إثر إحداث عدة إصابات وصدر لها التقرير الطبى رقم ٢١٨٧١ فى ١٥/ ٢/ ٩٨ وهرب بعد عملية الاقتحام مما سبب إلغاء زيارة ٢ من أعضاء الوفد اليابانى للقاهرة.

أمر إيهاب عاصم مدير نيابة الزيتون بضبطه و إحضاره. ■



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧/٩/١٩٩٨

تقرير الغلاف

رصد تحركات السفير الإسرائيلي من المعادي إلى كوبري الجامعة حيث مقر السفارة

تنظيم لتفجير السفارة الإسرائيلية في القاهرة!

■ الضرب كان سيتم بقذائف «آر.بي.جي» ■ قوات الأمن المصرية أحبطت ثلاث عمليات لضرب السفارة ■ السلطات المصرية خصصت متطوعين لحراسة السفارة والمخابرات الإسرائيلية تقوم بتدريبات مكثفة لجنودها في الجيزة!

كتب توحيد مجدي :

رغم مكانها الحصين في الجيزة .. إلا ان السفارة الإسرائيلية يبدو انها مازالت محل رصد من قبل بعض الجماعات لضربها . يزداد ذلك الأمر كلما تعقدت عملية السلام في المنطقة او زيادة العداء ضد العرب في إسرائيل او الغرب او موقف مشابه لما يمر به العراق حالياً ..

نبدأ هنا باحدث قصة رصدتها اجهزة الامن المصرية لمحاولة تفجير السفارة الإسرائيلية .

فقد افرجت اجهزة الامن المعنية مؤخراً عن مواطن مصري بعد ان حققت معه السلطات لمدة خمسة ايام كاملة بتهمة الاشتباه في انتمائه لجماعة متطرفة خططت لضرب السفارة والسفير الإسرائيلي في القاهرة .

اما تحقيقات الأمن المصري فقد دارت حول خطة ضرب السفارة الإسرائيلية تحديداً ، والسفير الإسرائيلي خاصة ، وذلك بعد ان وصلت معلومات لجهاز امني مصري رفيع بان هناك خطة لقصف عربة السفير الإسرائيلي بالقاهرة بقذائف غير تقليدية مثل «الآر بي جي» لان الجهات المعادية للسفارة قد علمت مؤخراً بان عربات السفارة الإسرائيلية قد تحولت لعربات مصفحة لا تؤثر فيها الطلقات العادية من تلك التي استخدمت من قبل في العمليات الهجومية التي تعرض لها الإسرائيليون في مصر منذ ان انشئت سفارتهم الاولى في فبراير ١٩٨٠ .

العملية الاخيرة التي اقلقت الامن المصري فعلاً كانت عملية ستنفذ في منطقة تقاطع كوبري فم الخليج مع الكوبري المؤدي إلى المنيل محور انتقال السفير الإسرائيلي من وإلى عمله بالسفارة الإسرائيلية .

وكانت العملية مخططة ليقوم بها اكثر من خمسة افراد ، تسليح ثلاثة منهم (الآر بي جي) كانوا سيمطرون بها عربة السفير لينتهي امره تماماً ، اما الرابع والخامس فكانت مهمتهما تامين هروب زملائهما بعد العملية .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٣/١٩٩٨

وقد جاء على حد تعبير الأوراق الرسمية اختيار مكان التنفيذ لان هذا المكان اولاً شديد الزحام في وقت تنقل السفير والجالية الإسرائيلية من المعادى حيث إقامتهم إلى السفارة بمعنى ان عربات السفير والامن المصرى ستسير ببطء يخدم العملية . كما سيجد الأمن المصرى صعوبة في المطاردة بعد تعرضهم لأول قذيفة ربما ستنتهى مقاومتهم من الأساس .

ثانياً : ان تلك المنطقة وإن كانت بها حراسات فهى غير موجهة لخدمة مرور الإسرائيليين على هذا المحور الذى يعد نقطة دخولهم الحقيقية إلى وسط البلد في الطريق لمبنى السفارة على كوبرى الجامعة .

كانت هذه هى الخطة التى رصدتها الجهات الامنية المختلفة ، والتى شكت في ان المواطن «ح . م» هو احد تلك العناصر التى ستنفذها ، غير ان الواقع ان مرشدا يعمل لحساب إحدى الجهات قد ابلغ مدعيا ان «ح . م» قد اعرب له عن نيته في ضرب السفير الإسرائيلى ، وانه مع جماعة من إخوانه - يقصد المرشد جماعة بعينها - محتاجون لمعلومات عن تحركات هذا السفير الإسرائيلى والأوقات التى يتنقل فيها بين منزله بالمعادى ومبنى السفارة بالجيزة .

ومن التحقيقات التى اجرتها الجهات الامنية المختصة اتضح ان «ح . م» كان مستاء لما يحدث على الساحة السياسية في المنطقة ، وكان يتحدث بصوت عال مع زملاء له بشأن الأحداث ووسط حديثه قال لهم انه يتمنى ان يقوم وطنى ما بضرب السفير الإسرائيلى في القاهرة ، ومعه جاليته انتقاماً لما يحدث لأطفال العراق .

وكان هذا المرشد قد اتضح انه قد تشاجر من قبل مع «ح . م» اثناء لعب الورق على المقهى ، وانه اتصل بالجهاز الامنى المختص ، وابلغ عنه ، فقام الامن باعتقاله لمدة خمسة ايام اتضح خلالها انه لا علاقة له بالعمليات الإرهابية المتوقعة ضد السفارة والسفير والجالية الإسرائيلية في القاهرة .

ومع هذا فقد صرح مصدر مسئول بجهاز امنى رفيع بان الامن المصرى نجح في هدوء خلال العامين الماضيين في إحباط اكثر من ثلاث عمليات إرهابية مؤكدة ، ومن النوع الخطير ، كان سيتعرض لها السفير الإسرائيلى بالقاهرة ، وان مصر بعد ان اطلعت الجهات الأمنية الإسرائيلية المختصة على إحدى تلك العمليات الثلاث ما كان من السفير السابق ديفيد سلطان إلا ان ترك القاهرة فجاة حتى دون إخطار وزارة الخارجية ، وهنا يتضح لنا ربما لأول مرة السبب غير المفهوم الذى جعل سلطان يومها يخالف تعليمات الدبلوماسية ونتانياهو نفسه عائداً لبلاده قبل توفير تل ابيب للسفير الإسرائيلى السادس الذى كان من المفروض انه سيحل محل ديفيد سلطان .

وكانت إحدى تلك العمليات ستنفذ بواسطة رجل قناصة يتبع جماعة تمول من الخارج ، وكان سيحضر من دولة عربية خليجية صغيرة لاستئجار شقة في ميدان قريب من منزل السفير الإسرائيلى بالمعادى ، وان عمليته ببساطة كانت لاغتيال السفير الإسرائيلى خلال تنقله بين منزله يوم السبت إلى المعبد اليهودى (مائير عينايم) الموجود بشارع ١٣ رقم ٥٥ بالمعادى .

اما العملية الثالثة فكانت ستنفذ بواسطة منتحر بعربة ملغومة تصطدم بعربة السفير خلال تنقله بين السفارة والمهام التى ينطلق لاجلها بالقاهرة .

وكانت الجهات المصرية المعنية قد اضطرت في الفترة الأخيرة لوضع حراسات مشددة على السفير وسفارته والتوصية عليه بعدم الخروج خارج منزله لأوقات طويلة بلا سبب ، كما شددت السلطات المصرية بداية من يوليو ١٩٩٧ الحراسات على مبنى السفارة الإسرائيلية والشوارع المجاورة للسفارة تحسباً لقيام اى مهاجم بعملية هجومية ضد السفارة الإسرائيلية .

السلطات المصرية خصصت جنودا متطوعين حاصلين على فرق تدريب متقدمة في إطلاق النيران والتعامل مع الظروف الأمنية الحرجة حتى لا تحدث مشكلة اثناء رد هجوم العمليات التى يمكن ان تنفذ ضد السفارة والسفير ورجال السلك الدبلوماسى الإسرائيلى بالقاهرة .

الجدير بالذكر ان السفارة الإسرائيلية كانت قد ارسلت للشين بيت الإسرائيلى المسئول عن حراسة السفارات الإسرائيلية بالعالم ، والذى تنتمى إليه مجموعة الحراس الإسرائيليين العاملين بالسفارة طالبة إرسال اجهزة امنية حديثة تمكن رعايا السلك الدبلوماسى الإسرائيلى في القاهرة من الدفاع عن انفسهم وقت الخطر ، فارسل الشين بيت إليهم عن طريق تدخل الخارجية الإسرائيلية لدى الخارجية المصرية والسلطات المعنية بالقاهرة عددا من العربات المصفحة من انواع (الكاديلاك) و(الفولفو) و(البي إم في) ثمن الواحدة منها حوالى ٣٠٠ الف دولار امريكى .

وكانت السفارة الإسرائيلية قد منحت سائقيها من المصريين دورة تدريبية مكثفة اشرف عليها خبير مصفحات يعمل بالشين بيت الإسرائيلى حيث تحتاج العربات المصفحة من تلك الانواع اسلوبا خاصا لقيادتها لان حجم موتور تلك العربات ضعف حجم الموتورات العادية التى توجد غالباً في العربات المتعارف عليها من انواع مماثلة .

وكانت مجلة الأعمال الإسرائيلية قد نشرت يوم الخميس ٢٤ يوليو ١٩٩٧ خبراً بارزاً في الصفحة الأولى اشارت المجلة فيه إلى ان الشين بيت الإسرائيلى احيط علما بعملية هجومية كانت ستنفذ ضد السفارة الإسرائيلية بالقاهرة ، وان الامن المصرى منع المرور حول السفارة بشكل تام خلال ثلاثة ايام انتظاراً لحدوث العملية بعد ان ابلغ مصدر موثوق به يعمل لحساب الجهات المصرية الامنية رؤساءه بموعد العملية غير انها لم تنفذ لاسباب لم يعلمها احد .

هذا في الوقت الذى تجرى فيه الآن سراً الحراسة الإسرائيلية العاملة بالسفارة بشارع ابن مالك بالجيزة تدريبات من شقين لرعايا إسرائيل - (للمرة الثانية خلال ثلاثة اعوام بعد ان اجريت التدريبات الأولى في اكتوبر ١٩٩٦) - لتدريبهم على كيفية التصرف في حالة حدوث هجوم مباغت وشامل على السفارة الإسرائيلية او على رجال السلك الدبلوماسى الإسرائيلى البارزين من العاملين حالياً بالسفارة .

اما الشق الأول من التدريبات فيشتمل على وضع الدبلوماسيين واسرهم بالمعادى حيث محل تركز سكن جيتو السلك الدبلوماسى الإسرائيلى بالقاهرة في ظروف العملية الهجومية الشاملة والمتوقعة الحدوث بسبب استمرار الغليان السياسى في المنطقة تصاعدياً .

وفي العملية التدريبية ستتصل مفرزة الامن الإسرائيلية التابعة للسفارة بإدارة الامن الموجودة في السفارة الأمريكية بجاردن سيتي . وذلك حتى يمنح رجال مشاة البحرية الأمريكية من العاملين بحراسات السفارة الأمريكية

الداخلية الغطاء الأمني لرعايا إسرائيل لمسافة ٢٠ كيلو متراً تبدأ من داخل مبنى عمارة السفارة الإسرائيلية المطلة على كوبرى الجامعة ، وتنتهى عند مداخل حى المعادى حيث يكون الامن الإسرائيلي الموجود حول سكن اسر ومنازل الدبلوماسيين الإسرائيليين قد جمع الرعايا الإسرائيليين في عربة

فان ، كبيرة سيحيط بها اكثر من خمس عربات امن بين مصرية وإسرائيلية في الطريق إلى مطار القاهرة خلال عملية الإجلاء الكبرى والشاملة والتى تعنى هنا ان إسرائيل ستغلق سفارتها بالقاهرة لاجل غير مسمى ، وان السفير الإسرائيلي سيرحل تاركاً القاهرة ، غير انه سيترك وراءه دبلوماسيين تم تحديدهم الآن في إيلى ليفى القنصل العام واليد اليمنى للسفير الإسرائيلي تسفى مازائيل وضابط اخر لم يحضر بعد من تل ابيب سيكون مسئولاً عن حراسة القائم بالاعمال الإسرائيلية بالقاهرة .

اما في الشق الثانى من التدريبات فسيحدث نفس السيناريو لكن هذه المرة

سيكون خط السير إلى القصر الجمهورى بحدائق القبة حيث ستحتمى الجالية الإسرائيلية بالقصر حالة حدوث ثورات شعبية غير متوقعة .

الجدير بالذكر ان السلطات المصرية طلبت من اجهزة الأمن الإسرائيلية عدم تهويل الامور من اجل تفادى المبالغات التى تشبه الافلام الأمريكية العسكرية لحد كبير .

وكان الامن المصرى قد طالب الحراسات الإسرائيلية بعدم استفزاز مشاعر المصريين خلال تنفيذ مراحل التدريب المختلفة التى ارادوا القيام بها حتى انهم طلبوا من الجهات المصرية المعنية منحهم طائرة عامودية لتدريب الرعايا الإسرائيليين على نقلهم في مرحلة واحدة حتى الحدود المصرية عند منفذ رفح او طابا ، وطلبوا ان تهبط الطائرة فوق كوبرى الجامعة ، غير ان الامن المصرى رفض الطلب بشكل قاطع

لاسباب كان احدها فنياً ، حيث إن البناء الهندسي لكوبرى الجامعة لم يصمم لاستقبال الطائرات العامودية من الاحجام الكبيرة التى طلبت السفارة الإسرائيلية توفيرها للرعايا الإسرائيليين حالة وقوع هجوم شامل معاد للسفارة .

اما السفارة الأمريكية فقد اخطرت إسرائيل بان الطلب لا يمكن تنفيذه لنفس الاسباب الفنية ، كما ان إجراء

مجرد تدريب لا محل له حالياً حيث ستنقلب الدنيا في القاهرة والدول العربية ضد مظاهر هذا التدريب الامنى الذى طلبوا القيام به في ساعات الليل المتاخرة لكن الامن المصرى اخبرهم بان اصوات ازيز الطائرة العامودية سيسمع في صمت الليل من حى المنيل وحتى حى الهرم بلا مشاكل .

هذا وقد اكتفى رجال الحراسة الإسرائيلية بتقديم سلسلة شروح لاعضاء الجالية الإسرائيلية واسرهم للتصرف بحكمة اثناء ما يمكن ان يحدث وكيفية إخراج الجالية من القاهرة حتى الاطفال الإسرائيليين الدارسين بالمدرسة الامريكية بالمعادى بخصص لهم في التدريب طاقم حراسات خاصة سيلتحم مع العربة ، الفان ، التى ستنقل اسر الاطفال لمدخل المعادى غير ان هذه العملية كتب ان الامن الامريكى سيشرف عليها بالكامل لاسباب إنسانية بحتة وساعتها تقرر ان تخصص القاهرة طائرة عامودية سريعة للطاقم الامريكى حتى ينتقل سريعاً للمعادى تحسباً بان الازمات ستصاحبها ازمة مرورية طاحنة بالقاهرة .

الجدير بالذكر ان بداية الإعداد للتعليمات الامنية الإسرائيلية كانت في مارس ١٩٩٧ ، عندما كثر الحديث يومها عن مطالبة المصريين بالإفراج عن محمود نور الدين زعيم ثورة مصر التى ضربت الرعايا الإسرائيليين من قبل ، وكانت هذه التعليمات الإسرائيلية بالتزام الحذر قد بلغت حد منع زوجات الدبلوماسيين الإسرائيليين من التجول في المعادى حيث محل السكن الإسرائيلي لاغراض شراء لوازم المطابخ وخلافه .

هذا وقد ارسل السفير الإسرائيلي تسفى مازائيل لتل ابيب بخطاب يبلغهم فيه بان العمل في القاهرة قد سبب له ضغطاً عصبياً شديداً ، وانه يطالب باجازات اكثر من تلك الممنوحة للسفراء

في الاوقات العادية ، وكان مازائيل يقصد الاجازات التى تمنح للسفير في بلاده .

مازائيل الذى سلم اوراق اعتماده للقاهرة صباح الثلاثاء ٢٥ فبراير ١٩٩٧ ، بعد ان ظل يحمل لقب السفير منذ ديسمبر ١٩٩٦ يعد طبقاً لارقام وزارة الخارجية الإسرائيلية اكثر السفراء الذين حصلوا على ما يسمى باجازات الضغط العصبى حتى الآن إذ نال حوالى خمس اجازات في عام واحد كل منها لا يقل عن اسبوع حتى ان الخارجية الإسرائيلية وجهت نظره إلى ان رجال الجالية الإسرائيلية بالقاهرة قد بداوا يشكونه لتل ابيب . ■



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤/ ٢/ ١٩٩٨

القبض على أعضاء تنظيم جديد خططوا لتفجير سفارات

□ القاهرة - احمد عبدالرحمن

■ تمكنت اجهزة الأمن المصرية امس من القبض على اعضاء تنظيم جديد خططوا لتنفيذ عدد من عمليات العنف في العاصمة وتفجير سفارات اجنبية.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» إنه تم القبض على خمسة من اعضاء التنظيم الجديد وتبين انهم ينتمون الى جماعتي «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية»، كما تبين تورط بعض عناصر من «الإخوان المسلمين» في تمويل هذا التنظيم مالياً ونقل التعليمات.

واضاف المصدر ان التحقيق مع اعضاء التنظيم كشف عن تخطيطهم لتنفيذ عدد من اعمال العنف في العاصمة وتفجير بعض السفارات الأجنبية، ومنها سفارتا إسرائيل والولايات المتحدة، مشيراً إلى ان قوات الأمن لا تزال تواصل تحرياتها للقبض على باقي اعضاء التنظيم خصوصاً بعدما كشفت التحريات قيام مجموعة من السيدات من جماعة «الإخوان المسلمين» بنقل تعليمات من قيادات التنظيمات الإرهابية داخل السجن إلى الخارج.

واوضح المصدر ان الحملات التي تشنها قوات الامن سوف تستمر للقبض على جميع عناصر التنظيم الذي يضم للمرة الاولى عناصر من «الجماعة الإسلامية» و«الجهاد».

المصدر : الدستور

التاريخ : ٢٥/١٢/١٩٩٨



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى سابقة تاريخية عجيبة

الإرهابيون يحلمون بالإقامة فى جنة السجن

فى سابقة تتكرر تقريبا كل أسبوع فى المحاكم المصرية هذه الأيام آخرها الشهر الماضى حيث تقدم ١٥ إرهابيا - مقبوض عليهم منذ أكثر من عامين - بطلب يلتمسون فيه تجديد حبسهم من المحكمة ليتمكنوا من تلقى العلاج داخل السجون مع اعترافهم الغريب بأنهم يعاملون معاملة حسنة داخل هذه السجون.

وبالطبع استجابت المحكمة لطلبهم الذى قدمته النيابة وقررت تجديد حبسهم لاستمرار التحقيق معهم حول مسئوليتهم عن ارتكاب حوادث إرهابية بالصعيد... إلى هنا الأمر يبدو عاديا، بل قد يلقى بالشك حول تقارير منظمات حقوق الإنسان التى تؤكد تعرض المساجين لعمليات تعذيب، فهم ليسوا مجرد مساجين عاديين، بل إنهم إرهابيون.

إلا أن الأسبوع الماضى فاجأنا بخبطة أخرى تدير الرءوس، حيث طالب ٢٠ إرهابيا من أعضاء الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية بالمنيا بتجديد حبسهم لنفس السبب السابق.. وطالبت النيابة باستمرار حبسهم جميعا لاستمرار التحقيقات معهم.

أعضاء الجناح العسكرى وقادتهم المقبوض عليهم «إبراهيم على السيد، وحسين عبد النبى، ومصطفى جاب الله، وعاطف عبد الحكيم أبو الليل» تعود جرائمهم إلى عام ١٩٩٢، وتم القبض عليهم منذ أكثر من عام فى القضية رقم ٨٠٥ لسنة ٩٧ حصر أمن دولة عليا، ومن وقتها وهم داخل السجون وبعد انتهاء مدة حبسهم لمدة ٦ أشهر على يد نيابة أمن الدولة العليا تم تجديد حبسهم على يد محكمة أمن الدولة العليا، وفى النهاية قررت المحكمة تجديد حبسهم ١٥ يوما لاستمرار التحقيقات. فلماذا طلب هؤلاء استمرار بقائهم فى السجن، من غير المعقول أن يكونوا قد أعجبوا بحياتهم داخل السجن، ومن غير المعقول أيضا أن نتصور أن هناك ١٥ إرهابيا أو ٢٠ إرهابيا قد أصيبوا جميعا بالمرض، ولماذا الإرهابيون بالذات هم الذين تقدموا بهذا الطلب دون بقية المساجين.

إن الواقع يشير إلى أن هذه الفئة من المسجونين فى حالة عدم تجديد حبسهم يتم نقلهم للاعتقال فى معسكرات الأمن المركزى وهذه المعسكرات حسبما تشير المصادر هى الجحيم بعينه، حيث يلقون هناك معاملة أسوأ من معاملة الحيوانات، ويتم إهدار إنسانيتهم بصورة مخيفة، وشديدة القسوة، بالإضافة إلى أن هذه المعسكرات تخلو تماما من أية رعاية صحية حيث يتم إلقاؤهم هناك فى حجرات ضيقة جدا فوق بعضهم مع ندرة الطعام المقدم لهم.

ومن هنا يبدو طبيعيا لنا طلب أولئك السجناء بالهروب الجماعى مفضلين السجون على عذاب مراكز الأمن المركزى خاصة وأن غالبيتهم فقراء معدومون لا يستطيعون تحمل تكاليف العلاج خارج السجون حيث أن بعضهم فى حالة تستدعى إجراء عمليات جراحية عاجلة. وبذلك تكتمل لدينا الصورة المفزعة عن حال السجون والمعتقلات فى مصر «المحروسة».

سيد رسمي



١ الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف

الإسلام السياسي .. ماذا يعني .. ومن أين أتى ؟

العنف تحت العباءة الإسلامية .. لماذا لم يتحول إلى حركة جماهيرية واسعة ؟

محمد سعد العوضي

على خط رفيع يفصل بين هوتين : جمود كامل ، أو تحرر كامل من سلطان الشريعة والدين .. سار بعض رموز الحركة الاصلاحية .. ورواد الليبرالية في مصر في فجر نهضتها الحديثة .. منذ الحملة الفرنسية .. وظهور محمد علي .. لتسارع الأحداث وتتشابك الخيوط مكونة نسيجًا إن بدا ناصعًا هادئًا برموزه الأولى مثل رفاعة الطهطاوي .. والأفغاني .. ومحمد عبده مرورا ببدايات المواجهة بدءا من علي عبد الرازق في « الإسلام وأصول الحكم » .. مرورا بطه حسين وحديثه عن « الشعر الجاهلي » .. ومحمد حسين هيكل ودفاعه عن زميليه السابقين .. إلى أن يبرز إلى الساحة جماعة الإخوان المسلمين .. لنجد أنفسنا أمام تيارات العنف المتشددة برموزها التي تدعي الإسلام وتلبس عباءته .

المصدر : أكتوبر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ / ٢ / ١٩٩٨

تحت هذه المظلة ظهر تعبير الإسلام « السياسي » .. فماذا يعنى التعبير ؟ ومن أين أتى ؟ ولماذا يتخذ الاحتجاج فى مصر طابعا دينيا رغم اختلاف أسبابه ؟ ولماذا لا تتحول حركات العنف الإسلامية .. إلى حركة جماهيرية واسعة ؟ !

وتعبير الإسلام السياسى ، هو فى الأصل تعبير أجنبى يشار به إلى تلك القوى التى تجعل من الإسلام أيديولوجية سياسية ، تتضمن تحديدا للمجتمع السياسى الأمثل المنشود ، ونقدا للمجتمع السياسى الراهن . وتعريفا بوسائل وأدوات لانتقال من المجتمع الراهن إلى المجتمع الأمثل .. سواء تضمنت تلك الوسائل العنف ، أو غيره من الوسائل .

وتحت عنوان « الإسلام السياسى فى مصر .. من حركة الاصلاح إلى جماعات العنف » .. تحاول هالة مصطفى فى كتابها الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، بالأهرام .. أن تسعى لمعالجة مركزة لقوى الإسلام السياسى فى مصر ، تراعى فيه اعتبارات عدة : التسلسل التاريخى لتطور الظاهرة ، والسياق الاجتماعى والسياسى الذى تجرى فيه ، وهو سياق يلخص تطور الأوضاع فى مصر على امتداد القرن الحالى . ثم التركيز على ما هو جوهرى ويخدم فكرة البحث . وفى مؤلفها تعالج الكاتبة فى فصول ثلاثة متوالية : الاحتكاك بالحضارة الغربية ، وظهور الفكر الاصلاحى ، أما الفصل الثانى فيتحدث عن « الإخوان المسلمون » . وأما الثالث فيلقى الضوء على الجماعات الراديكالية والعنف السياسى . وسوف تكون الرحلة على هذه المحطات الثلاث . وهنا تقدم القراءة لمقومات الشخصية المصرية المدخل المهم لتحليل الظواهر السياسية الحديثة التى تتعلق بمسألة بحث الإسلام السياسى فى مصر . فقد لعب الدين دورا بارزا فى تاريخ الشعب المصرى ، وفى ثوراته وتمرده وظل يشكل مقوما من مقومات شخصيته الوطنية . وسمات التدين هى اقرب إلى التدين الفردى الملتصق بالعادات أكثر من التصاقه إلى التدين السياسى ذى الصفة الاجتماعية . إذ أننا لم نسمع عنه صفة التشدد أو العنف الجماهيرى .

ويكشف ذلك عن جانبين مهمين ، يبدوان على النقيض رغم تلاحقهما . هما : البعد الدينى ومحوريته فى هذه الشخصية من ناحية ، ثم اتخاذه طابعا فرديا وعمليا من ناحية أخرى . وأهمية هذين البعدين تكمن فيما يقدمانه من تفسير لبعض التساؤلات الأساسية ، والتى يثيرها موضوع الكتاب .. وبالتحديد تساؤلين جوهريين .. الأول : لماذا تتخذ فى الغالب حركات الاحتجاج الاجتماعى فى مصر طابعا دينيا ، رغم أسبابها السياسية والاجتماعية ؟ والآخر : لماذا لا تتحول جماعات العنف الإسلامية من جماعات محدودة إلى حركة جماهيرية واسعة ؟

وإذا كان البعد الأول الخاص بعمق النزعة الدينية عند المصريين هو الذى يساعد على الإجابة عن التساؤل الأول ، فإن الطابع الفردى والعملى للتدين المصرى هو الذى يمثل عائقا حقيقيا أمام انتشار الإسلام السياسى الراديكالى فى مصر .. وهو ما يقدم إجابة السؤال الآخر .

ويمكن القول بأن حركة الإصلاح التى شهدها القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين داخل الامبراطورية العثمانية جاءت كرد فعل للمجتمع الإسلامى على الاحتكاك بالغرب . وكان لها اتجاهان : سياسى : وفكرى .

وتعتبر الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) وتجربة محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨) هما القطبين الفاصلين اللذين ساهما فى تشكيل الفكر السياسى والثقافى فى مصر والذى نتج عن الاحتكاك المباشر بالثقافة الغربية . ومثلتا أول جسر بين مصر والفكر الأوروبى الحديث . وأدى ذلك إلى مراجعة الكثير من المعتقدات السياسية والاجتماعية والثقافية ، وإعادة صياغة شكل العلاقة بين العلم والدين . وبمعنى آخر مواجهة الفكر الدينى لمقومات الحضارة الغربية الحديثة .

أما جوهر الاصلاحات التى أرادها محمد على فقد اتجهت إلى إقامة دولة على طراز حديث ، إلى أن أقدم على أجرأ خطوة ، وهى الغاء النظام التقليدى للأوقاف ، والتقليل من أهمية العليم الدينى ، وتقويض نفوذ



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥/٢/١٩٩٨

العلماء .. وبدأ باعتقال شيخ الجامع الأزهر (أكتوبر ١٨٠٨) .

الطهطاوى والتراث الثابت

أما رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣) ، فلم يتجه نحو نبذ الثقافة القديمة ولا إلى وضع ثقافة جديدة تماما لا تنهل إلا من النبع الأوروبى ، بل حرص على التأكيد على أسبقية الإسلام فى صنع حضارة إنسانية قبل أوروبا . وأنه لابد من العودة إلى المنابع الإسلامية لتحرير أى عملية تجديد فكرى وثقافى . محاولاً اقناع المصريين والمسلمين بأن علوم أوروبا ليست خطرًا على العقيدة ، لم التوجه إلى أوروبا لتحسين صورة الإسلام والمسلمين ، مع درايته بالصورة السلبية للإسلام التى رسمتها أوروبا المسيحية لشعوبها ، محاولا تغيير تلك الصورة بطرح التناقضات القائمة بين الإسلام والحضارة الغربية الأوروبية ، والمزاوجة بينهما ، مطالبا بإعادة تفسير الشريعة الإسلامية فى اتجاه التطابق مع احتياجات العصر . ويعتبر الطهطاوى بذلك أول من فتح باب الاجتهاد بعد أن ظل مغلقا فترة طويلة . وأول من جدد فى نظرته ، للعلماء ، وطالب بعدم قصر دورهم على مجرد حراسة تراث ، ثابت ، . بالإضافة إلى اسهاماته فى المجالات السياسية والاجتماعية ، والتى تمحورت حول قضيتين : هما الديمقراطية .. والوطنية .

أما المحاولة العربية الإسلامية الثانية للرد على نفس التحدى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فقد قام بها جمال الدين الأفغانى . لقد وقف الرجل بين وجهى أوروبا الجميل والقبيح معًا . ولعل هذا ما أضفى خصوصية على تجربته الفكرية والسياسية .

فلم يكن مجرد مصلح دينى ، ولا مناضل وزعيم سياسى . إنما جمع الاثنين فى شخصية واحدة من خلال تقديم نموذج إسلامى حضارى يقى البلدان الإسلامية مخاطر التدهور والانسحاق أمام المحتل الأوروبى المقدم عليها . وأهم جوانب الأفغانى : تأثره بالثقافتين الإسلامية والغربية ، ودوره السياسى البارز . ورأى الأفغانى أن البلدان الإسلامية ضعيفة لأن المجتمع الإسلامى فاسد . وانتهج فى اصلاحه الجمع بين آراء السلفيين ، والمصلحين الاجتماعيين المحدثين ، وصولاً إلى الحياة الحديثة مع التمسك بالإسلام . قائلاً : إن الشريعة لا ترفض التطور . وإن الجمود والوقوف عند أقوال أناس هم أنفسهم لم يقفوا عند أقوال من سبقهم خطأ كبير . وقام بتوجية نقد شديد لمن حاولوا إغلاق باب الاجتهاد بعد الأئمة الأربعة . واتساقا مع هذه الرؤية دعا الأفغانى للتوفيق بين العلم والدين .. وهى تقريبا نفس النظرة الوسطية عند الطهطاوى . من هنا رأى الأفغانى أن الطريق إلى التمدن الحقيقى لابد أن يمر عبر الإصلاح الدينى . وتعامل الأفغانى مع المستجدات الآتية من أوروبا ، وأفكارها حول الدستور والديمقراطية والوطنية وغيرها من منطلق إسلامى ، مصرا على أنها لا تتعارض مع الإسلام أو أن أوروبا أخذتها عن الإسلام . والمثل الأعلى للحكم عند الأفغانى مثله مثل جميع العقائد بين المسلمين ، هو حكم ملك عادل يعترف بسيادة الشريعة ، لأن السلام فى اعتقاده هو أول حكم دستورى ..

وقد اختلف الكثير من المؤرخين والباحثين حول تقييم الأفغانى ، وظلت بعض تناقضاته سببا فى قلة الاستشهاد به كمصلح دينى .

غير أن ذلك لا يقلل من أهمية دوره فى مرحلته .

أما الشيخ محمد عبده ابن قرية محلة نصر بمركز شبراخيت فى محافظة البحيرة ، فيمكن قراءة فكره من خلال مرحلتين متباينتين ميزتا حياته ، مرحلة النضال ضد الاستعمار الأوروبى ، مشاركا الأفغانى دعوته للوحدة الإسلامية فى مواجهة الخطر الأوروبى ، ومرحلة الدعوة لإصلاح المجتمع عن طريق تحسين نظم التعليم واصلاح التربية والثقافة الإسلامية .

وبالإضافة إلى دور الشيخ محمد عبده فى مواصلة ما بدأه الطهطاوى من تحسين صورة الإسلام فى نظر الغرب ، مع لفت نظر المسلمين إلى أهمية التقدم العلمى فى أوروبا للأخذ به ، فإن محمد عبده لم ينس تذكير الأوروبين بعالمية الإسلام . وأبرز ما يميز اتجاهه ، هو توفيقيته رغم سلفيته التى صرح بها عندما حدد أهداف حركته فى تحرير الفكر من قيد التقليد . وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف . مع استخدامه للفظ السلفية بمعنى اعم للدلالة على التراث الرئيسى للإسلام السنى فى عهد ازدهاره . والحكومة المثالية عنده هى الحاكم العادل الذى يحكم بمقتضى القانون والشورى مع قادة الشعب . ويرى أن لا خوف من تجديد الشريعة . لأن التقدم الذى عرفه يشبه إلى حد كبير تفسير الشريعة الإسلامية تفسيرا عقليا ، فقد آمن أن العقل مصدر هداية ، والوحى مصدر هداية .

من هنا نجد أن محمد عبده سائرا على خط رفيع يفصل بين هويتين ، أما الجمود الكامل ، وأما التحرر الكامل من سلطان الشريعة والدين . من هنا يتساءل بعض الباحثين : هل فتح محمد عبده بدون قصد منه الباب لاغراق العقيدة والشريعة الإسلاميتين فى لجة المبتكرات الحديثة . لقد نوى إقامة جدار ضد العلمانية ، فإذا به فى الحقيقة يبنى جسرا تعبر العلمانية عليه لتحتل الموقع واحدا بعد الآخر ، وليس من المصادفة أن يستخدم معتقداته فريق من أتباعه فى سبيل إقامة علمانية كاملة .

وفى عام ١٨٩٩ عين محمد عبده مفتيا لمصر ، واستغل منصبه الرسمى فى تمرير اصلاحات ذات طابع جذرى ، ففى عام ١٩٠٣ أصدر فتوى بإباحة فوائد البنوك ،



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/ ٢/ ١٩٩٨

وحق المسلمين فى تقاضى أرباح عن ودائعهم .. كما أصدر فتوى على صورة مقولة شهيرة فى مواجهة التيارات المتشددة .. « علمت أن ليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر » .

كما أفرزت الحقبة جهودا أخرى لعلماء دين مجددين طوروا أفكار الأفغانى وعبده ، فعبرت عن مرحلة الانتقال من الخلافة إلى القومية المصرية العلمانية .. كان على رأسهم على عبد الرازق وعمله الشهير (الإسلام وأصول الحكم) ١٩٢٥ بعد إلغاء الخلافة على يد كمال أتاتورك ١٩٢٤ . وفى مؤلفه اتخذ على عبد الرازق من إلغاء الخلافة العثمانية سببا لشن حملة قوية على المدرسة التقليدية فى الفكر السياسى الإسلامى ، وأنه فى ذلك لم يكن ليصطدم فقط بآراء العلماء التقليديين فحسب ، بل أيضا بآراء لبعض المجددين فى هذا المجال من أمثال رشيد رضا .

ويعتبر عمل على عبد الرازق عملاً متميزا حاول من خلاله الوصول إلى اجماع سىء جديد بشأن العلاقة بين الإسلام والحكم ، وبناء جسر بين الحكم السياسى والإسلامى وأصول الحكم الحديث .

والواقع أن موقف علماء الأزهر من على عبد الرازق لم يكن هو الموقف الوحيد من أية محاولات تحديثية للاسلام ، فقد كان لهم موقف أشد مع أبرز مفكرى ورموز الليبرالية فى مصر وهو طه حسين ، وهو أيضا من خريجى الأزهر .. وبالتحديد فى عمله الشهير « فى الشعر الجاهلى » .

كما لم يفلت محمد حسين هيكل الذى اتبع خطا فكريا شبيها بخط طه حسين فى العشرينات ، من نفس الهجوم حيث نشر فى تلك الفترة سلسلة من المقالات دافع فيها عن طه حسين وعلى عبد الرازق وهاجم فيها العلماء على أنهم معوقون لكل جهود تحديثية ، لكنه اضطر بعد ذلك للتراجع فأصدر فى الثلاثينات سلسلة من الكتب الدينية (حياة محمد ١٩٣٥ - فى منزل الوحى ١٩٣٧) وأعقب ذلك سلسلة أخرى تناولت سيرة الخلفاء .. ووصف بعض المؤرخين ذلك بأنه عكس أزمة فى التوجه ، ووصفه آخرون بأنه محاولة من جانب هيكل لتحقيق أيديولوجية وطنية ترتكز على الإسلام . ■



المصدر : الدستور

التاريخ : ٢٥-٤-١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بيان خطير ومنحنى أخطر ومخطط سرى جديد

الجماعات الإرهابية تهدد باغتيال أشهر وأهم ثلاثة رجال أعمال أقباط فى مصر

- كتائب علاء محيى الدين الإرهابية ترسل بيانا رهيبا إلى وكالات أنباء غربية تهاجم ثلاثة رجال أعمال أقباط وتعتبرهم هجوما على مصر وتطلب رحيلهم فورا عن مصر وتهدد باغتيالهم وأبنائهم مع من يساندهم

المصدر : الدستور
التاريخ : ٥ / ٣ / ١٩٩٨

ـ هل الدور الآن على مناطق الاستثمار ورجال الأعمال بعد أن ضربوا رجال الشرطة والسياحة والسياح الأجانب؟

ـ ماذا ستفعل الدولة وكيف نواجه هذا الخطر وكيف نحمى رجال أعمالنا الأقباط من الهجوم عليهم؟ ـ بعد أن قتلوا الأقباط فى الصعيد وفرضوا عليهم الجزية وطردوهم.. الآن يستعدون للأقباط الأغنياء ونشاطهم الاقتصادى



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٢/١٩٩٨

وصل بيان غريب وخطير إلى وكالة انباء أجنبية، دخل إلى ملف سرى جدا ومضى إلى المجهول. البيان جاء إلى «الدستور» ليضع علامات استفهام مفزعة من المتعب السكوت عليها.

البيان صادر عن الجماعة الإسلامية ومنسوب إلى كتائب «الشهيد!» علاء محيى الدين - وهو احد قادة الجماعة واغتيل منذ سنوات ويلقى اعضاء الجماعة بجريمة قتله على ظهر الأمن وقد اغتيل دونما أى اشتباك «اقرا البرواز»

نعود إلى البيان والذى حمل لهجة حادة وهجومية بالغة الضراوة على رجال اعمال مصريين اقباط إلى الحد الذى هددوا فيه باغتيال هذه الشخصيات الثلاثة التى حددوها بالإسم.

البيان يمثل نقطة تحول تاريخية ومخيفة فى أفكار وخطط الجماعة المتطرفة.

لكننا أولا أمام أكثر من احتمال فى النظر لهذا البيان الذى لا نتورع عن وصفه بالبيان المرعب الأسود

الاحتمال الأول انه صادر فعلا عن الجماعة الإسلامية واحد فروعها الجديدة التى لم تظهر على الساحة الإرهابية من قبل وهى كتائب علاء محيى الدين..

مع هذا الاحتمال تظهر مؤشرات عديدة

أ - ان الجماعة تشهد تفككا حقيقيا وتشرذما ادى إلى توالد وتكاثر جماعات أخرى صغيرة ومحدودة وارتجالية مما يبرر عنفها الأهوج وإرهابها الدوى الذى يبدو بلا رابط ولا ضابط وهذه الجماعة الجديدة تضع لأول مرة إلى لائحة الإرهاب والاغتيال والاستهداف رموزا جديدة ومختلفة ويبدو هذا المؤشر منطقيا مع ظهور سابق لكتائب طلعت ياسين همام الذى أطلقت على نفسها كتائب الخراب والدمار ونفذت عملية الأقصر بوحشية جزائرية نادرة.

ب - إن اهتماما شرسا بدأ يدخل فى دائرة أعضاء جماعات الإرهاب، وهو الأهتمام بالاقتصاد ويتتبع رجال الاعمال وهو ما حذرت منه دوائر علمية ومهمة من قبل حين اشارت إلى ان الخطوة القادمة للجماعات الإرهابية سوف تستهدف الاستثمار ومناطق الاستثمار ورجاله ويبدو الامر طبيعيا أيضا مع استحداث الإرهابيين كل فترة لهدف جديد كبير بدءا من رجال الدولة ثم السياحة ثم ها هو اخيرا الاستثمار.

جـ - إن علاقة الجماعات بالأقباط بدات هى الأخرى فى التطور المريع حيث كان واضحا انهم يضربون الأقباط بقوة فى الصعيد ويضطهدون الاقباط إلى حد الطرد والتهجير والاغتيال وفرض الإتاوة واستهداف الكنائس والاستيلاء على محال الذهب التى يملكها الاقباط.. الآن يتم التصعيد إلى النيل من الوطنية ومصرية رجال الأعمال الاقباط الذين يشاركون بقوة فى الحياة الاقتصادية المصرية.

الاحتمال الثانى: أن يكون هذا البيان منسوبا إلى الجماعات المتطرفة لكن أصحابه الحقيقيين هم أجهزة ومنظمات تلعب فى الخفاء من اجل إثارة فزع الراسمال المصرى الوطنى - من غير الأجانب - وهذا يتسق مع منافسة الأجانب فى السوق المصرية لرجال الأعمال المصريين انفسهم ومحاولة الاستيلاء على اكبر قطعة من الاقتصاد المصرى وربما تدخل هنا اصابع كثيرة قد لا يستبعد الفرد فيها تلك الأصابع الصهيونية والإسرائيلية.

لكن هذا الاحتمال ايضا يحمل ابعادا اخرى:



أ ـ تعودنا دائما على أن هناك منظمات وأنظمة تستخدم بل وتدير الجماعات المتطرفة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، ولا شك أن وجود كوادر وقيادات إرهابية مصرية في الخارج يسمح باختراق أجهزة مخابرات ومنظمات وأنظمة فى إدارة الجماعات الإرهابية الأهداف التى تريدها هذه الأجهزة ومن ثم فليس هناك استبعاد لوجود طرف آخر وراء هذا البيان لكن هذا لا ينفى تورط الجماعات فى ظل التشرذم والتشتت فى الموضوع نفسه.

ب ـ أن تتحمل أطراف أخرى مسئولية هذا البيان «أيا كانت هذه الأطراف» يعنى أننا أيضا أمام منعطف خطير وهو يشبه التداخل الدموى الفوضوى الشديد فى الجزائر حيث لم يعد هناك طرف واحد تستطيع أن تحمله كل مآسى ومجازر ما يجرى بل دخلت اللعبة احتمالات كثيرة ومن ثم لابد من الحذر واليقظة وسرعة التنبه وضبط الأمور وكشف الأسرار وإلا سوف ينتهى بنا الأمر إلى كارثة متوقعة ومحتملة فى ظل هذه الفوضى.

نأتى الآن إلى البيان نفسه والذى ندينه إلى حد الإيمان بأن مهمة كل مصرى وطنى هو رفض هذا البيان وإدانته والعمل على حماية رجال الأعمال المصريين الأقباط حماية حقيقية والوقوف معهم صفا واحدا أمام تهديد بشع طال المفكرين والكتاب والمثقفين ورموز التنوير واليوم يطول رجال أعمال أقباطا.. وإذا كان لدى أى منا «ولدينا أحيانا» تحفظات على مسار رجال الأعمال فى السوق المصرية فهى تحفظات تشمل الجميع مسلمين وأقباطا ورؤى تنبع من اختلاف فكرى لا يجوز على حق الآخرين فى الاختلاف وحريتهم فى العمل داخل هذا الوطن.

المطلوب الآن قبل قراءة هذا البيان:

١ ـ ألا نجفل ونهتز وأن نستيقظ ونتنبه وألا نستهتر ولا نهمل خطورة هذا الكلام وبشاعة أن يتحول إلى فعل.

٢ ـ ألا يشعر رجال الأعمال بالضعف أو الخوف بل عليهم أن يشعروا أن مصر كلها تحميهم وأن حماية الأقباط وأموال الأقباط وحرية الأقباط فى وطنهم وعلى أرضهم مهمة كل مصرى مسلم وقبطى.

٣ ـ أن ندرس بعناية وبدقة وبأهمية هذه الدعاوى التى تسعى إلى نشر البغضاء والفتنة والشقاق بين المصريين ونعلم أن لها أصداء وواقعا فى الحياة اليومية من الضرورى أن نجتثها من أساسها.

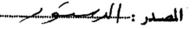
البيان يحمل عنوان «أفيقوا يا مسلمين» ويبدأ بـ:

«قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم، وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين»

«قاتلوا الذين لا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون».

.. فى هذه الظروف الصعبة، وتلك الأجواء العصيبة التى تحشد لها كل قوى الكفر والإلحاد قوتها، وتسعى نحو توحيد صفوفها وجهودها وبرامجها لمواجهة المد الإسلامى الجارف فى محاولات واضحة لمد الهيمنة العلمانية والصليبية على بلادنا كان لابد لنا أن نأخذ العبرة مما قامت به قوى الغدر والكراهية للإسلام فى جنوب شرق آسيا لإجهاض أى نهضة تشرق شمسها على بلاد المسلمين.. فليس جديدا علينا أن الاستعمار الصليبى بكافة أشكاله وصوره مازال يستهدفنا ويسعى للسيطرة علينا سواء كان بصورة مباشرة أو من خلال رجاله وعملائه وأذنابه فى مصر، فبعد أن



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٢/١٩٩٨

نجحت السلطة الكافرة فى إخماد بعض مظاهر الاقتصاد الإسلامى والتى قامت على جهود فردية من بعض المخلصين من أصحاب المؤسسات الإسلامية التى اطلق عليها الإعلام الداعر نيرانه وحممه وبراكينه.

بدات ملامح المخطط الحقيقى تطفوا على السطح...

فقد أودع المسلمون السجون مع إخواننا من المجاهدين بغير ذنب اقترفوه إلا رغبة الطاغوت الجاثم على صدورنا ورؤسائه الأمريكان فى إخلاء الساحة لرموز العمالة من الصليبيين وأصبح اليوم اقتصاد مصر فريسة فى أيدى عملاء الكنيسة مثال آل «س» صاحب المراقص والحانات المنتشرة على نيل مصرنا الطاهر والذى ينجسه «س» وأمثاله من رجال المخابرات الأمريكية من دعاة الفجور.. هذا الـ «س» يحتكر معظم مقاولات الدولة وأموالها المنهوبة كما يحتكر المعونات الأمريكية التى يعمل لحساب مخابراتها هو وأمه.. كما يحتكر شراء اراضى الدولة وإنشاء السكك الحديدية وها هو إعلامنا الفاجر المأجور يقدمه كل يوم بوصفه رمزا لزمن سيطرة الصليبيين على اقتصاد مصر اسس الإسلاميين وغيبت رموزهم فى غياهب السجون.

ومن نهب الآثار والمقاولات دعونا نعرض لرمز جديد من رموز الهجمة الصليبية على اقتصاد مصر فالصحة فى مصر استولى عليها الصليبى الفرنسى «ر. ل» الذى استطاع أن يحصل على الملايين من أموال هذا الشعب بدعوى إقامة المستشفيات والحصول على الهبات والمعونات من الذين أرسلوه إلى مصر لنشر ثقافتهم المسمومة وأفكارهم الصليبية ليلعب هذا الدور لحسابهم وكأننا فى عيد الحملة الفرنسية الجديدة... فهذا الـ «ل» لم يكتف بما حققه من أموال طائلة فى احتكار صناعة الحديد بل تشعب كالإخطبوط ليقيم شركات الطيران وينكشف المخطط بوضوح فها هو يشترى مصانع الشريف الإسلامية لتتحول إلى مصانع صليبية يشرد عمالها من المسلمين ويهدم آخر ما تبقى من آثار الاقتصاد الإسلامى.

ورمزا آخر يطل علينا كالأفعى الرقطاء وهو الصليبى المتعصب «ر. غ» صاحب الملف الأسود الواشى المفسد الذى تحول مؤخرا إلى محتكر لصناعة السيارات والناقلات موزعا العمولات على الطواغيت وأبناء الطواغيت وأعوانهم.. إن هؤلاء العملاء الذين أطلقتهم الصليبية علينا لينهشوا من لحم هذا الشعب ويسيطروا على مقدراتهم واستبعاده فى ظل غفلة الحكام وتآمرهم وشهواتهم لكننا لهم بالمرصاد.. فلم يعد الصمت مقبولا..

وإذا كانت كتائب الشهداء التى حررت مصر وطهرتها من رجس الكفار الأجانب يوم مشهد الأقصر العظيم أدت دورها ولاقت ربها.. فإن أعناقنا تنتظر اللحظة التى تضحى فيها بمثل ما ضحى به إخواننا ونطهر أرض مصر من هؤلاء العملاء الذين أحكموا سيطرتهم على اقتصاد مصر الحبيبة.

وحسبنا فى النهاية أن نذكر قوله تعالى «ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم» إن شعوبنا الإسلامية لن تنسى ما فعله هؤلاء الصليبيون فى القدس والأقصر وما فعلوه فى إخواننا بالبوسنة والهرسك وما يفعلوه اليوم كرها فى الإسلام ونكاية فى المسلمين الذين فرط أولى الأمر فى حقوقهم وأموالهم ومصالحهم وسلموها لأبناء الصليب وعملاء



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٢/١٩٩٨

الصليبيين العالمية وأياديها الطويلة فى مصر التى باتت تعلن عن نفسها واهمة ان أيدينا لن تطولها.

اما ان يرحلوا عنا ويتركوا اموالهم وشركاتهم التى اقاموها من دمائنا او ان ينتظروا هم ومن خلفهم وابناؤهم والمتعاملون معهم ثمنا لجريمتهم، ان حماية الكفار لهؤلاء المشركين لن تحميهم من القصاص وعليهم أن يعلموا أن غدا القصاص.. وإن غدا لناظره قريب.

«وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة» صدق الله العظيم

الجماعة الإسلامية

كتائب الشهيد الدكتور علاء محيى الدين

وقبل أن نسمع معا بعض الكلمات الخبيرة فى هذا الصدد يهمنا أن نشير إلى أن هذا البيان يأتى ليضع خطا جديدا فى قضية حادث الأقصر، حيث ثار لغط بين الجماعات بعض البيانات تعتذر وأخرى تنفى مسئوليتها وبعضها يتردد بين هذا وذاك، وأخرى تبحث عن مبررات لهذه العملية، الآن ها هى جماعة وكتائب أخرى وبيان جديد يتعامل مع حادث الأقصر على أنها حدث عظيم حرر مصر من الكفار الأجانب «... هكذا مرة واحدة وهو ما يكشف عن حقيقة الأفكار التى تدور فى ذهن الجماعات وأعضائها دون تجميل نسمعه من هنا أو هناك والبيان نفسه يسفر عن تأييد الجماعات المتطرفة لشركات توظيف الأموال التى رفعت شعارات دينية منذ سنوات وانتهت إلى ضياع مليارات على مواطنى مصر كلهم فى أشهر عملية نصب ونهب جرت فى السنوات الأخيرة.

الآن والكلام لضياء رشوان الباحث المتخصص فى شئون الجماعات المتطرفة بمركز دراسات الاهرام - تتنافى صياغة البيان بل وتتناقض مع كل ما صدر اخيرا عن «الجماعة الإسلامية» فيما يخص الاقباط خاصة بيان القادة التاريخيين الخاص بالاقباط وتركز مضمونه على ان للاقباط مثل المسلمين من حقوق وواجبات.

ملاحظة أخرى أن البيان يخلط بين الاقباط المصريين وبين رجال أعمال مسيحيين غير مصريين واضعين الجميع تحت مسمى «الاستعمار الصليبى» ومن المعروف انه حتى فى اشد بيانات الجماعة تشددا ضد الاقباط المصريين لم تكن تستخدم هذا المصطلح فى وصفهم.. كذلك - والكلام لازال لضياء رشوان - من الملاحظ ان هذا البيان قد احتوى مطلبا غريبا حتى على أدبيات أقصى فرق الجماعات تشددا وهو.. «ان يرحل هؤلاء المسيحيون عن مصر تاركين شركاتهم وأموالهم».. ايضا من الغرابة ان يحتوى البيان على إشادة واضحة بمذبحة الأقصر، وهى المرة الأولى التى تصدر فيها مثل تلك الإشادة عن أى مجموعة من المجموعات بما فيها هؤلاء الذين اصدروا بيانات بالمسئولية عن الحادث من خارج مصر..

والملاحظات السابقة فى رأى ضياء رشوان توحى بأن هذا البيان غير صادر عن الجماعة الإسلامية أو أى من المجموعات التابعة لها داخل مصر أو خارجها، ومما يؤكد هذا أن القواعد الشكلية التى تحكم مثل هذه البيانات سواء المتعلقة باسم الجماعة وشعارها لا تتوافر فى ذلك البيان، والأرجح أن هذا البيان صادر



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥-٢-١٩٩٨

عن جهات ترغب فى الاستفادة من الاضطراب والانقسام الذى يسود صفوف الجماعة بعد حادث الأقصر ومشاعر الرفض العميقة لها بين المصريين لكى تثير فتنة أكبر من تلك المذبحة وهى الفتنة بين المصريين مسلمين وأقباط وفى هذه الحالة يبدو مشروعا التساؤل عمن يكون صاحب المصلحة فى إثارة هذه الفتنة ونقلها إلى وسائل الإعلام العالمية بكل ما يحمله ذلك من إثارة للرأى العام الغربى الحساس بطبعه لهذه القضية؟ «نحن بدورنا نعلق على كلام ضياء رشوان ونسأل أليست إثارة الفتنة ورفض المساواة مع الأقباط أحد الأهداف الرئيسية للجماعات وكم من حادث إرهابى استهدف قتل واغتيال الأقباط فى الصعيد».

ومن بين الملاحظات أيضا توقيع البيان باسم ما يسمى كتائب علاء محيى الدين وهى المرة الأولى التى يصدر فيها بيان باسم تلك الكتائب غير معروفة وتزداد الغرابة حينما يصدر بيان بشأن مثل هذه القضية المهمة شديدة الحساسية وفى ذلك الوقت بالذات ولا توقعه الجماعة باسم قيادتها وليس باسم بعض كتائبها فمثل هذه القضايا الكبرى تتم معالجتها عادة فى بيانات عامة تتضمن أسانيد واضحة وتصدر عن القيادة المعتمدة للجماعة وليس عن أحد غيرها. هذه كانت النظرة الأكاديمية التحليلية للبيان والتى تستبعد فى مجملها أن يكون خاصا «بالجماعة الإسلامية».

السؤال الآن هل نحن أمام جماعة جديدة متطرفة «!».

أعتقد - وذلك الاعتقاد للباحث الإسلامى د. رفعت سيد أحمد - أن هذه الجماعة غير موجودة، وأن ما هو موجود أمامنا بيان إما لأفراد أو فرد خارج نطاق الجماعة أو مجرد خلاف بين رجال أعمال وصراع على مسائل اقتصادية وفساد مالى «متوقع فى هذا المناخ السيئ» وتستخدم فيه الفاكسات والجماعات كسلاح لإرهاب الخصوم وعقد الصفقات، هذا أولا.

ثانيا: إذا افترضنا جدلا أن وراء هذا البيان جماعة جديدة - رغم اختلافنا مع هذا الافتراض - فإننى أتوقع بداية لمرحلة نوعية خطيرة فى مجال الصراع بين السلطة والجماعات الإسلامية ككل خاصة «الجماعات الإسلامية»، حيث سيمثل ضرب أو الاعتداء بالضرب على هؤلاء الاقتصاديين ضربا مزدوجا للنظام على جبهتى السياسة والاقتصاد.. والداخل والخارج.. حيث هؤلاء الاقتصاديين يمثلون شرائح اقتصادية لها دور سياسى ملحوظ «نختلف معه» ولهم امتداد مصلحية بل وعرقية بالخارج أيضا، وعليه فإن الضرب سيكون موجها جدا فى هذه الحال إن حدث وإن صح مصدر البيان، وصح وجود جماعة خلفه.. وفى تقديرى - والكلام للدكتور رفعت سيد أحمد - أنه سيكون أقوى تأثيرا من حادثة الأقصر، وقد يلحق ضررا بليغا بالنظام وبمستقبله السياسى والاقتصادى وبشبكة علاقاتها خاصة مع الأقباط داخل وخارج مصر.

وبنظرة أمنية متعمقة بعد قراءة البيان يقول اللواء فؤاد علام الخبير الأمنى فى مجال العنف: «خط هذا المنشور خطير جدا، لأنه يعيد محاولة إحداث فتنة طائفية مرة أخرى.. وهذه اللهجة المكتوب بها البيان لا تصدر عن إحدى فرق الجماعات وهذا واضح هناك بعض العبارات لا يمكن التحليل الدقيق المتابع لمسارات وأفكار الجماعات أن يتصور أن يكون هذا البيان صادرا عن الجماعة الإسلامية لذلك أتصور أن كاتب هذا المنشور لا علاقة له بالجماعات».. لذلك -

والكلام للواء فؤاد علام - اشكك في مصداقية البيان واكرر انه محاولة لتفجير الفتنة الطائفية مرة اخرى من خلال التركيز على أسماء محددة، حصل عليهم رواج في الإعلام وهذا في تقديري عمل جهاز امنى اجنبي لإحداث فتنة طائفية ولفت نظر الجماعات نفسها لتاخذ نفس هذا الخط لانه من الطبيعي - وهذا وفقا لتصور اللواء فؤاد علام بعد ضرب السياحة يتم تفجير الفتنة الطائفية باستهداف الاستقرار الداخلي من خلال التاثير على الاقتصاد ثم الفتنة الطائفية وذلك بالتركيز على المستثمرين وهذا له فعال على محورين انهم مسيحيون ومن كبار المستثمرين.

ولكن لماذا لا تكون جماعة جديدة ظهرت في ظل انقطاع الاتصالات بين القادة في الخارج والعناصر الهارية في جبال وزراعات الصعيد «؟».

على العكس - وهذا راى اللواء فؤاد علام - العلاقة بين قادة الداخل والخارج غير متقطعة فهي علاقة متواصلة على مدى الـ ٢٤ ساعة خاصة المجموعة الموجودة في لندن والتي اصبحت اكبر تجمع إرهابي في العالم حاليا.

عموما انا لا اميل لان يكون البيان يخص الجماعة، المنشور بعيد تماما عن أسلوب الجماعات التي تدعى انها إسلامية وهي إرهابية، ولكن من الممكن ان يكون لجماعة غير متعمقة في الدين وارجح انه عمل جهاز امنى خارجي يهمه إثارة عدم الاطمئنان والاستقرار في مصر «ليه؟» لان الجماعات الإرهابية عادة تستخدم الآيات القرانية وهذا غير واضح في البيان.. كذلك ربط كل حاجة بالدين الإسلامي وتصوير ان كل شئ يخدم اهداف الدين الإسلامي التي هي اهدافه هو «يقصد الجماعة الإسلامية».

واقولك باختصار هذا منشور امنى وواضحة فيه لغة الأمن.. وكلامه سطحي «إزاى؟» لو همه جماعات كانوا تحدثوا عن ان رجال الأعمال المسيحيين المذكورة اسمائهم خارجون على الشرع واخلوا الربا وانهم لا يدفعون الجزية فوجب تطبيق الشرع عليهم.

ويعود اللواء فؤاد علام فيقول: «إن ما حدث في الشهور الخمسة الاخيرة بدءا من بيان وقف العنف وحتى حادث الاقصر وما تخلل ذلك من تناقض يؤكد ان الجماعة في محنة انقسامات وعجز مادى وتناقضات، ولكن ذلك لا يجعلنا نتصور أن التنظيم قد تفكك فالتنظيم لا ينتهي إلا إذا تم مواجهة الفكر بالفكر وطرح الراى المخالف والمقنع لادلتهم ليحدث عدول عن الفهم الخطأ الذي دفعهم للتطرف.. ومن خلال تجربتي اقول لك: «إنهم سرعان ما يتجمعون مرة اخرى ويبحثون عن مصادر تمويل ولن يعجزوا عن توفيرها، لذلك اتوقع - إذا صدق إحساسي - إنه ستكون هناك محاولات اعتداء على محال الذهب خاصة التي يملكها المسيحيون لسد احتياجاتهم المادية».

ويؤكد اللواء فؤاد علام من خلال تجربته ان هذا البيان قد جاء من خارج مصر، ولا يمكن ان تصدر الجماعات بيانا من مصر وترسله في الخفاء للوكالات الأجنبية، لان هذه الجماعات تتميز بالاندفاع الجنوني وهذه إحدى سمات الشخصية الإرهابية..

برؤية قبطية وطنية يؤكد امين اسكندر القيادي الناصري قائلا: «ما يهمنا في هذا الكلام والمطلوب فتح حوار واسع عليه هو طبيعة القضايا المثارة في هذا البيان والتي تختص باتهام ثلاثة من كبار رجال

الأعمال المصريين بمحاولة الهيمنة على الاقتصاد المصرى لصالح مخطط صليبى «حسب تعبير البيان».. تابع للمخابرات الأمريكية والغربية معا.. وهنا يجب ان نوضح ان قانون راس المال لا علاقة له بالدين، إنما له علاقة بالربح، ومزيد من الربح وفتح الأسواق لصالح تراكم الثروة، ومن هنا سوف نجد رجال أعمال مسلمين ومسيحيين والنوعين يتحكم فيهم قانون الاستثمار الطبيعى من ربح وفتح أسواق وتوظيف أموال والاثنين بينهما تعاون واسع جدا فى فتح الأسواق والتوظيف المشترك لأموالهم وأهدافهم واحدة وهى مزيد من تراكم الثروة.. وبالتالى مزيد من توظيفها فى أسواق جديدة ومنتجات جديدة حتى تأتى لهم بالمزيد من الأموال وهذا هو القانون الراسمالى فى اى بلد كان مسلما او مسيحيا وفى هذا السياق يجب التنويه ان حالة شركات توظيف الأموال على الطريقة الإسلامية والتى استندت فى مشروعية وجودها على المفهوم الإسلامى القائل بالربح الحلال، وعن طريقها تم الضحك وخداع الآلاف من المواطنين المصريين حتى وصل النهب لثروة مصر إلى أن كاتبنا السياسى هيكل وصفها بأنها النهب الثالث لمصر، فى الحقيقة أن هذا النهب لم يكن له علاقة بالإسلام رغم توظيفه لبعض الشعارات الإسلامية لكن هو فى حقيقته تعبير عن قانون الراسمال الطبيعى القائل: «دعه يعمل دعه يمر».. هذا القانون ليس له علاقة بالبشر، قانون يعمل نفسه مع المسيحى والمسلم، هذا جانب، اما الجانب الآخر فالإدانة يجب أن توجه للنظام الاقتصادى وفلسفته الحاكمة وليس للأفراد المنخرطين فى هذا النظام.

السؤال الآخر هل ينطبق على اقباط مصر التعبير الشائع والخطأ فى نفس الوقت «الصليبيين» المستخدم فى البيان؟، من المؤكد أن اقباط مصر مصريون أولا وأخيرا وهم من أصول المجتمع المصرى ومواقفهم فى كافة الأزمات التى مرت بمصر بما فيها الحملات الاستعمارية الغربية، كانوا مصريين وتعبير عن مصر، لذلك ضرب بعض الأمثال برجال أعمال مصريين من الاقباط للتدليل على تبعيتهم للمستعمر الامريكى أو الغربى بشكل عام خطأ فادح لانه كما قلت فيما ذكرته من قبل إن رأس المال وقانونه ليس له علاقة بالدين ولا تحكمه نوازع دينية وكل ما يحكمه قانون الاستعمار وتراكم الثروة.

بعد ذلك نأتى لجانب اخر وهو الغرض من هذا البيان هو فى تقديرى فرض أجندة الأعمال الخاطئة التى تحاول الجماعات المتطرفة أن تفرضها على مصر بغرض تحقيق هدفها فى الوصول إلى السلطة عبر إثارة الفتن والنعرات الطائفية فى المجتمع، وفى اعتقادى انه هدف مكشوف وهنا تأتى اهمية فتح حوار واسع حول تلك المفاهيم لكى يتم فضحها عند الرأى العام المصرى والذى اثق فى انه راى عام صحى وغير مريض بأمراض الجماعات المتطرفة..

محمد الضبع



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٢/١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

قاتلوا يا مسلمين !

" قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ".

" قاتلوا الذين لا يؤمنون ... حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون "

.. في هذه الظروف العصيبة ، و تلك الأجواء [illegible]

[illegible]

" وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة "

صدق الله العظيم

و

الجماعة الإسلامية

كتائب الشهيد الدكتور علاء محيي الدين



من هو علاء محيى الدين؟

فسر المقربون من الجماعات المتطرفة استخدام اسم الدكتور علاء محيى الدين فى هذا البيان بانه اسم لامع مرتبط ببداية العنف.. فضلا عن ذلك اوضح المقربون لـ «الدستور» أن الجماعة لا تصدر بيانات موقعة باسم الكتائب، وإنما يقال فى البيان: «قامت كتائب طلعت ياسين همام بتنفيذ عملية....»، أما ما حدث فى حادث الأقصر «يقصد البيان الذى تركه مرتكبو الحادث موقعا باسم كتائب «الخراب والدمار»، فكان المقصود منه أن يؤكد مرتكبو الحادث لقادتهم فى الخارج أن العملية تمت على مسئوليتهم.

هذا، وأوضح المقربون أن البيانات الخاصة بالجماعة تصدر من الخارج نظرا لوجود أعضاء مجلس شورى الجماعة بالخارج.. أما الاستثناء الوحيد الذى سمح خلاله بإصدار البيانات من القاهرة كان لطلعت ياسين همام قائد الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية الذى كان عضوا بمجلس شورى الجماعة.. وبعد وفاته أصبحت البيانات تصدر من الخارج.

والدكتور علاء محيى الدين الذى لقى مصرعه فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ فى أحد شوارع حى الهرم، والذى ارتبطت بداية العنف بمصرعه كان يتولى منصب المتحدث الرسمى باسم «الجماعة الإسلامية» خلفا لأسامة رشدى المتحدث الرسمى الحالى باسم الجماعة والمقيم حاليا فى هولندا، كان أول متحدث رسمى للجماعة وبعد هربه من البلاد تولى علاء منصب المتحدث الرسمى حتى مصرعه. وكان علاء محيى الدين - كما يقول المقربون من الجماعة - نشيطا وكثير الحركة والتردد على الأحزاب والنقابات، ودائم الحضور فى المؤتمرات.. مما دفع - من وجهة نظرهم - قوات الأمن إلى القضاء عليه لإخماد الصوت المعلن للجماعة.. وبعد وفاته تولى المهمة نفسها طلعت فؤاد قاسم الذى كان مقيما فى الدانمارك، وبعد اختفائه عاد المنصب مرة أخرى لأسامة رشدى.

وعلاء محيى الدين كان طبيبا بيطريا من مواليد مركز ساقلته محافظة سوهاج، وهو خريج جامعة اسيوط وكان من بين من تم التحفظ عليهم فى سبتمبر ١٩٨١، وقد تم اعتقاله أكثر من مرة.. وله ابنة واحدة ولدت بعد وفاته وقد اسمتها امها «استشهاد».



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/ ٢/ ١٩٩٨

على طريقة .... هذا بيان للناس.. خرج عن صمته

في مواجهة منتقديه

الألفى يقدم كشف الحساب؟!

يصف المناخ العام عندما تولى الوزارة :

الجماعات الارهابية كانت مسيطرة والسفير الأمريكي قابلهم والشيخ جابر أعلن «جمهورية أمبابة المستقلة».

نقص في الضباط والافراد والتسليح ووسائل الاتصال والمعلومات وسوء حالة السجون وانتشار تزوير البطاقات ووثائق السفر

تقرير :
سعيد السنى



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٢/١٩٩٨

وبعد توليه المسئولية:

اغلقنا الحوار والمصالحة مع الجماعات الارهابية وحاربناها على اختلاف انتماءتها واخترقناها باستراتيجية شاملة لتأمين الساحة الداخلية وقوضنا جميع هياكلها العسكرية! وطورنا جميع ادارات وقطاعات الوزارة واستصدرنا قانوني العمد والمشايخ وشركات الأمن والحراسة.

في مجال مكافحة المخدرات عام ١٩٩٦ فقط :

اتلفنا ٣٠٦ مليارات شجرة خشخاش و٢٣١ شجيرة قنب وضبطنا ٤٢٠ ألف قرص مخدر و٢٠ ألف سنتيمتر ماكستون فورت و٦٦٩ جرعة من عقار الهلوسة «أس دي» و٢ طن مخدرات ومصادرة ٥ ملايين جنيه لتجار مخدرات واحالة مليون و٤٥٨ ألف جنيه للمدعي الاشتراكي

مزق اللواء حسن الألفي وزير الداخلية السابق استار العزلة وكسر حواجز الصمت التي فرضها علي نفسه منذ اقالته عن منصبه في شهر نوفمبر الماضي عقب وقوع حادث الاقصر الارهابي الشهير الذي اسفر عن مصرع واصابة اكثر من ٨٠ شخصا مصريين واجانب ومصرع الارهابيين الستة منفذي العملية الوحشية.

وخرج الألفي عن صمته لأول مرة منذ اقصائه مدافعا عن نفسه وعن سياساته الأمنية وموضحا انجازاته في جميع المجالات والقطاعات بوزارة الداخلية منذ توليه مقاليدها في ابريل من عام ١٩٩٣.

ووزع الألفي علي اعضاء مجلس الشوري في الجلسة المنعقدة مساء أمس الأول مذكرة تفصيلية في هذا الصدد علي طريقة .. «هذا بيان للناس» استعرض فيها جهوده منذ توليه الوزارة وحتي اقصائه منها وخصص جانبا كبيرا من المذكرة لشرح سياساته وخطط وزارة الداخلية ابان قيادته لها في مواجهة ظاهرة الارهاب والتطرف وسجل في المذكرة النجاحات التي حققها في هذا المجال مؤكدا ان كل الانجازات التي تحققت كانت نتيجة جهد وعمل وتخطيط شمل كل مناحي العمل في الوزارة وبمساندة الرئيس مبارك للوزارة وقيادتها .. واستشهد الألفي علي نجاح الوزارة بقيادته بتقارير عدية لمؤسسات وهيئات دولية الي جانب التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عن عام ١٩٩٧.

وفيما فسر البعض تصرف الألفي بتوزيع المذكرة علي نواب الشوري بانه يأتي كرد فعل منه بعد ان ضاق صدره في مواجهة منتقديه والحملات المتواصلة التي تتعرض لها سياساته مما يعتبره الوزير السابق محاولة لمحو جهوده وانجازاته واغتياله معنويا الي حد انه لم يدع الي حضور احتفالات الشرطة بأعيادها التي اقيمت في شهر يناير الماضي رغم ان الألفي نفسه هو الذي كان قد اعد لهذه الاحتفالات .. فان الوزير السابق نفسه رفض الافصاح عن سبب تصرفه مكتفيا بما أورده بالمذكرة من شروح لسياساته التي وصفها بانها ضربت الارهاب والتطرف في مقتل وحققت نجاحات غير مسبوقة.

استهل الألفي مذكرته والتي حصلت عليها «الأحرار» بوصف المناخ العام في ابريل عام ١٩٩٣ قبل توليه الوزارة بانه كان يؤكد علي قوة الجماعات المتطرفة وهيمنتها علي كثير من انحاء الريف والحضر حيث كان بالفعل افراد تلك الجماعات يفرضون الاتاوات علي المواطنين ويتحكمون في مصائر الناس ويتدخلون في الخلافات العائلية والشخصية لحلها كبديل لاجهزة الامن المختصة.

وكانت ترتكب الحوادث المتتالية في اماكن متفرقة في المنطقة المركزية وبعض المناطق الاخري من تفجيرات ومحاولات اغتيال لبث الرعب في قلوب المواطنين واخضاعهم للسيطرة ومن امثلة ذلك ما حدث في اسيوط وديروط وغيرهما.

ومن ذلك أيضا محاولات تستهدف اشعال الفتنة الطائفية كما حدث في عين شمس وامبابة حيث كانت امبراطورية المتطرفين قد أصبحت دولة تضم أعضاء الجماعات الاسلامية المتطرفة.. وأصدق دليل علي ذلك تصريحات الشيخ جابر لوكالة الانباء العالمية حيث اعلن «امبابة» جمهورية عربية مستقلة مما يؤكد مدي قوة وسلطة وجراءة هذه التنظيمات المنحرفة وغير الشرعية.

وقد استطاعت هذه الجماعات خلق شعور عام في الداخل والخارج بانهم في سبيلهم الي الاستيلاء علي الحكم ومقابلة السفير الامريكي لنا تؤكد هذا المفهوم.

حالة الداخلية !

وانتقل الألفي الي وصف الحالة التي كانت عليها الداخلية علي النحو التالي :

- نقص في الضباط والافراد وقصور في التسليح والتجهيزات والاعتماد شبه الكامل علي المجندين.
- نقص في وسائل الاتصال والانتقال والحاجة الشديدة للتدريب لرفع كفاءة المواجهة.
- قصور في البناء التنظيمي لعدم وجود قطاع وادارات متخصصة بالرغم من شدة الحاجة اليها في ذلك الوقت «المنافذ - تنفيذ الاحكام - السجون - الاحوال المدنية».
- عدم التنسيق بين قطاعات الامن المختلفة بسبب عدم وجود استراتيجية وخطة عمل ومتابعة بما يتناسب مع تصاعد التطرف.
- وجود فجوة بين الشرطة والمواطنين والاجهزة المدنية الاخري.
- عدم وجود قاعدة معلومات متكاملة للتسجيل ومتابعة ما يحدث اكتفاء باسلوب الفعل ورد الفعل.
- كل ذلك أدي الي ضعف الروح المعنوية بصفة عامة وعدم الاقبال علي العمل وبخاصة ما حدث في القضية التي سميت بـ «قضية التعذيب» والتي اتهم فيها ٤٤ ضابطا عقب القبض علي المتهمين في اغتيال الرئيس السادات في حادث المنصة مما اضعف حركة الضباط ورجال الامن بالاضافة الي عدم وجود حوافز مجزية مقابل مخاطر العمل وعدم العدالة في توزيع بعض المكافآت لادارات معينة وكذلك عدم وجود قواعد ثابتة ومستقرة للتنقلات والتدليز.
- سوء حالة السجون وعدم امتلاء السجون القائمة منذ اكثر من ثمانين عاما وكذلك عدم انشاء سجون جديدة .. وهذا ادي الي ان تصبح وكرا للاختلاط واستقطاب العناصر التي لها ميول اجرامية ونقل التكليفات اثناء الزيارات.
- انتشار تزوير البطاقات الشخصية ووثائق السفر وسائر المستندات التي يستخدمها مرتكبو الحوادث.

ولعل هذا القصور هو الذي ادي الي بروز فكرة اجراء مصالحة بين هذه الجماعات.

تحديث

واستعرض الألفي اليات وسبل التطوير والمواجهة قائلا..

العمل في هذا المناخ وفي ظل هذا القصور كان في غاية الصعوبة فقد كانت كل كبيرة وصغيرة في العمل تحتاج الي اعادة ترتيب ودراسة كما كان يحتم سرعة اغلاق باب الحوار والمصالحة مع هذه الجماعات الارهابية.. ومن أجل ذلك كانت تعقد اجتماعات مستمرة مع قيادات جميع القطاعات وتشكيل لجنة للمساعدين لوضع الخطط وتحديد خطوات التنفيذ ومتابعة التنفيذ بدقة للتعرف علي أوجه القصور وسرعة العلاج وتم اتخاذ الاجراءات الآتية :

١- تطوير وتحديث عمليات جمع وتحليل، وتجديد قاعدة المعلومات الرئيسية عن هذه الجماعات



ومسمياتها واعضائها وتمويلها والبناء التنظيمي لها واسلوب اختراقها وتوفير الادلة القانونية اعتمادا علي الأسلوب العلمي والوسائل التكنولوجية مع التنسيق الكامل بين قطاعي الأمن الجنائي وامن الدولة ومديريات الأمن.

٢- سرعة اجراءات التجهيز وتحديث التسليح ووسائل الاتصال والانتقال والمساعدات الفنية والمعمل الجنائي والادلة الجنائية والتوسع في عمليات التدريب للقيادات والضباط والافراد في جميع القطاعات حيث ان الأمن وحدة واحدة وكل لا يتجزأ استهدافا للارتقاء بالقدرات القيادية والادارية وتدعيم وتنمية المهارات اللازمة للأداء الجيد مع انشاء فرق تخصصت في مكافحة الارهاب والقيام بتجارب عملية ومفاجئة والانفتاح علي الخبرات الامنية العالمية وخبرات القوات المسلحة وقد امتدت هذه الاجراءات لتشمل أمن الدولة والامن المركزي وقوات الامن من الضباط والأمناء والمندوبين والمجندين.

٣- استحداث ادارات وقطاعات جديدة في البناء التنظيمي للوزارة ومن امثلة ذلك :

(أ) انشاء لجنة التخطيط.. من مساعدي الوزير المتخصصين يقابلها لجنة الخطة والمتابعة بالمديريات برئاسة مساعد اول للوزير لكل منطقة من المناطق الثمانية وكان للصعيد ثلاث مناطق.

(ب) انشاء قطاع للمنافذ.. للاشراف والتنسيق بين جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية لاحكام الرقابة علي الدخول والخروج والتهريب حيث تبين وجود ثغرات اكتشفت خلال بعض القضايا مثلما حدث بالنسبة لمنفذ السلوم البري في قضية محاولة اغتيال وزير الاعلام واعترافات المتهمين فيها.

(ج) انشاء ادارة عامة لتنفيذ الاحكام.. يكون لها فروع في انحاء الجمهورية حيث تبين ان الكثير من الاحكام لا تنفذ وان الكثير من مرتكبي الحوادث الارهابية هاربون من احكام صادرة عليهم.

(د) انشاء قطاع السجون.. فضلا عن قطاع الأمن الاجتماعي بهدف انشاء سجون جديدة للقضاء علي مشكلة التكدس مع تطوير ودعم اوجه الرعاية المختلفة ليكون العقاب محققا لهدفه القانوني و لتحقيق الانضباط داخل السجون واعطاء أهمية خاصة لتطوير الانتاج داخل السجون وتاهيل المسجونين لاكتساب خبرات في مهن نافعة.. وقد كان من نتيجة ذلك حدوث طفرة كبيرة في السنوات الاخيرة حققت عائدا ماديا وتعليميا واجتماعيا ومنها علي سبيل المثال :

● ٢٦ مشروعا للانتاج الصناعي بلغت جملة دخل هذه المشروعات في عام ١٩٩٦ فقط مبلغ ٨ ملايين و١٧٦ الفا و٦٠٠ جنيه و٥٦ مشروعا للانتاج الزراعي: بلغت جملة الدخل منها عام ١٩٩٦ ٣٧٤ الفا ٧٥٨ جنيها.

وفي مجال الانتاج الحيواني ٢١ مشروعا وكانت جملة الدخل ٥٩٣ الفا و٩٥٨ جنيها عام ١٩٩٦.

وانشاء ٢٦ مخبزا بالسجون وكانت جملة الدخل ٧ ملايين و٤٧٧ الفا و٢٥١ جنيها عام ١٩٩٦ مع تخصيص جزء من الانتاج الزراعي والحيواني لتغذية المسجونين.

واشار الي اوجه الرعاية الاجتماعية والتعليمية ومنها مشروعات محو الامية والتعليم قبل الجامعي والابتدائي والاعدادي والثانوي ثم التعليم الجامعي واستفاد من ذلك حوالي خمسة الاف مسجون بالاضافة الي برامج التوعية الدينية وقد كان من نتيجة هذه التوعية الدينية الصحيحة ان بلغ عدد التائبين الفي شخص من العناصر الارهابية والمتطرفة خلال الفترة من عام ٩٤ وحتي ٩٧ بالاضافة للرعاية الاجتماعية في جوانبها المختلفة وكذلك الرعاية اللاحقة.

(هـ) انشاء ادارات نوعية متخصصة موزعة علي مناطق الجمهورية المختلفة للمساعدات الفنية والمعمل الجنائي وكلاب الامن والحراسة لسرعة الاتصال والانتقال.

(و) تطوير الاتصالات اللاسلكية.. بمديريات الامن وربط الطرق الرئيسية لاسلكيا بغرفة عمليات رئيسية بالوزارة مع انشاء شبكات لاسلكية بجميع ادارات البحث وادارات الاقسام وقوات الامن وادارات تامين الطرق.

(ز) استخدام نظام الحاسبات الآلية: في مجال البصمات وهو من احدث انظمة الحاسبات الآلية في العالم.

(ح) الاسراع في اصدار بطاقة الرقم القومي وتامين المستندات.

(ط) انشاء غرفة عمليات رئيسية بالمناطق المركزية بهدف غلق الأحياء والطرق عند حدوث حادث وسرعة الاتصال وتطوير الاتصالات اللاسلكية.

(ي) انشاء ادارة للاعلام الأمني : للسيطرة علي الاخبار ذات الصلة بالحوادث وبثها في حجمها الطبيعي ومواجهة الاعلام الاجنبي وتزويده بالحقائق وكذلك المواجهة الفكرية مع عناصر التطرف والارهاب.

فتح قنوات الاتصال مع الجماهير في ميادين عديدة منها العلاج، اتحاد الشرطة، الزيارات، فروع العلاقات مع المصالح والادارات وبخاصة التي تؤدي خدمات للمواطنين مع تطوير امكانات الاتصال بين الجمهور واجهزة الامن للابلاغ عن اي جريمة.

(ك) زيادة استيعاب كلية الشرطة: لتغطية احتياجات المناطق المختلفة في انحاء الجمهورية من الضباط وبخاصة المناطق الجديدة استهدافا لنشر مظلة الامن وفي الوقت نفسه السرعة في تنفيذ فكرة انشاء كلية جديدة متكاملة يتم فيها اعداد الضباط اكمل اعداد وقد اوشك العمل في هذه الكلية الجديدة علي الانتهاء وأن شاء الله تقبل حوالة ستة الاف طالب مدربين علي استخدام احدث التكنولوجيا العالمية مع تطوير المناهج باضافة مشروع التخرج والتدريب الصيفي ومنهج عن حقوق الانسان.. الخ.

(ل) زيادة استيعاب معهدي مندوبي الشرطة: مع انشاء معاهد جديدة ويتكلف المعهد الواحد حوالي ٣٨ مليون جنيه لاحلال خريجي هذه المعاهد بدلا من المجندين وتزويد القوات الخاصة بهم.

(م) رفع الروح المعنوية للافراد: عن طريق تحسين اوجه الرعاية الاجتماعية والصحية والمادية ومن امثلة ذلك الحوافز والمصايف والاسكان والنوادي والاستراحات.. الخ وكذلك تنظيم ودعم المامويات الخارجية مثل زيارة الأمم المتحدة والحج والعمرة والنياشين في يوم التميز لرجال الشرطة.

وقال: إن الوزارة استصدرت قانون العمد والمشايخ تاكيدا لالتزامهم بالحيدة في عملهم وحسن اختيار الكفاءات المناسبة ذلك لان طبيعة عمل العمد والمشايخ عمل امني بالدرجة الاولي واختيارهم من شخصيات مشهود لها بالامانة والنزاهة ومن العائلات المحترمة، موكول الي لجنة ثلاثية رفيعة المستوي.

وتقدم بمشروع قانون شركات الامن والحراسة وعمليات التامين الذاتي للمنشات الاقتصادية والاستثمارية والبنوك مع ربطها بنظم تحكم واتصالات مباشرة بالاجهزة الامنية المتخصصة وكان من نتيجة هذا الجهد التنظيمي لاجهزة الأمن في جميع المجالات المشار اليها نتائج طيبة.

مواجهة حاسمة !

ثم انتقل الالفي في مذكرته إلي المحور الثاني لخطة مواجهة ظاهرة الارهاب وهو المواجهة الحاسمة واستعراض نتائجها.. قال الالفي في هذا الصدد ان الاجهزة الامنية بادرت في التعامل مع ظاهرة الارهاب وفق استراتيجية علمية اسفرت عن تقويض كافة الهياكل التنظيمية للاجنحة العسكرية للفصائل الارهابية علي اختلاف انتمائها وهي الجهاد - الجماعة الاسلامية - التكفير والهجرة - الشوقيين - القطبيين - الناجون من النار - التوقف والتبين. وقد تم اختراقها جميعا وقطع خطوط اتصالهم بالخارج وتقديم اعداد كبيرة منهم للمحاكمة أمام القضاء.

وقد تم التعرف علي مجموعات



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥/٢/١٩٩٨

التجنيد والايواء والتدريب والمراقبة والرصد والتمويل والتنفيذ من امثلة ذلك «قضايا محاولات اغتيال وزيري الاعلام والداخلية ود. عاطف صدقي رئيس الوزراء السابق والاديب نجيب محفوظ».

● وقد حققت هذه المرحلة اهدافها طبقا للخطة الموضوعة بضبط العديد من القيادات والكوادر الارهابية واسلحتها وذخائرها ومتفجراتها ومع بداية عام ١٩٩٦ تم تطوير الاستراتيجية الامنية في مواجهة ظاهرة الارهاب بصورة استهدفت بالدرجة الاولي تامين الساحة الداخلية واعدادها لتنفيذ خطة التنمية الشاملة للدولة من خلال مواصلة عمليات الاستهداف المبكر للمجموعات والبؤر التنظيمية التي عمدت لاعادة احياء انشطتها. وذلك باجهاض مخططاتها العدوانية في مهدها.

● استمرار تنفيذ خطة ملاحقة العناصر الهاربة وضبطها في موقع اختفائها وتنفيذ خطة متكاملة لمحاصرة وتضييق الخناق علي هذه العناصر التي هربت الي خارج البلاد بالتنسيق مع الدول العربية والاجنبية المتواجدين علي ارضها.. «كشف التدريب بالسودان - ايران - افغانستان - باكستان - سفارة ايران بسوريا».

● وقد تحققت نتائج ايجابية نتيجة عملية تطوير الخطط الامنية طبقاً للمتغيرات في المواجهة حيث عكست المؤشرات التحليلية اتجاه الفصائل الي انتهاج اساليب السرقة والسطو وفرض الاتاوات كاهداف رئيسية لاعمالها الاجرامية نتيجة تضييق الخناق الامني عليها. وقطع مصادر تمويلها التي كان ياتي اليها من الخارج.. مبتعدة بذلك عن اسلوبها المؤسس علي الارهاب السياسي.

شهادات دولية !

● كما حقق جهاز الامن نجاحات بارزة اشادت بها مختلف دول العالم والمؤسسات الدولية.. وبخاصة في مجال الاستهداف المبكر للمجموعات والبؤر التنظيمية التي اعيد تشكيلها لاحياء الانشطة الارهابية واجهاض مخططاتها في مهدها «مطار سيدي براني والدراسة والازهر والمتحف وخان الخليلي ومجلسي الشعب والشوري ومجلس الوزراء». وعلي سبيل المثال لا الحصر «المخابيء السرية في صحراء بلبيس ومخازن الاسلحة بكوم امبو».. وقد تم ضبط هذه العناصر وقياداتها وكميات كبيرة من الاسلحة والذخائر والمتفجرات والمستندات المزورة فضلا عن تفصيلات لعمليات ارهابية.

● وهكذا جاءت نسبة ضبط وكشف ابعاد القضايا وتحديد المتهمين المشاركين فيها سواء باصدار التكليفات والتخطيط والاعداد والتنفيذ والايواء وتدبير الاسلحة والذخائر.. بنسبة ١٠٠٪ كما جاءت نسبة ضبط العناصر الارهابية الهاربة المتهمة علي ذمة قضايا واحداث عنف وارهاب حوالي ٩٨٪ وهي بالخارج او متحصنة بالجبال والزراعات الكثيفة وجاءت نسبة ضبط العناصر الهاربة المحكوم عليها في قضايا واحداث عنف وارهاب حوالي ٩٧٪.

● استمرار تطوير الحملات التمشيطية المبكرة التي استهدفت مواقع اختفاء العناصر الارهابية الهاربة بالزراعات الكثيفة والمناطق الجبلية والتوسع في عمليات نشر الاكمنة السرية وتتابع الدوريات وتكثيف عمليات مسح الطرق وخطوط السكك الحديدية ومجري النيل واتخاذ الاجراءات المناسبة لتامينها.

● دعم الاجراءات التامينية للشخصيات المهمة والمواقع والمنشات الحيوية وقطاعات السياحة والبنوك ومناطق التجمعات الجماهيرية مع تقليص قدرة العناصر الارهابية علي تدبير الاسلحة والذخائر من خلال التوسع في توجيه الحملات الامنية لضبط تجار الاسلحة غير المرخصة.

ونوه الالفي الي اعتزازه بتامين اكثر من ١٤٠ مؤتمرا دوليا خلال هذه الفترة وكذلك تامين زوار وحفلات اوبرا عايدة مرتين في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧.

وفيما يختص بملاحقة الهاربين بالخارج قال ان خطة الوزارة ارتكزت في هذا الصدد علي تطوير التعاون الامني والتنسيق المباشر مع اجهزة الامن بالدول الصديقة العربية والاجنبية وبخاصة في مجال مكافحة الارهاب ومتابعة ورصد النشاط الارهابي وضبط قياداته وعناصره المتحركة بين مختلف الدول.

مشيرا الي ابرام عدة اتفاقات للتعاون الامني مع العديد من الدول ترتكز علي المواجهة المشتركة للقضايا الامنية المشار اليها وبخاصة ظاهرة الارهاب.. وبهدف تضييق الخناق علي العناصر الارهابية الهاربة فضلا عن اعداد مشروعات اتفاقيات جاهزة للتوقيع مع البوسنة والصرب.

ومواجهة فكرية !

وتناول الالفي في مذكرته ما اسماه بانه مرحلة ترشيد المواجهة والمواجهة الفكرية موضحا ان اهم ما تم في هذه المرحلة الشريط التليفزيوني الذي حمل اعترافات الارهابي التائب عادل عبد الباقي والذي تم تسجيله في الوزارة وقد كان له اثر فعال في كشف انحراف وتضليل هذه الجماعات ثم المواجهة التي اعتمدت علي الحوار مع المعتقلين داخل السجون وكان الهدف محاولة تصويب الافكار الخاطئة وتعديل السلوك الاجرامي وكان التائبون العائدون الي الصواب هم الذين شاركوا في هذه الحملة.

واشتراك بعض علماء الازهر الشريف في هذه الحملات الارشادية وفي الوقت نفسه تم تزويد السجون بالمراجع والاصدارات التي تواجه الفكر المتطرف «توضيح وشرح ما كان يحدث من المحامين الذين كانوا يتصدون للدفاع عن الجماعات المتطرفة مع موكليهم - وكذلك ما حدث مع عمر عبد الكافي».

واشار إلي ان الاحصاءات والارقام الاتية: عدد الشهداء في الفترة من ١٩٩٣ حتي نوفمبر ١٩٩٧ اثناء المواجهة الامنية مع عناصر الارهاب بلغ ٥١ ضابطا و٢٩٨ من افراد الشرطة و٢٦٧ من المواطنين كما بلغ عدد المتهمين المضبوطين في قضايا ارهابية ٤ آلاف و٣٩٢ متهما وبلغ عدد الذين لقوا مصرعهم في المواجهة وعند الضبط ٤٣٤ متهما والذين تم الحكم عليهم بالادانة ٥٥٦ متهما.

وبالنسبة لتنظيم الاخوان اعاد الالفي إلي الاذهان بانه منذ ظهور الاخوان كحركة دينية ارشادية تكون من خلالها جناح عسكري فقد وقعت بعض الحوادث التي قام بها هذا الجناح من اغتيالات وتفجيرات وقد صدر قرار بحل هذه الجماعة في عام ١٩٤٨ ولم يعد لهذه الجماعة اي حق - طبقا للقانون - في ممارسة اي نشاط سياسي مشيرا الي ان اجهزة الامن قد رصدت الكثير من تحركات قيادات جماعة الاخوان المنحلة بهدف تصعيد انشطتها علي المستوي السياسي والدعوة بين الجماهير مستثمرة في ذلك الاحداث والمتغيرات التي تشهدها الساحة الداخلية بين وقت وآخر. وهي لا تريد ان تعترف انها جماعة منحلة بحكم القانون.

وحذر الالفي من ان بعض عناصر هذه الجماعة لا تزال تحاول بث افكارها المتطرفة التي تعتمد علي استخدام الدين في تحقيق اهداف سياسية حتي ولو كان ذلك علي حساب امن المجتمع واستقراره وانها لا تزال تسعي الي تاليف تجمعات جماهيرية من خلال مخططات التحريض والاثارة مستغلة في ذلك الندوات والخطب المثيرة ايام الجمع في بعض المساجد الاهلية وتعمل علي تكوين جبهات في التجمعات العمالية والطلابية والنقابية للتاثير في انتخابات هذه التجمعات استهدافا لتحقيق مناهجها المتطرفة واختراق مؤسسات الدولة.

ومما يستحق الذكر ان هذا النشاط غير القانوني امتد إلي مراكز في بعض عواصم العالم وبخاصة المانيا وانجلترا ويتركز نشاطهم في مهاجمة بعض الانشطة الاستثمارية :

١- النقد المستمر لقطاعي السياحة والبنوك.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٢/١٩٩٨

ب- الاتصال بالمنظمات والهيئات المعنية بحقوق الانسان بالداخل والخارج لتحريضها للتحرك للدفاع عن العناصر الارهابية المتطرفة.

جـ- محاولة اختراق المؤسسات الخيرية والمنظمات النقابية المهنية وتوجيه هذه التجمعات الي خدمة الأهداف التنظيمية.

د- تصدي مجموعات من المحامين الاخوان للدفاع عن جميع القضايا المتهم فيها عناصر التنظيمات الارهابية هذا فضلا عن صرف الاعانات المالية لأسر هذه العناصر ودعمها بمبالغ كبيرة.

واستطرد مشيرا إلي ان اجهزة الأمن تمكنت من الحصول علي خطة التمكين التي وضعوها لاضعاف المجتمع وفي سبيل ذلك يلجاون لاضعاف النظام الحاكم الي التشهير بقياداته ورموزه باكاذيب لتشويه صورهم امام الراي العام وصولا الي اضعاف السلطة الحاكمة توجد امثلة كثيرة لذلك ولم يشر إلي امثلة محددة.

واعاد الالفي التاكيد بان جميع التنظيمات الارهابية التي ظهرت في مصر وفي المنطقة العربية كانت قياداتها من العناصر المنتمية لجماعات الاخوان المنحلة او من تحت عباءتها.

والمخدرات!

وعدد الالفي انجازات وزارة الداخلية في مجال مكافحة المخدرات ابان فترة توليه لها بان: قامت الوزارة بدعم اجهزة المكافحة بالعناصر البشرية والقيادات المتميزة كما امدت هذا الجهاز بأحدث وسائل الانتقال والاتصال ونظم المعلومات المتقدمة والتسليح المناسب لتمكينها من النهوض بمسئولياتها باعلي قدر من الكفاءة والفاعلية.

وشهدت الفترة الاخيرة عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ ظفرة كبيرة في معدلات الاداء وحجم الكميات المضبوطة من مختلف انواع المواد والنباتات المخدرة وهي الكميات التي تم حجبها عن تناول المتعاطين في مختلف انحاء الجمهورية.

● وبالنسبة للمخدرات المستخرجة من مواد طبيعية كالحشيش والأفيون تم ضرب خطوط ومحاولات التهريب عبر الحدود الدولية والمنافذ الشرعية كما تم ضبط كميات متنوعة من هذين المخدرين من محافظات الجمهورية وبلغ اجمالي المضبوطات من مخدر الحشيش خلال عام ١٩٩٦ ما يزيد علي طنين وهو معدل يفوق جميع معدلات الضبط خلال السنوات الثلاث السابقة وبزيادة قدرها ١٠٠٪ عن العام السابق ١٩٩٥ كما تم ضبط ما يقرب من سبعة اطنان من مخدر البانجو عام ١٩٩٦ بزيادة عن العام السابق قدرها ٢٥٢٪.

وبالنسبة للمخدرات ذات التاثير علي الاتزان العقلي والنفسي فقد تم ضبط العديد من العصابات العاملة في تهريب الاقراص المخدرة الي مصر وبلغت المضبوطات عام ١٩٩٧ ما يزيد علي ٤٢٠ الف قرص مخدر بزيادة حوالي ٢٣٥٪ عن العام السابق بما يفوق حجم المضبوطات من هذه الاقراص طوال السنوات الماضية من ١٩٩١ حتي ١٩٩٦ كذلك تم ضبط ما يقرب من ٢٠ الف سنتيمتر مكعب من سائل الماكستون فورت المنشط بالاضافة إلي ضبط ٦٦٩ جرعة عقار الـ سي دي المهلوس.

● وتوالت الجهود في مجال اتلاف زراعات النباتات المخدرة حيث تم ضبط ما يزيد علي ٣٠٦ مليارات شجيرة خشخاش وما يزيد علي ٢٣١ شجيرة قنب بزيادة قدرها ٤٥٢٪ عما ضبط عام ١٩٩٥.

● كذلك شنت اجهزة الوزارة حملات مستمرة لتدمير زراعات النباتات المخدرة شاركت فيها قوات حرس الحدود والقوات الجوية في اطار من التعاون الحميم والتنسيق التام بين وزارتي الدفاع والداخلية.

● وفي مجال متابعة كبار المهربين وتجار المخدرات ورصد ومصادرة ثرواتهم من هذا النشاط الحرام بلغت جملة الاموال المصادرة خلال عام ١٩٩٦ مبلغ ٥,٦١٤,٤٥٨ مبلغ ٥ ملايين و٦١٤ الفا و٤٥٨ جنيها وبلغت جملة الاموال المحالة الي جهاز المدعي الاشتراكي مليونا و٢٣٩ الفا و٢٠٠ جنيه.

● وكان للمجهود المبذولة في ميدان الامن الر واضح عليها تحجيم سوق الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات عقلية مما يعتبر اكبر شاهد علي مصداقية ونجاح السياسات والخطط التي تضعها الوزارة واجهزتها المتخصصة.

واستشهد الالفي علي نجاح جهود الوزاراة في عهده بصدد مكافحة المخدرات بالاشادة التي تلقاها في تقرير الهيئة الدولية للرقابة علي المخدرات التابع للامم المتحدة عام ١٩٩٦ بالنجاح الكبير الذي حققته اجهزة المكافحة المصرية في مجال ابادة الزراعات المخدرة حيث ورد في التقرير المذكور النص التالي «ظهرت في مصر زراعات القنب والخشخاش في بعض المناطق وبخاصة في شمال وجنوب سيناء وقد واجهتها السلطات المصرية متمثلة في الادارة العامة لمكافحة المخدرات وقوات حرس الحدود والأمن المركزي ومديريتي امن شمال وجنوب سيناء بحملات مستمرة من أجل القضاء علي تلك الزراعات وكللت هذه الحملات بنجاح كبير».

الأمن الاقتصادي

وعن باقي قطاعات الوزارة قال الالفي انه رغم الايجاز الذي راعاه في مذكرته إلا انه من الضروري الاشارة الي الجهود البارزة التى بذلت فى باقي قطاعات الوزارة الاخري الامن الاقتصادي والامن الجنائي والامن الاجتماعي ومن امثلة الجهود التي بذلت ضبط ٦ الاف و٥٢٠ بندقية الية و٦٢٧ مدفع رشاش وثلاثة الاف و٣٢٦ بندقية مشخشنة و٤٥ الفا و٧٥٩ بندقية غير مشخشنة و١٠ الاف و١١٥ مسدسا بالاضافة الي اطنان من المتفجرات وبلغت نسبة الضبط في الجنايات المهمة وجنح السرقات اعلي معدل ما بين ٩٠ و١٠٠٪.

وانتهي الالفي في مذكرته التي وزعها علي نواب مجلس الشوري بانه يسجل امرين مهمين .. اولهما أنه بالاضافة الي الشهادات التي اصدرتها مؤسسات دولية متخصصة تقرر نجاح أجهزة الامن المصرية في السيطرة علي حركة الارهاب وتحجيم نشاطه.. فان التقرير السنوي الذي يصدره مركز الدراسات الاستراتيجية بمؤسسة الاهرام عن عام ١٩٩٧ في كتاب من القطع الكبير من ٣٣٥ صفحة جاء فيه بالنسبة للامن المصري.

«ثبت ان المواجهة الامنية حققت اقصي نجاح ممكن في غياب اصلاح اجتماعي وفعلت فعلها في اضعاف جماعات العنف وتفكيكها ومحاصرتها».

وثانيهما وهو مسك الختام لمذكرته انه يسجل بكل اعتزاز ان مساندة السيد الرئيس محمد حسني مبارك لقيادة وزارة الداخلية في هذه الفترة بالاضافة الي الثقة الكاملة التي أولاها لها سيادة الرئيس كانت من اهم عوامل النجاح وشهد بها الخبراء والمتخصصون في الخارج والداخل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٧/٢/١٩٩٨

القطب الـ«اخواني» المصري أشاد بإطلاق معتقلين اسلاميين

مختار نوح يتوقع توقف عمليات العنف

□ القاهرة - حازم محمد

■ توقع القطب «الاخواني» المحامي مختار نوح توقف عمليات العنف في مصر في حال استمرار السياسات الأمنية الجديدة التي تنفذ منذ تولي اللواء حبيب العادلي مسؤولية وزارة الداخلية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، عقب حادث الاقصر الذي راح ضحيته ٥٨ سائحاً اجنبياً و٤ مصريين اضافة الى منفذي العملية الستة.

وقال نوح: ان «(اللواء حبيب) العادلي اتخذ خطوات جادة منذ توليه مسؤولية الوزارة في الافراج عن عدة دفعات من المعتقلين الاسلاميين من دون ضجة اعلامية، وبدأ في تنفيذ سياسة تضييق حالات الاشتباه في شأن المعتقد انتماؤهم الى الجماعات الاسلامية».

وكان نوح يتحدث مساء اول من امس في ندوة عقدتها المنظمة المصرية لحقوق الانسان حول «العنف السياسي وآفاق التطور الديموقراطي في مصر»، وقال: «اتوقع عدم حدوث عمليات عنف جديدة، اذا استمرت سياسة الافراج عن دفعات من المعتقلين التي اعطت الامل لهم في استعادتهم حريتهم المسلوبة من دون سبب قانوني».

واطلقت الداخلية المصرية ست دفعات من المعتقلين خلال الاشهر الثلاثة الماضية ضمت عناصر ظلت معتقلة سنوات عدة. واعلن العادلي امام مجلس الشورى قبل اسبوعين ان وزارته ضيقت من تطبيق حالات الاشتباه، خصوصاً في صعيد مصر.

وقال نوح ان «الحوارات التي دارت بين وزير الداخلية المصري السابق عبدالحليم موسى ووفد الوساطة العام ١٩٩٢ والذي ضم الشيخ متولي الشعراوي وآخرين كان يستهدف توفير الحقوق الطبيعية للمسجونين وانهاء معاناتهم داخل محابسهم». ولفت الى ان «تحقيق هذا المطلب واطلاق من لا تثبت ادانته كفيل بتهدئة الاوضاع ويسمح بإطلاق مبادرة جديدة توقف العنف نهائياً في مصر».

وعلمت «الحياة» ان اتصالات تجرى مع القادة التاريخيين لـ«الجماعة الاسلامية» المحبوسين في سجون مصرية لاستثمار المناخ الجديد في دعم مبادرتهم السابقة وقف العنف للحصول على تأييد قادة الخارج لها، خصوصاً بعد انتفاء جوانب من اسباب معارضتهم لها وابرزها تحسين معاملة الموقوفين واطلاق من تثبت براءته او من لم تتم ادانته.

ضبط إرهابى خطير و٩ من أعوانه بالمنيا

تمكن جهاز مباحث أمن الدولة من ضبط فولى عبدالعزيز محمد، وهو واحد من القيادات الإرهابية الخطيرة، وتسعة من أعوانه، وعثر مع القيادى على بندقية آلية استولى عليها من أحد شهداء الشرطة، بالإضافة لخزائن محشوة بالطلقات.

وعلم أحمد موسى مندوب «الأهرام» أن اعترافات الإرهابى المقبوض عليه أزاحت الغموض عن عدة عمليات إرهابية خطيرة شارك فيها، كما كشفت معلومات مهمة عن عدد من الإرهابيين الهاربين، ومنهم شقيقه الأصغر أيمن عبدالعزيز، الذى شاركه فى اغتيال خالهما الشرطى محمد ربيع يونس بنقطة شرطة الجمالية فى أبو قرقاص، بزعم تعاونه مع أجهزة الأمن، كما ألقى القبض على ٩ من أعوانه وجار تقديمهم للنيابة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٢/١٩٩٨

مواجهة الإرهاب هدف العمال العرب ومنظماتهم النقابية

الأقصر - من محمد العجرودى:

اكد السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أن تضامن العمال العرب فى مواجهة الارهاب اصبح امرا واجبا من اجل إنجاح مسيرة التنمية القومية.

وقال فى افتتاح الدورة الطارئة للمجلس المركزى للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب بالاقصر ان الامه العربية تواجه ارهاباً دوليا خطيراً يتربص بمسيرتها ويستهدف كيانها ومستقبلها واشار إلى مظاهر العربدة المتصاعدة التى تمارسها إسرائيل فى فلسطين والاراضى العربية المحتلة والجولان وجنوب لبنان وما يجرى من حشد للقوات على العراق والحصار الجائر على الشعب الليبى.

السيد راشد

واشار امام المؤتمر الذى حضره بكر محمود رسول المدير العام لمنظمة العمل العربية وسلمى سليم رئيس المجلس الأعلى لمدينة الاقصر إلى ان مواجهة الارهاب بمفهومه الواسع هو هدف كل العمال العرب ومنظماتهم النقابية وهى مواجهة يجب ان تتم باسلوب علمى وعملى يتلاءم مع منطق العصر والوحدة هى السبيل الوحيد للقوة.

المصدر : الحياة
التاريخ : ٢/٢/ ١٩٩٨م
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعا الحكومة المصرية الى وقف احالة اعضاء الجماعة الدينية على محاكم امن الدولة

الدفاع عن "العائدون من افغانستان والسودان": العقوبات المشددة لن تحد من ظاهرة العنف

□ القاهرة - محمد صلاح

■ استانفت محكمة امن الدولة العليا في القاهرة امس النظر في قضية «العائدون من افغانستان والسودان» المتهم فيها ٢٢ من اعضاء الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الإسلامية» وعلى رأسهم مصطفى حمزة، المتهم الرئيسي في قضية محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا في حزيران (يونيو) العام ١٩٩٥.

وعقدت المحكمة جلسة وسط اجراءات امنية مشددة في مقر محكمة شمال القاهرة برئاسة المستشار صلاح الدين بدور، استمعت خلالها الى الجزء الاول من مرافعة الدفاع عن المتهمين. وناشد محامو الدفاع في جلسة امس الحكومة «وقف احالة اعضاء الجماعة الدينية على محاكم امن الدولة» معتبرين ان الاحكام المشددة «لن توقف العنف». واشاروا الى ان اكثر من مئة حكم بالإعدام صدرت عن محاكم عسكرية ومحاكم أمن الدولة في قضايا الجماعات الدينية منذ العام ١٩٩٢ «لم تحد من ظاهرة العنف وربما ساعدت على تفشيها».

ودفع المحامون ببطلان اجراءات ضبط المتهمين وتفتيش منازلهم كما دعوا المحكمة الى عدم الاخذ باعترافات المتهمين على اساس انها تمت تحت ضغوط معنوية ومادية. كذلك طالبوا المحكمة باحالة عدد من المتهمين على الطب الشرعي للتاكد من اسباب اصابات لحقت بهم بعد اعتقالهم. واوضح المحامون ان اوراق القضية لم تتضمن ما يثبت ان ايا من المتهمين اطلق رصاصة واحدة، واعتبروا ان ما جاء في التحقيقات عن قيام حمزة باصدار تكليفات الى عناصر التنظيم داخل مصر «مجرد اقوال مرسلة لا تقوم على دليل دامغ».

وقررت المحكمة تاجيل النظر في القضية الى جلسة تعقد اليوم لاستئناف سماع الدفاع. وكانت نيابة امن الدولة طالبت في مرافعتها بتوقيع اقصى العقوبة ضد جميع المتهمين التي تصل الى حد الإعدام والاشغال الشاقة المؤبدة، بعد أن وجهت اليهم تهم «الانضمام الى تنظيم سري يهدف الى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، والاتفاق الجنائي على ارتكاب جرائم القتل والشروع فيها، وتكفير الحاكم والمجتمع واباحة الخروج عليه، وحيازة متفجرات واسلحة بهدف استخدامها في اعمال الإرهاب، والتزوير في محررات رسمية، وحيازة مطبوعات مناهضة تحوي عبارات تحض على كراهية نظام الحكم وازدرائه».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٣ / ١٩٩٨

كتاب ابيض غربى عن الأمن بمصر

□ كتب – عصام الدين الجمال:

اصدرت لجنة خبراء الامن العالميين الذين زاروا مصر فى النصف الاخير من فبراير الماضي مذكرة اشادوا فيها باجراءات الامن التى تم اتخاذها فى مصر لتامين المناطق السياحية والمدن التاريخية.. واسموا هذا التقرير «الكتاب الابيض عن الامن المصرى».

وكانت اللجنة قد زارت مصر استجابة لحملة «احتضنوا مصر» التى تبناها مجموعة من رجال الاعمال المصريين وزاروا لندن والعواصم الأوروبية في نهاية يناير الماضى لدعوة الخبراء الأمنيين لتقييم الاجراءات الامنية التى قامت بها الحكومة المصرية عقب حادث الاقصر. وضمت اللجنة في عضويتها ثلاثة من المع الخبراء في اوروبا وامريكا وهم دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا السابق، ومايكل اكيلى رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ البريطانى وروبر اوكلي المبعوث الامريكى السابق لدى الصومال. ووصف الكتاب الابيض الصادر عن هذه اللجنة التي التقت مع رئيس الوزراء د.كمال الجنزورى ووزير الداخلية ووزير السياحة ووزير الخارجية ومع السائحين. ان القيادة المصرية قامت باتخاذ جميع السبل والاجراءات الامنية التى ادت الى ظهور تلك الصورة الامنية المشرفة لتامين المواقع السياحية.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ / ٢ / ١٩٩٨

٢ الإسلام السياسى فى مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف

الإخوان المسلمون : فينا كل الخير .. ومن ليس منا فلا خير فيه !



حسن البنا



حسن الهضيبي



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣/٣/١٩٩٨

فينا كل الخير .. ومن ليس منا فلا خير فيه .. هكذا انطلق حسن البنا فى دعوته .. ورفع شعارها .. ونفذها عمليا على المجتمع .. ومن خلال عضوية من دخلوا تحت مظلة الإخوان المسلمين .. وبدأت بعدها رحلة الجماعة فى العزف على تناقضات المجتمع المصرى .. ورحلة المراوغة السياسية التى مكنتها من التعامل مع القوى الحكومية والحزبية فى آن واحد لتحقيق مكاسبها .. وأيضا ذلك الخط الذى انتهجته الجماعة فى أن تتمسك بالمظاهر الدينية فى حالة وجود حكومة قوية .. وتنقلب بعد ذلك إلى الاهتمام بالآمال السياسية فى ظل حكومات ضعيفة ..

فى هذه الحلقة نواصل رحلة الباحثة هالة مصطفى مع الإسلام السياسى فى مصر لنقف عند محطة الإخوان المسلمين ما بين التيار الإصلاحى الذى سبق وجود الجماعة وتيار العنف الذى ألقت بذوره فى تربة التيار .

وعندما يعدد حسن البنا الصفات التى يحدد بها مفهومه للإسلام .. ليصل إلى أنه طاعة وحكم ومصحف وسيف .. فإنه يؤكد على أن المفهوم لا ينفك عن الأخيرين .. فاتحا بذلك باب الجهاد .. والذى انبت بذوره .. إزدهار العنف فيما بعد .. ليتجاوز نطاق وحدود المفاهيم الإصلاحية ..

نشأت جماعة الإخوان المسلمين بمدينة الاسماعيلية عام ١٩٢٧ ، كجمعية دينية تحض على ، الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » . وبدأت نشاطها بالوعظ الدينى . والدعوة لإقامة المساجد . وبناء المدارس لمحاربة مظاهر ، التحلل الخلقى » . وانتشرت الدعوة بفضل مؤسسها – حسن البنا – لتشمل كل مدن القناة ، قبل أن تنتقل إلى القاهرة ١٩٣٢ ، ولتصبح مقرا لنشاط الإخوان . على مدى أكثر من عشر سنوات عقدت الجماعة سبعة مؤتمرات طورت فيها الأسس النظرية والأيديولوجية للاخوان . وشهدت نفس الفترة إنشاء جهازها السرى الذى لعب دورا خطيرا فى الحياة السياسية المصرية .

اشتمل المؤتمر الثالث المنعقد فى ١٩٣٥ على مبدأين أساسيين الأول : أنه على كل مسلم الاعتقاد بأن منهج الإخوان المسلمين هو الإسلام . وأنه كل نقص فيه نقص من الفكرة الإسلامية الصحيحة ، والثانى : أن عليه أن يتخلى عن صلته بأى هيئة أو جماعة لا يكون الاتصال بها فى مصلحة الدعوة ، وبخاصة إذا أمر بذلك .

ومن خلال المبدأ الأول فإن الجماعة تصادر على الدين لمصلحتها ، أما المبدأ الثانى فيعنى أن يكون لعضو الجماعة ولاء وحيد لها دون غيرها من الهيئات .

والفكرة الأساسية لدى الشيخ البنا لم تكن مقصورة على جماعة خيرية ، أو جمعية تقوم بالخدمات الاجتماعية . بل هى أبعد وأشمل وتتصل بالمجتمع ككل . وتحاول أن ترسم للمستقبل صورة سلفية مستمدة من التاريخ .

ولعبت شخصية البنا دورا محوريا فى توجيه مسار الجماعة وتحديد توجهاتها الايديولوجية والسياسية . وساعد على تماسكها وانتشارها التركيز الشديد للسلطة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى : غموض فكر البنا الذى أتاح له وللجماعة هامشا واسعا للحركة السياسية . وبالتالى انتفاء المحاسبة وإمكانياتها ، كما أن غموض الأهداف والمناهج يفقد الآخرين القدرة على المحاسبة . ولا يكون للآخرين إزاء ، ذلك إلا الطاعة ، أو الخروج عليها .

لا حرية ولا شورى

ومنذ تواجدها بالاسماعيلية افتقدت الجماعة لحرية الرأى ، لأنها تسير على غير نظام الشورى . حيث ترك الأعضاء لفضيلة المرشد العام تحديد مهمة كل هيئة من الهيئات ووضع البيان الذى يوضح ذلك التحديد . وبالتالى فقد منح المرشد كل سلطة التنظيم والهيمنة الكاملة على أجهزته ومستوياته المختلفة . وقد أتاحت هذه السلطة للبنا أن ينشئ علاقات عديدة مع المتعاطفين مع الجماعة من بعض رجال الدولة والشخصيات البارزة ، ويضمهم إليه بغير علم أجهزة الجماعة ! كما استطاع خلال الحرب أن يجمع السلاح ويخزنه بغير أن يطلع أقرب الناس من كبار الإخوان على ذلك مستعينا بشبان صغار من الجماعة .

وانتشرت الجماعة كتنظيم سياسى منذ نهاية الثلاثينات ، وخلال الأربعينات ، انتشارا واسعا . وقدر عدد أعضاء الجماعة فى الاربعينات بحوالى مليونى عضو ، وألفين من الفروع المنتشرة على امتداد مصر .

ولما كان العديد من أعضاء الجماعة لا يجدون مكانا مواتيا لهم فى مجتمع متزايد ، الدنيوية » ، ولا سيطرة لهم عليه ، فقد جنحوا إلى التطرف والتمرد الذى ميز حركة الإخوان . لذلك استطاعت الجماعة أن تجذب قطاعا واسعا من الطبقة الوسطى المتعلمة ، التى وجدت فى أفكار الإخوان فى تلك الفترة ما يتفق مع طموحها السياسى والاجتماعى . كما أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى سادت مصر فى الثلاثينيات والأربعينيات قد لعبت دورا آخر فى توسيع القاعدة الجماهيرية للإخوان فجاءت نوعا من رد الفعل لمشاكل المجتمع المصرى .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣/٣/١٩٩٨

محمد سعد العوضى

وقد نجح الإخوان فى العزف على أوتار حجم التناقضات التى اعتملت فى التربة المصرية فى ذلك الوقت ، والتى كانت فى أغلبها حول قضيتى القديم والحديث أو الموروث والوافد فى الحياة الفكرية والسياسية والمصرية . وتعمد الإخوان تشويه كل حديث ، بل النظر إليه نظرة ريبة وشك ووصم كل فكرة جديدة بالالحاد . واستندت الجماعة فى ذلك إلى القداسة التى حاولت أن تصبغها على نفسها بدعوى تمثيلها الصحيح للدين بما كان يعطى لها موقعا متميزا بل مرتفعا على باقى القوى السياسية والتيارات الفكرية الموجودة ، ولأن البنا كان يقول (فينا كل الخير) .. وفى طيات هذا المعنى إنه من ليس منا .. فلا خير فيه ! .. مما ساعد على سيادة إطلاق السلفيين وقتها كعبير (المواجهة الالحادية) على كل ما لا يتفق مع ما ينادون به .

ومن نفس الموقع وقف الإخوان أمام كل محاولة لنشر الفكر العقلانى والمنهج العلمى فى البحث والتفكير . وقد شهدت هذه السنوات معارك فكرية طاحنة بعد ظهور كتاب (الشعر الجاهلى) لطه حسين الذى دعا فيه إلى تبنى المنهج العلمى فى بحث التاريخ العربى والإسلامى ، وكتاب الشيخ على عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم).

ووضعت دعوة الإخوان حركة الاستنارة الفكرية بجانب النشاط التبشيرى ، ودعت إلى النظر إليهما باعتبارهما هجوما واحدا على الإسلام .

وقد استغل الإخوان التغيرات الحديثة فى حياة المجتمع المصرى فى الريف والمدن على حد سواء ، بشن حملة على كل مظاهر التحديث فى المجتمع .. ففى رسالة (الإخوان المسلمون تحت راية القرآن) يقول البنا (إن العلم والفن والفكر قد تقدموا وإن المال قد زاد ، وأخذت الأرض زخرفها ، ولكن هل اطمأنت الجنوب فى المضاجع وهل جفت الجفون فى المدامع)

وبهذا المنطق ينكر البنا جدوى التقدم فى كافة المجالات لم يركز على أن الدعوة على ما فى المجتمع من فساد وسوء أخلاق والحلال ، وعلى أن الدعوة هى المنقذ من ذلك كله .

الحل من وجهة نظرهم

ويلقى الإخــوان المسلمـــون الضوء على المساوئ التى وجدت فى المجتمع .. وتعزو ذلك إلى العمل بالتنظيمات الحديثة .. وتجسد ذلك وبدا أنه أساس الظلم الاجتماعى . واستندت دعوة الإخوان على استغلال رد الفعل التلقائى الناشئ عن هذا الاخفاق للمطالبة بالغاء القوانين الوضعية كمطلب عام دون الخوض فى كثير من التفصيلات .. ووضعت تطبيق الشريعة الحل المقابل له .

ويمكن النظر إلى السياق السياسى للجماعة والتى توغلت فى المجتمع عبر طريقه .. يمكن النظر إليه من زاويتين :

الأولى : هى الطبيعة البراجماتية التى اتسمت بها الجماعة فى منهجها السياسى .

والأخرى : تتعلق بالصراعات السياسية العنيفة التى خاضتها القوى السياسية الأخرى والتى كفلت للجماعة فرص الاستفادة من التناقضات القائمة بينهما .

من هنا يتضح المنهج السياسى الذى تبنته جماعة الإخوان لدخول الحياة السياسية .. حيث إن حسن البنا كان شديد التمسك بالمظاهر الدينية للجماعة إذا ماتولت الحكم حكومة قوية برأسها وليس وزراء قوى .. وكان يهتم بالآمال السياسية إذا ماوليت الحكم وزارة ضعيفة .

والحقيقة أن حسن البنا غير أساليبه لتوائم الجو السياسى فى عصره ، وليحقق أهدافه التى كانت تنادى بفرض زعامة مطلقة على البلاد وإحلال جماعته محل كافة الأحزاب السياسية .

ويشير كثير من المؤرخين إلى أن المنهج العملى الذى اتخذته الجماعة منطلقا لعملها السياسى اتفق مع التوقيت الذى اختارته لظهورها السياسى السافر فى عام ١٩٣٨ . ومنطق هذا الرأى يرجع إلى أن هذا التاريخ جاء لاحقا لابرام معاهدة ١٩٣٦ ، التى شارك فى ابرامها حزب الوفد ، أكبر القوى السياسية وأكثرها جماهيرية ، وهو الأمر الذى هز شعبيته . وكان الصراع وقتها محتدما بين الوفد من ناحية ، والملك وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى . وقد أرادت القوى الأخيرة استغلال المعاهدة المذكورة لسحب البساط من تحت أقدام الوفد وتغيير صورته فى الحياة السياسية خاصة أنه قد ظهر للسراى من تجربتى حزبى « الاتحاد » فى ١٩٢٥ و« الشعب » فى سنة ١٩٣١ ، فشل محاولاتها فى إنشاء حزب قوى موال لها . من هنا أصبح عليها أن تعتمد فى صراعها مع الوفد - المنافس الشعبى الخطير لها - على قوى أخرى مثل السعديين الذى انشق على الوفد ببعض قياداته الشعبية القديمة ، كما رأت السراى ضرورة الاقتراب من أى تنظيم جماهيرى قائم تستخدمه فى لعبة الصراع السياسى وهو الأمر الذى خلق

الأرضية الملائمة لتدعيمها للإخوان لقاء الاعتماد عليهم لضرب شعبية الوفد . ولعل ما ساعد على تغذية ذلك هو الظروف التى سادت الحياة السياسية المصرية فى أواخر العشرينيات والثلاثينيات والتى اتسمت بالانقلابات الدستورية والصراعات التى كانت تدور فى دائرة شبه مغلقة بين الوفد وأعدائه .

انعدام الموقف الحاسم

وإذا كان هذا السياق التاريخى الذى وجدت فيه الجماعة قد ساهم فى نمو وتطور دورها السياسى فى تلك الفترة فإن المنهج العملى الذى التزمت به الجماعة والذى انعكس فى موقفها من قضايا عديدة بدءا من القضية الوطنية إلى القضايا السياسية والاجتماعية الداخلية ، قد أتاح هامشا واسعا من الحركة السياسية مكنها من الاستفادة من التناقضات القائمة والتعامل مع مختلف القوى السياسية الموجودة فى ذلك الوقت ، وساعدها فى ذلك غموض مواقفها تجاه القضايا السياسية الجوهرية .

وجماعة الإخوان المسلمين رغم ما كان يصدر من قادتها من تعريض بالاستعمار أحيانا أو هجوم عليه كانت أقل التنظيمات السياسية المصرية تعرضا للمسألة الوطنية وتحديدا للموقف إزاءها .

وفى المقابل لم يكن للإخوان مواقف حادة أو حاسمة فيما يتعلق بالقضايا الداخلية سواء كانت سياسية أو اجتماعية وكانت آراؤهم تميل إلى العموميات دون التفصيلات .

وكان للجماعة قدرة على المراوغة السياسية ،



مما مكنها عمليا أن تتعامل مع القوى الحكومية والحزبية فى آن واحد ، لتحقيق مكاسب سياسية للجماعة .

وبنفس النهج البراجماتى تعامل الإخوان مع أكثر القوى السياسية منافسة لهم والممثلة فى حزب الوفد . فعلى أثر تولى الوفد الوزارة ودعوته لإجراء انتخابات جديدة بعد حل البرلمان اتخذ الإخوان فى المؤتمر السادس للجماعة المنعقد فى يناير ١٩٤١ قرارا بالنزول إلى الانتخابات ، وأعلن البنا عن ترشيح نفسه عن دائرة الاسماعيلية وأسرع النحاس باستدعائه وطلب منه الانسحاب ووافق البنا مقابل شروط طلبتها الجماعة .

واستطاعت الجماعة أن تحظى بالدعم المستمر للحكومة من خلال السماح لها بإنشاء مؤسساتها الخاصة التى ساهمت فى توسيع الجماعة وتواجدها بشكل مكثف فى مستويات المجتمع .. إلى أن وصلت إلى تكوين التنظيم الخاص .. أو الجناح العسكرى للجماعة ..

واتخذت الجماعة مسلكا مغايرا فى التعامل مع نفس الواقع ولم تقنع بالمجال الفكرى الذى اختاره رجال الإصلاح . وشعار البنا : (الفلاسفة حاولوا فهم العالم .. أما مهمتنا فهى تغييره) .. من هنا وجدنا التنظيم الخاص أو الفرع المسلح للجماعة يضطلع بالعديد من الاغتيالات .. التى أدت فى النهاية إلى اغتيال البنا نفسه عام ١٩٤٩ .

وتجاوزت شخصية البنا كل التقييمات التى وضعها المؤرخون حوله . فقد خرج من حيز الفكر إلى الحركة السياسية المنظمة .

وصب البنا أكبر هجومه على الحضارة الغربية . متجاوزا بذلك الطهطاوى ، ومحمد عبده ، والأفغانى . بالإضافة إلى موقف البنا المتناقض فهو يقول باجتهاده فى هدم كل ما أتت به الحضارة الغربية . وفى المقابل يؤكد أن ما جاءت به تلك الحضارة قد شمله الإسلام !

ويطالب البنا بعودة الخلافة الإسلامية كرمز للوحدة الإسلامية . مع ضرورة البعد عن الأحزاب والهيئات . مما يعكس الرفض الصريح للتعددية السياسية والحزبية . ويقول : إن الإسلام (عبادة وقيادة ودين ودولة وروحانية وعمل وصلاة وجهاد وطاعة وحكم ومصحف وسيف .. لا ينفك من هذين عن الآخرين) .. وهو أحد العناصر التى تميزها عن الحركة الإصلاحية .

فالجهاد عده البنا فريضة دينية لا تقل أهمية عن الفرائض الأخرى .

وتجدر الاشارة إلى أن أعمال عبد القادر عودة قد دارت فى نفس الإطار الفكرى الذى ارساه البنا دون تجاوزه ، رغم جهوده التنظيرية والتفسيرية التى قام بها خاصة فيما يتعلق بقضية الشريعة الإسلامية حيث أصل لها وقام بعملية مقارنة بينها وبين التشريعات الوضعية ..

.. أما موقف سيد قطب والتحول الراديكالى فى فكر الجماعات الإسلامية فموعده لقاء قادم بإذن الله .

البقية فى العدد القادم



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٣ / ١٩٩٨

في كتاب أبيض عن الحالة الأمنية:

لجنة أمريكية أوروبية تشيد بإجراءات الأمن في مصر

اللجنة اجتمعت مع الجنزوري ووزراء الخارجية والداخلية والسياحة

كبار خبراء الأمن في العالم زاروا مصر بمبادرة من رجال الأعمال



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب-عصام الدين الجمال:

أشاد تقرير أمني أمريكي أوروبي في مذكرة أسموها «الكتاب الأبيض عن الاستقرار الأمني في مصر» بالحالة الأمنية والاجراءات التي اتخذتها السلطات المصرية لتامين المواقع السياحية.. وأكد التقرير أن هذه الاجراءات جاءت مناسبة وقوية ومؤثرة في ظل قيادة قوية وسياسة تحضير حازمة وصادقة وتحسين ظروف العمل.

أعد هذا التقرير مجموعة من كبار خبراء الأمن في العالم الذين قاموا بزيارة مصر في النصف الأخير من فبراير98 وضمت في عضويتها ثلاثة من الشخصيات العالمية البارزة هم دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا الاسبق حتى عام 1995وروبرت أوكلي المبعوث الأمريكي السابق للصومال ومايكل اكيلي رئيس لجنة الشئون الخارجية السابق بمجلس الشيوخ الايطالي وكانت هذه الزيارة استجابة لمبادرة مجموعة رجال الأعمال المصريين الذي قاموا بصورة تحالف غير رسمي من القطاع الخاص المصري الى لندن بهدف إطلاع الجهات المعنية على التطورات الامنية في مصر وكذلك دعوة لجنة مستقلة لتقييم هذه التغيرات في المناطق السياحية المختلفة.

وأكدت اللجنة ان عملية الدمج بين جميع العوامل المؤثرة على الناحية الامنية أدت إلى ظهور تلك الصيغة الناجحة للمعالجة الأمنية.

وعقدت اللجنة المستقلة اجتماعات مع كبار المسئولين في الحكومة المصرية وعلى رأسهم رئيس الوزراء د. كمال الجنزوري ووزير الداخلية حبيب العادلي ووزير الخارجية عمرو موسى ووزير السياحة د. ممدوح البلتاجي. وتمكنت اللجنة من الاطلاع على تقييم للمواقف في مختلف القطاعات الامنية من خلال الحوار مع القائمين على ادارة هذه القطاعات.

لم تكتف اللجنة بالمقابلات الرسمية بل وجهت اسئلتها على نحو عشوائي إلى افراد من القطاع الامني والكثير من السائحين من جنسيات مختلفة.

وأصدرت اللجنة الثلاثية تقييما منصفا وغير مسبوق لاداء القطاع الامني في مصر لدوره في حماية المناطق الاثرية والسائحين الاجانب وتحليل بالاحتياطات والاجراءات الامنية التي اتخذتها السلطات المصرية منذ وقوع حادث الاقصر الارهابي في نوفمبر الماضي.

وقال التقرير ان الحكومة المصرية تحركت بتوجيهات من الرئيس حسني مبارك لتعزيز الحماية الامنية ضد أي حوادث مستقبلية ولتصحيح الاوضاع.

ومنح الرئيس مبارك رئيس الوزراء الجنزوري وزير الداخلية الجديد صلاحيات كاملة لتصحيح الاوضاع فضلا عن انشاء مجلس أمني وزاري مصغر لمراقبة الحالة الامنية في البلاد.

ترحيب بالإجراءات

ورحبت اللجنة بالاجراءات التي اتخذتها السلطات المصرية لتقوية الجانب الامني وتطوير وتحسين مستوى الخدمة الامنية في بلد يعتمد على السياحة كمصدر للدخل القومي.

واقر اعضاء اللجنة الثلاثية بانه لايوجد مكان في العالم يمكنه الزعم بالوصول الى حالة من الاستقرار الامني 100٪ او يضمن الوصول الى حالة من الأمان التام وهو الامر الذي ينطبق على مصر ودول أخرى مثل المملكة المتحدة وأمريكا وايطاليا حيث وقعت حوادث ارهابية خطيرة في هذه البلدان.

ورصدت اللجنة المستوى الاحترافي الامني الرفيع المستوى ودرجة الانضباط والجدية لدى قوات الامن في منطقة الاهرامات وفي مدينة الاقصر بالاضافة الى تزويد تلك القوات بأحدث المعدات مشيرة الى ان السيارات الراكبة تطوف انحاء هذه المناطق لتوفير المزيد من الحماية.

الورقة البيضاء

وفي تقييم مفصل للحالة الامنية في المناطق السياحية الثلاث المهمة قالت اللجنة في تقرير يحمل عنوان الورقة البيضاء عن تقييم الاوضاع الامنية في مصر.

في منطقة الاهرامات: تشمل تلك المنطقة ثلاثة مواقع اثرية مهمة هي ابو الهول واهرامات الجيزة واهرامات سقارة وقد زودت السلطات المصرية المواقع الثلاثة بفرق امنية خاصة بكل منها تضم فرقا من شرطة الحي وشرطة السياحة ومن قطاع الشرطة أو الامن العام بالاضافة الى قوات خاصة وتعمل الفرق الاربعة رغم اختلافها تحت إمرة قيادة واحدة متكاملة وبنية موحدة للتدريب ونظرا لان المنطقة مفتوحة ويصعب تامينها تماما فان الدوريات الراكبة تجوب انحاءها على مدار الساعة كما ينتشر رجال الشرطة السريون بين المجموعات السياحية دون ان يلاحظهم الزائرون الاجانب وتقوم السلطات المصرية بعملية مراجعة للتجار في هذه المنطقة للتعرف على الماضي الاجرامي أو السياسي لهم.

وزودت الشرطة المصرية أفرادها بمعدات أتصال لاسلكية يحملها الافراد لسهولة الاتصال بين الفرق الامنية المختلفة.

في المتحف المصري بالقاهرة: يجرى الانتهاء من نظام المراقبة الالكتروني الذي يضارع الأنظمة الموجودة في المطارات.. ويتعين على الزائرين للمتحف المرور من خلال بوابتين للكشف عن الحقائب والاشياء المعدنية. كما تجرى عمليات تفتيش للعاملين في المتحف عند دخولهم اليه.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٦/١٩٩٨

مثلما هو الحال في منطقة الاهرامات فان هناك تكاملاً بين الفرق الامنية العاملة في منطقة المتحف المصرى بوسط القاهرة ووضعت هذه القوات تحت قيادة لواء واحد يملك صلاحيات كاملة.

في مدينة الاقصر: تعد هذه المدينة أكثر المناطق السياحية أمنا بين المواقع التي قامت اللجنة بزيارتها في ظل رئيس المدينة ومدير الامن وقائد الشرطة الجدد بها.

وجرى تقسيم المنطقة الى عدة مناطق امنية فرعية حيث توجد منطقة خارجية يجرى فحص طاقة وسائل النقل والمركبات بها وثلاث مناطق تفتيش داخلية أخرى قبل وصول الشخص الزائر الى الموقع الاثرى.

كما وضعت السلطات المصرية خطة محكمة للسيطرة على مطار الاقصر وتوجد دوريات راكبة على الطرق وفي نهر النيل ونقاط حراسة ثابتة.

كما أن القوات الخاصة في حالة تأهب والقيام برد فعل سريع ويعمل رجال الشرطة السرية والضباط في زى غير رسمي في مختلفة المواقع بالاقصر وتتلقى جميع القوات تدريبات يومية مع استخدام الذخيرة الحية في هذه التدريبات وتقتصر فترة خدمة الجندى على خمس ساعات يوميا (تتضمن ساعة تدريب) ويتبادل الافراد مواقعهم بين المناطق المختلفة من أجل الحفاظ على حالة اليقظة والاستعداد.

ملاحظات اللجنة

ووضعت اللجنة ملاحظتها على الاجراءات الامنية لحماية المواقع السياحية في مصر في عدة نقاط هي:

●● تطبيق عمليات امنية مكثفة ومشددة في جميع المواقع.

●● استخدام استراتيجية الاستعانة برجال الشرطة السريين والحرس في زى غير رسمي في جميع المناطق السياحية.

●● سياسة التجنيد الحازمة أدت الى تشكيل قوات فائقة الكفاءة.

●● تحسين ظروف العمل للافراد (سيارات جديدة ومعدات جديدة الخ).

●● تطوير برامج التدريب في جميع قطاعات الخدمات الامنية.

●● ادخال شبكات الاتصال عبر الموجات اللاسلكية.

●● التعاون الوثيق مع السفارات الاجنبية في الامور الامنية.

●● الاتصال بجهات مكافحة الارهاب حول العالم لجمع معلومات استخبارية.

●● حالة تكامل غير مسبوقة في العمليات الامنية في المواقع الرئيسية.

●● التعاون الملحوظ بين الجهات الامنية والقطاع الخاص المصرى مع استخدام انظمة اتصال داخلية لسهولة المراقبة وسرعة الاستجابة لأى حادث مخطط ضد السياح.

●● تكثيف العمليات الاستخبارية لتحديد وردع الارهابيين.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المراقبون وخبراء الأمن:

الإرهابيون التائبون يتوافدون على وزارة الداخلية.. الفترة القادمة سيطرة الأمن والعزلة الشعبية وفتح باب التوبة.. وراء عمليات التسليم

متابعة - خالد أمين:

وصف المراقبون والخبراء الأمنيون تسليم الارهابى القيادى اسامه حسين عمر نفسه لاجهزة الامن امس الاول بأنه بداية لقيام كثير من العناصر الهاربة الاخرى بتسليم نفسها .. وقالوا ان وزارة الداخلية تنظر بعين الاعتبار للعناصر التى تبادر بتسليم نفسها بالتنسيق مع الجهات القضائية المختصة .. وسيكون لاعلانها اثر فعال فى تشجيع هذه العناصر الهاربة فى المبادرة للعودة من تلقاء نفسها.

وذكر المراقبون والخبراء الامنيون ان هناك عدة نقاط تجعل عمليات تسليم الارهابيين انفسهم لاجهزة الامن مجدية وعقلانية فى نفس الوقت.. اهمها نجاح اجهزة الامن فى احكام السيطرة ومحاصرة الارهابيين وتحجيم نشاطاتهم فمنذ حادث الاقصر لم يظهر على الساحة اى نشاط ملحوظ لهذه العناصر الهاربة سواء فى الصعيد أو المناطق الاخرى.. ان اجهز الامن نجحت فى القبض على عدد كبير منهم واحباط محاولات تجميع صفوفهم واعادة تنظيمها.

ويشير المراقبون فى ذلك الى قيام اجهزة الامن فى ديسمبر الماضية باحباط مخطط لاعادة تشكيل خلايا تنظيم مايسمى بالجماعة الاسلامية فى محافظات المنيا والغربية والاسكندرية والقبض على ٢٦ عنصراً من العناصر الهاربة ومصرع ارهابيين قياديين فى هذا التنظيم هما منير مصطفى عبدالحافظ الذى لقى مصرعه فى معركة مع الشرطة بمنطقة سيجر فى مدينة طنطا وراضى حامد جلال الذى لقى مصرعه بحوض الدكة بقرية منشأة المغالقة فى المنيا.. بالاضافة الى القبض على بعض العناصر الهاربة الاخرى فى حالات متفرقة.

ويضيف المراقبون انه من النقاط الهامة التى تجعل تسليم الارهابيين للقسم عملية مجدية وعقلانية تلك الانقسامات والصراعات بين قياداتهم خاصة الهاربة منها فى العواصم الاوروبية وانعكاس هذه الصراعات بآثارها السلبية على عناصر الداخل.

ويرى المراقبون ان حالة الاستنكار الشعبى العارم على المستوى المحلى والاقليمى والدولى للعناصر الارهابية وافكارهم عقب منبحة الاقصر .. زادت من حالة العزلة التى يعيشونها.

ويركز الخبراء الامنيون على موقف وزارة الداخلية من الحوار مع الجماعات الارهابية وتصريحات الوزير حبيب العادلى فى هذا الشأن.

فحبيب العادلى اكد ان الوزارة لاتتحاور مع قتلة ومجرمين وان اجهزة الامن مصممة على مواجهة الارهاب والوقوف بكل قوة امام اية محاولة للنيل من امن الوطن.

وفى نفس الوقت الح وزير الداخلية بان باب التوبة والرجوع الى تعاليم الدين الصحيح مفتوح امام كل عنصر هارب يريد ان يعود الى الطريق الصحيح.

ويأتى تأكيد الوزارة من جديد أمس الاول انها تنظر بعين الاعتبار للعناصر التى تبادر بتسليم نفسها لاجهزة الامن وفقاً للحقوق والاجراءات القانونية المقررة وبالتنسيق مع الجهات القضائية المختصة وعزمها على مواصلة العمليات الامنية ضد العناصر الهاربة ليفتح الباب امام العناصر الارهابية ويشجعها على العودة والتوقف عن القتل والدمار.. فأى الطريقين يختارون؟!!

حبيب العادلى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/٣/١٩٩٨

القبض علي إرهابي وإصابة آخر بالمنيا

كتب ـ مصطفي عبدالعزيز:

تمكنت مباحث امن الدولة من تحديد موقع هام بإحدي مناطق الزراعات بالمنيا يلتقي فيها بعض العناصر الارهابية للاعداد لتنفيذ مخططاتها العدائية.

داهمت اجهزة الامن الموقع وتمكنوا من إلقاء القبض على الارهابي على محمد مصطفى احمد والسيارة رقم ٢١٨٢٠ ملاكى المنيا ماركة بيجو ٥٠٤ والتى استخدمها بعض هذه العناصر فى تحركاتهم اثناء تنفيذ عملياتهم الاجرامية خلال الفترة الماضية واصابة ارهابى اخر. تم اخطار نيابة أمن الدولة العليا التى باشرت التحقيق فى الواقعة.



سفاح بنى مزار ارتكب ٣٢ جريمة قتل

تواصل نيابة بنى مزار التحقيق فى الحادث الاجرامى لسفاح بنى مزار عيد عبدالرحيم حيث تبين من التحقيقات ان السفاح قتل اثنين من مساعديه وهما احمد منجى وجمال راضى لشكه فى ابلاغهما الشرطة عن اوكاره بعد ان القت الشرطة القبض عليهما لمعرفة مكان السفاح وبعد ان خرجا من قسم الشرطة استدرجهما ومجموعة من معاونيه واطلقوا عليهما الرصاص



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٣/١٩٩٨

العنف السياسى فى مصر.. بين التفسخ الاجتماعى واهتزاز الهوية وعجز الدولة

تراجيديا العنف الدينى المسلح فى مصر.. تنبع وتنبثق من مأساة وأزمة الهوية المصرية التى تعانى من التشوه الاجتماعى والاقتصادى

«كل الأشياء فى ترابط»
«اعيش السفر مرتين
يعيشنى اغتراب الأزمنة مرتين
مرة: عند نزولى ذاتين
ومرة: عند انقسام الذات نصفين!!»

الشاعرة الجزائرية: حبيبة محمدى

إنه اللعب بالصدفة والبراءة، بالمتفرج والضحية واحتفالات الدور المعكوس، الرقصة المخيفة مع الخطر الداهم والقسوة المرعبة، مع الصمت المطبق المؤازر للموت كما يحدث فى ابشع صوره، يبدو كل هذا، كانه الفضل المتاح للتنميط وتصنيف «العمل الإرهابى».

نحاول فى هذه الدراسة التركيز على مواقع الخطأ، من اجل كشف اوجه التناقض المكتومة، من اجل توضيح ماهو خلف «ازدواجية الربط» *DOUBLEBIND* الحب والكره، القبول والرفض، الرضا والنبذ، كالأم التى تضرب طفلها، تلطمه بالكف على وجهه -فى سنى عمره الأولى، تلك التى تتكون فيها مشاعره الحساسة وافكاره الطرية- ثم فجاة، نعم فجاة، وبعد اللطمة، تضمه إليها تمطره بالقبلات، تكون المصالح المرسلة متناقضة فى شكلها وموضوعها، مما يخلق بلبلة وتشتتاً، التباساً وتشوشاً، وتصدعاً فى الجهاز النفسى، وفى منظومة الأفكار والأمال. (كما ينطبق الأمر على شيخ الأزهر الحالى، خطبة ثائرة، مظاهرات داخل الأزهر ضد الدولة اليهودية، وتضامناً مع ضحايا مذبحة قانا، ثم فجاة وبلا مقدمات يستقبل السفير الإسرائيلى والحاخام الاكبر داخل حرم الأزهر الشريف الذى شهد اكبر حشد واعظم فكر ضد الاستعمار والاحتلال والقصر).

بقلم:

د.خليل فاضل*



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ / ٣ / ١٩٩٨

كما ينطبق الأمر على كثير من أمور الحياة اليومية، والتى تمس الناس مباشرة، تمسهم فى تعاملاتهم الحياتية: ديمقراطية أم ديكتاتورية، أم استبداد ديمقراطى. انفتاح اقتصادى أم تصور شبه اشتراكى، وهكذا... تدور الأشياء حول رحى الازدواجية القاسية: الفساد- الطهارة- الشفافية- الضبابية، وكل مايشوب ذلك من تجاوزات عبثية تذكرنا بعالم الشاعر بلاك الذى صوره مثل «زواج الجنة والنار» أو «أغنيات التجربة والبراءة»، يرى الروعة وسط الجحيم، والسمو من خلال الفزع والرعب والخوف الفظيع، الخوف من الغد، الخوف من الخوف، والخوف من كل مايحيط البشرية من عذابات، فهو (بلاك) الذى يرى للقسوة قلبا إنسانيا، وللغيرة وجها بشريا، وللرعب شكلا إنسانيا رائعا، وسرا غريبا يقبع خلف تلك الضمادة الآدمية التى تمكننا من الوقوف على قدمينا وسط الدمار!

مرتكبو مذبحة الأقصر مصريون أبناء هذا الشعب، طلعوا من رحمه، وهم كالمريض العليل السقيم الذى يبحث عن دواء وعن رحمة من كل مايحيط به، يتوجه إلى طبيبه المعالج، مصر أو الحكومة، يقذف بهذا الجزء المتعب المنهك إلى صدر المعالج الذى نتصور أنه قوى متماسك متمكن، عليه أن يأخذ فى صدره كل تلك العذابات، كل هذا السخط والبؤس والألم ليشكله فى داخله، يعالجه، يتعامل معه، يرتبه، يوجهه ثم يدفع به مرة ثانية إلى صدر العليل سويا قويا؛ فتتخلف الآلام وينتهى العذاب، لكن الطبيب -الحكومة-، هنا عليل ليست لديه مقومات التعامل مع كل هذا الزخم من الآلام والحسرة، وليس مؤهلاً وليس متمكنا، ومن ثم فإنه يتعامل مع كل البؤر الضعيفة التى أسقطها عليه المهمشون والفقراء والساخطون بمزيد من القهر فيزداد قسوة، ويزيد مما يقذف عليه تشوها، ويرده إلى أولاده، إلى مرضاه؛ فيزدادون علة وقرفا وسخطا، يتحولون إلى السلاح الذى يبث فيهم القوة، العنف فى التعامل مع أفراد الجماعة، تعذيبهم وتشريدهم ومحاربة أرزاقهم، القتل العمد والاغتيال للنشطين وتصفيتهم جسديا خارج المحكمة، التجاهل، الاتجاه إلى المحاكم العسكرية، ممارسات التعذيب البشع، كما عبر عن ذلك بعض قادة الجماعات، يربطون العصابات الحمراء على رؤوسهم رمزا إلى نفاد الصبر، يقتلون السياح والأطفال والنساء والرجال بدم بارد، وقلب كصخر المعابد ويسمون أنفسهم «كتائب الخراب والدمار»، لا يستمدون اسما لشهيد فى الإسلام أو لأحد قادتهم الذين قتلوا فى المعارك، وهنا يصبح الإرهاب، والإرهاب المضاد، فعلاً طقوسيا بمعنى انتصار الميلودراما على المأساة (التراجيديا) فى قلب وعقل وجسد المجتمع. وهكذا ففى قلب الدراما الاجتماعية تكمن كوميديا سوداء، كوميديا اجتماعية، ويبدو الأمر مثل حكاية قدم لوسى التى التوت فقام طبيب شهير بعمل جبس، وآخر يربط القدم برباط ضاغط، والثالث فك الجبس والرباط وأمر بتمرينات علاج طبيعى: تخبط، انعدام رؤية، عدم وضوح، تشوش، رغبة فى الحل الآنى والسريع بأى ثمن وبأى شكل، دراما اجتماعية تعاش كل لحظة، على سبيل المثال لا الحصر: مأساة المنح والمعونات، حيث استقرت الأجهزة الطبية الممنوحة فى العيادة الخاصة للطبيب الكبير المشرف على المعونة، ثم أصدر القاضى حكما ببراءة الطبيب المتهم لأن المال ليس مالاً عاما يعاقب على تبديده أو نهبه، بل هو «منحة»؟، ومثل هبح الثانوية العامة، وموقف محافظ أسيوط د. الطحلاوى -رئيس جامعة أسيوط السابق- الذى أمر بإغلاق جميع مراكز البلياردو الخاصة وقصرها على النوادى والفنادق، مثل حالة المرور فى القاهرة، حيث القيادة للأقوى، وحيث تسير السيارات فى كل اتجاه، مما حدا برسام الكاريكاتير الشهير رؤوف عياد، برسم كاريكاتير لعسكرى يحيى وزير الداخلية الجديد تحية عسكرية، قائلاً له: «مش حنقدر نحارب الإرهاب يافندم.. البلد راكبة فوق بعضها.. والمرور عايز جميع قوات الأمن..!» وعلى هذا المنوال يبدو المجتمع المصرى وكأنه رجل (فى رأسه كلبة والدة)؛ وهو تعبير عامى راق يشير إلى الدوشة والزحمة والحاجة إلى الراحة والرحمة. من داخل كل هذا وحوله يبدو العنف السياسى فى مصر، كأنه انتظار لجودو. حالة انتظار مكلفة ومرعبة للإرهاب، حالة انتظار وترقب عبثية ودامية، حالة تواجهنا صراحة، وكأنها لغز المثل العصى عن الحل فى مسرحية عبثية يشاهدها الجمهور كل ليلة دون كلل غصبا عنه، إنها القصة التى تكمن فى كل مكان وزمان، الحكاية التى تكمن وراء الأكمة، وراء الإصرار على الاستمرار فى العنف والقبح والوحشية.

شباب فى العشرينيات، طلاب طب ومعاهد عليا، يقتلون ويرقصون ثم يموتون برصاصهم وهم فى شكل دائرة خمسة رأس الأول عند قدمى الثانى، وهكذا.. بينما السادس يصرخ قبل النزع الأخير؛ مناديا أمه «الحقينى يا مه». وكأننا اللاجئون إلى المجاز، لنضع إطارا للصورة العبثية التى إذا ما دققنا فى تفاصيلها تحمل بعد الإيمان بشىء الطاعة الواجبة، السذاجة، البراءة، والقسوة!!

وإذا ما دققنا بعض الشىء فى حال «الإرهابى» نجده كالمريض الرومانسى: فهؤلاء الشباب من لحمنا ودمنا، ظلو لا يطلع من اللحم، وإن طلع، طلع فى غرفة التعذيب، فى مغامرات الجبل، ومزارع القصب، طلع مشوها طافحا بالدماء، وكأنه العاشق البنائى المتغرب، وكأنه عبد الباسط الصوفى ينادى محبوبته يا «ممرضتى»، مناداة استغاثة للجسد الهش والروح الخربة.

إن الممارس للعنف المسلح فى تلك الظروف التى تعيشها مصر الآن لا سبيل لشفائه، بل ربما لا رجاء منه ولا شفاء فيه، لأنه لو كان ثمة من شفاء فى عشق الإرهابيين للعنف، فأساسه اللاوصال مع الأهل، مع الحكومة، مع المجتمع، وكل وصال قطيعة، بل تعطيل للعشق.

وكأنهم، هؤلاء الشباب الذين خرجوا منا، من ديارنا، وتركوا خلفهم آباءنا وأبناءنا شاهدنا بعضهم على شاشات الفضائيات يقول إنهم تصحو هم بالابتعاد عن العنف المسلح.. كيف؟! مصاريع، هم وفقراء حال، دراويش هامشيون مستوحدون، ومستوحشون وبلا ظلال أو أصدقاء،

الكل يتحرش بالكل.. والجميع خائفون.. افتقدوا الإحساس بالأمان والحب.. فغرقت البلاد فى هموم المخدرات.. الإباحية.. التلفيق.. الشعوذة.. الثقافات الهزيلة البديلة.. والتناقض السافر



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦/٣/١٩٩٨

متشردون على خرائط الوجود. لا اعتقد انهم يفهمون لغة تزامن هجومهم مع مؤتمر الدوحة الاقتصادى. او ان أوبرا عايدة قد عرضت فى نفس المكان، ولا باقتراب انعقاد مؤتمر طهران الإسلامى، ربما فهموا أن نوفمبر هو بداية الموسم السياحى، وربما فهموا أن لهم الاجندة الخاصة بهم، يقتلون بها اكبر عدد ثم يموتون، ولقادتهم المثقفين ذوى العلاقات المتشعبة باجهزة المخابرات وبالبنوك واجهزة الإعلام أجندتهم، ولامريكا ومصر والسعودية والجزائر وباكستان وكل القوى صاحبة النصر الجليل فى افغانستان اجندتها الخاصة بها.

قال الرئيس الفرنسى لاك شيراك، فى لقاء تليفزيونى أن ثمة وسطا فرنسيا له علاقة بالاعتداءات التى شهدتها فرنسا فى ١٩٩٥ فاتحا بكلامه الواضح باب التكهنات والتحليلات على مصراعيه، لمعرفة الاسباب التى أدت بهذا "الوسط الفرنسى" أو بالاحرى "الضواحى" أن تكون بمثابة برميل البارود، ومعقلا لتصدير "الإرهابيين" ومبارك لم يحدد "الوسط المصرى" ولا نقصد بذلك الجماعة الإسلامية والمتعاطفين معها فى جنوب الوادى وشماله، لكنه تحدث فى غضب عن التهريج الامنى، ولعله كان يقصد التفسخ الاجتماعى الذى نراه بداية الاشياء ولبها وكلها ومجملها، ومنه تتفرع الامور الديمقراطية الاقتصادية ثم النفسية والفكرية.

لم يتحدث أحد تفصيلاً وتدقيقاً، من هذا الوسط المصرى داخل أجهزة الحكومة نفسها، وهو وسط ليس بالضرورة أن تكون له علاقة عضوية بالإخوان المسلمين، او بالجماعة الإسلامية، لكن على علاقة غير مباشرة بها، وهو وسط موجود فى الإعلام ، وفى الأزهر الشريف، وفى القضاء ، وفى البيوت التى خلت من الزاد، وفى الدور التى باتت دون حرية رأى، وسط مصرى يتسع فى علاقاته وحجمه، يستمد قوته من معاناته، وتضيع ملامحه عن رجال الأمن لأنه ينتشر بشكل غير محدد، غير واضح، خفى، ملتو، يتخذ شكلا اميبيا، عسكريا فى بورما، شكلا اجتماعيا، اقتصاديا قويا له دعائم ثابتة فى الداخل والخارج، وشكلا ثقافيا شاملا إسلاميا مباشرا، مثلما هو الحال فى مدينة النمرس حيث المركز العالمى لجماعة التبليغ والدعوة.

تتسع الهوة بين هذا الوسط والحكومة من ناحية، وبينه وبين الوسط المثقف بشكل خاص من ناحية أخرى، كلما مر الزمن واستمر الحال على ما هو عليه، او إذا ما ازداد سوءا.

إذا ما عدنا إلى "الوسط الفرنسى" الذى هو نفسه الذى أشار إليه ممثل "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" الجزائرية فى الولايات المتحدة أنور هدام، فى حديث اجرته معه صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية نشرته فى ١١/١٠/٩٥ قال فيه: إن منفذى "الانفجارات" هم عبارة عن شبكة خصبة فى الضواحى الفرنسية، لان الشبان المقهورين لشروطهم الحياتية يسهل تحريكهم، وإذا ما طبقنا إجابة او تفسير أنور هدام على الواقع المصرى؛ لوجدنا أن هؤلاء الشباب المسلح القاتل والمقتول، يكون ويتكون من شبكة خصبة فى المناطق العشوائية وفى جنوب الوادى ، وأن فشل السياسة المصرية القومية للإسكان فى تلبية حاجات ذوى الدخول المحدودة للماوى أشارت إليه، وارتبط تزايد المهمشين فى مصر بالهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة، وعجز الجهاز الإنتاجى الخدمى فى المدن عن استيعاب القادمين الجدد.

اهتمت الحكومة المصرية بهذا الامر، وكان دافعها الرئيسى هو تنامى ظاهرة التطرف وانتشار الإرهاب، وقد حذر أحد التقارير الصادرة عن مجلس الشورى ١٩٩٤ من تأجيل تطوير المناطق العشوائية لان ذلك سيؤدى إلى تنامى الإرهاب، كما أبرزت دراسة مهمة أوردتها الكاتبة نجوى إبراهيم محمود فى جريدة «الحياة»، أعدها المركز الديمقراطى بالقاهرة فى أواخر عام ٩٦ وجود ٣٤ منطقة عشوائية على مستوى الجمهورية منها ٩٥٣ منطقة مطلوب تطويرها، و ٨١ منطقة مطلوب إزالتها فورا لاستحالة تطويرها، والاخطر من ذلك انتشار أحياء كاملة لا تملك الاجهزة الرسمية أى سلطان عليها وأدى إلى إخفاء الخارجين عن القانون، تحديدا العناصر جديدة ، وبذلك تحولت العشوائيات من مشكلة تخطيط عمرانى، إلى مشكلة أمن الدولة، أوضحت أرقام المصدر السابق ان ٤٠٤ مناطق عشوائية صارت بؤرا للتطرف والإرهاب، ويختتم العرض البحثى بخلاصة مفادها ان التصريحات الرسمية تتسم بالتفاؤل والبعد عن الواقع وهو أمر له بعد نفسى واجتماعى يعتمد على خداع الناس وخداع النفس رغبة فى الراحة والخلاص، كما أنه نوع جاهز من "التحايل" نجحت فيه قطاعات رسمية ببراعة؛ تصور لنا دائما ملتجة ودقيقة ومخلصة وقوية ، بينما هى هشة يحرجها النقد ويوجعها الضرب، أول هذه القطاعات ، القطاع الامنى الذى يحاول رأب الصدع ، فى حين أوكلت إليه مهمة حل المشكلات، ولعل هذا قد بدأ بإحالة بعض الضباط فى الاقصر إلى المحاكمة. وعزل مأمور بنى سويف الذى كان يحضر إلى مكتبه يومين فى الاسبوع فقط، ويستخدم المجندين الغلابة فى بناء الفيلا الخاصة به فى الفيوم، لكن لم تدم الامور طويلا فما كانت نتيجته الاحداث الدامية فى الاقصر بعد شهرين فقط من مذبحة ١٧ من نوفمبر ١٩٩٧، ففى يوم السبت ١٧ من يناير ١٩٩٨ عاقبت الشرطة ابناء قرية القرنة بالاقصر عقابا جماعيا بالذخيرة الحية، أدى إلى ٤ قتلى و١٧ جريحا و ١٢ معتقلا، فى مواجهة مع الاهالى العزل، استعرضت فيها الشرطة قوتها وبطشها وجبروتها.

بما ان ما هو معروف عن مرتكبى المذبحة فى الاقصر نادر، فإذا تخيلنا أحدهم لنتامله، لوجدناه ليس إسلاميا سياسيا كمصطفى حمزة، مثلا ، وليس فقيها كمهبود الزمبر، وليس مجرما سارقا، كبعض المجرمين والسارقين ، وربما كان خجولا كتوما فقيرا ضحية لظروف اقتصادية واجتماعية، وضحية بعض التنافرات والمشاحنات بين الأسر والعائلات المختلفة فى جنوب الوادى، ربما وهو يسير إلى كليته فى الصباح قد رأى فيما رأى أولاد الذوات أو أولاد الكلب، أو الكلاب على حد قول بلدياته عبدالرحمن الابنودى

" لما يتعدى.... نوسع
لو نناقشها نتسرسع

الكلاب تنبح ولكن مش يتسمع"

رأهم في زيهم الأنيق في سياراتهم الأحدث طرازا، المغسولة جيدا، غسلها صبي أو شاب يشبهه (يقودونها متمهلين يستعرضون موديلاتها ويترامقون دون التفات ويديرون مقاودهم على الزيت بأطراف الأكف. مسيرات آلية صامتة ومترفعة). يشعر بها المشاة معه بشئ من الخجل أو بعض الحسد مما لا يشوبه حقد، والذى يفضل آخرون من موضع آخر أن يوصفوه بالحقد الطبقي. وهو ليس سارقا نشالا من حواشي المدن، وليس سوقيا بذيئا، أو قاتلا لامرأة وطفليها لسرقة بضعة جنيهات وهى تعد الشاى مثلما حدث في مدينة نصر، كما أنه ليس قاتلا بطلا وليس قتيلا شهيدا، وليس محنكا مخضرما كقادة حرب العصابات، أو رجال الجبال في أفغانستان؟! وليس كمحمد هنيدى ومريديه يغنى "كامننا" متمنيا(أنا نفسي أبقى نفسي واد حبيب وبيه .. معايا فلوس كتير.. تلاتين تلاف جنيه .. واشرب كازوزة في العجوزة مع استاكوزا إيه .. واجيل ده ش مع الموبين والحتة الكوبيه)

ترى هل يمكن أن نرى الجورب مقلوبا. هل لنا أن ندقق في تفاصيله من الداخل دون أن نقلبه فعلا؟؟ نستشف ما وراء الصمت والجدران، ما يكتم فلا يقال، هل يمكن أن نتحقق ونتامل ذلك الرعب المدفوع باسم الدين، أم لنا نعتبر مجتمعنا، مجتمعا يعيش على الحدث Event Driven Society يدفعه الحدث إلى أحداث تقوده، يقوده الحدث إلى الرد والطمانة، إلى التبديل والتحريك، فقط كرد فعل للفعل وللحدث. بمعنى أنه مجتمع يفتقد إلى الرؤية، وإلى التدبير والتخطيط ووجود النهج والمنهج، يقودنا الحديث عن المجتمع إلى موضوع الهوية : من المواطن المصرى، من المصرى، هل هو الكريم العنصرين فحسب، ما الدولة وما معنى المواطنة. على الرغم من أن المجتمع المصرى مجتمع متجانس في اللغة والدين بشقيه الإسلامى الغالب والعام، والقبطى الخاص، مفروض أنه متجانس في العادات والتقاليد، وبمعنى انه لا يتكون من إثنيات، مجموعات، وأقليات عرقية مختلفة مثل الحال في (يوغسلافيا السابقة)، أو سويسرا) حاليا. على الرغم من كل ذلك؛ فمنذ بداية السبعينيات بداية وبلغت الذروة في منتصفها، بدأت ملامح هذا المجتمع تتبدل وتتشكل: تختلف وتتشوه، وتختفى، بدأت قيمه وأخلاقه وأنماطه تنقلب رأسا على عقب وانعكس هذا على كل أوجه الحياة، التعليم، التربية، الثقافة، الفنون، المودة، المجلات، الغناء، الأفراح، الطعام، الأسرة، الهجرة، موائد الرحمن، الجنس، العلاقات بين الجيران، بين الجنسين، بين الأزواج، بين البائع والمشترى، بين الحكومة والمواطن، وبين المواطن والحكومة، نجد أن الولاء قد انمحى، وانتشر الفساد، وإذا ما استعرنا تعبير التمازج-COMBINATION المستمد من اللغة العلمية الكيميائية، (بمعنى التحويل الجذرى للعناصر المكونة أى إنتاجا لوحدة اجتماعية مندمجة ومتماسكة تختلف عن مجموع عناصرها)، بمعنى أن الكل يعنى الكل، وليس مجموع الاجزاء، وهى نظرية تطبق في العلاج النفسي معروفة باسم الجشطالت GESTALT بمعنى أن يرى المعالج مريضه النفسي ككل، لا أن يراه وجها عابسا، وزوجه تنكد عليه، أو أب قاس، وتنفس سريع، أرجل تتخبط من التوتر، لا يراه كما هو ككل، لا يكمن أساس هذا الاختلاف في مجرد وجود هذه العناصر، بل في تحويلها(المسلم، والقبطى، المعدم، والملياردير، الإرهابى، التلفزيونى، بائع الذرة المشوية)، فالدولة يجب أن تكون تحويلا شاملا لما يقع في إطارها.

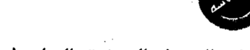
في النصف الثاني من السبعينات مرت الدولة والمجتمع في مصر بحدثين مهمين: الأول الانفتاح، والآخر زيارة السادات للقدس، وهما مرتبطان، ليس فقط لأن مصدرهما واحد : السادات، لكن لأنهما كجزئيات متناغمة جاء وسطهما حدث جلل غير متمازج رافض غاضب هو انتفاضة يناير ١٩٧٧(الانفتاح ١٩٧٥- الانتفاضة ١٩٧٧ - زيارة السادات لإسرائيل١٩٧٨).

في بداية السبعينيات مات عبدالناصر ورأس السادات الدولة، حدث تحول خطير في الدولة، وفي المجتمع، تحول لم يأت من فراغ، لأن بذوره كانت نائمة وراقدة في رحم المجتمع المتعطش للديمقراطية، أهم علاماته أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ ثم الحركة الطلابية المصرية ١٩٧٢ -١٩٧٣، ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣، ووعود الرخاء الباهتة عديمة الأساس. هذا كله تم في عشر سنوات مفصلية قاسية جدا على أى أمة، صعب اجتماعيا ونفسيا أن تمر أمة بكل هذا في عشر سنوات، عشر سنوات هاجر في خلالها الكثيرون، وعادوا مؤقتا، أو لم يعودوا، مات الكثيرون أعيق الكثيرون. دخلت البلاد في العالم الامريكي، صناعة وغذاء ونمطا شبابيا وفنيا، واعتقد أنه في تلك الفترة(تحديدا منذ ١٩٧٥ بداية عصر الانفتاح الاقتصادى وحتى عام ١٩٨١ حينما اغتالت عناصر الجيش من الجماعة الإسلامية السادات). لم تتمكن الدولة من تحويل شامل لما وقع في إطارها، ولقد انعكس ذلك على ما تلا تلك الحقبة (الثمانينات)، وأيضا في (التسعينات)؛ بمعنى أن الدولة، وبالتالى المجتمع لم يتمكنا من (إنتاج تمازج جديدة ممركز الهوية حول الدولة - الأمة) وليس هناك خير من تعبير : لا يمكن صناعة العجة بدون تكسير البيض، ولقد كسرنا بيضا كثيرا منذ عام ١٩٧٥، وحتى الآن، لكن العجة لم تصنع وإذا رأى البعض أنها صنعت فهى عجته هو، صنعها لياكلها، كآلهة الجاهليين التى صنعت من التمر ولما جاع صانعوها أكلوها، أو أنها عجة بلا طعم لا تغنى ولا تسمن من جوع، عجة بلا لون وبلا شكل،وربما كانت تمثالا على شكل عجة للزينة فقط.

هوية الإنسان المصرى الحقة، هى الهوية المتجانسة التى كان عليها دائما منذ أيام المصريين القدماء مرورا بكل العصور، وهى تلك التى حاول أسامة أنور عكاشة التعبير عنها في الدراما التلفزيونية: (أرابسك)، حيث يمتزج التراث القبطى، الفرعونى، الإسلامى، المملوكي، الملكى، الجمهورى.

هوية الإنسان المصرى كانت قوية متماسكة لها ملامحها؛ لأنها تستمد جذورها من أصول ثابتة في تاريخها، وفي علاقات الناس ببعضهم بالمحتل وبالحاكم، وسواء كانت تلك العلاقات سلبية أم إيجابية إلا أنها كانت تكون وتتكون من علاقات ذات مدلول ومعنى، ويهمنا هنا أن نذكر أن العنف الدينى المسلح الذى شهدته مصر منذ بداية السبعينات وحتى الآن، البادى بصبية يضربون بالمطاوى والجنازير، حتى ذروة التراأيديا في حادث الأقصر في ١٧من





الدولة تحولت إلى عدوة لمجتمعها.. وغدت أقرب ما تكون إلى أسمنت بيروقراطي.. وتقلصت إلى حدود جهاز السلطة بالمعنى البيروقراطي الضيق، وتعرضت مصادر شرعيتها للتآكل، ولم يعد المجتمع يتعرف على نفسه فيها

نوفمبر١٩٩٧، ترالأيديا تنبع وتنبثق من مأساة وأزمة الهوية المصرية التى تعانى من التشوه الإجتماعى والاقتصادي . تستمد الجماعة الإسلامية تعاطف الناس معها من مشروعات البنى التحتية التى تقدمها للناس، حتى أن بعض افراد تلك الجماعات، قد صار مركز قوة . أصبح رجال الشرطة فى بعض المواقع يهابون أفراد الجماعات . وأصبح من يريد قضاء مصلحة معطلة اللجوء لاحد افراد الجماعات المسلحة.

المصرى المسلم لديه ميل فطرى للاعتدال، كما ترسخت لديه ثقافة براجماتية، يبحث من خلالها عن مصلحته فقط، فمنذ أن دخل الإسلام مصر، وهو يصلى ويصوم ويزكى، علاقته بالله من خلال دينه الإسلام، لا تحتاج إلى مشايخ أو مسابح أو فتاوى أو رصاص يلعلع ويسيل الدماء ، يقطع الرزق ويشتت المجتمع. ومن هؤلاء الذين مازالوا فى السجن على الرغم من ظهور أحكام ببراءتهم، وليس لهم حق الامتحان أو المذاكرة على خلاف الطلاب فى إبان الحركة الطلابية ١٩٧٢ و١٩٧٣

إن الحركة الإسلامية المسلحة فى مصر، لا تستطيع أن تتعرف على نفسها فى هوية الدولة - ولا فى الأمة المتجانسة والمتمركزة حول إنها بلغة بولانتزاس، تعبير عن تصدع العلاقة ما بين الدولة والأمة فى الدولة- الأمة والذى يجر إلى تمزق "الأمة" كما تكونت تاريخيا.

تلاشت الاندماجية والتجانس فى المجتمع المصرى، وأصبح التحايل سمة ومنهجا يوميا معاشا لابد منه، أصبحت مصر تجميعا غير متجانس لعناصر متباينة (سكان العشش والعشوائيات، العاملون بالاستثمار الصحي (الصحة الفندقية وأباطرة الطب وتجار الصحة لمن يدفع اكثر) - الوزراء وأربابهم - رجال الاعمال وبطانتهم - الفنانون - الراقصون والراقصات - ملوك صناعة الطعام والكلام- شعوب القرى السياحية - الفلاحون - المثقفون على اختلاف اجناسهم - المشردون - القوادون - رجال المباحث- نظم الدولة فى مختلف محافظاتها التى أصبحت غير متناسقة (فى القاهرة يقوم د. عبدالرحيم شحاتة المحافظ بتجميل قبيح على جثث الفقراء، فيهدم مساكن منطقة الفاخورة بدون بديل فى عز رمضان والبرد)

ومن هنا تحولت كل محاولات "الإصلاح" إلى روتين، وهذا ما حدا بالبعض إلى القول بان العنف المسلح، الكوارث ، والفساد بشتى الوانه قد أصبح جزءاً من النسيج الاجتماعي ، ومن ثم فإن الدوله تتعامل معه ، بشكل بيروقراطي جدا، كواقع بيروقراطي مستمر: (دائما عقب كل كارثة: على سبيل المثال لا الحصر: الزلزال - سقوط العمارات - العنف المسلح - اغتيال مفكر - انهيار صناعة السينما) فتبدو هذه المحاولات الإصلاحية وكانها جراحة تجميلية لا تكميلية ، "اسمنت" بيروقراطي "فسيفساء" مركبة الهوية، ومصر فى هذا الشأن مختلفة عن فرنسا التى كانت فسيفساء تشكل البيروقراطية إسمنتها،

ومن هنا فإن ما يحدث هو مجرد نتيجة للفوارق الاجتماعية والجغرافية الرهيبة فى الوطن المصرى . وعلى الرغم من أن مصر مجتمع مركب الهوية ليس متعدد الإثنيات (ومع هذا تجرى على أرضه أمور تشبه التطهير العرقى فى البوسنة). كما ان المجتمع المصرى تربطه لغة واحدة ، لكنه أيضا متعدد الثقافات والاتجاهات والطبقات(إلا إنه فى العشرين سنة الاخيرة قد ازدادت حدة التفاوت بشكل مستفز . لم يحاول أحد ، وربما لن يتمكن أحد الآن من إعادة تنظيم هوياته، وتعميمها وتجريدها وتوحيدها فى هوية واحدة ، رغم ان هذا قد يبدو أمرا سهلا: لأننا شعب واحد ولغة واحدة وأرض واحدة، إلا أنه فى حقيقة الأمر مسألة صعبة لأن إشكالية الهوية فى مصر قد أخذت بعدا قطبياً: عربي - أفرنجي، عبدة الشيطان - الجماعة الإسلامية، الديمقراطية- الاستبداد، إتاحة فرص العمل - الاستقلال .. وهكذا دواليك.

باختصار كل مواطن يكاد يكون متحفزا لما سيقوم به أخوه أو ابوه أو أمه، الضباط والأمين، المحافظ والعسكر، التليفزيون والصحافة والانشغال المرضى بتوافه الأمور إلى حد الغثيان ، كماء النار ووجه إلهام شاهين، تلفيق قضايا الآداب والوسواس الذى تلاها، وحدا بممثلة إلى القول علانية على مشهد من الناس "انا مصر" من خلال برنامج فضائى جماهيرى يراه العرب فى جميع أنحاء المعمورة الكل يتحرش بالكل والكل ، والجميع خائفون، خوف من الخوف، خوف من الاخ، وخوف من الصاحب ومن المجهول ، افتقد الناس الإحساس بالأمان والحب؛ فتفرقت البلا فى هموم المخدر، الإباحية التلفيق، الشعوذة، الثقافات الهزيلة البديلة ، التناقض السافر.

السؤال الآن : هل الدولة فى مصر قابلة لإنتاج نظام مركزى يسمح ، كما سمح فى كل الأزمنة باحتضان كل تلك الاتجاهات الشاردة، هل تتمكن الدولة من تحرير نموذجها من العفن البيروقراطى الرشوة، الفساد، العمولات ، الواسطة، القسوة، العنف، التساهل، التراخى والترهل؟؟

هل يمكن أن تعترف الدولة فى مصر باستقلال المجتمع المدني نسبيا عنها ، لا أن تكون كما هى الآن مالكته تماما . هل يمكن لاطراف هذا المجتمع المدنى امتلاك الحق فى التداول السلمى للسلطة، مهما كانت أيدولولايات هذه الأطراف، هل يمكن تسيير المجتمع المصرى لنفسه ذاتيا فى كثير من الشئون التى تعتبرها الدولة وظيفة مركزية لها ، وفى مقدمة ذلك شئون الإعلام والتربية والثقافة والتعليم، الوثيقة الارتباط بمشكلة الهوية.



* لقد تحولت الدولة الراهنة فى أكثر من قطر عربى إلى عدوة لمجتمعها المحقق، وغدت أقرب ما يكون إلى أسمنت بيروقــراطى، وتقلصت إلى حــدود جهــاز السلطة بالمعنى الضيق للكلمة ، كما تعرضت مصادر شرعيتها إلى كثير من التآكل، ولم يعد المجتمع يتعرف على نفسه فيها.

إن ما يواجه الحكومة الآن هــو إشكالية " توطنها " فى حقائق مجتمعها، إذ لم تزل أقرب إلى نموذج الدولة ما بعد الاستعمارية. إن المواطن هو الوحدة الأساسية للـدولة ، وإذا لم تكن الـدولـة " مـوجودة بصــورة أساسية فى قلب وروح وعقل مـواطنيها؛ فإنه على حد تعبير شترايز " مـا من ممـارسة منطقيـة يمكنها أن تعطيهـــا حيـــاة " فتتقلص إلى حصــى وأسمنت بيروقـراطى، لكنـه بالغ الاهتراء وليس لـه من قـوة سوى المخالب. وإذا لم يكن ممكنـا العودة إلى الدولة؛ بمعنى أنها قـد حدثت ، فـإنه يمكن أن تكـون بتعبير لدافيرايتز مع الدولة ضد الدولة.) فهل هذا ممكن ؟!

---

* استشارى الطب النفسى فى بريطانيا



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٣/١٩٩٨

وزير الداخلية فى حوار الأسبوع :

بيان تهديد مليونيرات الأقباط "مدسوس" والهدوء يسود الموقف الأمنى

● أتوقع عملا إرهابيا غادراً فى أى لحظة وهذا يستدعى المزيد من اليقظة

● قدمت تحذيراً واضحاً قبل حادث الأقصر أن الإرهاب يستهدف السياحة



المصدر : المصـــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٣/١٩٩٨

مساء يوم الأحد الماضى كان وزير الداخلية حبيب العادلى على مائدة حوار الاسبوع فى «المصور» فى اول حواراته الصحفية الشاملة (ان لم يكن اول حوار على الاطلاق) . جاء الوزير فى وقت لاتعرف فيه الكثير عن الموقف الامنى بأكمله وامتد الغموض ليشمل شخصية الوزير نفسه . سألناه عن نفسه .. لماذا يبدو اللواء حبيب العادلى غامضاً هل لأنه قضى ثلاثة ارباع عمره فى جهاز مباحث أمن الدولة؟ ولماذا صمت كل هذا الوقت؟ هل لان العلاج الامنى لم يأت بنتائج تستحق الحديث حتى الآن؟ أم أن الصمت سياسة جديدة لوزارة الداخلية؟ تشعب الحوار وامتد لكل المشاكل الامنية التى يلمسها المواطن المصرى بداية من قسم الشرطة حتى بوابة المطار وحركته فى الشوارع المعقدة مروريا سألنا الوزير عن صحة ما تردد أخيراً عن تهديدات ارهابية لمليونيرات الاقباط، وقال انه بيان مدسوس ونحن على اتصال مع هؤلاء الاخوة وطمأناهم. وبصراحة طلبنا منه تحديد عدد المعتقلين فأجاب ان تقديرات بعض منظمات حقوق الانسان مبالغ فيها . ووصف القول بان هناك ١٠٠ الف تليفون مراقب فى مصر بانه رقم خيالى لاعلاقة له بالواقع . سألناه عن قانون البلطجة وقانون المرور وتراخيص السلاح، وتوسيع دائرة الاشتباه، ومرتبات صحفيا ضباط الشرطة وغيرها كثير . الحوار الذى استمر لمدة ثلاث ساعات نعتبره ميلاداً للوزير الذى توافق بالمصادفة مع عيد ميلاده الستين.. قال الوزير: اخذتم منى أول ثلاث ساعات من عامى الجديد.. هذا الحوار تقديم جيد لافكار وخطط هذا الرجل الغامض الذى يقف على قمة الهرم الامنى فى مصر وعلى عاتقه تقع مسئولية حماية البشر من الارهاب بل ومن انفسهم.

● المصـــور : بداية صمت وزير الداخليـة طويلاً إلى حد أن أصبح السؤال فى الشارع الآن ليس عن الموقف الأمنى بل من هو حبيب العادلى وزير الداخليـة؟ ولماذا هو صامت هكذا؟! وماهى أفكاره؟ وما هى رؤاه؟ وإذا كان الصمت يعطى لوزير الداخلية قدراً من المهابة فنحن نعتقد أنه يثير بعض التساؤلات لدى رجل الشارع العادى بل ولدى المهتمين؟

● أتوقع تضييق الخناق على الإرهابيين بعد توقيع الاتفاقية الأمنية العربية

● علاقة الإخوان المسلمين بتنظيمات الإرهاب قائمة ومؤكدة



●● الوزير : ليس صمتاً بقدر ماهو توقف إلى أن يرى الناس والمواطنين ما يتم إنجازه لأنني مؤمن بأنني إذا تحدثت عن أنني فعلت وسأفعل فقد أتعثر فيما أقول ولا أعطه فأحاسب أو أن أعطى وعداً ولايدخل هذا الوعد حيز التنفيذ . لكن عندما نعزم على إنجاز فهذا يتحدث عن نفسه ويلمسه المواطن ولاشك أنه يكون أكثر فعالية ويكون مردوده أفضل من أن نتحدث كثيراً . وأنا مؤمن بأن الشخصية المسئولة فى موقعها عليها أن تخاطب الجمهور وتتحدث اليه لأن لهم أموراً يريدون التساؤل عنها وهذه التساؤلات تكون من خلال الصحافة لما لها من قاعدة عريضة ولابد أن يجيب المسئول عن هذه التساؤلات حتى يشعر المواطن أن كل مايعنيه موجوداً فى تفكير هذا المسئول أو على الأقل يكون لدى المسئول علم بأن هناك قضية معينة محل تساؤل من المواطن . وفى الوقت نفسه لست مؤمناً بكثرة الحديث لأنه إن لم يكن موضوعياً فلا داعى له لأن الأعمال هى التى تتحدث عن نفسها .

● المصور : معلوم ان اللواء العادلى قضى معظم حياته العملية فى مباحث أمن الدولة فى الجانب المظلم من الصورة كما يقولون الأمر الذى اضفى كثيراً من الظلال على شخصيته .. والسؤال من هو حبيب العادلى ؟

●● الوزير : قبل دخولى كلية الشرطة التحقت بكلية الحقوق بالقاهرة لمدة عام ثم انتقلت فى العام التالى إلى كلية الشرطة بناء على رغبة والدى الذى كان يتمنى أن أكون ضابطاً وأمام اصراره وافقت خاصة أن رغبتى فى التعرف على حياة ومرح الجامعة قد تحققت فى العام الذى قضيته فى كلية الحقوق وتخرجت فى كلية الشرطة وعينت فى مديرية أمن الدقهلية فى مركز «أجا» وكان هذا يعتبر أول ابتعاد لى عن الأسرة لأننى من القاهرة وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية فى سرعة زواجى واصطحابى لزوجتى إلى مكان عملى . وتدرجت فى العمل الشرطى والتحقت بالمباحث الجنائية فى العام التالى مباشرة وتنقلت فى أكثر من موقع فى الداخلية حيث تم ترشيحى للعمل بالمباحث العامة «أمن الدولة حالياً» ومن يومها وحتى الآن وعلى مدى ٣٥ عاماً وأنا فى العمل نفسه تدرجت من ضابط صغير إلى أن وصلت إلى منصب نائب رئيس الجهاز ثم عينت مساعد وزير عضواً بالمجلس الأعلى للشرطة وبحكم أنه يجب أن يكون بجهاز أمن الدولة مساعد وزير واحد فقط فقد انتقلت إلى العمل بالشرطة فى خارج الجهاز وتوليت منصب مساعد الوزير لشمال وجنوب سيناء

ثم اضيفت إلى منطقة القناة - وأصبحت مسئولاً عن امن خمس محافظات ثم عينت مديراً لأمن القاهرة لفترة وجيزة ثم مساعد أول الوزير للأمن العام كل هذا فى أشهر قليلة ثم رئيساً لأمن الدولة ثم وزيراً للداخلية .

● المصور : لماذا دائماً يأتى وزير الداخلية من أمن الدولة ؟ وهل استطاع جهاز أمن الدولة أن يستعيد ثقته بذاته ويمسك بزمام الامور مرة أخرى ؟

●● الوزير : كونى عينت وزيراً للداخلية بعد أن كنت رئيساً لجهاز مباحث أمن الدولة فهذه رؤية معينة لرئيس الجمهورية . أما إذا سألتنى كشخص عنها فأقول بدون تحيز إن جهاز أمن الدولة يؤدى رسالة كبيرة جداً منضبط وملتزم ويخدم فى قطاعات مختلفة . واستمرار العمل فيه يكسب صاحبه بعداً اقتصادياً وسياسياً وخبرة كافية ويرى الوزارة بكل تخصصاتها كرؤية واقعية بحكم وظيفته وبالتالى فهو منظار على الوزارة ورؤيته لها شاملة لثغراتها ونقاط ضعفها، لأن هذا الجهاز عليه أن يعرض على وزير الداخلية كل مايهم الوزارة لأنها المعنية بأمن واستقرار الدولة وبالتالى يجب أن يعطى الصورة كما هى وتعرض عرضاً أميناً لأن الجهاز مسئول فى النهاية أمام الوزير الذى له أن يتخذ ما يراه من قرار وأيضاً الجهاز مسئول أمام القيادة السياسية للاعتبارات المنوطة به.

● المصور : هل الخلاف دائماً يكون جزءاً من علاقة وزير الداخلية مع رئيس جهاز مباحث أمن الدول؟

●● الوزير : رئيس جهاز أمن الدولة مرءوس لوزير الداخلية مثل أى رئيس قطاع وبالتالى إذا خرج عن الاطار الشرعى الذى يجب أن يلتزم به فى علاقته بالوزير فأعتقد أنه يكون مخطئاً لأنه لا الوزارة ولا البلد تتحمل



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٣ / ١٩٩٨

أن يكون هناك شقاق بين رئيس جهاز أمن الدولة والوزير الذى هو فى النهاية مسئول عن جهاز الأمن بلكمله ولذلك فلبنها تعود إلى مقومات العلاقة بين رئيس الجهاز والوزير فيجب أن تكون على أسس وفى إطار سليم وعلى مصارحة وصدق كاملين حتى تتحقق مصلحة البلد ويجب أن يؤمن كل شخص أنه لن يلخذ إلا نصيبيه وعليه أن يعمل فقط ويكون طموحه مقصوراً على إنجاح العمل.

● المصور : إذا كانت مسئولية رئيس الجهاز أن يقدم الصورة كاملة إلى وزير الداخلية الذى يتخذ القرار فعلى رئيس الجهاز أن يقدم الصورة بكل تفاصيلها مهما كانت وبصدق شديد . فهل قدمت إلى وزير الداخلية مايفيد أن هناك احتمالات أن تكون هناك عملية لضرب للسياحة فى الأقصر؟

●● الوزير : جهاز أمن الدولة نعتبره الترمومتر الذى يجب أن يكون حقيقيا فى نقل المعلومة وقياسها لأنه إذا قصر فى قياس المعلومة ومعرفة حقيقتها وحجمها وبعدها وتقييمها التقييم السليم فيكون جهازا مخطئاً ، والجهاز لا يجوز له اختزان المعلومة أيا كانت مادام جهازاً وطنيا قومياً يخدم مصر ولا يخدم شخصاً معيناً سواء رئيس الجهاز أو الوزير وجهاز أمن الدولة استطاع خلال السنوات الأخيرة أن ينجح فى تقويض الإرهاب وتفتيت تنظيمات ارهابية فى مصر ويجب الا ننكر هذا وأن حجم الإرهاب فى مصر قد تقلص بشكل ملموس نتيجة الضربات المتلاحقة التى حدثت خلال السنوات الماضية .. وبالتالى كانت هناك ملاحقة لهذه العناصر من خلال معلومات وكانت المعلومات فعلاً جيدة وعلى مستوى جيد وتوصلت إلى أن هناك اتجاها لدى العناصر المتطرفة للقيام بعمل إرهابى يستهدف إظهار قوتهم ويستهدف الاعلان عن أن لهم وجودا وأن قياداتهم فى الخارج قيادات لها تنظيمات فى الداخل حتى تحصل على المال من مواقعها وتبرر وجودها فى الخارج وأنها تعتزم القيام بعمل يستهدف السياحة وكان هذا معاصراً لاحتفالات أوبرا عايدة . والجهاز عندما يعرف هذه المعلومات يحيط بها وزير الداخلية علماً ويخطر أجهزة الشرطة المعنية الأخرى التى عليها مهمة المواجهة لأن جهاز أمن الدولة جهاز معلومات وليس جهاز ملاحقة أو تأمينا وقائيا والجهاز أخطر بالفعل الأجهزة الأخرى ثم اتخذت اجراءات أمنية وقائية جيدة جداً فى فترة احتفالات أوبرا عايدة ونجحت فى أن تجهض هذا العمل . والحمد لله لم تتم عمليتهم أثناء الاحتفالات لأنها كانت ستأخذ شكلاً أكبر بسبب العدد الكبير والشخصيات المهمة التى كانت موجودة.

● المصور : إذن كانت هناك فعلاً نية لعمل إرهابى خلال أوبرا عايدة ؟

●● الوزير : فعلاً ولكن الإجراءات التى اتخذت قضت عليها قبل أن تتم ، ومنطقى أنه لا يمكن أن تتم عملية أيا كانت بدون تخطيط ومعاينة فهؤلاء مثلهم مثل «الحرامى» الذى يعاين المكان الذى سيسرقه قبل ارتكاب جريمته لأنه لا يوجد حرامى يريد أن يقبض عليه ولا إرهابى يريد أن تضبطه أجهزة الشرطة فلابد أن يعمل دراسة ومعاينة للموقع ثم يتحين الفرصة لتنفيذ مخططه وربما يسأل شخص هل معنى هذا أنه قد تمت معاينته؟ .. نعم تمت معاينته لأنهم اساساً قاموا بالمعاينة من أيام أوبرا عايدة .. فلم يكن ينقصهم الا تحين الفرصة لارتكاب هذا العمل وتحينوا الفرصة فى التوقيت الذى كان فيه الغياب الأمنى فى منطقة معبد الدير البحرى وارتكبوا الحادث باسلوب لا أعتبره اسلوبا «فذا» ولكن أعتبره اسلوباً لا «آدمى ومدمر» ..



● المصـــور : هل صحيح أن اجراءات التأمين كانت مقصورة على فردين فقط؟

●● الوزير : ليس بهذا المعنى فقد كان هناك تأمين ودوائر التأمين تأخذ شكل حلقات - أطواق أمنية - كل منها يكمل الاخر، فلو

اعتمدنا على الدائرة الأولى فقط فمعنى ذلك انك لابد أن تحاصرها بدائرة مغلقة كاملة لا يوجد بها منفذ واحد لكي تمنع أى فرد يخترق هذه الدائرة . وفشل الطوق الامنى الأول أعطى الفرصة للطوق الثانى أن يحاصر المجرمين ويتعامل معهم وعدم تمكينهم من الهروب لأننا نقول إنه لا توجد دولة في العالم او جهاز يستطيع أن يقول إنه يستطيع أن يمنع حدوث شيء فى بلده لأن هذا وهم . ولكن يجب على كل وزارة معنية بتحقيق الأمن أن تضع فى اعتبارها ألا يحدث هذا بنسبة ١٠٠٪ . فإذا حدث نتيجة قصور بشرى أو نتيجة ثغرة أو استخدام الجانى لوسيلة معينة مكنته من ارتكاب الحادث فهذا متصور والأمثلة فى العالم كثيرة جداً.

● المصور : تريد أن نتجاوز ما حدث بالأقصر . لكن بعد الأقصر حدث كلام عن إعادة النظر فى خطط التأمين للمواقع الاثرية وعن ضرورة الاستفادة من أخطاء حادث الاقصر . هل يمكن أن تلقي لنا الضوء على هذه الخطط؟

●● الوزير : بعد ارتكاب الجريمة تم تقييم الحادث وسلبياته وإيجابياته لأن الخطط الأمنية ليست عشوائية وإنما هى خطط وعلم يدرس ويطبق ويجب أن نستفيد من الخبرات الاخرى ومن الثغرات التى تحدث . ونحن نقول إن لدينا هدفا واحداً لا يتغير وهو تحقيق الاستقرار وبث الطمأنينة لدى المواطن وضمان استقرار كل الجوانب المختلفة لكى تنعم الدولة بالاستقرار وبث الأمن . هذا كل هدف الوزارة ويجب أن توضع الخطط بصفة مستمرة لضمان تحقيقه . فبعد أى حادث يتم التقييم وقد وضع تقييم لجريمة الأقصر وتم علاج الثغرات وتعزيز الوجود الشرطى فى المواقع السياحية بصفة عامة وليس الأقصر فقط وليس تعزيزاً عددياً فقط ولكن بامكانات وعناصر جديدة ومدربة واختيارات جيدة وخطط جديدة وامكانات فنية مستحدثة . وكل هذا نعتبره تعزيزا وتنويعا للخطط الأمنية وبالتنسيق مع وزارة السياحة والآثار حتى نستطيع تحديد الطرق التى يسير فيها السائحون بشكل تقل فيه المخاطر وذلك بالزام المواقع السياحية بوجوب اتخاذ اجراءات التأمين الداخلى لأنها مسئولية الفندق، والموقع السياحى يجب أن يشارك فى عملية التأمين الداخلى لأن الشرطة مهما كانت لا يمكن أن تستطيع القيام بكل هذه الاعباء كاملة فتم التنسيق مع وزارة السياحة لالزام هذه الفنادق بأن تستخدم اجراءات أمنية معينة.

● المصـــور : كم عـــدد المواقع الاثرية والسياحية التى يتم تأمينها فى مصر؟

●● الوزير : قبل هذا أوضح أن هيئة الآثار هى المنوط بها الحفاظ على هذه الآثار وتتولى حراستها من خلال خفراء وحراس خصوصيين ومازال هذا قائما بالفعل ، إضافة إلى التنسيق مع الشرطة المتخصصة وهى شرطة السياحة والآثار المدعمة بعناصر جيدة وعلى مستوى تدريبى عال ومستوى ثقافى جيد وقد تم تخريج دفعتين من امناء ومندوبى الشرطة هذا العام لتعزيز المواقع السياحية والاثرية ، أما بالنسبة لعدد الاماكن السياحية والاثرية فهناك ٥٥١ موقعاً للآثار الاسلامية من مساجد وقلاع وبيوت و٦٦٥ اثراً فرعونياً والآثار القبطية «٦٣» واليهودية ٢٠ اثراً أما المتاحف التاريخية التابعة للمجلس الأعلى للآثار فيصل عددها إلى ٦٨ متحفاً وبالإضافة إلى ٢٨ متحفاً فنياً قومياً و١٢٧ مخزن آثار موجودة فى المناطق الأثرية و٤٤ مخزنا للبعثات الأجنبية وهذا بخلاف اماكن أخرى كثيرة . لذلك فإن حجم العبء الأمنى الموجود - سواء على الآثار كجهة مختصة بالإضافة إلى التنسيق مع الشرطة المختصة - عبء كبير جداً لأن الاماكن الأثرية كثيرة، ولكننا هذه الأيام نرى اثر الجهد المبذول فى الأمن المتوافر فى المتاحف مثل المتحف المصرى.

● المصور : حادثة الاقصر ربما تكون قد هزت ثقة العالم فى الأمن المصرى وقدرة جهازه على إحكام

السيطرة الأمنية . هل تتصور أن صورة الأمن المصرى الآن فى العالم الخارجى مازالت كما هى أم أنها قد تغيرت ؟

●● الوزير : أريد إن أقول أن حادثة الاقصر أو غيرها لا يمكن أن تهز الثقة فى الجهاز الأمنى . وحادثة الاقصر كان لها رد فعل وأنا اعتبر أن جرائم الإرهاب اسوأ واحقر الجرائم ، فهى تتم بشكل فاجر وتوجه ضد أشخاص لا علاقة لهم بأى شىء فلا هم ضباط شرطة بالدولة ولا مسئولون فى موقع معين حتى يوجه اليهم عمل إرهابى . لكن هذا ليس فى مصر فقط بل فى العالم كله . وإن كان هؤلاء يعتقدون أنهم قادرون من خلال هذه الأفعال على تقويض اركان الدولة فهذا وهم ولن يحدث فى مصر لأننا دولة تنظر إلى الإرهاب نظرة سيئة جداً فيرى الشعب المصرى جريمة الإرهاب على أنها جريمة بشعة ونحن شعب سمح لنا عقيدتنا الدينية وأيا كانت الديانة فنحن نتمسك بها وشعبنا يكره الدم فكل هذه المقومات اضافة إلى استقرار الوضع حالياً وبداية النمو إلى الأعلى كل هذا يمثل عنصراً مضاداً للعمل الإرهابى ومن هنا أقول لهم: مهما توهموا أنهم نجحوا فى عمل غادر خسيس فلن ينجح لأنهم يعملون فى محيط غير ملائم بالإضافة إلى أن مؤسسات الدولة قادرة على أن تتعامل مع أى خروج على الشرعية .

● **المصور : بعد حادثة الأقصر لم تتم أى عملية إرهابية أخرى والحمد لله . لكن هذا يجعلنا نتساءل هل هم الآن فى حالة كمون أم ضعف؟**

●● الوزير : أنا اعتبر أنهم فى حالة ضعف لأنهم فعلاً ضعفوا من المواجهات الطويلة خلال السنوات الماضية والتى كانت مواجهات صعبة للغاية بل وانكسرت تنظيماتهم وأصبحت عبارة عن عناصر منتشرة ومختفية فى مناطق مختلفة .. لكن هل يعنى هذا أن الأمر قد انتهى؟ .. بالطبع لا فنحن نتوقع فى كل لحظة حدوث عمل إرهابى لأنه كما قلت عمل خسيس يمكن أن يحدث من أى فرد والأمثلة على ذلك كثيرة جداً .واسألكم أولاً ما معنى «كمون»؟

● **المصور : نعنى أنه «ساكت» أو فى حالة «خندقة» يتحين الفرصة وينتشر وفى الوقت نفسه يعيد بناء تنظيماته حتى يظهر فجأة بقوة أكثر وقدرة على إتيان أفعال أبشع مما ارتكبها قبل ذلك؟**

●● الوزير : الوزارة لديها أجهزة تجمع المعلومات من خلال مصادرها ثم هناك التأكد من صحة المعلومات من خلال العناصر التى تضبط وتستجوب . وأول أمس ضبطنا عنصرا قياديا خطيرا جداً ارتكب ١٢ حادثا وأدلى باعترافات خطيرة جداً وهذه الاعترافات جعلتنى «مرتاحاً» لأنها تكاد تطابق المعلومات الموجودة لدينا عن حجم المجموعة التى ينتمى اليها وأنا أعتبرها من المجموعات الخطيرة فى المنيا لأنها تعمل بطريقة عشوائية وهذا العنصر وشقيقه أعضاء فى هذا التنظيم وقتلوا ثلاثة من رجال الشرطة وهذا باعترافهم أنهم قتلوا ابناء عمومتهم لأنهم رجال شرطة واظن ان هذا التصرف ليس به أى نوع من القيم أو الروابط العائلية ويعطينا منظوراً عن طبيعة هؤلاء الناس.. من هم ولماذا يقتلون؟ .. ونحن نتعامل بمعلومات، والمعلومات تقول انهم فى ضعف.. وهناك شىء أحب أن أعلنه لأول مرة .. فمن ضمن أساليب المواجهة أننا لا نميل إلى العنف ولا نقسره مع الإرهاب لكننا نطبق الشرعية ونطبق القانون بصرامة مع كل إرهابى ومن ضمن المواجهة أيضاً محاولة تعديل المسار الفكرى للإرهاب وتشجيعه على أن يأتى كتائب وأن يسلم نفسه وهذه بعض خطط الأمن التى تتم .. لكن أحياناً نتهم بأننا نقتل الناس وأنا أرد على هذا بأننا لا نميل إلى العنف ولكن نطبق القانون بكل صرامة ومن خلال هذا الخط المتمثل فى التشجيع على عودة الإرهابى كتائب جاء الينا بعض هؤلاء وسلموا أنفسهم من مجموعة المنيا واعترفوا لنا وكان من ضمن اعترافاتهم أنهم أرشدوا على جثتين من عناصرهم الذين قتلوا خلال المواجهات مع الشرطة فدفنوهم بأنفسهم حتى لا يعلنوا عن ضعفهم أمام الشرطة أو أمام مجموعاتهم وحتى لا يوجد خيط تستطيع الشرطة تتبعه للوصول اليهم وفى واقعة من

الوقائع في العام الماضي وجدنا في مسرح الجريمة مخ إنسان بدون جسد وقلنا إننا عثرنا على مخ بلا جسم وتبين بعد ذلك إنه ابن عم الإرهابي كدواني من المنيا ودفنه بنفسه . توصلنا أيضاً إلى مخزن سلاح وإلى مواقع

الأوراق الخاصة بهم وكل هذا عندما تراجعه نجده يتطابق بشكل كبير مع حجم المعلومات المتوافرة لدينا مما يعطينا مؤشراً على أننا نسير في الطريق السليم.

عصابة المائة

● المصور : هل هذه العناصر بالعشرات أم بالمئات أم أنهم جاوزوا الألف وبيانات الداخلية أصدرت في فترة سابقة على انهم ثلاثين عنصرا؟

●● الوزير : أولا ما صدر عن الجهاز الذي كنت أترأسه أنا ملزم به .. ثانيا لا بد أن نقسم العناصر الموجودة إلى قسمين الاول عناصر تتولى القيام بعمليات ارهابية مثل القتل والتدمير وهؤلاء في التقييم لايتجاوزون الـ ١٠٠ عنصر، والثاني الفئة التي تؤمن بأفكار هذه التنظيمات لكنها لم ترتق إلى حد حمل السلاح والقتال وهؤلاء نتعامل معهم بطريقة تختلف عن معاملتنا الشريحة المسلحة ولكن هذه العناصر قد تولد عناصر أخرى فالعدد ليس ثابتاً ومعظم هذه البؤر بالصعيد .

● المصور : هناك من قال إنهم اتجهوا إلى محافظات بحرى هل هذا صحيح؟

●● الوزير : من يهرب منهم إلى محافظات بحرى ايضا يتم رصده ومنذ حوالي ثلاثة أشهر قبضنا على عنصر كان محكوماً عليه بالاعدام وهارب إلى الغربية منذ ٣ سنوات واستطاع أن يغير من شكله واسمه وأن يكون تنظيما جديدا، وضبطنا هذا التنظيم وهذا بالطبع يؤكد أنه من الممكن أن يسقط عنصر من الصعيد ويأتي إلى بعض المحافظات الاخرى ويشكل تنظيما جديداً وتنضم إليه هذه الاعداد ولكن الشرطة تتعقبهم .

● المصور : هل أنت مطمئن اذن للوجه البحرى؟

●● الوزير : أنا لا أطمئن لأى نقطة في مصر ولا اطمئن إلى أن الحالة هادئة فيجب أن اكون قلقاً دائما وهذه هي طبيعة رجل أمن الدولة بالذات إنه اذا نام بالليل وهو ليس قلقاً فمعنى ذلك أنه ليس على الطريق السليم.

اعود الشريحة الثانية واقول إن مثل هؤلاء لديه أفكار خاطئة ونقوم بعرضه على النيابة ونحاول تصحيح مفاهيمه وننجح في أحيان كثيرة جدا، وبين الوقت والآخر نعلن عن ضبط بعض التنظيمات مثل الجماعة الإسلامية أو جماعات التبليغ أو التكفير وهذه الجماعات درجة من درجات الإرهاب وليست منفصلة عنه لانها تفريخ للإرهاب ولايجب اغفالها ، وبالتالي لانقول إننا قضينا على الإرهاب أو أن عدد الإرهابيين مائة فقط، والواحد منهم يظل هاربا

بالعشر سنوات وهذا أكبر دليل على خطورته ، ومن الصعوبات الكبيرة أثناء القبض عليهم أنهم يلجأون التخفي بأكثر من وسيلة، وكثيرا ما يركبون دراجة عادية أو بخارية أو حماراً أو يتخذون «المدقات» الصغيرة طرقا لهم أو يختفون وسط الزراعة لعلم الواحد منهم أنه مطارد ومطلوب في أحكام إعدام ولا يوجد واحد منهم إلا وقتل غدراً ١٥ مواطنا على الأقل ، وبالتالي من الواجب أن يطبق ضده حكم الإعدام المتكرر إذا كان هذا متاحا ولأننا بشر وهناك من يخشى على حياته فيقوم بإيواء أحد الإرهابيين تحت ضغط وكراهية لذلك وتجنباً لشره !

● المصور : تجنباً لشر الإرهاب أم خوفا من الشرطة وغضباً عليها؟

●● الوزير : تجنبا لشر الإرهابي وخوفا منه.

● المصور : أليس السبب وجود تجاوزات من الشرطة ضد الأهالي؟

●● الوزير : سأتفق معكم أنه كانت هناك تجاوزات في فترة سابقة وكم حذرت من ذلك وكنت رئيسا لجهاز أمن الدولة ولكنني لم أكن أملك سلطة ولا صلاحية اتخاذ القرار، وعندما أصبحت وزيراً أكدت على عدم انتهاك أملاك الأهالي من الأرض الزراعية وأشركت معي أعضاء مجلسي الشعب والشورى في محافظات الوجه القبلي ، وأعتقد أن مثل هذه التجاوزات السابقة كانت تدفع بعض الأهالي لعدم التعاون معنا، وصحيح أن الأهالي كانت تضج أحيانا من بعض التصرفات اللامسئولة من بعض الزملاء في فترات سابقة، ومن الآن أعد بأن يكون هذا الموضوع محل اعتبار بصورة جيدة . وأنا حريص تماما على خلق

الانضباط والتعاون بين الشرطة من جانب والشعب وهيئاته البرلمانية والتنفيذية من جانب آخر وقد تبلور هذا التعاون الفعال بصورة جيدة فى قضية تنفيذ الأحكام التى كانت موضع شكوى من الأهالى الذين كانوا يتذمرون من طرق بيوتهم فجراً بسبب مائة جنيه مخالفة، والحل أن نقول لعضو مجلس الشعب فى نفس المنطقة أن فلان وفلان ضدهم أحكام ومخالفات فإما أن يدفعوا ما عليهم أو يتصرف هو حيالهم ، لاخلاف على أن التحصيل من مهام الشرطة ولكن اختلفت الوسائل .

أما قضية التجاوزات من قبل الضباط وآخرها بطلها ضابط بأحد الأكمنة وهى قضية الأم وابنتها ووليها، وتعاملنا مع الموقف بحسم ومدير الأمن أصدر قراره بوقف الضباط.

● المصور : سؤال لابد منه، ما مصير محاكمات ضباط حادث الأقصر؟

●● الوزير : مازالت مستمرة وهى دليل على أن المخطىء لن يفلت من العقاب وعليه أن يتحمل جزاءه.

● المصور : هل صحيح أن الشرطة أقامت أسواراً حديدية حول بعض قرى المنيا تغلق ليلاً ؟

●● الوزير : هى تدخل تحت بند توسيع دائرة الاشتباه وهذا ضرورى وما أقوله عن صعوبات المواجهة أعرفه جيدا وألمسه بنفسى، وربما كان بيننا - على مائدة الحوار - أحد أبناء المنيا ولكن إذا مشى بجواره «فريد كدوانى» لايعرفه وهو أحد قيادات إرهاب مصر وقتل أكثر من ١٧ مواطنا فما بال الضباط، وليس كل المشتركين فى هذه الكمائن من ضباط المباحث أو البحث الجنائى فمنهم تخصصات أخرى لتأمين الموقف، والاشتباه كاجراء ضرورى ولكن بشروط مثل عدم الاعتداء على المواطنين، وحالات الاشتباه محددة ويجب أن تدرس بعناية ، وبالفعل هناك تجاوزات فيها وأنا مع توسيعه فى مواجهة الإرهاب والإجرام الجنائى أحيانا يصل لحد البلطجة والعنف ولكن أحيانا يكون المواطن محترما ولكنه تعاطى مخدراً!

الإخوان

● المصور : تتسرب قصص عن وجود انشقاقات داخل الجماعات الإرهابية وأن هناك من يدعو للحل السلمى والمبادرة فهل هذا جزء من المناورة؟

●● الوزير : هناك فرق بين قيادات الإرهاب فى الخارج الذين يعيشون عيشة رغدة ويتلقون آلاف الدولارات فى الخارج وبين الذين هم بالداخل وأيقنوا فشل أفكارهم وكان مصيرهم المعتقلات وحبال المشانق وطلقات ضباط الشرطة ، وأتحفظ على كلمة مبادرة لأنها تتعلق بقضية شرعية أما الوهم الساكن فى عقولهم فلا يصح أن نطلق عليه مسمى «مبادرة» ولا حتى يجب أن نعترف بكلمة «حوار» مع هؤلاء ، لأن الحوار يجب أن يكون بين طرفين شرعيين وهؤلاء ليسوا من مكونات المجتمع المصرى ولا نعترف بهم، وحوارهم لإثبات الوجود وبياناتهم هم أحرار فيها وأعتبرها أنا شخصيا موقفا تكتيكيا منهم بعد أن فشلوا فى الإستمرار وبات العالم كله يهتم بالإرهاب وينبذه وبالتالى يريدون أن يظهروا للعالم أنهم مجرد أناس مسالمين وكذا وأمام بعض عناصرهم الموجودة داخل السجون .

● المصور : فماذا عن مبادرات وقف العنف فى الداخل أو من قيادات الداخل ؟

●● الوزير : قيادات الداخل ليس أمامها إلا العودة لصوابها وقبولها لتطبيق القانون وتسليم أنفسهم، وهذا صعب جداً عليهم لأنهم يعرفون بأن قضيتهم خاسرة ، والموجودون داخل السجون على رأيين : كفى معاناة ولا أحد يشعر بنا، ولهذا طرحوا مبادرات لوقف العنف ، وبعضهم ضد هذا ، ولامانع من عودتهم إلى صوابهم، وإلى عقولهم ولكن ليس

مع الساسة بل مع رجال الدين ونحن نرحب بلقاءات بينهم وبين رجال الدين.

● المصور : ممن صدرت هذه المبادرات ؟

●● الوزير : من الجماعة الإسلامية ثم يجب ألا ننسى أن جميع الجماعات الإرهابية خرجت من عباءة الإخوان المسلمين ولهم علاقة كبيرة ودور كبير بما يحدث للآن وإذا نفوا ذلك فهو نفى لتغطية موقف تكتيكى .



● المصور : هل ثمة وقائع وأدلة تؤكد هذه العلاقة أم هو مجرد رأى؟

●● الوزير : العلاقة وطيدة بين جماعات الإرهاب وبين الاخوان المسلمين وتوجد تحركات للإخوان المسلمين وتم ضبط أكثر من قضية تنفى أقاويلهم من أنهم ينبذون العنف وقضية «سلسبيل» خير شاهد.

● المصور : كم عدد قيادات الخارج؟

●● الوزير : فى نطاق العشرات.

● المصور : هل أغلبهم فى أوربا؟

●● الوزير : ينتشرون بين بعض البلدان العربية والاوربية ولنا اتصالات معها ومن منطلق العلاقات الوطيدة مع الدول العربية الصديقة ومن قناعتنا بأنه لاتوجد دولة عربية تأوى الإرهاب، ولأول مرة فى التاريخ يحدث اجماع دولى على اتفاقية دولية لمحاربة الإرهاب فى جميع صوره ابتداء من تبادل المعلومات والصور والوثائق وختاما بتسليم الإرهابيين، وبعض الدول العربية تنفى وجود عناصر إرهابية بها وربما تكون بعض هذه الدول لاتعلم الحقيقة فنقوم بتبصيرها بوجود الإرهابيين.

● المصور : هل حدثت استجابة من بعض الدول ؟

●● الوزير : حدثت استجابة من بعض الدول العربية التى لانريد تسميتها ولا نعلن عنها.

● المصور : كم عدد الذين تم تسليمهم؟

●● الوزير : لاداعى للإعلان عن ذلك.

● المصور : السودان هل بالفعل عازم على تصحيح العلاقات وتحقيق تعاون أمنى مع مصر؟

●● الوزير : نأمل أن يغير السودان موقفه وأن يغير توجهاته السياسية وأن يلتقى مع الخطين العربى والمصرى ، ويجب الا نفقد الأمل وعلى السودان أن يدرك أن ايواء الإرهابيين ومساعدتهم مجرد سهام موجهة إلى صدورهم أنفسهم .

● المصور : ماذا عن الإرهابيين الموجودين فى باكستان؟

●● الوزير : وزير الداخلية الباكستانى كان هنا بمصر خلال الأيام العشرة الماضية، والعلاقة بصفة عامة مع باكستان قوية ووطيدة وهى دولة إسلامية تربطنا بها علاقات سياسية جيدة، وحين وجد فيها بعض الإرهابيين استجابت «بنظير بوتو» حين كانت رئيسة للوزراء لمطلب مصر وسلمت بعض هذه العناصر. وتباحثت فى هذه الأمور مع الوزير الباكستانى وأكدنا على ضرورة تفعيل الاتفاقية الأمنية بيننا وبينهم ، ووعد الوزير الباكستانى بذلك ونأمل فى هذا .

● المصور : هل يظل أسامة بن لادن هو ممول جماعات الإرهاب؟

●● الوزير : هذا صحيح وهو مختف حاليا ومسئول عن الإرهاب الدولى ومسئول عن البيان الأخير الذى صدر يقول إن هناك جماعة إسلامية عالمية تضم مختلف فلول الإرهابيين من كل الدول لمواجهة أمريكا وأعداء الإسلام.

● المصور : هل أسامة بن لادن يعمل ضد أهداف الأمريكيين؟

●● الوزير : لاشك فى هذا وما صدر أخيرا موجه للأمريكيين بصفة أساسية وعليهم أن يدركوا جيدا أن هذه دعوة حقيقية وليست للدعاية وأن المواجهة تستدعى فعالية وتكثيفا الضغط الفعلى لتقويض أخطار عناصر الإرهاب وإلا عاد الضرر عليها واستهدف مصالحها ، ومهما اتخذت من اجراءات وقائية ومهما كانت امكانات أمريكا التكنولوجية فلن تحميها من الإرهاب وانفجار «أوكلاهوما» خير شاهد ، وعلى أمريكا أن تكثف من جهودها لمقاومة الإرهاب.

● المصور : فماذا عن مصير هؤلاء الموجودين فى بريطانيا؟

●● الوزير : هم صنفان الأول حصل على الجنسية البريطانية ويعامل معاملة المواطن البريطانى ويتمتع بحقوقه من كلام وخطب مالم يصل لحد التهديد ، والثانى تقدم بطلب الحصول على لجوء سياسى وهذه القصة نختلف فى النظر إليها عن البريطانيين ومصر فتحت أبوابها للجوء السياسى ولكننا لم نسمح لأى لاجيء بممارسة نشاط سياسى يستهدف أمن دولة أخرى انطلاقا من الأراضى المصرية، وأخيرا ومن خلال اللقاءات مع



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٣/١٩٩٨

● لندن وعدت بتعديل تشريعات اللجوء السياسى لمواجهة الإرهاب !

● كل العناصر الإرهابية لا تزيد على ١٠٠ عنصر فاعل !!

● لا أقر مبادرات الإرهابيين ولا الحوار معهم لأن قضيتهم خاسرة !

المسئولين البريطانيين لمست أنهم أبدوا استعدادا جيدا لمنع الأنشطة المعادية للدول الأخرى على أرضهم ولكن مثل هذه التشريعات ستأخذ وقتا.

المعتقلون

● **المصور : كم عدد المعتقلين الآن في السجون المصرية وهل هم حقا ٣٤ ألف معتقل ؟**

●● الوزير : هذا العدد غير سليم والواقع أقل من الثلث بكثير ، والاعتقال عملية تتم بحسابات دقيقة جدا ونحن نضع الشخص فى مكان محدد لمنع ارتكاب جريمة وتحت سلطة الرقابة القضائية ولايوجد معتقل واحد صدر له قرار اعتقال موقع منى إلا بناء على قرار القضاء لأن من حق المعتقل خلال ٣٠ يوما من اعتقاله أن يتظلم ويعرض على المحكمة ، ومع الأسف بعض منظمات حقوق الإنسان التى تنشر الأرقام المبالغ فيها عن عدد المعتقلين فى مصر بعض قوى المعارضة التى تستهدف النيل من النمو الاقتصادى المصرى .

● **المصور : هذا الرقم خيالى، أم مبالغ فيه أم أنه غير واقعى ؟**

●● الوزير : خيالى تماما .

● **المصور : هل تعرض مليونيرات الاقباط بالفعل لمحاولات تهديد من الجماعة الإسلامية ؟ وهل ثبت نسب بيان التهديد للارهابيين ؟ ما معلومات سياده الوزير عن هذا البيان ؟**

●● وزير الداخلية : بيان تهديد رجال الأعمال ، لا أساس له من الصحة وليس هناك أى تهديد فعلى صدر عن أى من جماعات الإرهاب ضدهم والبيان «مدسوس» وتوجد نفوس ضعيفة وراءه !! وهذا تطرف فكرى يدعو للفتنة بين شرائح المجتمع المصرى.

● **المصور: هل خنافة رجال الأعمال معا وراء صدور البيان ؟**

●● الوزير : قد يكون ، وأطمئن الأخوة المسيحيين، وقد أبلغتهم أن مثل هذه التهديدات لامكان ولا أصل لها ولا يوجد خوف واجراءات التأمين موجودة على حياتهم ومؤسساتهم وبيان التهديد «مدسوس» ، وهنا أشير إلى أن الصحافة سلطة رابعة ويجب ألا تنحرف عن هذا الهدف لمجرد البيع أو الشهرة أو تسليط الأضواء.

● **المصور: هل الصحافة وراء بث بيان تهديد المليونيرات الأقباط ؟**

●● الوزير: أنا شخصيا اعتبر عمل الصحفى أشبه بعمل ضابط المباحث وهو باحث عن الحقائق ومن هنا أطلب منه أن يمد يده لرجال الأمن ليس تحيزا للشرطة ولكن لأن جهاز الشرطة جهاز مصر وليس جهاز فرد فما الذى كان يمنع الصحفى من اختبار صدق البيان من عدمه عن طريق وزارة الداخلية حتى إذا ما تبين عدم صحته نبعد عن نشره حتى لايحدث بلبلة .



الفنانون والشرطة

● المصور: بعض الفنانين يتصور أن الشرطة لهم بالمرصاد وأنها وراء تلفيق القضايا ضدهم فماذا تقول لهم؟

●● الوزير: شريحة الفنانين ليست خارج السياق العام لأن المخطىء دائما تحت الرقابة الصارمة ويجب ألا نستثنى الفنانين عند الخروج على الشرعية والقانون، فإذا تعاطى أحدهم المخدرات هل أستثنيه، والشرطة لاتضع تشريعا جديدا بل هى ملتزمة بتنفيذ القانون ولاتفرض سطوة معينة على شريحة بعينها، ثم كيف نرصد أخطاء الضباط ونستثنى الفنان الذى هو رمز يقدم قيمة للأجيال فإذا لم يكن موضع احترام كان الخطأ كبيرا جدا لأن التليفزيون يربى أولادنا الآن، وماذا تقولون فيمن يعترف من الفنانات بالاتهامات الموجهة ضده وليس هناك قضايا ملفقة.

● المصور: لماذا الشعور بأن الأمن السياسى يأتى على حساب أنواع الأمن الأخرى؟

●● الوزير: لاخلاف على أن الإرهاب جريمة خطيرة عواقبها الدمار والخراب من هنا شاركت أجهزة الوزارة فى محاربتها وفعلا كان هذا فى فترات سابقة على حساب أنواع الأمن الأخرى، ولا أريد الكلام عن الماضى ولكن الصورة تغيرت الآن وهذا ملموس حاليا.

● المصور: لماذا الإصرار على عدم نشر أسماء وصور الضباط حتى ولو كانوا نجوما أكفاء ومتألقين؟

●● الوزير: وهل الضابط درس وتخرج لكى تنشر صورته فى الصحف وهل هو يعمل فقط كى ينشر اسمه فى الصحيفة اليومية، ولن أحيد أو أتراجع عن سياستى بعدم نشر صور وأسماء الضباط، ونجومية الضباط محل تقدير فورى ماديا وأدبيا بالنياشين والأنواط ومن خلال تبوؤ المواقع القيادية حتى ولو كان صغيرا.

● المصور: هل الداخلية ملتزمة بتطبيق قانون الطوارىء فى سياق الحدود التى صدر من أجلها؟

●● الوزير: هذا القانون نحن كوزارة نلتزم به، والاعتقال ليس عقوبة بل هو إجراء احترازى يتم اتخاذه أمام ظروف معينة لمنع ارتكاب جريمة وكلها مقننة وكلها تحت إشراف ومتابعة السلطة القضائية حتى داخل السجون وفى أى وقت تشاء.

● المصور: ماذا عن تجارة السلاح غير المشروعة؟

●● الوزير: هى المصدر الرئيسى لتمويل الإرهاب بالسلاح وقد ضبطنا مصانع فى الفترة الأخيرة فى الشرابية وغيرها والقانون يحظر تصنيع وبيع السلاح، وبلغ عدد المصانع المضبوطة أربعة - ويكميات - وهو ليس سلاحا مدمرا ولكنه يقتل، والشكوى تزيد فى الصعيد من أن الشرطة تطلب سلاحا من الأهالى وتضبطه، والسؤال هل هو سلاح مرخص أم غير مرخص، ومرحبا بالنقد المباشر لشخصى أو لأحد المعاونين للرد عليه بدلا من كتابته ثم نفيق على ترديد العالم كله له وهو خطأ، وكم من خطأ نشرته الصحف ثم نتصل بها فتقول: «آسفين» وكيف وقد قرأ الناس الأخبار الخاطئة، وكل شكوى نفحصها فلماذا لاتلجأ لى مباشرة خصوصا أننى لا أقبل التجاوز، ومن سيقوم بالتأكد من الخبر هل هو الصحفى أم الضابط، الصحفى استمع لطرف واحد وقد يكون مغرضا، والعلاقات العامة عندى تقدم لى يوميا ما يصدر فى الصحف كلها من نداءات وشكاوى ولابد من الرد عليها وهذه الصلة ضرورية، ثم فتحت فى العلاقات العامة بالوزارة الاتصال الدائم ٢٤ ساعة مع الجماهير وبأرقام تليفونات معينة لتلقى الشكاوى وتأدية الخدمات وهذا لتحسين العلاقة بين المواطن والشرطة، نعود لموضوع السلاح فى الصعيد فإذا كان يطلب من الأهالى شراء أسلحة مخصوصة لتسليمها للشرطة فهذا تجاوز جسيم ولا أسمح به إذا وصل إلى علمى وعلى المتشكك فى ذلك أن يعطينى مثالا واحدا، وقد عرفت أن حادثة مماثلة جرت فاتخذت فيها موقفا حاسما على الفور.

● المصور: كيف تتغير صورة رجل الشرطة عند المواطن التى تدفعه إلى الابتعاد عن قسم الشرطة دائما؟



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩٨

● العناصر الإرهابية المضبوطة تدلى باعترافات تتطابق مع المعلومات المتوافرة لدينا!!

● محاكمات ضباط الأقصر مستمرة وعلى المخطىء أن يتحمل جزاءه!

توسيع دائرة الاشتباه إجراء أمنى ولست مع إساءة استخدامه!!

ليس صحيحا أن عدد المعتقلين ٣٤ ألفا كما تقول بعض منظمات حقوق الإنسان!

لو كان صحيحا أن هناك ١٠٠ ألف تليفون مراقب سنحتاج لوزارة مواصلات خاصة للمراقبة

الإرهابيون فى حالة ضعف لا ، كمون

●● الوزير: هى صورة مطلوب تغييرها وسوف تتغير وأخاطب الأجهزة الرقابية فى الوزارة للنزول إلى المراكز والأقسام ودخولها لعمل بلاغ وهمى وتقديم تقرير وتقييمه سلبيا كان أم إيجابيا مع المظهر العام للضابط والإجراءات التى اتخذتها، والمخطىء ينال جزاءه فورا، وهذا أحد أساليبنا، ومن خططى أن أجعل فى كل قسم شرطة ضابط علاقات عامة مهمته تحسين الخدمة بين المواطن والشرطة.

● المصور: كيف تُقيم وضع الضباط اليوم؟

●● الوزير: فى كل أسرة منا ضابط ما، والمرتبات معروفة للكافة، أما الحوافز فالقانون ينظمها الذين عملوا ساعات إضافية ونحن نخضع لموازنة الدولة، والحوافز وزعت حاليا توزيعا أرضى جميع العاملين بجهاز الشرطة حيث حدث توازن كبير جدا بين الكبار والصغار وصار ملموسا، والكل لمس ذلك أخيرا، وسيادة الرئيس والحكومة والكل يهتم بالشرطة ورجالها اهتماما كاملا، وندعم الآن أهمية أن يكون رجل الشرطة على درجة من الثقافة والعلم للأمناء والضباط، وكلما ارتقى مستوى تعليم وتدريب رجل الشرطة كانت الخطط الأمنية سليمة لاشك وتقلل من عدد الجرائم والأخطاء.

مراقبة التليفونات

● المصور: هل صحيح أن ١٠٠ ألف تليفون تحت المراقبة؟

●● الوزير: هذا الرقم يحتاج لوزارة المواصلات مستقلة وكاملة، وهذا غير ممكن أبدا، وإذا وجدت الرقابة التليفونية، فهى بإذن من القاضى والمحكمة ولغرض معين ولفترة ثم تُعرض النتيجة لرفعها أو استمرارها، ثم المراقبة لاتكون إلا للمخطىء أو المشكوك فى



تصرفاته مثل الإرهابيين وتجار المخدرات والمخربين فى الدولة وفى عقائدها وقيمها للوصول إلى أبعاد حركته والكلمة النهائية للقضاء والرقم السابق خيالى تماما.

● المصور: ماذا عن انضباط الشارع المصرى وأزمة المرور؟

●● الوزير: أزمة المرور حقيقية بسبب عدد السيارات المهول والمرافق التى يجرى إنشاؤها فى الوقت نفسه ودخول مناطق عشوائية المدينة والتطرف الفكرى لمن يسير عكس اتجاه الطريق وإن كان يقود سيارة شرطة ولهذا الأمر أنشأت شرطة للانضباط داخل الشرطة، ومشكلة المرور مُعقدة وهى بالعالم كله وإن كان يتقبلها أكثر منا، وأمريكا مثلا تشترط فى طرق بعينها ألا تسير سيارة إلا وداخلها ثلاثة أفراد وليس واحدا، ونستطيع تطبيق هذا الأسلوب عندنا ولكن قبل هذا لابد من تقرير عقوبة مُلزمة فعلا للمخالفين، وقريبا سيصدر قانون المرور بما يتضمنه من تشديد العقوبة على المخالفين ويطرح دون تحميل المواطن أعباء مالية جديدة اللهم إلا غرامات ضد المخالفين مع تشديد العقوبات، والحل الجذرى هو إعادة تخطيط المحاور والانتهاء من استكمال المرافق، وتطبيق القانون، عندئذ ستُحل المشكلة، أما سيارات السرفيس فهناك رُخص مخالفة لأنها مُنتهية ونحن بصدد ضبط إيقاعها، وفى محافظة القاهرة يوجد ترخيص لثمانية آلاف سيارة سرفيس فى حين توجد فعلا ٢٥ ألف سيارة ولذلك نفكر فى وضع «بادج» على السرفيس مكتوب عليه تاريخ انتهاء الترخيص، وهناك حاليا مخالفات قانونية من جانب سيارات السرفيس ولابد من ضبطها ونحن ندرسها الآن.

● المصور: البانجو والشباب، ماذا عن قضية المخدرات عموما؟

●● الوزير: هى قضية خطيرة تعانى منها بعض الأسر وشبابها خصوصا من البانجو الذى طغى وانتشر أخيرا لقلة الحشيش المُصنع حاليا ولرخص ثمنه ولسهولة حمله وإخفائه، وباستطاعة كل واحد أن يحمله وهو أشبه بنبات «الملوخية»، ولابد هنا من التوسع فى حالات الاشتباه لضبط مثل هذه القضايا خصوصا فى منافذ ومداخل مناطق مثل سيناء والقناة والإسماعيلية وبلبيس والشرقية، والأرقام تُصيب المرء بدهشة فعلى سبيل المثال من ١٩٩٧/٧/١ حتى نهاية ١٩٩٧ تم ضبط ١٢ ألفا و١٧٨ قضية مخدرات بعدد متهمين ١٢ ألفا و٩٥٦ متهما، وبلغت كمية الحشيش المضبوطة ١٥١ كجم و٢١ كجم من الأفيون، و٢١ كجم أيضا من الهيروين و٩٤٩ جراما من الكوكايين ومليونا و٢٩ ألف شجرة خشخاش، و١٧ مليوانا و٤٩ ألف شجرة قُنب، أما فى شهرى يناير وفبراير ٩٨ الجارى فتم ضبط ٢٤٢٨ قضية بعدد ٢٥٦٢ متهما وكميات ضخمة من المخدرات المختلفة، ومعظم الزراعات تركزت فى جنوب سيناء ولأنهم يبدأون خلال شهر مارس فى جنى المحصول

فقد فاجأناهم هناك بمحاصرة زراعات المخدرات خلال وجودها كنباتات بالصحراء فسيطرنا على مساحات شاسعة فضلا عن الحملات المستمرة على مدار العام، وفى القريب العاجل سيتم تحديد الملكية للمساحات المنزرعة وبالتالى سيتم حسم القضية فى أضيق نطاق.

● المصور: فماذا فعلت الوزارة حيال السموم البيضاء؟

●● الوزير: نحن نعتبرها مُنمرة لأقصى حد وهى تحت السيطرة وقد زادت المضبوطات فيها بنسبة ٢٣٥٪ هى دليل انتشار هائل لها بما يفوق حجم المضبوطات منها طوال الفترة من ٨١ حتى ١٩٩٦، وهى مواد صغيرة الحجم جدا وتشهد إقبالا من الأثرياء أما الفقراء فيقبلون على الأقراص رخيصة الأسعار.

● المصور: لماذا توقف العمل فى تعيين العمد وهل لتغيير مسمى الحكم المحلى إلى التنمية الريفية دخل فى ذلك ؟

●● الوزير: أبدا ليس لتغيير المسمى أى دخل فى ذلك . ونظرا لانشغالى فى الفترة الماضية توقف العمل فى تعيين العمد ولكن مع نهاية هذا الشهر سوف تستأنف اللجان عملها.

● المصور: هناك كلام عن تكاليف الحراسات الخاصة وتجاوزاتها ومظهريتها فماذا تقول ؟

●● الوزير: أولا هى ضرورة لحماية الفرد المستهدف إذا ما تلقى تهديدا لقتله أو هو فى

محل تهديد والحراسات الخاصة موضع تقييم مستمر لرفعها أو استمرارها بناء على تقييم الوضع والحالة ثم اشارك المواطنين الرأى أنها أحيانا تأخذ شكلا مظهريا وتضايقهم وأنا شخصيا عندى سيارة واحدة على حجم التهديد المحتمل ضدى وليس هناك حرج من وجودها لشخص مستهدف فعلا .

● وأخيرا .. المصور: ما أولوياتك كوزير للداخلية ؟

●● الوزير: مواجهة الإرهاب كعملية مستمرة، وتوفير التأمين للمواقع السياحية والأثرية والاستثمارية والاقتصادية بشكل متطور وفعال وأنا سعيد للتأمين الحالى، ثم قضية الانضباط فى الشارع المصرى وداخل الوزارة أولا ابتداء من فرد الشرطة، معيارى فى العمل والنجاح هو الالتزام والانضباط فإذا تحققا فقد نجحت.

● المصور:.. وقبل الوداع كل سنة وأنت طيب فى عيد ميلادك الستين ؟

●● الوزير: شكرا على أول ثلاث ساعات فى عامى الجديد .



المصدر : الحيـــاة
التاريخ : ٦/ ٢/ ١٩٩٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محامون يرفضون الترافع في قضية "العائدين من افغانستان والسودان"

□ القاهرة - «الحياة»

■ شهدت محكمة أمن الدولة العليا في مصر التي تنظر في قضية «العائدين من افغانستان والسودان» جلسة «عاصفة» امس، إذ نشبت ازمة بين رئيس المحكمة واعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين بعدما امتنع عدد منهم عن حضور الجلسة. وقرر القاضي تغريم اثنين من المحامين وانتداب محامين آخرين للدفاع عن متهمين رفض محاموهم الترافع عنهم. وعقدت الجلسة وسط اجراءات امنية مشددة برئاسة المستشار احمد صلاح الدين بدور في مقر محكمة شمال القاهرة لاستكمال الاستماع الى مرافعات الدفاع في القضية المتهم فيها ٣٣ من اعضاء الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الاسلامية»، على رأسهم القيادي البارز مصطفى حمزة المتهم الرئيسي في قضية محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا في حزيران (يونيو) ١٩٩٥.

وتبين في بداية الجلسة ان عدداً من المحامين رفض القاء المرافعات فهدد رئيس المحكمة باستبعادهم بعدما انتظرهم اكثر من ثلاث ساعات، ثم اصدر قراراً بتغريم المحاميين حسين جابر وحسن علي ٥٠ جنيهاً لكل منهما لتغيبهما عن الجلسة وانتداب محاميين آخرين هما سعد حسب الله وحمدي مرسي للترافع عن المتهمين عبدالقادر وحيد وناصر خليفة وجمال متولي، وقررت المحكمة تأجيل النظر في القضية الى جلسة تعقد في ١ نيسان (ابريل) المقبل. وكانت هيئة الدفاع عن المتهمين لجأت الى محكمة الاستئناف لطلب رد المستشار بدور وإبعاده عن النظر في القضية، إلا ان الطلب رُفض، وتعطلت الجلسات مرات بسبب تغيب المحامين. وطالبت نيابة امن الدولة في مرافعتها بأقصى العقوبة، التي تصل الى الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة لجميع المتهمين بعدما وجهت اليهم تهم «الانضمام الى تنظيم سري يهدف الى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة والاتفاق الجنائي لارتكاب جرائم القتل والشروع فيه، وتعريض أمن البلاد للخطر والتخطيط لاغتيال عدد من الشخصيات العامة والوزراء، ورصد بعض المنشآت العامة لتدميرها».



المصدر : الحيـــــاة

التاريخ : ٦/ ٢/ ١٩٩٨

مصر وقعت مع ٧٥ دولة اتفاقات لتبادل المجرمين

■ القاهرة - «الحياة» قال محافظ الجيزة المستشار ماهر الجندي إن مصر وقعت اتفاقات لتسليم المجرمين مع ٧٥ دولة، تتيح لها تسلم العناصر الارهابية من هذه الدول. واكد الجندي، الذي كان يتحدث مساء أول من امس في لقاء مع طلاب جامعة القاهرة، ان حادث الاقصر الذي وقع في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي «لن يتكرر»، مشيراً إلى ان اجهزة الأمن «اصبحت الآن اكثر يقظة».



المصدر : الحـيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٣ / ١٩٩٨

الظواهري يبدأ نشاطاً علنياً قريباً

□ القاهرة - محمد صلاح

■ اكدت مصادر اسلامية مصرية ان زعيم جماعة «الجهاد» الدكتور أيمن الظواهري الذي يحيط المكان الموجود فيه بالغموض والسرية سيبدأ نشاطه العلني قريباً. واشارت الى ان الإعلان عن تشكيل «الجبهة الاسلامية» التي تضم جماعة «الجهاد» مع تنظيم «الجماعة الاسلامية» وممول الجماعات الاسلامية اسامة بن لادن وجماعتين اسلاميتين من باكستان واخرى من بنغلادش يُعد خطوة في الاتجاه نحو عودة الظواهري الى ممارسة نشاطه من مكان معلن ومعروف.

وكان الاعلان عن تاسيس الجبهة تم قبل نحو اسبوعين وتضمن البيان الاول لها فتوى وقع عليها زعماء الجماعات الخمس اوجبت على اعضاء جماعتهم «قتل الاميركيين ونهب اموالهم اينما كانوا».

ويذكر ان الظواهري كان يلجأ الى حيلة للتضليل عن المكان الذي يقيم فيه العام ١٩٩٣ حينما اصدرت جماعة «الجهاد» بياناً ذكر انه وصل الى سويسرا وانه سيقيم مؤتمراً صحافياً في احد فنادق مدينة جنيف. ثم عادت الجماعة وأصدرت بياناً آخر اعلن ان المؤتمر تاجل لظروف امنية. وساد الاعتقاد اكثر من سنتين ان الظواهري موجود في سويسرا على رغم نفي الحكومة السويسرية ذلك، ثم تبين ان الظواهري لم يدخل سويسرا وانه لجأ الى تلك الحيلة في ذلك الوقت للتغطية على وجوده في السودان التي غادرها بعد ذلك الى مكان غير معروف.

وكان مراقبون رجحوا ان يكون الاعلان عن تشكيل الجبهة الاسلامية اشارة الى وجود الظواهري في افغانستان، لكن المصادر رفضت كشف المكان الموجود فيه حالياً.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/ ٣/ ١٩٩٨

إمام الحرم المكي: الإرهابيون خونة .. شوهوا صورة الإسلام

مطالب بالجملة من جيبوتي

محمد الطحلاوى

- الإرهاب فى وطننا العربى والإسلامى قنابل موقوتة
- إسرائيل قامت على عقيدة دينية عنصرية
- علينا الاستفادة بالعلوم الحديثة بما يتلاءم مع الإسلام
- أمنيتى أن يكون العرب دولة واحدة!

استقبل فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر بمكتبه الأسبوع الماضى السفير محمود على يوسف سفير جيبوتى بالقاهرة ..أشاد السفير بالدور البارز للأزهر الشريف فى نشر الدعوة والثقافة الإسلامية فى العالم من خلال بعثاته وعلمائه وبخاصة فى دولة جيبوتى طلب السفير من فضيلة الإمام الأكبر زيارة رسمية لدولة جيبوتى بدعوة من رئيس الوزراء .كما طلب مساهمة الأزهر فى إنشاء مدرسة أزهرية فى جيبوتى ، وأيضا زيادة المنح الدراسية لأبناء جيبوتى للدراسة بالأزهر فى جامعته العريقة وإمداد جيبوتى بالكتب الدراسية والمناهج .. وقد وعده فضيلة الإمام الأكبر بتلبية مطلبه بزيارة فضيلته لدولة جيبوتى ، كما وعده بدراسة مطالبه الأخرى تمهيدا لتلبيتها .

المصدر : أكتوبر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٨/٣/٨

أوائل

كتب ابراهيم مصبح :

● أول من أمر بجمع القرآن الكريم وترتيبه سيدنا أبو بكر الصديق رضى الله عنه .

● أول من سمى القرآن ، المصحف ، سيدنا أبو بكر الصديق رضى الله عنه .

● أول من حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب بعد الرسول سيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنه .

● أول خليفة سمى بأمير المؤمنين فى الإسلام سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

● أول من اتخذ صاحب شرطة فى الإسلام وجعل لها جهازاً مستقلاً لحفظ الأمن سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه .

● أول خليفة قتل وكان شهيداً فى الإسلام سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

● أول فدائى فى الإسلام سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه .

● أول فدائية فى الإسلام أسماء بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما .

سامى خير الله

، الإرهابيون خونة .. والإسلام منهم برىء .. يستحلون دم الغير بغير حق.. فهم قنابل سياسية يرميها العدو علينا . وهم غيوم للفتنة التى ستهطل علينا حجارة من سجيل .

وما أحوجنا اليوم إلى رجال فكر وعلم يقودوننا بعيدا عن العصيان .. والمؤامرة الصهيونية من بداية الإسلام ضد المقدسات الإسلامية وبيت المقدس على رأسها . المرأة لها مكانة عظيمة فى الإسلام .. أحب الاستماع للقرآن من المشايخ : الحصرى ورفعت وعبد الصمد .. وأستمتع بالتفسير من الشيخ الشعراوى . وأمنيتى أن يكون العرب دولة واحدة على حدود ولا خلافات بينهم .

جاء ذلك فى حديث الشيخ عبد الرحمن السديسى إمام الحرم المكى .. ذى الصوت المرهف ، والذى يُبكى ملايين المصلين ، وهو يتلو كلام الله .. وفى الأدعية . ولم تكن مقابلته سهلة .. فلم يكن هناك بد من الصلاة فى الصفوف الأولى ..لملاقاته ..وإجراء هذا الحوار معه .

■ فضيلة الإمام .. ألا ترى أن الأمة الإسلامية وجب أن تعيد حساباتها ..بعد الأخطار العديدة التى تتعرض لها ؟

□□ أمتنا بحاجة إلى أن تسطع عليها شمس الإرادة .. لتنير طريق الرسالة الذى وضعه رسول الله ﷺ لتبعدنا عن حقل الألغام الذى نسير فيه . ونبعد عن شظايا القنابل الموقوتة التى يضعها عدونا فى وطننا الإسلامى .

.. والهدف أن يخرب عقيدتنا ،ويفقدنا إنسانيتنا . فنحن فى حاجة ماسة جدا .. إلى أن نرتقى سلم العقيدة الصافية ، ونصعد بمصعد الأخلاق الذى انتشر به الإسلام .فنكون خير أمة أخرجت للناس فى كافة المجالات .. وكما أراد الله لها أن تكون .

■ ما رأيك فيمن يقومون بعمليات إرهابية فى شتى بلاد المسلمين .. ويقومون فيها بمجازر .. يذبح فيها الأطفال ،وتشق فيها بطون الحوامل ، ويقتل فيها الأبرياء .. ويدعون أنهم جماعات إسلامية ؟

□□ هؤلاء الخونة ..الإسلام منهم برىء .. الذين يستحلون دم الغير دون وجه حق . ونحن اليوم .. نقف على مفترق طرق .. إما أن نذهب للهاوية إن استمررنا على ما نحن عليه من تحطيم للعقيدة الإسلامية باسم الإسلام ، وإما أن نتوب لرشدنا ونصلح أحوالنا من جديد .. ونمشى ،ولو كانت الخطى بطيئة نحو الصواب إذا عرفنا .

لقد شوَّهنا جوهرتنا المكنونة (الإسلام) .. فقاتلنا بعضنا ..فمتاهات الإرهاب الذى يمارس على أرضنا الإسلامية .. من قتل الأبرياء دون ذنب اقترفوه .. وفى وطننا العربى بشكل خاص ، والإسلامى بشكل عام ..ما هو إلا قنابل موقوتة تزرع هنا .. وترمى هناك لتنفجر مرة واحدة .. وبتوقيت واحد تعصف بنا جميعا .. وعندها لا ينفع الندم .

إننا نحفر قبورنا بأيدينا .. وأصبحنا منبوذين حتى من أصدقائنا ، وأقرب المقربين إلينا فهل نعادى أنفسنا ؟ وهل يمكن للمرء أن يكون عدوا لنفسه ؟

الإرهاب الذى يقوم به البعض .. قنابل سياسية يقدمها العدو لنا ،ونتلقفها بأيدينا .. ونزرعها فى ربوعنا .وفى وطننا الإسلامى . وبرهانها الوحيد أننا ضائعون تائهون . لا نفرق بين الخير والشر ولا بين الصديق والعدو ، وهذا شىء محزن يدمى القلوب .

وهى غيوم للفتنة التى ستهطل علينا حجارة من سجيل .. تعصف بنا ، وتأخذ بلب الحليم فينا . ولو فكرنا قليلا لعرفنا أن هذا الطريق .. لا يقود إلا إلى الكهوف ذات المتاهات العميقة المظلمة .. التى لا نهاية لها .

قاتمة وقبيحة

■ كيف تقوم أمتنا الإسلامية من هذه النكبات التى أحاطتها ؟

□□ يقينا .. إن بقينا على هذه الحال ..فستبقى أمتنا كسيحة عاجزة عن النهوض . لن يساعدها أحد ..وتسقط فى عتبات التاريخ الحديث الذى جعل صورتنا قاتمة وقبيحة ، ومرفوضة ، ولن يقبلها أحد .

وما أحوجنا اليوم إلى رجال علم وفكر يقودوننا بعيدا عن العصيان .. وشق عصا الطاعة ، ومفارقة الجماعة ..وحتى لا نموت ميتة الجاهلية .. فهذه الأمة تحتاج إلى أفق صاف .. يستشرق ماضيها المجيد .. تأخذ منه العبر . ليرسم لها حاضرا ومستقبلا زاهرا .. ذا رائحة زكية فواحة يتسابق الجميع على شمها .

.. وما أسعدنا إذا تخلينا عن راحة الجلسة ، وتركنا الوسادة الناعمة .. واستيقظنا من جديد ، ونهضنا ورفعنا العصابة عن عيوننا . وأصبحنا نرى بالمنظار الدقيق دقائق الذرات المشوهة ..لنبعد هذه الصورة التى رسمتها الأقمار الصناعية عبر العالم ، وأمام


المصدر : أكتوبر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/ ٣/ ١٩٩٨

الاعداء . الصورة التى أحرقت مآقينا ومآقى الآخرين ، فهل أصبحنا أمة فقدت البصر والبصيرة ؟.

■ دائما ندعو لتحرير بيت المقدس ، ونغرق فى البكاء الشديد .. ويبكى من خلفك ملايين المصلين .. فهل يطول البكاء على بيت المقدس الشريف تحت وطأة الصهاينة ؟

□□ لم يكن المسلمون فى يوم من الأيام دعاة حرب أو أصحاب عدوان .. وفى بادئ الإسلام صبروا ١٣ عامًا ... قاسوا فيها الاضطهاد والأذى والمعاناة .. وكان اليهود لهم بالمرصاد منذ بدء الرسالة .. وحتى وقتنا هذا .

وقال الحكماء قديما : إذا ما أريد قتل روح أى شعب .. فيجب تدمير رموز حضارته وبنيانه الثقافى . واليهود باعتداءاتهم المستمرة ، والمتكررة على المساجد الإسلامية فى فلسطين ، وعلى رأسها المسجد الأقصى .. فهم ينطلقون من هذه القاعدة .. بدليل ما جرى منذ بدايات هذا القرن .. حين توجهوا بأنظارهم إلى فلسطين ، والتقت مصالحهم مع مصالح الغرب .

..وقام الكيان الصهيونى عام ١٩٤٨ على عقيدة دينية عنصرية .. يؤمن بها حكام إسرائيل جميعا .. على اختلاف أحزابهم ، وعلى حساب أصحاب الأرض الأصليين . وبدأت السياسة التوسعية الاستيطانية الصهيونية . واستولوا على القدس ١٩٦٧ .

.. وقال موشى ديان وزير الدفاع الصهيونى : لقد استولينا على أورشليم القدس .. ونحن فى طريقنا إلى يثرب .

.. فالمؤامرة الصهيونية ..ضد المقدسات الإسلامية .. نابعة من عقيدة دينية حدد اليهود مضمونها . واجتمعوا من كل أرجاء الأرض مدفوعين بالحقد الدينى الموروث من أجل تنفيذها .. وهذه الحرب الدينية الصهيونية لا نملك نحن المسلمين ، تغيير وتفسير أسبابها . لأننا لم نبدأها ، ولم نخطط لها ، ولم تحدد غايتها .

.. ولكننا نملك العمل على تغيير نتائجها وإفشالها .. إذا أحسنا التخطيط ،وسلكنا الطريق السوى .. وحشدنا كافة طاقاتنا وإمكاناتنا . وحققنا التفاهم فيما بيننا ، وفق منهجية إسلامية محكمة .

.. فمواجهة الفكر اليهودى بكل ثقله ووسائله .. لا يتم إلا بفكر إسلامى مستمد من القرآن والسنة . وإذا كانت التوراة ألهبت مشاعر اليهود ، ووحدت بينهم وأحيت آمالهم .. فالقرآن الكريم عندنا ..أعمق أثرا وأكثر جذبا وأعظم تربية .

.. وجربه أسلافنا ..فاتحدوا بعد فرقة ، وعزوا بعد هوان ..وقووا بعد ضعف .. وأمنوا بعد خوف . وفتحوا به البلاد وسادوا العباد بالحق والعدل .

فاليهود شأنهم كالمجرم الذى يريد السلام مع الإصرار على الظلم .. وسلب الحقوق وقهر الشعوب . فالإسرائيليون سرقوا الأرض وهدموا المنازل والمساجد ، وأزهقوا الأرواح .. غير عابئين بقانون ولا عرف .. ولا باحتجاج وتنديد . متذرعين بحجج واهية .. لا تحتاج إلى الدليل لبيان تزويرها وبطلانها وزيفها .

.. واستمرارية الوجود الصهيونى الخبيث فى فلسطين طوال هذه الفترة . تعود لأسباب خارجية ،وتواطؤ دولى مكشوف . فإن هناك بلا شك أمورا داخلية نابعة من ذاتنا .. فالإعلام المتحلل المنهزم ، والتعليم المهمل للبناء الأخلاقى . وفتح الأبواب على مصاريعها للغزو الفكرى الوافد ، والابتعاد عن شريعة الله كدستور حكم ومنهج حياة .

.. وهذه هى الأسباب الرئيسية فى غياب الوعى ، والوصول إلى هذا الضعف .. الذى أضاع فلسطين .. وأطال أمد الأعداء فيها .

..والمسلمون مطالبون بتصحيح جميع المسارات ..التى تحدد وجهة حياتهم إعلاميا وتربويا واجتماعيا وأخلاقيا .. بصياغتها من جديد ..وفق تعاليم الإسلام السمحة الصالحة لكل زمان ومكان ..

مستجدات العصر

آخذين فى الاعتبار المستجدات العصرية .. نستفيد من العلوم التقنية الحديثة بما يتلاءم ومبادئ ديننا .

فالأقصى أمانة والقدس أمانة .. وفلسطين أمانة .. ومن واجب كل مسلم أن يصونها ويدافع عنها .

..والنكبات والكوارث تجارب طبيعية تمر بها الأمم الحية . لتمحص وتطهر لتبلغ النضج والكمال .

■ هل أنت راض عن المرأة المسلمة ؟

□□ للمرأة فى المجتمع مكانة عظيمة ونبيلة .. فهى الأم والأخت والزوجة والمدرسة .. فمسألة الرضا عن المرأة تأتى إذا ما وعت حقوق دينها وأبنائها وزوجها . فعز المرأة فى دين يدعوها إلى الفضيلة واجتناب الرذيلة .. وعزها فى حريتها الشرعية ، وليست الشيطانية البهيمية ، وفى عفتها وصلاحها . وحجاب يبعدها عن الأعين المتلصصة بها ، وذئاب البشر الذين يرغبون فى قتل عفتها . وفى بعدها عن الاختلاط ، ولزومها بيتها .. فهو أطهر وأزكى لها .

..وليس معنى ذلك أنها لا تعمل .. فلها مجالها وله مجاله ..ولا أفضل الاختلاط .. فكل يسره الله لما وهبه له .

.. وعليها أن تعرف أن عزها فى اتباعها دينها وتربية أولادها تربية دينية حقة واتباع منهج القرآن والسنة . فتصبح مفرخة صالحة لمجتمعها ودينها .

.. وأدعوها إلى البعد عن الغزو الفكرى من خلال وسائل الإعلام المسمومة .

■ هل الشباب المسلم قادر على التحديات التى تواجهه ؟

□□ إنه يواجه تحديات بالغة الأثر ، فيتحمل معظم التبعات والمسئوليات ، ويلعب أهم الأدوار فى تقدم المجتمع . وعن طريقهم نكون مجتمعا صالحا بسلاحى العلم والدين ..



وليس لهما بديل إذا ما أردنا تقدما حقيقيا . ونعودهم على عادتنا الإسلامية من نعومة أظافرهم . ونحفظهم كتاب الله وسنة الحبيب المصطفى . ونزرع بداخلهم الانتماء لوطنهم ولمجتمعهم الإسلامي .

.. وعليهم الوقوف أمام التحديات الصهيونية التي تهدف لتدميرهم بالمخدرات . والقنوات الفضائية المدسوسة .بالأفلام التي تحض على الرذيلة ، وإغراءات الجنس الحرام .

■ لك القدرة على أن تبكي ملايين المصلين بتلاوة القرآن والدعاء .. فكيف يتأتى لك ذلك ؟

□□ الصلاة بالمسلمين داخل بيت الله الحرام وأمام الكعبة الشريفة مسئولية جسيمة على عاتق الإمام .. وفي كثير من الآيات القرآنية مشاعري لا تتماسك فيها .وأجدني منهمرا في البكاء . والذي يفهم القرآن ، ويتمعن فيه يجد المواعظ والقيم العالية ..التي تصف أحوال الجنة والنار .

■ هل تحب الاستماع إلى القرآن الكريم من القارئين المصريين ؟

□□ أحب الاستماع إلى تلاوة القرآن من فضيلة الشيخ الحصري ومحمد رفعت وعبد الباسط عبد الصمد رحمهم الله جميعا . وأستمتع بتفسير القرآن من فضيلة الشيخ الشعراوي أطال الله لنا في عمره .

■ هل لك صلة بالفن الإسلامي وعلومه وأهله ؟

□□ ليست لي صلة بالفن وأهله .. فاهتماماتي حصرتها في القرآن الكريم والسنة النبوية والكعبة المشرفة والدعوة إلى الله .

■ ما الأمنية التي تطلبها من الله ؟.

□□ أن يكون المسلمون في أحسن حال . وأن يعود إلى أحضاننا بيت المقدس ، وأن يكون العرب دولة واحدة .. ليس بينهم حدود أو خلافات . ولا نختلف في صغائر الأمور أو أكبرها .

واعتذرنا للإمام السديسي لأنه كان مقررا للحديث ٥ دقائق .. ولكنه استغرق ثلاثين دقيقة .



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٣ / ١٩٩٨

إشكاليات تواجه حكوماتنا

بقلم د. سيد الفضلي

احسب من خلال قراءة اكاديمية تلتزم اطار وضوابط البحث العلمي وايضا من خلال خبرة قديمة بطبيعة شعبنا المصرى المتدين ان حملات الهجوم والاتهام الموجهة ضد جماعة الاخوان المسلمين ، لن تحقق هدفها المقصود، بل احسب انها ستصب في سلة ومصلحة هذه الجماعة.. التي بلغت السبعين من عمرها في تواصل واتساع وصل الي ساحة المثقفين والجامعيين والعلماء والمفكرين ، كما وصل الى ساحة القرى والريف وهو امر يصور الطبيعة المصرية الشعبية ، وايضا يتفق ويتمشى مع الفطرة التي يخاطبها الاسلام ويتعامل معها .

الحملات الموجهة ضد جماعة الاخوان تركز على اتهامهم بالعنف والارهاب ، وان الجماعات الارهابية والمتطرفة قد خرجت من عباءتهم وانهم يصدرون بيانات العنف أزاء احداث الارهاب ولكنهم يفرحون ويباركون هذه الاحداث حين تنزل كوارثها بالبلاد والعباد، وان الفارق كبير بين ادانة الارهاب والتقاعس عن التصدى له ومواجهته.

ومسلسل الاتهامات الموجهة الى الجماعة طويل. عريض ، وهو يتردد على السنة وزراء الداخلية كما تعج به الصحف القومية على وجه خاص وربما تضمن جديدا في عهد اللواء حسن الالفي حين اضاف الى المسلسل المعروف والتقليدى اتهامه للاخوان بانهم مروجو الاشاعات ومهددو الوحدة الوطنية ، والذين دخلوا النقابات من النوافذ.

ولعل اخر ماقراته من الاتهامات الموجهة للاخوان قد جاء في احدى الدوريات الصادرة عن الاهرام ، وهو بالاضافة إلى انه لم يات بجديد ، وانه جاء ترديدا لما ورد علي لسان جهات امنية وخاصة علي لسان زكى بدر وعبدالحليم موسى، ثم علي لسان اللواء حسن الالفي فإنه يفتقد الترابط والمنطقية كما يفتقد الحجة والموضوعية ، وخاصة أنه يتجاهل او يتغافل عن مجموعة من الحقائق منها :

انه صار واضحا وملموسا منذ سنوات ان هناك تيارين على ساحة العمل الاسلامي في مصر احدهما تيار يعتمد الحجة والمنطق، والاية القرانية والحديث النبوى فى خطابه الدعوى ، اضافة الى اعتماده الشق العملى والسلوكى على ساحة العمل الاجتماعي ليؤكد ارتباط الفهم بالعمل ، اضافة الى ذلك اثبت جدارة وكفاءة ونزاهة في كافة المواقع التي حاز فيها ثقة اصحابها واضطلع فيها بامانة النهوض بواجباتها وتكاليفها ، كما انه اكد بالقول والعمل أنه جزء من نسيج هذا المجتمع وانه ينهض بعمل وواجب الدعاة ، ولايستبيح لنفسه ان يقعد في مواقع القضاة الذين يجرمون هذا ويكفرون ذاك، وهذا التيار تمثله جماعة الاخوان المسلمين التي تشكل التيار العريض القوى ، علي ساحة العمل الاسلامي، اما التيار الاخر ، فهو التيار الذى رفع السلاح واعتمد العنف واصدر الفتاوى تكفيرا لقطاعات في المجتمع او لكل المجتمع.

ودونما شك فإن النظرة الباحثة الفاحصة ترى ان هناك كثيرا من العوامل شاركت فيها كثير من الاجواء والجهات في دفع هذا التيار للانحراف فهما او الانحراف عملا .

ان جماعة الاخوان المسلمين ليست وحدها التى تدين وتصدر بيانات الاستنكار والتنديد ازاء اعمال العنف وأهل العنف والارهاب دون ان تقرن الادانة والاستنكار بعمل يشكل مواجهة للإرهاب ..

فكل الاحزاب المصرية تقف عند حد الاستنكار بل ان بيانات الاخوان المسلمين في استنكار احداث العنف اقوى واشد ، وبيانهم في حادث الاقصر علي سبيل المثال ، ربط بين الاستنكار الشديد، والتأصيل الفقهى الواضح الذى يؤكد الالتزام برؤية فقهية تؤكد صحة وسلامة موقفهم.

ومن ثم فالسؤال الذى يطرح نفسه امام كل منصف ويغفله او يتغافل عنه فريق من الناس هو ، ماذا يمكن للاخوان المسلمين،او الاحزاب المصرية ان تفعله في مواجهة الارهاب اكثر من اصدار البيانات في اجواء يحكمها ويسيطر عليها قانون الارهاب وقانون الطوارئ وعديد من القوانين الاستثنائية ، التي تحظر الاجتماعات والمؤتمرات والندوات والمسيرات ، ووسائل وسبل التوعية ، والحشد والمواجهة .

ان المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين قد مكثوا عشرين عاما في السجون والمعتقلات ..ثم خرجوا في السبعينات وطرقوا ابواب العمل السياسى والاجتماعي منذ السبعينات حتى اليوم ولم يصدر عن احد منهم عمل من الاعمال العنفية ، او قول من اقوال التكفير ، بل استطاعوا ان يكسبوا ثقة



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٣/٨

وتعاطف المجتمع من خلال الكثير من الانجازات والاعمال الخدمية المثمرة ، ويكفى ان مجالس المحليات والنقابات التى فازوا فيها قامت بالعديد من الاعمال والمشروعات التى اضافت الى رصيدهم الشعبى المزيد من التاييد والتعاطف.

ومن المعروف لدى كافة الجامعيين المنصفين ان الجماعات الدينية ظهرت علي ساحة الجامعات قبل خروج الاخوان من السجون وكان من بينها جماعات متطرفة في الرأى والفكر ، وقد كان الاخوان مصدر اعتدالها وتصحيح افكارها وتوجهاتها .

إنني احسب من خلال ماتقدم من حقائق ان هناك مازلنا يواجه الذين يوجهون الاتهامات إلى جماعة الاخوان المسلمين بالارهاب والتطرف ، والسعى لهدم الوحدة الوطنية ، ومحاولة القفز على كراسى السلطة .

ويجسم حدة هذا المازق عدد من الاشكاليات التى يعيشها الناس على كافة المستويات منها:

ان الشعب المصرى كما قلت هو شعب عربي متدين بفطرته وتاريخه في العمل الاسلامى والاسلام حافل ، فقد واجه الغزوات الصليبية والتتارية ، وارتبط بعلماء الاسلام رباط الحب والثقة، وتاصلت في اعماقه وعلي جوارح افراده مفاهيم وقيم ومثل الاسلام ، كما ارتبطت امجاده بالاسلام في اعماق ذاكرته واعماق قلوب افراده .

ولاتحسب ان هناك مايهفو إليه شعب في اجواء المد الغربي والزحف الصهيوني والصلف الامريكى، ومشاكل وازمات الحياة وفشل النظم والنظريات المستوردة سواء الماركسية او الاشتراكية او الراسمالية وما جرته عليه من نكبات .مثل مايهفو في اصرار الى الاسلام العقيدة والشريعة ونظام الحياة الذى يعني الحرية والعيش في امن ، والتقدم والتفوق في العمل والمعرفة والرفاهية في اعتدال والعيش الطيب في اجواء من القيم والالتزام بالاخلاق والفضيلة ، والانفتاح علي العالم في غير تبعية او افتتان ، بل في تاثير ونفع .وانتفاع بما يصلح ويفيد.

الاشكال الثانى الذى يواجه الذين يكيلون الاتهامات لهذه الجماعة في غير حوار موضوعى .. وبدونما بينات او دلائل تؤكد او توثق يتمثل في الاصرار علي منع هذه الجماعة من مزاولة العمل السياسى والاجتماعى رغم انها اكدت التزامها بالقانون والسبل والوسائل الشرعية .

احسب ان اطلاق الحريات امام كافة التوجهات والاتجاهات التى تلتزم الاطار القانوني في العمل ولاتخرج عن اطار السبل والوسائل السلمية الشرعية . هو الحل الامثل للخروج من المازق، خاصة وانه يترك القضية ،، للشعب يصدر فيها حكمه بحجب ثقته ، او منح ثقته ، بالتصريح لهذا التيار ان يعمل ، او بمنع هذا التيار من العمل ، والوجود او الغياب عن ساحته .

إنها اشكاليات لا تواجه اهل حملات الاتهام وحدهم ، بل تواجه حكوماتنا قبلهم .. والسبيل لمواجهتها او الخروج من اسارها .سهل وميسور بل ومضمون اذا كان يمر بالبوابة الشعبية .



تنظيم جديد للجماعة الاسلامية في أسيوط

القاهرة – أحمد عبدالرحمن

تمكنت قوات الأمن في أسيوط – للمرة الأولى منذ ثلاثة اعوام – من القبض على عدد من اعضاء الجماعة الاسلامية، قالت انهم خططوا ودرّبوا انفسهم لتنفيذ عدد من الهجمات في محافظات الصعيد. وكشف مصدر امني لـ «الوسط» ان التنظيم الجديد الذي ضبط افراده يتكوّن من ٤٠ عنصراً من الجماعة الاسلامية، ويعتقد بان قيادته احيت نشاط التنظيم الأم في اسيوط بعد القبض في وقت سابق على عدد من عناصره. واضاف ان معظم عناصر هذا التنظيم احتجزوا في ديروط (شمال اسيوط)، وفي عدد من المدن الأخرى، خصوصاً في المناطق الجنوبية، وتشمل ابو تيج وساحل سليم والبداري وصدفا، مشيراً الى ان اجهزة الأمن صادرت أسلحة وذخيرة ومتفجرات.

واعتبر المصدر ان القبض على التنظيم الجديد من عناصر الجماعة الاسلامية في اسيوط، يدل على خمسة حقائق مهمة وهي:

– مصرع معظم قيادات التنظيم القديمة في معارك مع الشرطة في اسيوط ومحافظات الصعيد الأخرى، ومنهم احمد زكي الذي قتل في معركة مع الشرطة في اسيوط قبل اربع سنوات وجمال عبدالناصر الذي قتل في معركة في جبال سوهاج.

– القبض على عدد آخر من التنظيم في اسيوط، ومنهم القيادي جمال فرغلي هريدي الذي قبضته الشرطة عقب اشتراكه في معركة صنبو في ١٩٩٢ في ديروط حيث قاد مجموعة ارهابية لاغتيال ١٣ قبطياً في قريتي صنبو ومنشية ناصر. بمعنى انه لم تعد هناك قيادات قادرة على الحركة.

– ان ضم هذه العناصر الحديثة يكشف عن العمل على تجديد دماء التنظيم بعد الضربات الأمنية التي لحقت به.

– يمرّ التنظيم بمرحلة انعدام وزن ويسعى الى تنفيذ عمليات ارهابية بعد ان توقفت هجماته خلال السنوات الثلاث الماضية في اسيوط ولم تقع سوى حوادث متفرقة.

– تدريب العناصر الحديثة على تنفيذ عمليات تكون اسيوط قاعدتها لتنطلق الى المحافظات الأخرى، خصوصاً العاصمة.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ / ٣ / ١٩٩٨

ضبط تنظيم إرهابي لإثارة الفتنة الطائفية بالإسكندرية

كتب **محمود مصطفى:**

ضبطت مباحث امن الدولة بالإسكندرية تنظيما إرهابيا ينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين المنحلة والمحظور نشاطها قانونا، يضم التنظيم «م.م» طبيب شرعى «ل.أ» كيميائى تحليل بمعامل التحاليل الطبية بالهانوفيل، و«ح.ع» محاسب بشركة البتروكيماويات، و«م. ك» مدرس بمدرسة فاطمة الزهراء بالعجمى، و«ح.م.أ» فنى تنفيذى بشركة العبد للمقاولات، وذلك لقيامهم بإعداد وطباعة وصياغة كميات ضخمة من المنشورات التى تعمل على إثارة الفتن الطائفية، وتحض على إسقاط نظام الحكم بالبلاد واتهامه بالعلمانية والعمل على تاليب وتكدير الأمن العام وازدرائه وأنهم يحتفظون بتلك المنشورات فى مساكنهم.

تم استئذان النيابة العامة لضبط المتهمين، وتم ضبطهم بأحد المساجد بالهانوفيل.

وفى تحقيقات النيابة نفى الأعضاء الخمسة علاقتهم بالعضو «ج.أ» امير جماعة الإخوان المسلمين بالإسكندرية، وايضا انكروا صلتهم بتلك المنشورات بالرغم من ضبطها بمساكنهم. وامر امين ابومسلم مدير نيابة حوادث غرب الإسكندرية بالتحفظ على المضبوطات وإحالة القضية إلى نيابة امن الدولة، وسجلت القضية تحت رقم ١٠٥٠ لسنة ٩٨ إدارى الدخيلة.■



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٣ / ١٩٩٨

٣٨ قتيلا فى ثلاث سنوات

وكان ينتظر القتيل رقم مائة

خُط التسعينات يسقط فى بنى مزار!

■ والده كان مرشدا للشرطة .. وحول أبناءه إلى عصابة ! ■ أبشع جرائمه : قتل ٢٥ فلاحا بعد خروجهم من الصلاة .. ثم قتل إمام المسجد فى منزله ! ■ خط بنى مزار وأشقاؤه كانوا يهتكون الأعراض ويتمتعون بحق الليلة الأولى مع أى عروس !

المنيا : عاطف حلمى

بعد مطاردات دامت ثلاث سنوات ، سقط اخيراً .. عيد ابو بكر عبدالرحيم .. سفاح بنى مزار .. الذى راح ضحية مذابحه خلال تلك الفترة ثمانية وثلاثون قتيلاً وعشرات المصابين .. بالإضافة إلى الذعر الذى اجتاح قرى المركز .. ليلقى مصرعه على يد كمين الشرطة ، فجر الجمعة قبل الماضى ، بعدما بادر بإطلاق النيران بشكل هيستيرى على قوات الشرطة التى حاصرته من كل جانب فى منطقة الزراعات المجاورة لقرية « بلا المستجدة » التى كانت مسرحاً لاخر عملياته الدموية .

كانت اخر مذابح السفاح ، قد جرت صباح قبل الاثنين الماضى فى قرية « بلا المستجدة » ، وبالتحديد على الكوبرى الذى يصل بين مساكن القرية ، والاراضى الزراعية .. والتى راح ضحيتها سبعة قتلى وتسعة مصابين لا يزالون فى حالة حرجة بالمستشفى العام ببنى مزار .

المذبحة بدات بتوجه الفلاحين كعادتهم اليومية إلى حقولهم ، وكان يجب عليهم المرور على كوبرى إلى البر الاخر .. وهم فى طريقهم لعبور الكوبرى قابلهم بعض الاشخاص عائدين من حقولهم ، ونصحوهم بعدم الذهاب ، لان الشرطة تقيم كميناً من اجل محاصرة المنطقة الزراعية التى يختبىء فيها السفاح عيد ابو بكر .

وبالفعل توقف الفلاحون على الجانب الاخر من الكوبرى ، على امل تمكن الشرطة من القبض على السفاح ، او هروبه كعادته !! .. ومع مرور الوقت تزايدت إعدادهم .. إلى ان جاءت الساعة العاشرة صباحاً .. فإذ بهم يرون شخصاً قادماً من الجانب الاخر للكوبرى ، يرتدى جلباباً بنى اللون ، وجاكيت اسود ، يحمل على كتفه الايمن حزمة برسيم .. لم يشك احد للحظة واحدة انه السفاح الملعون .. لكنه توجه إليهم فى خطوات ثابتة مثل اى فلاح عادى .. وما ان اقترب منهم ، بمسافة عشرين متراً تقريباً .. حتى قام بإنزال حزمة البرسيم .. واخرج منها مدفعه الرشاش ليطلق الرصاص بشكل هيستيرى ويتركهم بين قتلى ومصابين .

لم يكتف بذلك ، بل سار بنفس الثبات ، نحو إحدى العشش المجاورة للكوبرى ، فوجد رجلاً اسمه صلاح ، ومعه زوجته وابنته « نورا » .. البالغة من العمر خمسة عشر عاماً .. بادرهم بإطلاق النيران على الاب ، فارداه قتيلاً فى الحال .. فاندفعت الابنة نحوه وامسكت برقبته ، تحاول الانتقام منه لقتل ابيها .. ازاحها بقدمه واسقطها على الارض واطلق الرصاص عليها وعلى امها .. لتموت فى الحال .. وتنجو الام بمعجزة .. لتروى تفاصيل تلك الجريمة البشعة .

تصادف فى نفس الوقت مرور « جرار » يركبه احد الاشخاص محملاً « بالكيروسين » .. الذى جاء لبيعه لاهالى القرية .. لكنه لم ينج هو الاخر من القتل .

هذه المذبحة البشعة راح ضحيتها سبعة اشخاص قتلى بينهم طفل فى الرابعة من عمره ، وتسعة مصابين .

اعاد هذا السفاح ، تمثيل شخصية « عتريس » فى فيلم « شىء من الخوف » .. بل تعدى حدود الشخصية ليضيف إليها ملامح الشخصيات الدموية فى افلام الرعب الامريكية .

ولم يكن كل هذا بلا جذور ، فقد سبقه إلى ذلك والده ابو بكر عبدالرحيم .. الذى كان ذا نفوذ قوى فى قرية ، معصرة حجاج ، ، مستغلاً عمله كمرشد للشرطة ، ومن ثم قام بتربية اولاده على نفس النمط .. لتتحول الأسرة إلى عصابة مكونة من الابناء : عيد ، حمادة ، ومحروس ، وحسن .. ورثوا النفوذ والبلطجة عن الأب .. إلا انهم تفوقوا على ما فعله والدهم بالكثير .

اول حادثة قتل قاموا بها .. كانت بعد خلافات مع احد الفلاحين حول اولوية رى الارض الزراعية ، حيث نشب الخلاف بين هذا الرجل وابيهم .. وبعدما انتهى النقاش .. تربصوا به (!!) وقام عيد بقتله وإلقائه فى الترعة .. ثم كانت هناك ضحية اخرى لهم .. شخص اختلفوا معه ، مجرد خلاف عادى .. فكان مصيره ان وجدت جثته مشطورة إلى نصفين .. نصف قاموا بإلقائه فى الجبل المجاور للقرية ، والنصف الاخر فى الاراضى الزراعية !!

فى تلك الفترة كان النشاط الإجرامى لـ ، عيد ، .. كلص مواشى .. لكنه سرعان ما تعاظم وضعه الإجرامى والدموى ، فبدا يسير فى شوارع قريته ، معصرة حجاج ، .. ممسكاً بالسلاح الآلى .. وسرعان ما تغير الوضع فجاة فى احد ايام الجمعة من شهر يونية ١٩٩٥ .. خرج ممسكاً السلاح بينما ابن اخته ويدعى رمضان ، والذى كان صبياً صغيراً .. كان يحمل الذخيرة من خلال حزام ملفوف حول وسطه الصغير .. وتصادف فى تلك اللحظة خروج المصلين من المسجد ، فقام بإمطارهم بوابل من الرصاص ، وراح ضحية هذه المجزرة خمسة وعشرون شخصاً سقطوا قتلى .. وعندما خرج شيخ المسجد ويدعى الشيخ حسن .. عاتبه قائلاً : حرام عليك ياابنى .. فجاوبه : روح بيتك ياشيخ حسن .. وبالفعل لم يجد الشيخ شيئاً يفعله سوى إطاعة الامر والذهاب إلى منزله .. واثناء تناوله الغداء مع اسرته .. قام السفاح عيد عبدالرحيم .. بطرق باب منزله .. وما ان قام الشيخ حسن بفتح الباب .. حتى امطره بوابل من الطلقات هو واسرته ، فارداهم قتلى فى الحال .. ثم دخل إلى ، الزريبة ، ليقتل ، الجاموسة ، الوحيدة التى كان يمتلكها الشيخ حسن !!

كل هذه التفاصيل جاءت فى اعترافاته للنيابة عام ١٩٩٥ .

وفى هذه المجزرة .. التى راح ضحيتها خمسة وعشرون قتيلا دفعة واحدة .. لم يستطع الاهالى التعرف على قتلاهم بسبب التشوه الذى اصاب الجثث ، التى امطرت بكمية ضخمة من الطلقات النارية .

بعد ارتكابه لهذه المذبحة .. تم القبض عليه ، ليحبس اربعة ايام على ذمة التحقيق ، لكنه فى المحكمة اخلى سبيله قضائياً ، حيث اخلت محكمة الجنايات سبيله بكفالة قدرها مائة جنيه !! وعندما تم بحث ملف القضية ، فيما بعد ، من اجل تقديمه للمحاكمة امر مستشار محكمة الجنايات بضبط وإحضار الإخوة الثلاثة ، عيد ، ومحروس ، وحمادة .. وتم ذلك بالفعل .. لكنهم استطاعوا الهروب من احد معسكرات قوات الامن بالمنيا !!

ومن المواقف الغامضة اثناء التحقيق معهم فى تلك الفترة .. ان ، حمادة ، الاخ الثانى للسفاح عيد .. انكر وجوده فى القرية وقت وقوع المذبحة ، رغم شهادة عشرين شخصاً بانه كان متواجداً مع شقيقيه الاخرين .. حيث اثبت انه كان موجوداً بوحدته العسكرية بالقوات المسلحة !!

فى نفس الوقت كان للاخ الاصغر ، محروس ، الذى كان فى الثانوية العامة موقف طريف ، مع وكيل النيابة الذى يحقق معه .. حيث ساله قائلاً : ، هل هذه الواقعة تمنع دخولى كلية الشرطة ؟!! ،.. ولقد كان يعنى ذلك بالفعل .. فقد كان متفوقاً فى دراسته رغم ان اخويه عيد وحمادة لم يحصلا على اى مؤهلات دراسية .. لينضم إليهما فيما بعد ويترك الدراسة .

بعد مذبحة يونية ١٩٩٥ .. بدا الإخوة الثلاثة فى نشاط إجرامى اوسع ، رغم انه مطلوب ضبطهم وإحضارهم للمحاكمة ، حيث بداوا يمارسون اساليب الابتزاز والتهديد بالقتل ، لكل من يرفض دفع الإتاوات لهم .. بالإضافة إلى ذلك لم يتوانوا عن هتك الاعراض ، فإذا راقت اى امراة فى عينى اى منهم ، لم يكن يتردد فى الذهاب إلى زوجها او ابيها ويطلب منه بصراحة قضاء الليل معها !!

الاكثر من ذلك ، انهم كانوا يتمتعون بحق الليلة الاولى مع اى عروسة يجرى زفافها فى القرية .. وكان المتخصص فى ذلك الاخ الاوسط .. ، حمادة ، .. ويليه فى مثل هذه الافعال ، عيد ، .. الذى كان على علاقة بفتاتين .. إحداهما تدعى ، توحة ، ، وهى من إحدى العائلات التى على خصومة معه ، والتى اصابها بإحدى الطلقات النارية اثناء هجومه على عائلتها فى إحدى المرات .. وكانت الفتاة الاخرى تدعى ، فايزة ، والتى قام بتزويجها لاحد رجاله ويدعى جمال .. حيث كان يختبىء لديهم من اعين الشرطة !!

الغريب ايضاً انه على الرغم من اوامر الضبط والإحضار ، ومطاردات الشرطة لهم ، فإنهم كانوا يسيرون فى شوارع القرية نهاراً ، ولم يجرؤ احد من اهالى القرية على الإبلاغ عنهم .. بل إنهم عندما كانوا يقعون ضحايا له وتسالهم الشرطة عن الجانى .. كانوا يرفضون بشدة نطق اسم ، عيد ، .. على الرغم من الإتاوات التى كان يفرضها على اهالى القرية بلا استثناء لدرجة انه فى الفترة الاخيرة قام الاشقاء الثلاثة بشراء اسلحة وذخائر من اموال الإتاوات بلغت قيمتها خمسة وثلاثين الف جنيه ، بل إن فوارغ الذخيرة بعد كل حادثة ، تدل على انها صناعة حديثة مما يدل على شرائهم المستديم للذخيرة والسلاح .

وخلال السنوات الثلاث الماضية ، تحول عيد ابو بكر إلى اسطورة إجرامية ، وساعد على ذلك ، استطاعته الهرب من اكثر من كمين اعدته الشرطة ، وسيره نهاراً مجاهراً بحمله للسلاح ، بل إنه كان يقول عن نفسه .. ، انه لن يموت مقتولاً على الإطلاق .. بل سيموت موتاً عادياً !! ، .

وعلى الرغم من تلك الصورة الاسطورية المفزعة التى تكونت لدى المواطنين .. إلا ان الواقع يقول ان هناك من يدبر له هذه المذابح .. وقد ثبت ذلك من خلال اعترافات رمضان جمعة ، ابن اخت السفاح عيد .. عقب المذبحة التى جرت فى الثالث من فبراير الماضى .. وراح ضحيتها هذه المرة رجلان من رجال ، عيد ، نفسه !!.. وهما احمد منجى على ، وجمال راضى .. حيث سبق ان قام عيد بتزويج الاخير من إحدى عشيقاته وتدعى فايزة .. وكان من المقرر إتمام الزفاف فى اليوم التالى لهذه المذبحة .. حيث قامت الشرطة باستدعاء الرجلين لمعرفة خط سير ، عيد ، .. وكان ذلك ليلة الثانى من فبراير الماضى ، وبالتحديد فى الساعة السابعة مساء .. وما ان علم عيد وإخوته بذلك .. حتى طلب شقيقه حمادة ان يتم قتلهما .. وبالفعل ، قام الإخوة الثلاثة .. باستخدام احد المراكب الصغيرة للعبور من قرية ، هوارة ، إلى قرية ، معصرة حجاج ، ،



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ / ٣ / ١٩٩٨

واقتادوا جمال ، واحمد .. وقاموا بقتلهما ، بإطلاق وابل من الرصاص عليهما ، لدرجة انه تم بتر ساق احدهما عن جسده ، ، ثم قاموا بإلقاء جثتيهما امام منزل عائلة معادية لهم اسمها ، عائلة ابو راجح ، ، وذلك لإبعاد الشبهات بصفتهم رجالهم .. ولم يكشف سر هذه المذبحة سوى رمضان جمعة الذى اعترف بالواقعة تفصيلياً .

وفى محاولات الشرطة المستمرة لمطاردتهم والتى اشرف عليها مدير امن المنيا بنفسه ، بدأ يسقط افراد العصابة شخصاً وراء الآخر .. كان اولهم حسن ابو بكر الأخ الثالث للسفاح عيد ، الذى قتل برصاص الشرطة العام الماضى ، عندما وقع فى احد الكمائن التى نصبتها الشرطة ، فبادر بإطلاق النيران على افراد الكمين فقاموا بالرد عليه وارديوه قتيلاً .

وفى كمين اخر تم نصبه فى قرية ، هوارة ، الشهر الماضى وقع الاخان حمادة ، ومحروس ، وكان معهما ابن عمهما محمود ، ولقوا مصرعهم بعدما بادروا بإطلاق النيران على قوات الشرطة .. ليبقى عيد بمفرده هارباً فى المناطق الزراعية .. ليرتكب اخر مذابحه فى قرية ، بلا المستجدة ، .. ويلقى مصرعه بعد ذلك بثلاثة ايام فى كمين تم إعداده له فجر الجمعة الماضى .. لتنتهى بذلك ثلاث سنوات دموية ومرعبة .. عاشتها قرى بنى مزار .

وباشر التحقيقات فى هذه القضية .. مدير نيابة بنى مزار محمد طه والوكلاء هشام الغرباوى ، ايمن عبدالهادى ، محمد عبدالحميد وشريف منير .. تحت إشراف المحامى العام المستشار محمد ابو سيف .■



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٢ / ١٩٩٨

القاهرة: طلب الإعدام لـ ٣٧ من "الجماعة"

◻ القاهرة - محمد صلاح

■ طالبت نيابة أمن الدولة العليا في مصر امس باقصى العقوبات التي تصل الى حد الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة لـ ٣٧ من اعضاء الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الاسلامية». وعقدت محكمة امن الدولة امس جلسة استمعت خلالها الى مرافعة النيابة في القضية التي اتهم فيها هؤلاء بالتخطيط لقلب نظام الحكم وتنفيذ عمليات ارهابية.

وكانت اجهزة الأمن اعتقلت عدداً من المتهمين في القضية في مكمن نصبته الشرطة فيما كانوا يستعدون لمهاجمة محل للذهب بهدف الاستيلاء على محتوياته، ثم اعتقلت بقية المتهمين بعد اعتراف زملائهم.

وقال ممثل النيابة ان اوراق القضية «تحوي اعترافات كاملة بالأدوار التي تولاها المتهمون للاضرار باقتصاد البلاد، واغتيال شخصيات عامة من خلال عضويتهم في تنظيم الجماعة الاسلامية التي تقوم افكاره على تكفير الحاكم واباحة الخروج عليه والدعوة الى اسقاط النظام القائم في البلاد». واشار الى ان المتهم الأول حسام عبدالفتاح «اعترف بانه تلقى تكليفات من قياديين في التنظيم مقيمين خارج البلاد لاحياء نشاط الجماعة في القاهرة وتنفيذ اغتيالات واعتداءات على منشآت عامة والسطو على محلات ذهب يملكها اقباط بعدما استحلوا (اعضاء التنظيم) اموال غير المسلمين».

وأضاف ان المتهمين اعترفوا بانهم خططوا لرصد



عدد من الشخصيات العامة ورجال الأمن لاغتيالهم.
وطالب ممثل النيابة بتطبيق مواد قانون الارهاب على جميع المتهمين في القضية وفرض اقصى عقوبة عليهم «ليكونوا عبرة لغيرهم».

ووجه اليهم اتهامات تشمل «الانضمام الى تنظيم سري يهدف الى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، والاتفاق الجنائي على ارتكاب اعمال القتل والشروع فيه، وحيازة اسلحة وذخائر ومتفجرات لاستخدامها في اعمال تتعلق بالارهاب، واستحلال اموال الغير، والتزوير في محررات رسمية، وحيازة مطبوعات مناهضة تحوي عبارات تحض على كراهية نظام الحكم وازدرائه».

يذكر ان الاحكام الصادرة عن محاكم امن الدولة في مصر غير قابلة للاستئناف أو الطعن امام اي هيئة قضائية اخرى، ويحق للمدانين تقديم التماسات الى رئيس الجمهورية خلال ١٥ يوماً تلي المصادقة على الاحكام. وفي حال رفض الرئيس الالتماسات تصبح الاحكام واجبة التنفيذ فوراً.

وكان المتهم حسين خضر القى بياناً ذكر فيه ان اربعة من قادة تنظيم الجهاد يقضون عقوبات في قضايا مختلفة، هم مجدي سالم ونبيل نعيم وامل عبدالوهاب وانور عكاشة، طلبوا منه اعلان رفضهم اعتزال المحامي منتصر الزيات وتأكيد ثقتهم به.

واعتزل الزيات العمل العام في كانون الثاني (يناير) الماضي احتجاجاً على رفض قادة الجماعة الاسلامية المقيمين في الخارج الاستجابة لمبادرة سلمية اطلقها زملاؤهم السجناء الموقوفون في قضية اغتيال الرئيس السابق انور السادات.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/ ١٢/١٩٩٨

الإرهابيون الاربعة القتلى بالمنيا ارتكبوا ٤٢ جريمة فى ٤ سنوات

كشفت التحقيقات التى جرت فى حادث مصرع الإرهابيين الاربعة بالمنيا امس الاول، عن اشتراك احدهم فى ارتكاب ٢٣ جريمة منذ عام ١٩٩٤ استشهد فيها نحو ٥٠ شخصا، واخر شارك فى ارتكاب ١٨ جريمة استشهد فيها نحو ٢٥ شخصا، وثالث فصل راس مواطن وربطه فى شجرة قبل ثلاث سنوات، واصيب فى عملياتهم نحو ٩٥ شخصا



المصدر : الأهـــــالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٣/١٩٩٨

صفحة من تاريخ مصر

إخوان ضد الإخوان

د. رفعت السعيد

ويشهد شاهد من اهلها فتستحق شهادته ان نتوقف امامها، نوردها، نتأملها ونضعها في اعتبارنا ونحن نتعامل مع هذه الجماعة.

احد الأقطاب السابقين في الجماعة، والمنشقين عنها حالياً المهندس ابو العلا ماضى يصرح لجريدة السياسى المصرى (١٤/١٢/١٩٩٧) قائلاً: توجد مدرستان داخل الإخوان مدرسة النظام الخاص وتعمل تحت الأرض، ومدرسة النظام العام وتعمل فى النور، والمشكلة فى جيل النظام الخاص الذى يتم (لاحظ «يتم» كفعل مضارع) تربيته على الطاعة العمياء والمطلقة»

واحد من قادة الجماعة يؤكد انه يوجد الآن جهاز سرى (يتم) تربية اعضائه على الطاعة التامة..

والسؤال هو: هل تتجاسر الجماعة فتنفى ذلك؟

اما الشاهد الآخر فهو من الكويت د. عبد الله النفيسى وهو إخوانى قديم وعريق اختلف مع ممارسات الجماعة وأصدر كتابا بالغ الأهمية يوجه فيه انتقادات شديدة لجماعة الإخوان وفكرها.

الكتاب عنوانه «الحركة الإسلامية ثغرات فى الطريق» وفيه يحلل عبد الله النفيسى فكر جماعة الإخوان.. ونختار بعضا من مقاطع لكتاب مهم لعلها لا تغنى عن مطالعة متأنية لشهادة شاهد عرف أسرار الجماعة وعانى من أساليبها..

ونقرأ: «يقول الأستاذ عمر التلمسانى المرشد السابق للإخوان «أنا لا ادعى أنى كنت من اكثر الإخوان صلة بالأستاذ المرشد حسن البنا لأن عملى وإقامتى لم يكونا فى أول الأمر بالقاهرة» ويقول: «وكما يحدث فى كل جماعة كان لبعض الإخوان أراء ومقترحات تتعارض مع فريق آخر، ولكنى بحمد الله كنت بعيداً عن هذه الخلافات كلها وكنت ارى واسمع وأفكر بعين فضيلته وآذانه وعقله، لثقتى المطلقة فى صواب كل ما يرى، وقد يكون فى هذا الشئ، من الخطأ او إلغاء الشخصية عند بعض الناس، ولكنى معه كنت كالميت بين يدى مغسله، وكنت سعيداً بهذا كل السعادة. وتلك مميزات جماعة الإخوان المسلمين، الطاعة المطلقة لمرشدهم فى غير معصية» (عمر التلمسانى - ذكريات لا مذكرات ١٩٨٥ - ص ١٠٤) ويعلق النفيسى على هذه العبارة قائلاً: «تنطرح خلال كلمات التلمسانى بعض المفاهيم الخطيرة الراسخة فى جماعة الإخوان والتى نرى إنها بحاجة إلى وقفة ومراجعة. فالرجل كتب هذا الكلام عام ١٩٨٥ اى عندما تجاوز سن الثمانين وبعد أن قضى فى صفوف الإخوان ٣٩ عاماً، ليعكس بعض المفاهيم الراسخة فى جماعة الإخوان، وهى - فى رأينا - بحاجة إلى مراجعة ووقفات فهو ينظر لأى خلاف فى الراى على انه خلافات يحمد الله على انه كان بعيداً عنها، وكان الخلاف فى الرأى شئ من المكروه. مع علمنا بأن صحابة الرسول (صلعم) قد اختلفوا فى الراى اختلافا شديداً ولم ينكر عليهم ذلك (سعد بن عبادة فى حادث السقيفة، وكذلك الخلاف بين عمر بن الخطاب وبعض الصحابة ومنهم بلال حول أرض العنوة) والأستاذ التلمسانى وهو يؤكد ثقته المطلقة فى صوابية كل راى كان يبديه حسن البنا يبالغ مبالغة لا داعى لها، ففيها تعطيل لرزق ساقه الله للتلمسانى وهو «العقل». وحتى صحابة رسول الله كانوا إذا سمعوا منه شيئا سألوه «أهو الوحى أم الراى»... وفى حد علمنا فإن الوحى لم يتنزل على احد بعد محمد (صلعم)».

ويمضى د. النفيسى منددأ بهذا المنهج فى التفكير، وواضعاً يده على الجرح الحقيقى قائلاً: «أما أن يقول التلمسانى إنه كان فى حضور البنا كالميت بين يدى مغسله فالرسالة التربوية التى من الممكن ان يلتقطها شباب الإخوان من تلك العبارة خطيرة جداً، إنها إلغاء تام لشئ اسمه الحياة، وكل ما تحمله الكلمة من حرارة وحركية ونظر وبعد ورأى وتعبير وإرادة ومبادرة، ومن جهة أخرى فإن المرشد الثالث يريد أن يقول لشباب الإخوان: كونوا مع قيادتكم كالميت بين يدى مغسله. والسؤال هل هذا توجه سليم لبناء حركة حية تطمح أن تتقدم للعالم أجمع بالحل الإسلامى لمشاكله المتعددة المتشابكة!» ثم يمضى د. النفيسى قائلاً: «والتلمسانى لا يتحدث من فراغ فثمة خوف دائم يستشعره الإخوان وخاصة القيادة من الخلاف فى الراى، إذ انهم ألفوا أجواء غير طبيعية من القولبة المصطنعة، والعسكرة الغالبة، المسيجة بسياج من الشكلية والمظهرية الشرعية، ومن هنا غابت فى جماعة الإخوان ما نستطيع ان نسميه بمؤسسات الحوار والتقويم والتدقيق».. ويمضى د. عبد الله النفيسى ليضع هذا المنهج فى إطار التقييم الإسلامى قائلاً: «هذه الروح الزاجرة للحوار والمتحاورين والمثبطة للنقاش والمتناقشين، والداعية للطاعة المطلقة للقيادة ليست من الإسلام فى شئ»، فالذى يتأمل فى القرآن يجد ضروباً من الحوار بين الله والإنسان، وحواراً بين الإنسان والأكوان، وحواراً بين الإنسان والإنسان» وبعد أن يورد عديداً من الآيات القرآنية التى تتحدث عن الحوار وتحض عليه. يقول: «ويكفى ان تذكر ان كلمة «قال» التى هى لب الحوار وردت فى القرآن ٥٢٧ مرة.»

ويمضى د. عبد الله النفيسى قائلاً «ولأن القيادة فى جماعة كجماعة الإخوان لا تحبذ فكرة الحوار بين مستويات التنظيم نجدها تسعى لتحقيق وحدتها عن طريق تنمية الشبكات العاطفية التلقائية: أسماء معينة، أناشيد، طقوس، واحتفالات وقد كانت هذه الوسيلة فعالة فى تحقيق الغرض منها إلى حد ما»

ولكن.. اى جدوى من تلاحم «عاطفى» لا يقوم على أساس اقتناع عقلى، وحوار متكافئ، اى جدوى من أن تظل علاقة عضو الإخوان بالمرشد كعلاقة الميت بمغسله؟

الإجابة واضحة. نحن إزاء جماعة تآمرية، ذات جهاز سرى، تتآمر سراً، وتستعد سراً لما لا نعلم.. أو ما قد نخمن ونتوقع ومن هنا فلا حوار، فالحوار يتطلب العلنية، ويتطلب القدرة على النقد والانتقاد، على الرفض والقبول، وهو امر متاح أو يجب ان يكون متاحاً فى كل حزب يحترم العقل، ويحترم إرادة العضو، ويحترم حقه الإنسانى فى التعبير عن رأيه. فقط العصابات والجماعات التآمرية هى التى تجد فى الحوار خطراً، وفى إبداء الرأى تمرداً. وتجعل العضو «ميتاً» مستكينا.. خاليا من اى راى، عاجزاً عن أى معارضة للقيادة او بالدقة للقائد الوحيد الأوحد.. المرشد.

ولقد يكون الأمر بالنسبة للبعض محتملاً إذا ما كان «المرشد» يمكن احتماله. أما إذا كان المرشد ربيبا للجهاز السرى وواحداً من مؤسسيه، متمسكا بأساليبه التآمرية الآمرة فى غير لين، القاسية فى غير رحمة، فإن الأمر يصبح أكثر خطراً، وأفدح فى مأساويته.

أرأيتم مأساة الفكر الإخوانى؟



"الاخوان المسلمون" يقاطعون انتخابات مجلس الشورى المصري

□ القاهرة -
محمد صلاح واحمد عبدالرحمن

■ كشفت مصادر في جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة في مصر أن «الجماعة» اتخذت قراراً بمقاطعة انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى المقررة في نيسان (ابريل) المقبل، مشيرة الى ان مكتب الارشاد عقد اجتماعاً اخيراً ناقش تطورات الأزمة مع الحكومة والموقف من الانتخابات، وخلص الى ان مشاركة الاخوان فيها ستزيد الخلافات مع الحكومة. واوضحت المصادر أن قادة «الإخوان» استبعدوا ان تسمح الحكومة بنجاح اي من مرشحيهم، وان خوض المعركة الانتخابية سيكلف الجماعة اموالاً وجهداً من دون تحقيق الهدف منها.

ورشح الاخوان نحو ١٥٠ من اعضاء الجماعة في انتخابات مجلس الشعب (البرلمان) في العام ١٩٩٥ ولم يفز منهم إلا السيد علي فتح الباب عن دائرة حلوان في حين لم يتمكن اي من قادة الجماعة من الفوز باي مقعد.

وقالت المصادر إن مكتب الارشاد ترك الباب مفتوحا أمام اي من اعضاء الجماعة لخوض انتخابات الشورى المقبلة تحت مسؤوليته الخاصة، من دون ان يكون للجماعة دور في ترشيحه، او مساندته او الانفاق على حملته الانتخابية، بعدما وجد ان رأي بعض اعضاء الجماعة ان غياب الجماعة تماما عن المشاركة في الانتخابات يحرمها من فرصة التعامل المباشر مع الجماهير اثناء الحملة الانتخابية.

واوضحت المصادر أن قادة «الإخوان» يبحثون حالياً في موقف الجماعة من المشاركة في انتخابات نقابة المحامين التي ينتظر ان تجري في ايار (مايو) المقبل، وأن الاتجاه السائد هو المشاركة في الانتخابات بعدد قليل من المرشحين تفادياً لقيام الحكومة بتعطيل الانتخابات إذا ما شارك «الاخوان» بمرشحين يمكن ان يحصلوا على غالبية مقاعد مجلس النقابة. وأكدت المصادر أن «الاخوان» لن يقدموا مرشحاً الى منصب النقيب، وانهم فضلوا التركيز على مساندة مرشحيهم الى مجلس النقابة.

مجدي حسين

على صعيد آخر، نقلت السلطات المصرية امس رئيس تحرير صحيفة «الشعب» السيد مجدي أحمد حسين والمحرر في الصحيفة محمد هلال اللذين يقضيان حالياً فترة عقوبة بالسجن من سجن طرة الى مستشفى السجن لإجراء فحوص طبية ومعالجة حسين من مرض الانزلاق الغضروفي.

وكانت محكمة جنح بولاق ابو العلا اصدرت الاسبوع الماضي حكماً بسجن الاثنين لمدة سنة في قضية قدح وذم رفعها ضدهما نجل وزير الداخلية السابق السيد حسين الالفي.

وزار نقيب الصحافيين مكرم محمد احمد امس حسين وهلال واستفسر عن حالهما الصحية واكد لهما انه يجري اتصالات مع جهات عدة مع الألفي لتحقيق صلح بين الجانبين.

على صعيد آخر عقد مدير الامن في أسيوط أمس لقاءات مع القيادات الشعبية في المحافظة اكد لهم خلالها أهمية مساعدة الشرطة في تسليم المتطرفين الفارين.

وقال السيد محمد عبدالمحسن رئيس المجلس الشعبي المحلي أمين الحزب الوطني في اسيوط انه اتفق مع مدير الامن على عقد لقاءات مع القيادات الشعبية في المحافظة.

واشار الى ان الجهود الشعبية نجحت خلال السنوات الثلاث الماضية في تسليم عشرات من عناصر تنظيم «الجماعة الاسلامية» الى السلطات.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٢/١٩٩٨

طرح اسئلة عن الجماعات الاسلامية

ديبلوماسي اميركي التقى منتصر الزيات

□ القاهرة - محمد صلاح

■ احدث الاعلان عن عقد ديبلوماسيين اميركيين لقاءات مع معارضين مصريين من تيارات مختلفة ردود فعل واسعة.

وكانت لقاءات الديبلوماسيين الاميركيين شملت الاسلاميين الذين يعتقد ان لهم صلة بالجماعات الدينية التي تعتمد العنف، اذ اكد المحامي المصري البارز منتصر الزيات ان ديبلوماسياً في السفارة الاميركية في القاهرة التقاه اخيراً وطرح عليه اسئلة عن ردود الفعل المحتملة من جانب «الجماعات الاسلامية» التي تعتمد العنف تجاه السياسات الاميركية في المنطقة. واوضح الزيات ان اللقاء تم في مكتبه بناء على طلب الديبلوماسي. وعلى رغم ان الزيات ابلغ الديبلوماسي الاميركي انه اعتزل العمل العام قبل نحو شهرين الا انه اصرّ على عقد اللقاء وسماع الاجوبة عن تساؤلاته.

وتعد هذه المرة الاولى التي يعلن فيها عن لقاء بين ديبلوماسي اميركي واحد الاسلاميين القريبين الى الجماعات المتطرفة.

وكان الزيات اعلن اعتزاله العمل العام في كانون الثاني (يناير) الماضي احتجاجاً على عدم تجاوب قادة «الجماعة الاسلامية» المقيمين في الخارج مع مبادرة سلمية اطلقها القادة التاريخيون للتنظيم في تموز (يوليو) الماضي لوقف العنف من جانب واحد.

وقال الزيات لـ «الحياة» ان اسئلة الديبلوماسي الاميركي ركزت على «الجبهة الاسلامية» التي اعلن عن تاسيسها اخيراً وضمت اسامة بن لادن و«الجماعة الاسلامية» وجماعة «الجهاد» المصريتين، إضافة الى جماعتين اسلاميتين من باكستان واخرى من بنغلادش، وهل لتاسيس «الجبهة» علاقة بالموقف الاميركي من الازمة مع العراق. كما سأل الديبلوماسي الاميركي عن الاوضاع داخل الجماعات الاسلامية وموقفها من مبادرة وقف العنف، وما تردد عن وجود خلافات بين اقطابها. واوضح الزيات: «قلت له ان الغضب الذي تفجر في الاوساط الشعبية العربية الاسلامية تجاه السياسات الاميركية وصل الى حد لا يمكن معه استبعاد عمليات ضد اهداف اميركية، من جانب الاسلاميين او غيرهم، خصوصاً ان الحكومات العربية او الاسلامية لم تستطع ان تمنع الشعوب من التعبير عن مشاعرها اثناء الازمة، فخرجت التظاهرات في كل مكان من دون ان تتعرض لمقاومة من الشرطة». واضاف: «اعربت له عن اعتقادي بان تاسيس الجبهة الاسلامية يصعب مهمة رصد العناصر التي يمكن ان تنفذ عمليات نظراً الى كون مؤسسيها ينتمون الى دول عدة».

وذكر انه ابلغ الديبلوماسي الاميركي ان الاسلاميين العرب «يرفضون اي تعاون مع اي دولة اجنبية تحت زعم حمايتهم او مساندتهم ضد حكوماتهم». وتابع: «شعرت ان تاسيس الجبهة الاسلامية اربك الاميركيين الى درجة كبيرة، وحرصت على عدم الحديث عن الاوضاع الداخلية للجماعات، لكنه (الديبلوماسي) اصرّ على معرفة اسباب اعتزالي، فابلغته انني اتخذت القرار بعدما وجدت نفسي غير قادر على اقناع قادة الجماعة الاسلامية في الخارج باصدار قرار نهائي بوقف العمليات المسلحة في مصر».



المصدر : الاسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٢ / ١٩٩٨

الأقباط والانتماء العربي

بقلم: جمال أسعد

حضرت لقاء فى اسقفية الشباب بالكاتدرائية المرقصية للاستاذ عادل حسين وقدم لى احد الاقباط الحاضرين نفسه وقال انه قد قرا كل ما كتبت وانه يوافقنى فى كل افكارى عدا فكرة الانتماء العربى للمسيحيين .

وقال لى :ان الذى يدعو الى الانتماء العربى للمسيحيين مثل الذى قد زنت به امه فهالنى ما سمعت وقد زاد الطين بلة وتر اعصابى ان السيدة التى تكلمت فى اللقاء قالت :من الذى يفرض علينا الانتماء العربى لمصر وعندها قد شعرت ان هناك اتجاها فكريا وسط المسيحيين يرفض الانتماء العربى للاقباط مما يجعل فكر هؤلاء الاصوليين يمثل خطورة تؤدى الى شق الصف المصرى مما يزيد اشتعال المناخ الطائفى ويؤكد ذلك ان احد الرهبان قد تقدم بعدة شكاوى بدءا من رئيس الجمهورية حتى مباحث امن الدولة ضد احد الكهنة الذين يعلمون اللغة القبطية بطريقة مخالفة للغة السائدة فى الصلوات الآن مما يمثل خطورة على الكنيسة والوطن حسب زعم ذلك الراهب.

وهنا لابد من مناقشة تلك القضية لخطورتها وتاثيرها على الانتماء الوطنى الذى هو الحل الوحيد لمشاكل الطائفية اللعينة حيث ان هناك عدة مفاهيم خاطئة تسود هذه الايام تفرق اكثر مما تجمع تهدم ولا تبنى.. وهنا نسال الرافضين للانتماء العربى للمسيحيين بحجة ان الاقباط هم امتداد للسلالة الفرعونية الباقية وان اللغة القبطية هى اللغة الهيروغليفية فى شكلها المتطور تلك اللغة التى كتبت بها القداسات الكنسية الثلاثة وهنا لا نعلم هل السلالة الفرعونية هذه تخص الاقباط فقط وهل المسلمون المصريون الفراعنة الذين اعتنقوا الاسلام عند دخوله مصر اليسواهم سلالة فرعونية ايضا؟ واذا كانت اللغة القبطية هى لغة مصرية قديمة فانها لغة المسلمين المصريين ايضا الا تعلمون يا سادة ان اللغة القبطية هذه لا علاقة لها بالعقيدة المسيحية على الاطلاق بدليل ان جميع مسيحيى العالم لا يعرفون عن تلك اللغة شيئا وهل لو كان المصريون القدماء يمتلكون لغة



اخرى غير القبطية.. فماذا كان الوضع مع العلم ان انتشار اللغة العربية فى مصر اذا كان الاقباط يرفضونها باعتبار انها اللغة البديلة للغتهم القبطية فمن السبب فى ذلك؟ هل تعلمون يا سادة ان جميع البلاد التى دخلها الاسلام اعتنقت الاسلام ولم تتنازل عن لغتها فجميع البلاد الاسلامية تتحدث لغتها بجوار العقيدة الاسلامية حتى البربر فى المغرب الديانة الاسلامية للمغرب عرب وبربر واللغة العربية للعرب دون البربر فاذا كان المسيحيون قد تنازلوا عن لغتهم منذ اكثر من عشرة قرون فماذا تريدون الآن ؟هل تريدون احياء القبطية؟ كلغة تراث وتاريخ فهذا حق للمصريين مسلمين ومسيحيين حيث انها لغتهم التراثية القديمة اما اذا كنتم تريدون ان تكون لغة رسمية بديلة عن العربية فهذا تخريف سخيف وخبال مريض وفتنة نائمة ستحرق من يوقظها. اما الانتماء العربى فهل تتذكرون ان الحضارة الفرعونية المتمثلة فى اثارها الباقية قد اضطهدت من المسيحيين عند دخول المسيحية مصر ومن المسلمين عند دخول الاسلام بحجة ان هذه الاثار هى اوثان واخذ يهدم ويشوه فى تلك الاثار كلا الطرفين مع العلم ان الحضارة الفرعونية هى ملك للمصريين مسلمين ومسيحيين ،فهل يتصور هؤلاء ان الحضارة الفرعونية هى ملك خاص للمسيحيين فقط ومن ثم وبناء على ذلك فالرفض للانتماء العربى هل يمثل ادنى حقيقة واقعية على المستوى السياسى وهل يعقل هؤلاء المتغيرات والتطورات السياسية التى تجتاح العالم الآن ؟وهل يمكن ان تعيش دولة بمفردها ايا كانت امكاناتها فى ظل العولمة ؟تلك النظرية الاستعمارية الجديدة وهل الانتماء العربى قوة لمصر ام ضعف لها ؟وهل يغيب عن الذهن ان مصر بموقعها الجغرافى والتاريخى هى رائدة وقائدة لتلك المنطقة وقبل ظهور فكرة القومية العربية والتى ساهم فيها كثير من المسيحيين العرب واذا كان لابد فى ظل المناخ العالمى الآن للانتماء لقوة اقتصادية وسياسية كبيرة وانتم ترفضون الانتماء العربى لمصر،فلمن تنتمى

مصر؟ الى العرب ام الى الشرق أوسطية؟ ام الى من؟!!

وهل تلك الدعوة الخطيرة وانتم تلعبون بالنار الا يعتبر ذلك تاكيدا لاوهام طائفية وتاكيدا لمزاعم تقول :ان الاقباط انتماؤهم لامريكا وغيرها من الغرب الذين يجمعهم بالاقباط الدين الواحد. وما رايكم ان مصر قد تتابع عليها ٤٠ غزوة عسكرية وثلاث هجرات بشرية ولا شك ان الهجرات أخطر من الغزوات حيث ان الغزوة جماعة ذكرية اى رجال جاءوا بهدف عسكرى وتاخذ الاطراف موقعا اما الهجرات فهى زكرية انثوية اعدادها اكبر وتاخذ القلب فى التوطن وتلك الهجرات الثلاث وهى الهكسوس والاسرائيليون والعرب لم تؤثر فى مصر غير العرب لعدة اسباب: اولا ان العرب كجنس اقرب للجنس المصرى وان العرب اعطوا لمصر اللغة والدين ومصر اعطت لهم الحضارة والتاريخ وحدث امتزاج دينى لغوى تاريخى جنسى وهذا ما يميز مصر ويؤكد ان مصر هى مقبرة للغزاة عسكريا وجنسيا وبعد اذا كان الانتماء العربى الآن هو ظرف تاريخى وواقع سياسى وامل للمستقبل وانتماء نشرف به فهل يمكن ان يستطيع احد تغيير هذا الواقع وتخطيه بالوهم والخيال واذا كنتم لا تملكون تغيير الواقع بغير الوهم فالنتيجة لاشك ثمارها الشك والضغينة والحقد. واخيرا فان الانتماء العربى لمصر هو قدر وقوة ومصدر فخر للاغلبية المسلمة والاقلية العددية القبطية فهل لاقلية لا تذكر يمكن لها ان تتصدى للاغلبية وتفرض عليها خيالاتها المريضة ؟ فمصر ستظل عربية وقائدة للعرب والذين لا يقبلون ذلك عليهم بالحل والبحل لا شك خارج مصر التى هى وطن لكل المصريين الذين تشكلت شخصيتهم الحضارية من نتاج وتفاعل الفرعونية والرومانية واليونانية والقبطية



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٣/١٩٩٨م

انتبهوا أيها السادة



لجنة تقصى الحقائق «لعبة أمريكية» لإشعال الفتنة بين المسلمين والأقباط

فى سبتمبر الماضى سافرت الى نيويورك فى رحلة علاج .. وفى المستشفى التقيت ببعض الاخوة المصريين وبعد ايام تلقيت فى الشقة التى اقيم فيها فى حى مانهاتن مظروفا فيه مجموعة مطبوعات تتحدث كلها عن اضطهاد الاقباط فى مصر .. وتخيلت بعد ان قرأت كل هذه المطبوعات انهم يتحدثون عن مصر اخرى غير مصر التى اعرفها واعيش فيها .. وخلال الفترة التى قضيتها فى امريكا قرأت العديد من المقالات فى صحيفة «النيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» عن اضطهاد الاقباط .. ووقع فى يدى تقرير اصدرته مؤسسة امريكية يطلقون عليها «مؤسسة الاقليات الدينية فى العالم الاسلامى» يشير الى ان الاقباط فى مصر يعانون اضطهاد القوانين واجراءات الحكومة المتميزة ضدهم ومن الضغط الاجتماعى والاعتداء عليهم !!

وسمعت هناك انه فى بعض الاحيان يتجمع بعض المصريين فى شبه مظاهرة تقف امام البيت الأبيض او امام فندق تنزل فيه شخصية مصرية مهمة ويرفعون لافتات عن اضطهاد الاقباط فى مصر !! وشاهدت على شاشة التليفزيون الامريكى لجنة الاستماع فى الكونجرس الأمريكى وهى تبحث موضوع اضطهاد الاقباط فى مصر .. وعدت من امريكا وانا على يقين ان لعبة الهجوم على مصر تلقى رواجا فى أمريكا .. وبدا لى ان وراء هذه المطبوعات منظمة تجند بعض العناصر الساخطة وهدفها تجريح سمعة مصر .. حتى ان موضوع اضطهاد الاقباط اصبح الآن هو الباب الملكى لمن يريد ان يحصل فى امريكا على المال والامان .. واطلعت تفصيلا على التقرير الذى اعده الكونجرس الأمريكى عن حالة الاقباط فى مصر وعلى ما اسمته الأوضاع المعيشية والاجتماعية المتدهورة للاقباط .. خاصة فيما يتعلق باضطهادهم ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية .. كما اطلعت على مطالب الحكومة الأمريكية الخاصة بازالة موانع تولى الاقباط للمناصب الرفيعة ورفع الحظر عن بناء الكنائس وتوسيع رقعة المناهج المسيحية فى دراسة الدين بالمدارس .. وعلمت ان الادارة الأمريكية منحت مصر مهلة توفق خلالها اوضاع الاقباط وازالة اثار الاضطهاد والا تقدمت لمجلس الأمن بمشروع قرار يفرض عقوبات على مصر بوصفها من الدول المساندة للاضطهاد الدينى وانها تضع مصر فى قائمة تضم ٣٠ دولة أخرى تمارس الاضطهاد

الديني ضد الاقليات خاصة الاقباط .. ثم تابعت الدور الأمريكي الى ان وصل الى مرحلة ايفاد لجنة لتقصي الحقائق عن الأوضاع المعيشية للاقباط في مصر.

عنصر واحد

وبذلك فان مسألة الاقباط اصبحت هي موضوع الساعة .. ولن يكف اعداء مصر المتربصون بها عن السعي لاثارتها من حين الى آخر .. ومن المهم - كما يقول اخي الدكتور محمد سليم العوا في كتابة الاقباط والاسلام - ان تكون كلمة الفريقين المسلمين والاقباط مسموعة ومعلنة، فاذا كانت الاجيال التي سبقتنا في الحياة على أرض هذا الوادي الطيب قد استطاعت دائما ان تتجاوز محنها وضغائن السفهاء من ابنائها ليخلص الوادي لابنائه مستظلين جميعا بظل السماء الذين يدينون بالعبودية لخالقهم ابناء الهلال وابناء الصليب معا، فان جيلنا ينبغي له ان يقول للاجيال كلمته التالية .. ويعلن عقلاء الامة «مسلمين واقباطه براءتهم وبراءة اهل دينهم من هذا العدوان الآثم على أهل الاديان، فإن اشيع على السنة المتحدثين واقلامهم حين يذكر امر المسلمين في علاقتهم باخوانهم الاقباط عبارة «عنصري الامة» فانها بصدق عبارة خاطئة - كما قال لي صديق مسلم يقيم في امريكا اسمه نصر حامد من بلدة سيدي سالم - لان المصريين في حقيقة الامر عنصر واحد من وجهة نظر علم الاجناس .. ولان هذه العبارة توحي الى السامع على خلاف الحقيقة ان هناك انفصالا شعوريا او انغلاقا اجتماعيا او مفارقة بينة في العادات او التقاليد .. وكل ذلك غير كائن والايحاء به غير صحيح .. ولا يحتاج اثبات هذا المعنى - لمن لا يقر به - الا بمعايشة المصريين والنظر في عاداتهم واعرافهم ليوقن انه امام شعب واحد .. وعنصر واحد وبهذا المعنى عاش المصريون المسيحيون والمسلمون حياتهم وفي اطاره سيستمرون..

القانون الدولي

وخليق بي ان اتوقف قليلا .. فمن الأمور المعلومة ان احكام القانون الدولي التقليدية تجمع على ان لكل دولة تطبيقا لمبدأ السيادة في النطاق الداخلي كامل الحرية في اختيار نظام الحكم فيها .. وفي اجراء التعديل والتغيير فيه على هواها .. كما ان لها ان تدير اقليمها بالكيفية التي تراها متفقة مع حاجاتها ومع مصالحها .

غير ان العمل جرى في فروع الامم المتحدة على التدخل في هذا الشأن للحد من حرية الدولة في هذا النطاق على اساس ان هذه الحرية اذا ما اسيء استعمالها .. قد تعرض استتباب السلم والأمن الدوليين للخطر .. وكذلك على اساس وجوب مناهضة اساليب الحكم المطلق الذي يستوحي مبادئ النازية او الفاشية او الشيوعية القائمة على الاضطهاد .. وقد عني ميثاق الامم المتحدة عناية خاصة بابراز الاحترام الواجب لحقوق الانسان والحريات الاساسية .. فذكرت ديباجته ان شعوب الامم المتحدة قد آلت على نفسها ان تؤكد من جديد ايمانها بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره .. وذكرت الفقرة الثالثة من المادة الأولى منه ان من مقاصد الأمم المتحدة توفير احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا والتشجيع عليه بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين . وقد انشأت الجمعية العامة في دور انعقادها في سنة ١٩٤٦ لجنة خاصة للبحث في حقوق الانسان والحريات الاساسية والعمل على تدوينها في وثيقة دولية .. وقد عرضت اللجنة المذكورة على الجمعية العامة تصريحا عالميا في شئون حقوق الانسان وافقت عليه الجمعية العامة للامم المتحدة في دور انعقادها في سنة ١٩٤٨ . وتضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان نصا يقرر حق الافراد في حرية التنقل والاقامة داخل حدود كل دولة .. هذا وقد عقدت الدول الأوربية في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ اتفاقية في شأن حقوق الانسان كان لها الاثر المطلوب في اضفاء الوصف القانوني لهذه الحقوق وصبغتها بصبغة الالزام .. فقد الزمت الاتفاقية اطرافها بوجوب احترام الحقوق التي بينتها الاتفاقية في القسم الاول منها .. وهذه الحقوق هي : الحق في الحياة .. وحظر التعذيب والمعاملة غير الانسانية والعقاب الذي يهدر صفة الانسان .. وحظر الرق والسخرة وحق الانسان في الحرية وفي الأمان .. وحق الانسان في المحاكمة العلنية العادلة في المحاكمات الجنائية والمدنية .. وحق الانسان في احترام حياته الخاصة وحياته العائلية واحترام منزله ومراسلاته .. وحرية الانسان في التفكير وحرية الضمير وحرية الدين وحرية الاجتماعات .. وحق الانسان في الزواج وفي انشاء العائلة وفقا لاحكام قوانينه الوطنية .. وحقه في حماية الدول في ممارسته لهذه الحقوق .. والحق في عدم التميز بسبب الجنس او اللغة او الدين او السياسية .. هذه الحقوق



يجب احترامها دائما .. هذا وقد نص القسم الثانى من هذه الاتفاقية على وسائل كفالة هذه الحقوق بانشاء اللجنة الاوربية لحقوق الانسان والمحكمة الاوربيةلحقوق الانسان وخولها اختصاص القضاء فى المنازعات المتعلقة بهذا الشأن وجعل لقراراتها واحكامها صفة الالزام .. وهذه الاتفاقية ليست الوحيدة فى مجال تقنين حقوق الانسان فهناك اتفاقية اخرى وقعت عليها مصر وبتوقيعها التزمت بوجوب احترام حقوق الانسان.

وبذلك اصبحت مسألة حقوق الانسان والحريات الاساسية تخرج عن نطاق الاختصاص الداخلى للدولة وتدخل فى اختصاص الامم المتحدة .. وقد ناقشت الأخيرة بالفعل مسائل كثيرة تتعلق بوجوب احترام حقوق الانسان واصدرت فى شأنها توصيات عديدة ورفضت كل الدفوع التى اثيرت فى شأن عدم اختصاصها ببحثها على اساس تعلقها بالسيادة الداخلية لكل دولة .. وقد منح ميثاق الأمم المتحدة الجمعية العامة حق اصدار التوصيات اللازمة لتحقيق حقوق الانسان والحريات اللازمة للناس كافة بلا تمييز بينهم بسبب الجنس او اللغة او الدين .. كما اعطاها حق فصل اى عضو من اعضاء الهيئة الدولية اذا امعن فى انتهاك مبادئ الميثاق .. والذى يجب ان تعرفه

امريكا ولجنة تقصى الحقائق على وجه الخصوص ان الاسلام احترم حرية العقيدة احتراما كاملا ومنع الإكراه فى الدين ، والعلاقة الانسانية فى الاسلام تقوم على العدالة المطلقة واعتبر الاسلام الناس جميعا سواء . والدستور المصرى ينص فى المادة ٤٠ منه على ان المواطنين لدى القانون سواء لا تمييز بينهم بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين اوالعقيدة والحرية الشخصية حق طبيعى محصونة لا تمس .. وحرية العقيدة مكفولة وممارسة الشعائر الدينية امر لا حظر عليه والوظائف العامة حق لكل المواطنين .. والتعليم مجانى للجميع وفى جميع مراحله وللمساكن حرمة ولحياة المواطنين الخاصة جميعا حرمة ايضا يحميها القانون وتكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية كما ان حرية الرأى مكفولة للمسلمين وللاقباط والحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة اسرار الدولة واجب على كل مواطن مسيحيا كان او مسلما والتقاضى حق مصون ومكفول للاقباط وللمسلمين فالمسلمون والاقباط شعب واحد وامة مصرية واحدة فهل تعرف لجنة تقصى الحقائق الامور الآتية :

الأمر الأول :

ان اقباط مصر فى فبراير ١٩٨٩ لم يوافقوا على انشاء حزب سياسى مسيحى ورفضوا وبشدة ذلك الاعلان الذى نشره وكيل المؤسسين هابيل توفيق سعيد فى الصحف واعلن فيه تقدمه بطلب لانشاء حزب قبطى باسم حزب السلام الاجتماعى وصيانة الوحدة الوطنية!!

ورفضت الكنيسة المصرية انشاء هذا الحزب واعلن البابا شنودة فى ندوة اقامتها نقابة الصحفيين فى يونية ١٩٩٠ عدم موافقته على قيام هذا الحزب لانه لا مصلحة للاقباط لان يكون لهم حزب سياسى خاص بهم ولان الاقباط وباستمرار يعملون داخل الاحزاب جميعا متعاونين مع إخوانهم المسلمين فى العمل السياسى وانه لا يمكن عمليا

ان يكون لمثل هذا الحزب نجاح لان المسيحيين لا يحبون ان يعملوا منفردين لانهم دائما جزء من نسيج المجتمع المصرى .. وقيام مثل هذا الحزب سينتهى بالشعب المصرى الى الفرقة وليس الى الوحدة فالاقباط ليس لهم موقف سياسى واحد ولا نريد ان نجعل من الدين حاجزا يحول دون انضمام اخوانهم المسلمين اليهم والحزب المسيحى لا يخدم السلام الاجتماعى ولا الوحدة الوطنية .. ونحن كاقباط ننادى دائما بالوحدة والى تعميق المشاعر والتعاون وتذويب الفروق وسنعمل دائما معا لان لنا جميعا اهدافا وطنية واحدة.

الأمر الثانى :

ان الكنيسة المصرية والبابا شنودة على وجه الخصوص رفضا وبشدة تلك التخاريف التى اعلنتها صحيفة «فرانكفورتر الجمانية» المعروفة فى المانيا بعددها الصادر فى اغسطس ١٩٩٢ بان قبطيا مقيما فى المانيا ادعى انه «رئيس الحكومة القبطية فى المنفى» وانه سيقابل البابا شنودة ليقنعه باقامة الجمهورية القبطية الفرعونية .. وفى حوار مع الكاتب رجب البنا اعلن البابا شنودة استنكاره لهذا التصرف الخاطئ الذى يقوم به احد الاقباط خارج مصر، ووصف الشخص الذى ادعى انه رئيس حكومة الاقباط فى المنفى بانه شخص مخبول .. واشار البابا شنودة الى ان هذا الشخص الذى اعطى هذه التصريحات للصحف الالمانية شخص مجهول وانه حين سأل عنه لم يجد له حيثية او اهمية وانه مخرف وغير مسئول واكد بانه كان مستخدما كاداة لتفجير الحملات المغرضة وافتعال الفتنة الطائفية واشار قداسته الى ان هذا الشخص مريض وأن هناك



قوى خارجية من مصلحتها اثارة هذه الفتنة والسعى الى تحريكها واختتم حديثه مقررا : إننا لن نتهاون مع هذه القوى واننا سنقف لها بالمرصاد لكشف افتراءاتها حماية للوحدة الوطنية وان وحدة التراب المصرى أمر نموت من اجله .. وان استمرار نسيج المعايشة التاريخية بين المصريين دون تفرقة قيمة نحميها بكل قوتنا.

الأمر الثالث :

اننا لسنا اقليةً ونرفض ان يوصف الاقباط فى مصر بانهم اقلية لأن اقباط مصر ليسوا اقلية ضمن اقليات العالم العربى والشرق الأوسط .. لا بالمعنى العرقى مثل الاكراد فى العراق .. والبربر فى المغرب العربى .. ولا بالمعنى الطائفى مثل الدروز او الأرمن فى لبنان او اسرائيل ولا بالمعنى الدينى وحده وكما قال الكاتب العملاق محمد حسنين هيكل فى مقال نشر له فى جريدة «الأهرام» ان ذلك هو سر الخصوصية المصرية طوال التجربة الانسانية فى هذا الوطن .. كما انه سر وحدة وتماسك الكتلة الحضارية للشعب المصرى وان تماسك هذه الكتلة الحضارية للشعب. المصرى .. هو القصد المقصود فى التعبير المأثور عن اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مطلع هذا القرن وهو صاحب سياسة فرق تسد الذى لم يتمالك نفسه عند انتهاء خدمته وسفره معزولا من ان يقول : لم اجد فارقا بين مسلم وقبطى فى مصر غير ان احدهما يصلى فى مسجد والآخر يصلى فى كنيسة ، ثم يجيء بعضنا عند مداخل القرن الحادى والعشرين ليرسم خطا فاصلا نتراجع وراءه مائة عام .. بل مئات الاعوام .. فسلامة الكتلة الوطنية لهذا البلد هى اولى ضمانات امنه وقوته . فقد يتأثر اقتصادنا فنعوض وقد تنحرف توجهاتنا السياسية فنصححها ، وقد تختلط علينا الأفكار فنعود الى الصواب فى يوم من الأيام ، لكنه اذا تأثرت الكتلة الوطنية لهذا البلد بخط او حاجز او شرخ فان العواقب -لا سمح الله- ستكون فوق الطاقة وبذلك فان لجنة تقصى الحقائق مطالبة بأن تطالع كتابات ابن الحكم والمقريزى وابن اياس لترى كيف استطاع شيوخ الأزهر وبطاركة الاقباط ان يحافظوا على الكتلة الوطنية وعليها ايضا ان تقرأ تلك الاسفار التى دونها واحد بعد واحد من مؤرخى مصر الكبار سجلوا خصوصية هذا الشعب الذى كان فريدا فى قبوله لمطلقين دينيين فى نفس الوقت بفضل عملية السبك المتقنة التى جادت بها عبقرية المكان .. وان تستمتع بمقال هيكل ليتذكروا دور احمد عرابى فى مواجهة الغزو البريطانى ودور شيوخ الأزهر وبطاركة الكرازة المرقسية ، ودور سعد زغلول فى تمتين كتلة تلك السبيكة فى مناخ ثورة ١٩١٩ ودور جمال عبد الناصر فى المحافظ عليها . .

وان يذكروا ما ذكره مكرم عبيد «إننى مسلم وطنا قبطى دينا » حين سرت فى الداخل بعض النعرات هنا وهناك ، وان يطالعوا ما قاله القس سرجيوس «ليمت كل قبطى فى هذا البلد ولكن لتحيا مصر » حين شاء الاستعمار البريطانى ان يستبقى فى يده ادعاء المسئولية عن حماية الأقليات!.

فهل تعلم لجنة تقصى الحقائق ان احد الباحثين المسلمين دعا الى عقد مؤتمر للاقليات عام ١٩٩٤ وكان جدول اعماله عن اقليات العراق المغرب العربى واقليات لبنان والمسيحيين فى جنوب السودان وجاء فى البند السادس من هذا الجدول «اقباط مصر» ووقتها اعلنا رفضنا لهذا المؤتمر ورفضنا المشاركة فيه . وحين صمم الباحث على عقده فى الخارج لم يشترك فيه قبطى واحد .

الأمر الرابع

ان ما يتردد فى الخارج حول اضطهاد الاقباط امر مبالغ فيه وهل يصدق احد ما يقال من ان الاقباط يتعرضون للقتل فى الشارع . فعلى لجنة تقصى الحقائق ان تعيش فى مصر وان تتحرك كما يتحرك ملايين الاقباط فى كل النجوع والقرى والمراكز والمدن والمحافظات . فهل تعلم هذه اللجنة ان فى معارك ١٩٦٧ استشهد اللواء شفيق قدى سدراك . ونشرت الصحف عن المقاتل جورج الذى رفع العلم مع زملائه والشهيد نشأت بخيت الذى اختيرت والدته الأم المثالية لمصر فى عيد الأم ١٩٧٤ تكريما لبطولة ابنها .. وارجو ان تطالع اللجنة العبارة التى كتبها الكاتب الكبير الاستاذ محمد حسنين هيكل فى الأهرام فى نوفمبر

بقلم المستشار :



لبيب حليم لبيب

نائب رئيس مجلس الدولة



المصدر : الأسبوع

التاريخ : ١٦/٣/١٩٩٨م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٩٧٣ وقال فيها :«لقد استطاع أحمد وجرجس وعويس ومرقص ان يواجهوا موشية وحاييم »!! وليقرأوا ماجاء في اهرام نوفمبر ١٩٧٣ من أنه قد اقيمت في كل قطاع من قطاعات الجبهة مصليتان متجاورتان واحدة للمسلمين والثانية للمسحيين »!!

فالمواقف كثيرة . في معارك تحرير الكويت شارك المقاتلون المسلمون والأقباط معا وكان من ضمن الشهداء المقاتل امجد صفوت عجيب الذى امر الرئيس مبارك بتكريم خاص له واصدر التعليمات بنقله بطائرة حربية الى مطار اسيوط حيث استقبلت جثمانه هيئات رسمية وشعبية ودينية وشارك في جنازته كبار رجال الدولة وقرر محافظ سوهاج اطلاق اسمه على الشارع الذى ولد فيه في مركز البلينا .

الأمر الخامس

الذى احب ان اقوله للجنة تقصى الحقائق ان الطائفية لا وجود لها في مصر ولن يكون ، فلدينا جيش فيه المسلم والقبطى . ولدينا حكومة وطنية فيها المسلمون والمسيحيون . واذا اردتم ادلة على مدى قوة الوحدة الوطنية فخذوا موقف الاقباط من الحروب الصليبية ، لقد جاء الغزاة من اوربا رافعين الصليب ودعوا اخوانهم رسل المسيحية لانقاذ القدس من ايدى المسلمين .. فماذا كان موقف المسيحيين المصريين؟ لقد انضموا الى اخوتهم المسلمين ضد المسيحيين الغزاة وحاربوهم ، واختلط الدم المسيحى مع الدم المسلم دفاعا عن القدس .

صدقونى ان الاقباط في بلادى مصريون اولا وعرب ثانيا . وخذوا موقف الأقباط المصريين في ثورة ١٩١٩ .. كل خطوة كان يشترك فيها الأقباط مع المسلمين بلا ادنى تفرقة ولذلك ظهر تلقائيا شعار وحدة الهلال مع الصليب والذين تفاهم الاستعمار البريطانى مع سعد زغلول كان نصفهم من الاقباط .

وعندما فرضت الحماية البريطانية على مصر ادعت الأخيرة انها جاءت لحماية الاقلية المسيحية لكن الاقباط المصريين رفضوا الحماية ورفضوا الاحتلال فمصر كما يقول البابا شنودة ليست وطنا نعيش فيه لكنها وطن يعيش فينا ..

الامر السادس

ان بعض اقباط المهجر لا يمثلون اقباط مصر ولا يمكن التعويل على كل ما يقولونه . حقيقة ان اللعب بورقة الاقباط ، ورقة حقوق الانسان تريح كثيرا في امريكا هذه الايام ، ولان الامريكان لا يجدون وسيلة لإحراج الحكومة المصرية والضغط عليها إلا بهذه الورقة ومن ثم فهم مستعدون لدفع الكثير لمن يقدم لهم هذه الخدمة . وينشر على حد قول الاستاذ رجب البنا في كتابه الاقباط في مصر والمهجر ابحاثا وكتبا ومقالات تضم وقائع قليلها صحيح واغلبها كاذب . واكثرها فية الكثير من المبالغة والتهويل . والوقائع تبدا بأحاديث عن اضطهاد الاقباط في مصر وتتصاعد الى ان تصل الى درجة الحديث عن التطهير العرقى وهذا شيء لا يعرفه المصريون ولم يسمعوا عنه إلا في البوسنة !!

ان بعض اقباط المهجر المقيمين في فرنسا يقولون ان الاقباط في مصر أتعس اقلية في العالم وان الأمم المتحدة ترعى كل اقلية في العالم ما عدا هؤلاء الاقباط وانهم فتشوا في مشارق الارض ومغاربها فلم يجدوا شعبا واحدا يتألم كما يتألم الشعب القبطى في مصر !!

وواحد اخر شن هجوما ضاريا على مصر وكان وراء تقرير قدمه عضو بمجلس العموم البريطانى عن وضع الاقباط في مصر وقد عقد مؤتمرا صحفيا لعرض هذا التقرير وقال السيد «ديفيد الدون» في مؤتمره الصحفى : شكرا للمجهود الذى بذله بعض الاقباط المصريين في لندن!!.

وواحد اخر كان وراء حملة نقد واسعة على زميلنا المستشار الدكتور ادوار غالى الدهبى رئيس هيئة قضايا الدولة السابق لانه الف كتابا عن سماحة الاسلام عبر عصور التاريخ مع غير المسلمين !!.

وكاتب مصرى يكتب سلسلة في الهموم القبطية وسلسلة اخرى بعنوان «عندما تطعن الممارسة الدستور» وسلسلة ثالثة بعنوان :« الى المتشككين في صدق الهموم القبطية » كتب الرجل في جريدة وطنى يلومنى شخصيا حين كتبت رسالة على صفحات «الاسبوع » الى الرئيس كلينتون شرحت له فيها حقيقة اوضاع الاقباط في مصر ولم ينقذنى من قلمه إلا الصديق محمود بكرى الذى رد عليه في مقال كتبه تحت عنوان« المسلمون والاقباط»!!



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩٩

وكاتب اخر كتب يقول ان الشعب القبطى فى جيب البابا . والبابا فى جيب الدولة!!

وكاتب أخر وصف بابا الإسكندرية والكرازة المرقسية بانه شكوكو مصر الثاني!!

وهكذا نلاحظ ان هناك حملة انتقاد واسعة . كلها تطالب بتصعيد الأمر الى حد استدعاء التدخل الاجنبى ممثلا فى الأمم المتحدة والأمم المتحدة تعنى الولايات المتحدة الأمريكية . فهل كل الاقباط المصريين فى الخارج يقولون ويرددون هذا الكلام ، هل كلهم يحاربون مصر ويقدمون المستندات المصطنعة الى المحاكم والحكومات الاجنبية لادانة مصر. هل اقباط مصر فى امريكا يضعون انفسهم فى خدمة مخطط لحصار سياسى على مصر ويستعدون الدول الكبرى على مصر وشعبها وحكامها؟! اقول بكل الصراحة ان كل هؤلاء ليسوا مصريين لان المصرى مصرى فى الداخل وفى الخارج . لا يبيع اهله ووطنه ونحن الاقباط المصريين نرفض تماما ادخال الاجانب فى شئوننا الداخلية تحت اى دعاء وبأى حجة وهذا ليس موقفى وحدى إنما هو موقف كل قبطى وهو موقف وقفته الكنيسة ووقفه اقباط مصر لذلك اقول للجنة تقصى الحقائق ان اقباط المهجر لا يعبرون عن اقباط مصر فنحن وهم لسنا كتلة واحدة وليس فيها تجانس او اتفاق ، لذلك فان كل ما يرددونه لا دخل لنا به ولا حجة له علينا وما يطالبون به ليس هو مطلبنا .

الأمر السابع

ان البعض يتحدث عن تهميش الوضع القبطى ، وكلما قرأوا فى الصحف حركة تعيينات او ترقيات عدوا أسماء الاقباط فيها وفى الولايات المتحدة الامريكية كان لنا لقاء مع بعض العقلاء الاجانب وبعض المصريين على وجه الخصوص وكنا نجلس فى استراحة ملحقة بغرفة الدكتور «رود» استاذ جراحة المخ والاعصاب بمستشفى جيرس فى انتظار قدومه لتوقيع الكشف الطب على كف يد ابنى فوميل بعد اصابة المت به هناك وسألونى عن المنصب الذى اشغله فى بلادى فأجبت باننى مستشار وتدرجت فى الوظائف القضائية الى ان رقيت الى درجة نائب رئيس مجلس الدولة بدرجة وزير فسألونى عن ديانتى فاجبت بأننى مسيحى فسألونى هل تعرف الحكومة المصرية انك قبطى؟! أجبت نعم واشرت الى ان المصريين جميعا سواء وانهم متساوون فى الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس او الأصل او اللغة او الدين او العقيدة

واضفت ان الوظائف العامة حق للمواطنين جميعا ولا يجوز فرض اى عمل جبرا على المواطنين إلا بمقتضى قانون أو خدمة عامة وبمقابل مادى وسألونى عن الشاب الذى اصطحبه فى رحلة العلاج فأجبتهم بانه ولدى فوميل وانه حصل على درجة الليسانس فى القانون واعادوا سؤالى هل ستتركه يعمل فى امريكا اجبت بالنفى وقلت لهم ان بلادى احق به فاندهشوا وقالوا: وهل يمكن فى هذه الظروف تعيينه فى وظيفة قضائية؟ قلت نعم انه تقدم بطلب للتعيين فى احدى الوظائف القضائية الشاغرة وان رؤساء هذه الهيئات يعرفون الله ولا يفرقون بين الاقباط والمسلمين .. وعندما قلت لهم ان المستشار المحامى عبد الملك كان رئيسا لاحدى هذه الهيئات نظروا الىّ بدهشة واستغراب فذكرت لهم ان الدكتور ادوار الذهبى راس ايضا احدى هذه الهيئات . واضفت ان الاقباط يراسون اغلب دوائر محاكم الاستئناف وان المستشار رضا رشدى احد اعضاء محكمة الاحزاب وان المستشار حناً ناشد يراس احدى دوائر المحكمة الادارية العليا . وسألونى هل هناك اطباء اقباط اجبت نعم لدينا الدكتور مفيد إبراهيم سعيد وكان رئيسا لاقسام الجراحة بكلية الطب قصر العينى وسامى القشطة من اشهر اطباء امراض النساء ورشاد برسوم استاذ المسالك البولية .

وسألونى هل الاقباط يمارسون التجارة اجبت: ان الاقباط فى بلادى من اكبر المستثمرين منهم سامى سعد وأنس ساويرس ومنير وطلعت ورءوف غبور وسامى فهيم وإيهاب فلتاؤس وهانى ومجدى يعقوب، ويعقوب وإبراهيم نصيف وأخرون وأخرون .. وقلت ان اقباط مصر بخير .. ولا تصدقوا الشائعات

وجدير بى ان اذكر ان اقباط المهجر مئات الآلاف ومنتشرون فى كل الولايات وفى كل البلدان وبالتالى ليس لهم وجود جماعى حتى نتحدث عنهم جملة واحدة فلا يمكن ان نقول ان لهم رايا واحدا وعلى هذا الاساس اقول ان الذين يتدخلون فى امورنا ويتحدثون كذبا عن مشاكلنا هم اشخاص حصلوا على هوية غير هويتنا واصبحوا الآن لا يتحدثون بلغتنا فان كان الارهاب الذى يتحدثون عنه قد قتل عددا من الاقباط فى اثناء تاديتهم للصلاة فان الارهاب قتل ايضا المسلم رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب وقتل ايضا الرئيس انور السادات فالإرهاب لا دين له . انه مؤامرة ليس على الاقباط انما مؤامرة موجهة الى المجتمع كله فلا تتحدثوا عن تهميش الاقباط بل تعالوا

نحارب معا الارهاب .

الأمر الثامن

اقول ايضا للجنة تقصى الحقائق لا تتسوا اننا لا نعزف على وتر الطائفية . انما ندق الجرس لنحذر من اوضاع خاطئة . اطلعوا على مقالة الاستاذ حلمى جرجس فى جريدة الشعب الصادرة فى ٣/٣/ ١٩٨٧ لتعرفوا تلك السلبية السياسية للاقباط التى افضت بهم الى عزلة حقيقية عن المشاركة الواجبة فى العمل السياسى .

فلا شك أن السبب الرئيسى لعزوف الاقباط عن المشاركة السياسية مرجعه غياب الديموقراطية وان كنا ننعم الآن بمناخ ديموقراطى لم تنعم به مصر من قبل فان وجود الاقباط فى الاحزاب السياسية الراهنة وجود رمزى لا يمثل مجال حجمنا العددى ومكانتنا فى المجتمع المصرى الأمر الذى تضطر معه الحكومة الى تعيين بعض الاقباط بمجلسى الشعب والشورى لتسد به الثغرة الفادحة فى التمثيل السياسى للاقباط . والسبب لا يكمن فى الحكومة انما فينا نحن الاقباط . فغياب الاقباط عن المشاركة فى العمل السياسى يشكل خطرا فادحا لا يهدد الوجود القبطى وحده وإنما الوجود المصرى باكمله لذلك فانا اوصى لجنة تقصى الحقائق ان تناشد الاخوة الاقباط ان يتجاوزوا هذا الموقف الجامد وان يندفعوا الى الساحة الرحبة التى تتسع لهم مع إخوانهم فى الوطن .

الأمر التاسع

هل تعلم لجنة تقصى الحقائق ان الرئيس انور السادات رحمه الله اعلن فى خطاب له عام ١٩٨٠ ان البابا كيرلس السادس حينما زار اثيوبيا عرضت عليه فكرة انشاء دولة للاقباط فى مصر فغضب وعاد مباشرة الى مصر . وانه بمجرد ان استمع البابا شنودة الثالث الى هذه القصة اعلن ان فكرة انشاء دولة قبطية تدخل فى باب الدعاية أو الخرافة اواللا معقول . وان وراء هذه المقولة روحًا شريرة ونوايا اكثر شرا ضد مصر بما فيها من مسلمين واقباط وهذا الكلام يردده اعداؤنا وهدفهم إثارة الخواطر فلا يوجد شىء فى المسيحية اسمه نظام حكم مسيحى بل هناك دعوة للأخذ بالقيم والتعاليم التى بشر بها السيد المسيح فلا صحة مطلقا لكل المزاعم التى تدور حول الاقباط فى مصر وفى خارجها فان كان المصريون من السلوم الى اسوان مسلمون منهم واقباط يعيشون منذ مئات السنين فى سماحة ومحبة تعتبر نموذجا فريدا للمعايشة الطويلة للديانتين المسيحية والاسلام ، فان ما تم فى مصر عبر القرون من المعايشة والتداخل والحياة المشتركة بين المسلمين والاقباط ادى الى ترقية السلوك العام . وما من جلسة تجمع مثقفين مصريين من اقباط ومسلمين تناقش هذه القضايا إلا وتبارت الاطراف المتناقشة لتثبت بالدليل ان الاخلاقيات والمبادئ الاساسية الواردة فى الانجيل والقرآن واحدة !!.

فلتعلم لجنة تقصى الحقائق ان ما حدث فى لبنان لا يمكن ان يحدث فى مصر .

وما حدث فى ايران لا يمكن ان يتكرر فى مصر . لقد علمنا المسيح ان كل بيت ينقسم على ذاته يخرب . وانا ارى ان هناك من يخطط لمصر لكى تتعرض لاعاصير الفتنة ، وعلى الشعب المصرى كله ان يتصدى للمتآمرين عليه وانا شخصيا ادعو للخلصين فى الداخل والخارج لكى ينتبهوا وليكونوا على وعى بالمؤامرة التى يدبرها الاعداء فالاسلام والمسيحية فى مصر يتعايشان فى تعاون وسلام فان كانت وحدة مصر فى سنة ١٩١٩ رمزها احتضان الهلال للصليب كرمزين لاحتضان المسلمين للاقباط فنحن لا نبحث كما يقول استاذنا المستشار طارق البشرى عن صيغة فناء ولكن عن صيغة وجود . وجود حى قوى وحسبنا على هذه البسيطة المساواة والمشاركة فى الوطن والتواد والتحاب فى العيش والتزاور فى الدور والتجاور فى القبور . والآن لا املك الا ان اقول ايها السادة مصر فى خطر، حافظوا على ارضكم.. ردوا على مزاعم دعاة الطائفية السوداء ردوا على الذين ينساقون وراء تيار التعصب الأعمى فمصر العريقة تحمل فى ذاكرتها الوطنية أرحب تجارب الانسان . واختتم حديثى قائلا من الانجيل .. «اذهب اذهب يا شيطان لانه مكتوب للرب الهك تسجد واياه وحده تعبد.. فاحترسوا يا إخوتى من دعاة الفتنة . احترسوا من مكائد الصهيونية ومؤامرات الموساد.



المصدر : الحصري
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٢ / ١٩٩٨

الارهاب باقل التكاليف

الخلطة السرية لصناعة قنبلة بتسعين قرشاً فقط!

هل تصدق ان قنابل المولوتوف التى استخدمت فى حادث الاعتداء على مدرسة العقاد الثانوية بمدينة نصر لا يتجاوز تكلفة الواحدة منها ٩٠ قرشاً.. وان صناعتها لا تستغرق سوى ٥ دقائق اما خطورتها فتصل الى قتل ثلاث اشخاص او هدم غرفة بأحد المنازل؟!

واسرار صناعة القنابل اليدوية اصبحت بالسهولة التى تجعل تلميذاً لا يتجاوز عمره ١٤ عاماً يقوم بإنتاجها اذا توافرت لديه كافة ادوات صناعتها وهذا لم يعد بعيد المنال.. واول من استخدم هذه القنابل هم نصبية فى منطقة امبابة ضد محلات الفيديو والكنائس وهو ما عرف بتنظيم الاطفال لحرق نوادى الفيديو..

وتفاصيل الموضوع وطبقاً لما جاء فى اقوال العديد من المتهمين فى القضايا التى استخدمت فيها قنابل الارصفة.. تبدا بشراء عدد من زجاجات االمياة الغازية فارغة ولتر بنزين وقطعة قطن وجميع هذه الاشياء متوفرة لدى الباعة فى المحلات وعلى الارصفة ولا يتجاوز ثمنها ٩٠ قرشاً لتعبئة زجاجة واحدة!! ومعقول هذه القنبلة تصل خطورتها الى قتل العديد من الاشخاص ونسف مبنى ضخم مثل

٤٨٦



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ / ٢ / ١٩٩٨

مجمع التحرير فى حالة ما إذا كانت هناك اكثر من ١٠٠ زجاجة!!

وهناك قنابل أخرى ويكون لها تاثير اخطر من المولوتوف يتم تصنيعها داخل المطابخ او المقاهى - أو ورش السمكرة وبسهولة.. فيمكن شراء كيلو واحد من حمض الكبريتيك الذى يباع بصورة علنية فى عدد من المحلات التى تبيع المواد الكيميائية بوسط القاهرة ويضاف إليها البارود الاسود أو الـ «T.N.T» والتى يمكن الحصول عليها من السوق السوداء..

وهناك قائمة طويلة من المواد الكيمياوية المحظورة التى تباع ويتم تداولها.. فهناك حامض الكبريتيك وثلاثى نيترو جلسرين وهى من المواد الداخلة فى تركيب المفرقعات ايضاً وكذلك هناك مواد تستخدم فى مصانع السماد وهى موجودة بسهولة..

اما أخطر القنابل التى يتم تصنيعها هى القنابل التى تستخدم فيها «البمب».. حيث توضع فى زجاجات وتخلط بالبنزين والكيروسين وهذه القنبلة تكون اقوى من قنبلة المولوتوف حيث تستطيع تدمير كل شئ ويستطيع كل صانع لهذه القنبلة صنع ما يزيد على ٢٥ عبوة شديدة الانفجار فى نصف ساعة فقط!!

اخطر ما فى صناعة هذه القنابل هو سهولة شراء مستلزماتها لمن يرغب دون أن يلاحظ احد أنه سيقوم بصناعة قنابل ذات خطورة كبيرة.. وهذا ما جعل قيادات الارهاب بامبابة عام ١٩٨٦ تستخدم هذه القنابل حيث اجهزة الأمن لا تستطيع مراقبة مصادرها لتوافرها فى جميع المحلات.

احدث طرق الارهاب القانونى والتى ظهرت فى الشوارع عقب فوز الفريق القومى بكاس أفريقيا هى استخدام بعض الشباب عبوات بيروسول وذلك باشعالها والضغط عليها فتحدث وهجا نارياً شديداً.

وكذلك ظهرت طرق أخرى للمواد المفرقعة والتى يستخدمها الاطفال فى الأعياد وهى عبارة عن أعواد كبريتية يتم اشعالها وتفجيرها فتحدث صوتاً عالياً.. ويستخدمها البعض فى معاكسة المارة!

وتؤكد بعض المصادر الأمنية ان هناك كتباً تباع فى الاسواق تشرح بالتفصيل كيفية صناعة هذه القنابل بل وبعضها يشرح كيفية الحصول على هذه المواد.. وتضيف المصادر أن بعض الافلام الأجنبية تقوم بتقديم الطرق لصنع هذه القنابل من خلال افلام العنف المنتشرة فى الأسواق او التى يتم بثها عبر الدش والطرق اصبحت كثيرة.. والخوف من استمرار استخدام هذه القنابل وتطويرها..



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦/٣/١٩٩٨

عملية تلاميذ «عباس العقاد» كشفت عن تنظيم جديد

إرهابيون تحت ١٦ سنة!

■ أحد المتهمين لرئيس النيابة: «لم أتعاطى البانجو منذ أسبوع كامل»

■ ٣٠٠ مكالمة وكارت توصية أثناء التحقيق مع تلاميذ مدينة نصر

ما جرى فى مدرسة عباس العقاد الثانوية بمدينة نصر الاسبوع الماضى ليس مجرد لعب عيال او طيش مراهقين، كما يتصور البعض..

ما حدث كان عملية إرهابية مكتملة الأركان: تفكير - تخطيط - قرار بالتنفيذ من أمير جماعة المراهقين - ثم هجوم شامل على الهدف.

كل ذلك تم باستخدام ادوات الإرهابيين العتاة.. وهى قنابل المولوتوف المصنعة يدويا، تلك التى استخدمها الإرهابى صابر فرحات ضد السياح فى ميدان التحرير وسبقه فى استخدامها إرهابيون كثيرون.

واللافت للنظر ونحن نجرى وراء خيوط موقعة مدينة نصر أن الإرهاب لم يعد حكرا على المناطق الشعبية والعشوائية.. بل وصل وبكثافة إلى الأحياء الراقية.

ايضا لم يعد الإرهاب مجرد طاقة غضب مكبوتة انطلقت تحت عوامل الفقر والبؤس.. بل نحن الآن أمام إرهاب «الوفرة»، و«الطفرة»، و «البفرة».

والوفرة الفلوس و«الطفرة» هى ما أصاب أهالى الإرهابيين الصغار من تغيير كلى ونوعى فى حجم ثروتهم، والطريقة التى جمعت بها فى زمن قياسى.

أما «البفرة» فيعرفها أصحاب الكيف من مدمنى الحشيش والبانجو.. حيث سأل رئيس النيابة التى تنظر القضية أحد المتهمين عن سبب ارتباكه وتلعثمه وعدم تركيزه إذا كان يتعاطى شيئا من مخدر البانجو؟ فكانت إجابة الصبى: والله ياباشا ما شربت بانجو من أسبوع!

باختصار شديد نحن امام كارثة حقيقية.

قنابل مولوتوف، وسنج ادوات جديدة داخل شنطة التلاميذ.. اصبحت البديل العصرى للأسلحة البيضاء.. ولم يعد للكراسة والكتاب مكان داخل هذه الشنطة، هذه الحقيقة كشفها حادث



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٣/١٩٩٨

الرئيسى انهم شاهدوا طريقة صناعتها فى احد الأفلام الأجنبية.. واضاف المتهم فى اعترافاته انه تم تقسيم انفسهم إلى مجموعتين الأولى تقوم بإلقاء القنابل، والأخرى تقوم بإلقاء الطوب لتغطية المجموعة الأولى حتى تنجح المهمة!! وبعد توزيع الأدوار تم الاتفاق على موعد تنفيذ المهمة حيث حدد لها عقب انتهاء الحصة الأولى، ثم قاموا بالهروب من المدرسة «بالتأكيد المسئولية تقع على مدير المدرسة لانه لم يلاحظ هروب أكثر من ٣٠ تلميذا مرة واحدة»، وبدأوا فى تنفيذ العملية، حيث ألقوا ما يقرب من ١٨ قنبلة مولوتوف على فصول وفناء المدرسة.

ويعترف المتهم الرئيسى فى تحقيقات النيابة بأن الهدف الرئيسى من هذه العملية هو رد اعتبار تلاميذ مدرسة فهد بسبب الخلاف على معاكسة البنات!!!

آخرة الدلع

التحقيقات كشفت عن أن مصروف التلميذ الواحد يصل إلى ١٠٠ جنيه، وتبدأ من عشرين جنيها.. وأن أغلب المتهمين يتناولون البانجو بصورة منتظمة وبعضهم يتناول اصنافا اخرى من المواد المخدرة.

الاعترافات كشفت عن قيام المتهمين بإخفاء القنابل داخل حقائبهم المدرسية بعد قيامهم بإعدادها داخل مدرستهم فى إحدى دورات المياه!!.

سيناريو معاينة النيابة للمدرسة اكد على أن فناء المدرسة امتلأ عن آخره بكميات كبيرة من الزجاجات والقنابل التى لم تنفجر، وكما تؤكد نهاد التحلاوى - مديرة مدرسة عباس العقاد انه لو تم إلقاء هذه القنابل اثناء الفسحة اليومية لوقع عشرات الضحايا، واكدت المديرة أن السبب وراء ارتكاب الجريمة يعود إلى الخلافات على إحدى البنات - ولكنها نفت أن تكون من مدرستها!!

ليست المرة الأولى

وبعيدا عن اتهام ١٧ تلميذا بالثانوى باستخدام القنابل المولوتوف فإن الحقائق تؤكد أن ما حدث لم يكن الجريمة الأولى فهناك أكثر من ٢٢ محاولة بلطجة حدثت من تلاميذ المدارس خلال الشهور الثلاثة الماضية استخدمت فيها الأسلحة البيضاء وغيرها من ادوات البلطجة فى كل مرة تبدأ العملية بالمزاح ثم تتحول إلى عنف وبلطجة - فمن مدارس القاهرة إلى مدارس الاسكندرية إلى قيام نجد أن ظاهرة العنف لا تنتهى، ووصل الأمر فى إحدى مدارس محافظة الاسكندرية قيام تلميذ بتشويه وجه زميله باستخدام آلة حادة.. ومشهد آخر فى إحدى المدارس المشتركة بمحافظة الجيزة ضرب أحد التلاميذ زميلته بزجاجة على رأسها والسبب هو الغيرة بعد أن شاهدها تقف مع زميل آخر لها أثناء الفسحة.

فى إحدى المدارس الفندقية بامبابة تحولت ساحة المدرسة إلى ما يشبه السلخانة حيث استخدم الطلاب أثناء مشاجرة بسبب إحدى الفتيات العديد من أدوات العنف وصلت إلى الساطور.. وهذا ما جعل قسم شرطة الوراق يرسل قوة لفض هذه الاشتباكات قبل أن تحدث مجزرة حقيقية.

ملفات بلطجة وعنف تلاميذ المدارس كثيرة ولكن أخطرها ما حدث فى مدينة نصر اخيرا حيث اضاف التلاميذ إلى اسلحتهم اسلحة جديدة هى القنابل المولوتوف، والأسبرى وهو ما يعد تطورا فى استخدام أدوات الجرائم.

وهذا ما جعل نيابة احداث القاهرة توجه اتهامات للمشاغبين أخطرها الاشتراك فى الاتفاق على ارتكاب جناية وكذلك الاشتراك مع آخرين فى استعمال القوة «مفرقعات» بغرض



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦/٣/١٩٩٨

محاولة نسف مدرسة عباس العقاد الثانوية بعد الهجوم الإرهابي الذى قام به اكثر من ٨٠ تلميذا من مدرسة الملك فهد الثانوية، والسبب الخلاف على معاكسة التلميذات.. أوراق القضية الموجودة داخل نيابة الأحداث والتى جاءت بعد التحقيق مع ١٨ تلميذا لأكثر من ١٢ ساعة - تؤكد ان التلاميذ المشاغبين استخدموا نفس أدوات الإرهابيين «زجاجات المولوتوف استخدمها إرهابيو امبابة للاعتداء على محلات الفيديو».

اللغــز

حتى الآن لم يتم تحديد السبب الرئيسى وراء ارتكاب الحادث رغم ما يتردد أن الخلاف وقع بسبب الرهان على فتاة «مازالت لغزا حتى الآن» طالبة بمدرسة عباس العقاد التجريبية المشتركة حيث تصدى عدد من الطلبة لمحاولة تلاميذ مدرسة الملك فهد الاعتداء عليها مما اعتبره التلاميذ المشاغبون إهانة لا تمحى إلا بالدم.. ومازالت تحريات الشرطة تبحث عن هذه الفتاة المجهولة، سبب آخر يردده البعض حول دوافع جريمة الاعتداء على المدرسة هو الخلاف بين التلاميذ أثناء تناول سجائر البانجو!! سبب ثالث تحرش تلاميذ مدرسة فهد الثانوية بتلميذات مدرسة عباس العقاد بشكل مستمر.. قبل يوم واحد من حادث محاولة الهجوم على مدرسة فهد.. وهو ما جعل تلاميذ الأخيرة يفكرون فى الإعداد للانتقام منهم على طريقة افلام العنف.

وبعيدا عن أسباب الاعتداء فالحقائق التى تؤكدها ملفات التحقيقات بنيابة الأحداث مع التلاميذ المشاغبين وعددهم ١٨ تلميذا - أعمارهم لا تتجاوز ١٧ عاما - أن بينهم عددا كبيرا من أولاد أصحاب المراكز والأثرياء ويكفى انه أثناء التحقيقات بنيابة الأحداث جاءت أكثر من ٣٠٠ مكالمة تليفونية وكارت توصية إلى ساحة النيابة تحاول التدخل رفضت النيابة جميعها!!، وكذلك شهدت ساحة محكمة شمال القاهرة أثناء نظر قاضى المعارضات تجديد حبس التلاميذ مظاهرة لأولياء أمور هؤلاء التلاميذ، حيث كان هناك الدكتور عبد الأحد جمال الدين رئيس جهاز الشباب والرياضة السابق ورئيس إحدى اللجان داخل مجلس الشعب حاليا - والذى يتردد أن أحد التلاميذ تربطه قرابة به - وكذلك تواجدت ثريا لبنة عضو مجلس الشعب عن دائرة مدينة نصر، وأضيف إلى ذلك عدد كبير من وكلاء الوزارات وعدد من رجال الأعمال وجميعهم جاءوا لحماية أبنائهم أو أقاربهم!!، والجميع نفوا مشاركة أبنائهم فى الاعتداء على المدرسة، وأن الشرطة قامت بالقبض على أبنائهم من أمام مدرستهم بعد أن فشلوا فى القبض على التلاميذ المشاغبين، وهذا ما أكده لنا عبد الحميد أبو مشعل - ثانية ثانوى - ١٦ عاما - قبض عليه أثناء سيره فى الشارع، وأنه تم تعذيبه للتوقيع على أقواله، أهالى المتهمين أكدوا أيضا أن الشرطة ألقت القبض على ٣٥ طالبا ولكنها أفرجت عن ١٧ طالبا بعد أن تدخل عدد كبير من أقاربهم ذوى النفوذ الواسع!!، ويبدو أن الباقين فشلوا فى استخدام نفوذهم.

وكر الأفاعى

وعودة لاعترافات المتهمين أمام نيابة الأحداث.. ففى أقوال المتهم الرئيسى فى القضية ويدعى محمد إسماعيل صدقى - ١٧ عاما - والذى وصف بأنه رأس الأفعى - حيث شرح أمام النيابة - أنه تم الاعداد لضرب المدرسة بعد انتهاء اليوم الدراسى «قبل الحادث بيوم» وبسبب محاولة تلاميذ مدرسة عباس العقاد الهجوم علينا!!

وسأله رئيس النيابة عن مكان التجمع للإعداد لضرب المدرسة، فأجاب المتهم: إنهم اجتمعوا فى محل «كنتاكى» فرع عباس العقاد «هذا الفرع كان يتجمع فيه بعض المتهمين فى قضية عبدة الشيطان»، والذى يبعد حوالى ١٢٠ مترا عن المدرسة.. ويضيف المتهم انهم قاموا بشراء كميات كبيرة من زجاجات المشروبات الغازية الفارغة وقاموا بصناعة قنابل المولوتوف. وحول طرق صناعة مثل هذه القنابل يؤكد المتهم



وتضيف د. ليلى سببا آخر وراء تفشي هذه الظاهرة هوترك الأولاد خارج المنزل لفترات طويلة، وهذا ما يوقع الشاب فى سن المراهقة إلى اللجوء إلى اصدقاء السوء للقيام بأعمال لتفريغ طاقاتهم.. ولذلك فهم يلجأون إلى الهروب من المدارس التى سمحت لهم بذلك، حيث انشغل المدرس فى عملية الدروس الخصوصية والمدير لم يعد له نفس الهيبة التى كانت موجودة فى الماضى، وتسبب ذلك فى قيام البلطجية خارج المدرسة باستخدام طلاب المدارس فى عمليات عنف، أو إرهاب، ولذلك فلم يكن غريبا أن تلقى اجهزة الأمن القبض على إرهابيين لم تتجاوز اعمارهم ١٧ عاما، فالشباب فى هذه السن يتم اصطياده بسهولة وتجنيدهم للعمل ضد القانون سواء فى عمليات إرهاب، وحول قيام ابناء بعض الطبقات الثرية بأعمال البلطجة.. كما حدث فى مدينة نصر تقول د. ليلى إن بعض الفئات طفت على السطح فى فترة السبعينيات «بداية الانفتاح الاقتصادى» ونتيجة ذلك هو إرضاع ابنائهم فلسفة «البقاء للاقوى» وهذا ما جعل ابناء هذه الطبقة يستخدمون العنف والإرهاب.

وتطالب د. ليلى بضرورة عودة الدور الرئيسى للمؤسسات التربوية وعودة كيان الأسرة المصرية مرة أخرى.



ويشير د. المجدوب إلى ان تسلل المواد المخدرة إلى المدارس والجامعات ساهم بشكل كبير في اللجوء إلى استخدام العنف لأن لكل ظاهرة اسبابها وهذا ما يؤكد ان حادثة استخدام قنابل المولوتوف تمت تحت تأثير المخدر.

مسئولية كبيرة

ويضيف د. المجدوب ان عمليات البلطجة والعنف لم تعد مقصورة على الطبقات الفقيرة التي ربما يكون لها اسبابها، ولكنها توغلت ايضا في كافة الطبقات بل بين رجال الأعمال انفسهم، فهناك جرائم استخدمت فيها أسلحة اكثر خطورة من قنابل المولوتوف، وكان الفاعل رجل اعمال محترم!!، ولهذا فلم يعد غريبا ان تجد هذه الفئة يلجأون إلى استخدام هذه القنابل او غيرها.

ويرى د. سيد زكريا - أستاذ علم النفس بجامعة عين شمس - ان المتهمين مرضى وليسوا مجرمين وبالتالي يجب أن تتم معاملتهم معاملة خاصة بعيدا عن العنف، ولذلك فإن تطبيق قانون البلطجة عليهم سيكون الخطوة الأولى لتحويلهم إلى مجرمين.



المصدر : العربى

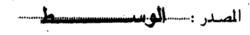
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ / ٣ / ١٩٩٨

التاريخ	المدرسة	المدرسة	الواقعة	الجزاء
١٩٩٨/٢/٣	محمد فريد الثانوية بنين	القاهرة	ضرب مدرس فلسفة لطالب	خصم شهر من راتب المدرس
٩٨/١/٣	السادات الثانوية التجارية	شمال سيناء	قيام طالب وولى أمره بضرب المدرس بالشوم وكبلات الكهرباء	فصل الطالب فصلا نهائيا من المدرسة
٩٨/١/٣	سنصفط الإعدادية	المنوفية	قيام طالب بالتعدى على مدرس	فصل الطالب لمدة اسبوع
٩٧/١٢/٢٢	الأورمان الابتدائية	الجيزة	قيام مديرة المدرسة بضرب تلميذ على رأسه	خصم شهر من راتب مديرة المدرسة
٩٧/١٢/٢٦	السعيدية للبنين	الجيزة	قيام تلميذ وإخوته بضرب أستاذ بالكرباج	فصل الطالب فصلا نهائيا من المدرسة
٩٧/١٢/٢	المنيرة الإعدادية	الجيزة	قيام مدرس بضرب طالب	خصم أسبوع من راتب المدرس
٩٧/١١/٣٠	هارون الرشيد	القليوبية	قيام مدرس بضرب تلميذ بعصا على رأسه فأصابه بجرح قطعى	خصم شهر من راتبه ونقله إلى مدرسة أخرى
٩٧/١١/٢٢	المشير احمد إسماعيل الإعدادية للبنين	الجيزة	قيام مدرسة بضرب التلاميذ بالعصا	خصم شهرين من راتب المدرسة
٩٧/١١/١٥	الهرم الثانوية للبنين	الجيزة	ضرب ناظر المدرسة والمدرسين للطلاب	خصم شهر من راتب ناظر المدرسة وخصم شهرين من راتب كل من مدرس الرياضيات ومدرس اللغة الإنجليزية والعربية والألمانية. وخصم شهر من راتب مدرس الفيزياء
٩٧/١١/٦	سوزان مبارك الإعدادية	القاهرة	محاولة انتحار ثلاث تلميذات لتعدى إحدى المدرسات عليهن بالضرب	خصم شهرين من راتب المدرسة و ١٥ يوما من راتب مديرة المدرسة
٩٧/١٠/٢٩	المرج التجريبية	القاهرة	قيام ناظر المدرسة بالتعدى بالسب والألفاظ النابية على مدرسى وعمال المدرسة	خصم شهر من راتب ناظر المدرسة
٩٧/١٠/٢٦	ورش أبو زعبل الثانوية	القليوبية	اعتداء طالبين على مدرس اللغة الإنجليزية	فصل كل من الطالبين لمدة ثلاثة أيام
٩٧/١٠/١٤	الخديوية الثانوية	القاهرة	قيام اثنين من المدرسين بسب طالب بألفاظ نابية	خصم شهر من راتب كل منهما
٩٧/١٠/٧	الخلفاء الراشدين الابتدائية	القاهرة	قيام مدرسة بضرب تلميذة ومحاولة طردها من المدرسة	خصم شهرين من راتب المدرسة وشهر من راتب مديرة المدرسة
٩٧/١٠/٧	المعادى الثانوية للبنين	القاهرة	قيام طالب بضرب مدرس اللغة الفرنسية مما إدى إلي إصابته	فصل الطالب لمدة شهر
٩٧/٦/١	إسماعيل القبانى الثانوية للبنين	القاهرة	قيام مدرس بالتعدى بالضرب والسب على الطلبة	نقل المدرس للعمل الإدارى بإدارة الوايلى التعليمية
٩٧/٤/٦	مصر الجديدة الثانوية	القاهرة	قيام إحدى الطالبات بالتعدى على مدرسة بالضرب	فصل الطالبة لمدة أسبوع من الدراسة
٩٧/٣/٣٠	إسماعيل فهمى الابتدائية	دمياط	قيام مدرسة بدهن وجه تلميذ بالمربى	خصم شهر من راتبها

جدول يوضح العقوبات الموقعة من وزارة التعليم ضد المتورطين فى العنف



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٣/١٩٩٨

القبض على تنظيم «الوايلي»

القاهرة - «الوسط»

قبضت اجهزة أمن الدولة المصرية على تنظيم جديد لـ«الجماعة الإسلامية» في منطقة الوايلي (شرق القاهرة) تتالف من ٣٥ عنصراً.

وقال مصدر امني لـ«الوسط» إن هذه العناصر تم تجنيدها حديثاً، وكلفت وضع خطط لتنفيذ عمليات عنف في القاهرة، مثل احراق نوادي الفيديو وتنفيذ عمليات ضد اجهزة الأمن واغتيال بعض الشخصيات المهمة. وعثرت الشرطة على بعض المستندات والوثائق التنظيمية التي تتضمن اماكن بعض اندية الفيديو تمهيداً لاحراقها بحجة انها حرام.

من ناحية اخرى انتهت نيابة امن الدولة العليا من التحقيق في القضية الرقم ٨١٧ أمن دولة عليا لسنة ١٩٩٨ الخاصة بتنظيم «الجهاد» وتضم ٤٠ متهماً القي القبض عليهم قبل عام في محافظة الشرقية.

وقال مصدر قضائي لـ«الوسط» إن القضية معروضة على المستشار رجاء العربي النائب العام للتصرف فيها. ومن المنتظر أن يحتوي قرار الاتهام على اسم القيادي الهارب في لندن ياسر توفيق السري لقيامه بإرسال أموال إلى اعضاء التنظيم لتنفيذ العمليات الارهابية».

وقال محمود عبد الشافي عضو هيئة الدفاع عن المتهمين أن «التهمة الموجهة لاعضاء تنظيم «الوايلي» هي الانضمام إلى تنظيم متطرف، والتخطيط لاحراق عدد من نوادي الفيديو وتنفيذ عمليات عنف ومقاومة السلطات.



تأجيل محاكمة ضباط الأقصر لجلسة ٢٦ ابريل القادم

في خامس جلساته السرية المنعقدة باكاديمية الشرطة لمحاكمة لواءى الشرطة المتهمين بالتقصير في مواجهة حادث الاقصر الإرهابي الذى راح ضحيته عدد كبير من السائحين الاجانب والمصريين

قرر المجلس التاديبي الأعلى برئاسة المستشار عماد الدين إسماعيل رئيس محكمة استئناف القاهرة تاجيل المحاكمة إلى جلسة ٢٦ ابريل القادم لاستكمال ضم باقى أوراق التحقيقات التي امر بها المجلس لبيان مضمون خطة تامين المواقع الاثرية بالبر الغربى التى وضعها اللواءان مدحت محمد الشنوانى مدير شرطة الاقصر السابق ونائبه ابو العطا يوسف أبوالعطاء ولتوضيح أوجه القصور بها الذى ادى إلى وقوع الحادث يوم ١٧ نوفمبر من العام الماضى.

كما قرر المجلس التاجيل ايضا استجابة لطلب الدفاع عن الضباط وذلك للاطلاع والاستعداد للمرافعة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٣ / ١٩٩٨

مصرع أربعة إرهابيين فى اشتباك مع الشرطة بالمنيا

القتلى من العناصر الخطيرة وارتكبوا العديد من الجرائم الإرهابية

كتب ـ حجاج الحسينى ومحمد شمروخ:

لقى اربعة من العناصر الارهابية الخطيرة مصرعهم واستشهد مجند بينما اصيب ضابطا شرطة و ٤ مجندين و ٣ مواطنين وذلك فى اثناء الاشتباكات التى جرت مع الارهابيين فى وكرهم داخل زراعات القصب الكثيفة بالمنيا لمدة ثلاث ساعات وذلك فى اطار خطة وزارة الداخلية لملاحقة الارهابيين الهاربين، كما اعلنت وزارة الداخلية عن استمرار متابعة فلول الارهاب بصعيد مصر وانها تحتفظ بجميع الحقوق القانونية لمن يبادر بتسليم نفسه لاجهزة الامن من هذه العناصر المتطرفة.

وكانت المعلومات التى توافرت امام اجهزة الأمن تؤكد قيام مجموعة ارهابية بالهروب إلى قرية طهنشا التابعة لمركز المنيا وانها اتخذت وكرا داخل الزراعات كقاعدة للانطلاق وتنفيذ عملياتها الارهابية، وقد تمكنت اجهزة الأمن من تحديد موعد وجودهم بالوكر وفرض حصار امنى على الزراعات للقبض عليهم الا ان الارهابيين بادروا بإطلاق الرصاص على قوات الأمن بصورة عشوائية فبادلتهم القوات أطلاق النار واستمر ذلك لعدة ساعات حتى تم اسكات مصدر هذه الطلقات فى الزراعات واسفرت المعركة عن استشهاد المجند مدحت محمد على والطفل احمد طه احمد حيث تصادف وجوده فى مكان الحادث واصيب الرائد هشام عوض حامد والملازم اول احمد شكرى البايع والمجندين عرفات على احمد ومحمد فيصل محمود وعزت محمد عثمان ومحمد فرجانى خميس واصيب المواطنين محمد فوزى وعاطف ابراهيم السيد مدرسين تصادف وجودهما. وقامت قوات الشرطة بتمشيط المنطقة المحاصرة حيث عثر على جثث الارهابيين الاربعة كما عثر بجوارهم على أربعة بنادق الية وطبنجة وكمية كبيرة من الذخيرة الحية كما عثرت أجهزة الامن على اوراق تحوى خططا تنظيمية لاعضاء الجماعة الارهابية جار فحصها بمعرفة اجهزة مباحث أمن الدولة وصرح مصدر امنى بان الجثث الأربع لعناصر قيادية ونشيطة بالجماعة الارهابية بالمنيا وسوف يتم الاعلان عنها فور التعرف على شخصياتهم وتوالى اجهزة الأمن حملاتها الكثيفة لتطهير المنيا من بؤر الارهاب.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/ ٣/ ١٩٩٨

مصرع أربعة إرهابيين فى اشتباك مع الشرطة بالمنيا

لقى اربعة إرهابيين مصرعهم ، واستشهد مجند ،واصيب ضابط وجنديان فى اشتباك بين قوات الشرطة والإرهابيين الاربعة داخل وكرهم وسط الزراعات بإحدى قرى المنيا، وكانت قوات الأمن قد حاصرت وكر الإرهابيين الاربعة بعد أن حددت مكانه فى إطار متابعتها المستمرة لتحركات العناصر الإرهابية النشيطة بمحافظة المنيا، وما أن شعر الإرهابيون باقتراب القوات منهم حتى بادروا بإطلاق النار ، مما أدى إلى الاشتباك الذى لقوا فيه مصرعهم.



المصدر : الحيــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨/٣/١٩٩٨

مصر: مقتل شرطي واربعة من "الجماعة"

□ القاهرة - محمد صلاح واحمد عبدالرحمن

■ قتل اربعة من اعضاء تنظيم «الجماعة الاسلامية» وشرطي في اشتباك مساء اول من امس في احدى المناطق الزراعية في قرية طهنشا في محافظة المنيا المصرية واصيب في الاشتباك ايضاً ضابطان واربعة من افراد الشرطة وثلاثة مواطنين، كما قتل طفل من اهالي القرية من جراء تبادل اطلاق النار.

وكانت عمليات التنظيم توقفت منذ حادثة الاقصر التي وقعت في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي واسفرت عن مقتل ٥٨ سائحاً واربعة مصريين، اضافة الى منفذي العملية الستة.

وكانت محافظة المنيا شهدت قبل نحو اسبوعين معركة اخرى اسفرت عن مقتل أربعة من اعضاء التنظيم ايضاً. إلا ان مراقبين لاحظوا ان المبادرة في المعركتين كانت للشرطة وان تبادل النار تم بعد محاصرة قوات الامن عناصر في التنظيم وليس اثناء قيامهم بتنفيذ احدى العمليات.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان اجهزة الامن كانت تلقت معلومات عن اختباء عدد من المتطرفين في وكر وسط منطقة المزارع الكثيفة في القرية، فتوجهت وحدات من قوات الامن المركزي وفرق مكافحة الإرهاب الى المكان وحاصرته. وتابع ان رجال الامن طالبوا من في الوكر بتسليم انفسهم إلا انهم رفضوا «وبادروا بإطلاق النار في اتجاه قوات الشرطة التي ردت بالمثل». ودارت معركة بين الطرفين استمرت نحو ساعة اسفرت عن مقتل اربعة مسلحين تبذل جهود للتحقق من شخصياتهم. كذلك قُتل الشرطي مدحت محمد علي والطفل احمد طه احمد (٩ سنوات) الذي صودف مروره قرب مكان المعركة. واسفرت المعركة ايضاً عن اصابة الرائد هشام عوض حامد والملازم اول احمد شكري واربعة من افراد الشرطة هم عرفات علي حسن ومحمد فيصل محمد وعزت محمد عثمان ومحمد فرجاني خميس بجروح نقلوا على اثرها الى المستشفى.

واكد المصدر «ان قوات الامن لم تطلق النار في اتجاه المتطرفين الاربعة إلا بعد اكثر من ثلاث ساعات على محاصرتهم وبعدما بادروا بإطلاق النار ورفضوا تسليم انفسهم»، مشيراً الى انه عُثر في جوار جثث القتلى على اربع بنادق ومسدس وكمية من الذخائر والمتفجرات، اضافة الى منشورات لـ «الجماعة الاسلامية».



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٢ / ١٩٩٨

الإرهاب ونقيضه.. بين الفعل ورد الفعل

الحسين الشعبي

يتذكر الجميع - او على الاقل - جميع الديمقراطيين والمتنورين فى الدنيا تلك الآلة الإرهابية الجهنمية التى تحركت فى بلاد العرب لإبادة وتصفية كل حامل لفكر التغيير والتقدم.. آلة قوامها الشفرات والسلاسل والسكاكين تغمد فى الأجساد والأعناق، ومسدسات تصوب صوب الرؤوس والجباه والأفئدة .. كانت ضحيتها مجموعة من رموز الفكر البشرى والإبداع الإنساني.. من مفكرين وفنانين وصحفيين .. فتجرأ ظلاميو هذا الزمن القاتم بدون أدنى تردد وبكل وقاحة ووحشية، وامتدت أياديهم الغادرة الملوثة أصلا بدماء المدنيين العزل من نساء وأطفال وشيوخ وشباب أبرياء..

لتقتل مهدى عامل ، وحسين مروة ، وفرج فودة ، وعبد القادر علولة، وعددا لا يستهان به من خيرة أبناء القرن العشرين ، ونادرا ما ينفلت اسم مقيد فى لائحة المغضوب عليهم و "المهدور دمهم" بفتوى من فتاوى الأمراء الفقهاء كما حصل بالنسبة للأديب الكبير نجيب محفوظ الذى نجا بأعجوبة من مخطط التصفية ، وكذا المفكر حسن حنفى الذى نجا بدوره من خطة اغتيالية رسمتها وحبكتها جماعة تسمى نفسها "جبهة علماء الأزهر".

لم يكترث "عبقريو الإرهاب" لردود الفعل الدولية، وللضمير العالمى الذى اهتز لهذه المذابح والجرائم والمعاصى ، وصاروا "يجتهدون" فى "تطوير" أدواتهم حتى تنشط آلة الموت بحركية وبينامية لضمان "مردودية" أكثر. وهكذا صارت الآلة المحركة لعمليات القتل والخزى والعار تمزج بين "المادى" و"المعنوى" فى تكنيك الإرهاب، أى بين التصفية الجسدية وبين أسلوب التكفير وحملات التشهير .. حتى إن أقطاب هؤلاء العجزة أصبحوا يتفننون فى إصدار الفتاوى التى يعتمد ويتكيء عليها بعض المرتزقة والسماسرة من محترفى تحريك الدعاوى القضائية، كما وقع فى القضية التى أصبحت تعرف بقضية نصر حامد أبو زيد... بل أحيانا ينصبون أنفسهم حكاما ومحكمة ويقررون ما يشاؤون، وينفذون ما يقررون .. حتى وسط عشيرتهم من أبنائهم وذويهم ومن ينتمى إلى "مماليكهم" وكأننا بهم دولة وسط دولة.. وانطلاقا من تلك الفتاوى والدعاوى والأحكام، تتشكل المرجعية الأساسية لتحريك الإرهاب... ومن ثمة فالإرهابيون لا يتجسدون فقط فى أولئك الشبان الذين يسخرون لإطلاق الرصاص أو الطعن بالخناجر، بل يتمثلون أيضاً وأساسا فى هؤلاء الشيوخ والعجزة الذين بتوقيعهم ونشرهم لفتاوى التكفير داخل أوساط المجتمع إنما يطلقون الضوء الأخضر للقتلة من أجل تنفيذ الأوامر الباطنية والخفية الكامنة وراء تلك الفتاوى.

إنهم بذلك يصادرون الحريات الفردية والجماعية للناس.. إنهم بالقول والفعل، يتصدون لكل اجتهاد ويحاربون كل إبداع .. معنى هذا أنهم يحملون لواء برنامج ضد الإنسانية، ضد التقدم، وضد المستقبل... برنامج بعناوين عريضة ما أنزل الله بها من سلطان: العدوان - الجريمة - الإقصاء - الغدر - الكفر والشرك فى أول ونهاية المطاف. وإلا ما نوعية برنامجهم؟ وما حصيلة إنجازاتهم؟ وما آفاقهم؟ لا شيء سوى الموت.. والموت أقبح وأسوأ برنامج حينما يحمله آدمي نحو آدمى.

أى طينة من البشر هؤلاء؟! هؤلاء الذين لا ترتعش أياديهم ولا تنبض قلوبهم ولا ترحم عواطفهم حينما يمسكون المدية و"يعالجون" عنق بنى آدم من الوريد إلى الوريد؟ هل يمكن تصنيفهم من فصيلة البشر؟؟؟

ومن دون شك، لا يمكن لأى ذى ضمير حى أن يتفرج على مظاهر الانحراف هذه ولا أن يظل مكتوف الأيدى أمام هذه



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٨

الأشكال والسلوكيات المتخلفة واللاإنسانية، إلا انه لا يمكن باى حال من الأحوال، ولن يفيد فى شىء التعامل مع الظاهرة بنفس ادواتها واساليبها ، اى لا يمكن محاربة الإرهاب بالإرهاب ، والتصدي للعنف بالعنف، ومواجهة القتل بالانتقام، وغير ذلك من ردود الفعل التى لا تزيد ولن تزيد الظاهرة إلا تأزما وتفاقما.

ولنقارن هنا بين ما يقع فى الجزائر وما يقع فى مصر، ففى الجزائر تتناسل السيوف بسهولة تكاد تصبح مألوفة .. وبالتالى تولدت الآن - من خلال ما يقع - عدة التباسات وغيوم بين من يقتل من؟ وصارت السنة الناس مكبلة بين مطرقة السلطة وسندان الجماعات المسلحة.

فمذبحة هنا .. ومذبحة هناك... وما قصة المواطن المغربى الذى نجا (واستثنى) من هجوم مسلح على مجموعة من المواطنين العزل فى الشارع العام، إلا دليل آخر على تداخل المسئوليات عما يقع بالجزائر؛ إذ بمجرد ما ابتعد المواطن المذكور عن موقع الحادثة بضعة امتار، التجا إلى دركى كان قريبا من الواقعة ، فاظهر له هذا الأخير لا مبالاته وعجزه عن التدخل بل رفضه القيام باى شىء. فى الجزائر اختلطت الأوراق وتارجح الحديث بين الإرهاب والحرب الأهلية ومهما يكن ، فإن هذا النهج اختيار اثبتت السنون فشله وما استمرار الإرهاب والإرهاب المضاد إلا شكل من اشكال التمديد القسرى فى عمر الظاهرة.اما مصر ، فردود الفعل فيها غالبا ما تتجسد بشكل حضارى فى مؤسسات العدالة والثقافة والإعلام.

ذلك ان رد الفعل المصرى - سواء على المستوى الرسمى او الشعبى - لم يلتجئ إلى حمل السلاح وترهيب الناس بملاحقات عمياء فى المدارس والقرى واحياء وشوارع المدن ..

اما الاختيار الثقافى ، فهو اختيار واع ومسؤول، ذكى ومتحضر ، سلكه كل من المجتمع السياسى والمجتمع المدنى.

ذلك ان عموم الديمقراطيين فى صفوف رجال السياسة ورجال الدين والمفكرين والمثقفين والفنانين والصحفيين .. والهيئات الحزبية والنقابية والحقوقية وهيئات الثقافة والمسرح والسينما والتلفزيون والموسيقى ، ودور الطبع والنشر ، ومؤسسات الإعلام والاتصال والمراكز العلمية، وكل المعنيين بالفكر والثقافة .. كل هذه الفعاليات هبت فى تعبئة شاملة وبشكل منقطع النظير، فى إطار من الوعى والمسئولية التاريخية، وفى نطاق استراتيجية واضحة المعالم، للنهوض بصوت واحد رغم اختلاف المواقع والمشارب وبحركة موحدة للتنديد بكل اشكال الإرهاب والتعصب والتطرف فى حملة واسعة النطاق عبر كل وسائط التعبير الجماهيرية (الطباعة الشعبية ما تتيحه من انتشار واسع للكتب والدوريات ، الدراما التلفزيونية، السينما، المسرح، الاوبرا، الرقص، الفنون الشعبية، الندوات والمحاضرات، المهرجانات والمنتديات...) من داخل هذه القوالب الفنية والإعلامية تمرر بسلاسة وذكاء معانى ودلالات التسامح والتعايش وقيم التحرر والاختلاف واحترام الراى، وفضائل الأخلاق والمعاملات.. بالموازة مع نقد العنف والدعوة لنبذ التطرف والتعصب وفضح مظاهر الانحراف وسلبياته وتاثيره السلبى على المجتمع وعواقبه على عموم الناس .. باساليب تمزج بين العقلانية والأصولية (بالمعنى العلمى للكلمة) وبين التحليل والسجال، وبين الجدية والسخرية...

عن صحيفة "بيان اليوم" المغربية الناطقة بلسان «حزب التقدم والاشتراكية»

